وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

تأثيرُ المستشرقين في البحثِ الصَّرفيّ والنَّحويّ عند العرب المُحْدَثِين

رسالة تقدَّمت بها الطالبة

نرجس عبد الرضا حسين السّعيديّ

إلى
مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار
وهي جزء من متطلَّبات نيل شهادة الماجستير
في اللغة العربيَّة وآدابها

بإشراف
الأستاذ الدكتور
رعد هاشم عبّود العبّودي

١٤٣٧هـ
٢٠١٦م

((إقرار المشرف))

أشهد أَنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تأثير المستشرقين في البحث الصّرفيّ والنَّحويّ عند العرب المحدثين) المقدمة من الطالبة (نرجس عبد الرضا حسين) قد جرى باشرافي في كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة ذي قار – قسم اللغة العربية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع :

الاســم : أ. د. رعد هاشم عبّود العبّودي

التاريخ : / / 2016

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

الاســم : أ. م . د. قصي إبراهيم الحصونة

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ : / / 2016

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أنّنا اطّلعنا على الرّسالة الموسومة ب ((تأثير المستشرقين في البحث الصّرفي والنحوي عند العرب المحدثين)) لطالبة الماجستير (نرجس عبد الرضا حسين السعيدي) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ونعتقد أنّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها وبتقدير (امتياز).

الإمضاء:	الإمضاء:
أ.د. عبد الرحمن فرهود جساس	أ.د. مجيد مطشر العامري
رئيساً	عضواً
التاريخ :	التاريخ:
الإمضاء:	الإمضاء:
أ.م.د. سعيد سلمان جبر	أ.د. رعد هاشم عبود
عضواً	عضواً ومشرفاً
التاريخ:	التاريخ:

صدّقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة ذي قار.

الإمضاء:

أ.د. نعيم كريم عجيمي

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَأَمَّا الزبد فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا

يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

(الآية ١٧) ﴿ سورة الرعد ﴾

الإهداء

إلى مَنْ تحملوا برد الشتاء القارص لكي ننعم بالدفء ...

إلى مَنْ سكنوا الصحراء لنسكن بيوتنا براحة وأمان ...

إلى مَنْ تحملوا الجوع والعطش والبعد عن الأحباب والديار ...

إلى مَنْ صمدوا في جبهات القتال من أجلنا من دون خوف...

إلى مَنْ قدموا الدماء والأنفس الزكية فداءً لشرف العراق وأرضه ...

لكم أيها الأبطال يا شهداء العراق من الجيش والحشد الشعبي , أهدي ثمرة تعبي وجهدي المتواضع , وأدعو الله أنْ يتغمدكم برحمته , وأنْ يعم الأمن والأمان على بلدنا العزيز.

نـرجس

عرفان بالجميل

قال الإمام علي(ع):

((إذا قصرت يدك عن المكافأة فليطلّ لسانك بالشكر))

تتناثر الكلمات حبراً وحباً...

على صحائف الأوراق.. لكلّ من علّمني.. ومن أزال غيمة جهل مررت بها.

برياح العلم الطيبة...

ولكلّ من أعاد رسم ملامحي...

وتصحيح عثراتي ، وأخص بالذكر

الدكتور رعد هاشم على ما بذله من جهد وتقديم نصح مع طول نفس ورحابة صدر , أجزل الله له المثوبة , ورفع مقامه ، كما أشكر الدكتور رياض يونس، والدكتور قصي الحصونة ، والدكتور حامد الظالمي , وفقهم الله لكل خير.

كما أتوجه بالشكر للزميل رائد جميل ، والأخ ماجد شريف , والأخت والزميلة منال فالح ، والأخت والزميلة زهراء ستار ، وأمينة المكتبة أثير.

الباحثة

المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقدمـــــــة .	**أ – ج**
التمهيد : في الاستشراق والدراسات التي سبقت دراستنا .	**١_١١**
الفصل الأول : تأثير المستشرقين على مستوى المناهج .	**١٢_١٠٣**
المبحث الأول : التأثر بالمنهج التاريخي .	١٣_٣٤
المبحث الثاني : التأثر بالمنهج المقارن.	٣٥_٥٥
المبحث الثالث : التأثر بالمنهج الوصفي .	٥٦_٨٥
المبحث الرابع : التأثر بالمنهج الإحصائي .	٨٦_١٠٣
الفصل الثاني : تأثير المستشرقين في البحث الصرفي .	**١٠٤_١٧٢**
المبحث الأول : التطوُّر في أبنية العربية .	١٠٥_١١٧
المبحث الثاني : أصل الاشتقاق وزمن الفعل .	١١٨_١٢٧
المبحث الثالث : الإعلال والإبدال والقلب المكاني .	١٢٨_١٤١
المبحث الرابع : المقاطع الصوتية لأبنية العربية ونظرية التحول الداخلي .	١٤٢_١٦٠
المبحث الخامس : التذكير والتأنيث وتطوّر علامات التأنيث	١٦١_١٧٢
الفصل الثالث : تأثير المستشرقين في البحث النحوي .	**١٧٣_٢٢٢**
المبحث الأول : في أصل ظاهرة الإعراب ونشأتها .	١٧٤_١٨٩
المبحث الثاني : في الجملة العربية .	١٩٠_٢٠٩
المبحث الثالث : في الضمير والممنوع من الصرف	٢١٠_٢٢٢
الخاتمـــــــــة	**٢٢٣_٢٣٠**

المصادر والمراجـــع	٢٣١_٢٥٨
ملخص باللغة الانكليزية	A-C

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين , أبي القاسم محمد وآل بيتهِ الطيبين الطاهرين وبعد :

برز تأثير الاستشراق والمستشرقين في العالم العربي واضحاً وملموساً في الحقبة الأخيرة , وتحديداً مع بدايات القرن العشرين ، وبالأخص في المجال الفكري ، وكان المستشرقون وراء أغلب الأفكار اللغوية الحديثة ، فقد أحدثوا تحوّلاً في مسار الفكر اللغوي العربي الحديث ، فما طرحوه من أفكار لغوية جديدة –وحصراً في حقلي الصرف والنحو زيادة على المناهج – تلقفها عنهم بعض الباحثين العرب , ممن تتلمذ على أيديهم ، أو اطلعَ على آثارهم ، أو ترجم لهم ، فأُعجب بأفكارهم ، وتأثّر بها، فأخذها عنهم ، فأضاف وحذف وأبقى. وانطلاقاً من أهمية هذا السياق ، اقترحَ الدكتور رعد هاشم العبودي أنْ نقدّم دراسة بعنوان: "تأثير المستشرقين في البحث الصرفي والنحوي عند العرب المحدثين".

أقام البحث دعائمه على فكرة مركزية , مفادها دور الدراسات الاستشراقية في تحديد مسار الدراسات العربية الحديثة , في مجالي الصرف والنحو مع مناهج الدراسة ، وتحقيقاً لهذا التوصيف , سعى البحث إلى تتبع واستقراء أعمال لغوية تطبيقية , أعدتها أقلام عربية بتأثيرات استشراقية ، مستعيناً بالمنهج التحليلي النقدي, كما سعى إلى حصر أهم الأسماء والأعمال التي تسنى له التعرّف عليها من الطرفين (المؤثر والمتأثر) , على وعي بإمكان التقصير بإهمال جوانب غَفَلَ عنها ، مع طموح البحث بالوصول إلى نتيجة تُرضي القارئ .

وحاول البحث الإجابة عن جملة من الأسئلة ، مجملها : ما سبب اتجاه الدراسات الحديثة نحو الاتجاه الذي عرفناه عنها ؟ وما الدافع من وراء ذلك ؟ وما المسببات؟ ثم ما الفوائد التي جناها اللغويّ العربي , ومن ثم اللغة العربية نتيجة أخذهما من

الدراسات الاستشراقية الحديثة ؟ هذه الأسئلة وغيرها أثارت النقاش في هذا البحث ، فحاولَ أنْ يجيب عليها بما تسنى له العثور عليه من أَدلة.

وتأتي أهمية الموضوع من أهمية اللغة ، ومدى تأثير الدراسات الحديثة عليها, في ضوء سرعة التلقي العربي للأفكار الحديثة .

أمّا السبب الذي دفعني لأن أورد سوسير وفيرث وتشومسكي مع المستشرقين على الرغم من أَنَّهم غربيون ؛ وجود ملامح شبه بين منهجهم اللغوي والفكر النحوي العربي القديم متمثلاً بما قدَّمه سيبويه والجرجاني ، وهذا قد اتضح من خلال دراسات قدَّمها باحثون منها: عبد القاهر وسوسير ، لأحمد مطلوب ، والألسنية بين عبد القاهر والمحدثين ، لرشيد عبد الرحمن العبيدي ، والأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني ، لمحمد عباس ، والتفكير البلاغي عند العرب ، لحمادي صمود ، ومفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي ، لمرتضى جواد باقر ، ونظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي ، لعبد الله عنبر .

ولأنَّ ما قدَّموه يعدَّ مهماً في بابه ، ولوجود من تبناه من الباحثين العرب المحدثين, فأضاف إليه من أضاف أو طبقه على العربية , رأينا من الأهمية أنْ يتضمنها عملنا هذا علماً بأنَّهم لا ينطبق عليهم مصطلح الاستشراق .

ويجب التنويه إلى أَنَّ السبب الذي دفعني لأنْ أوجز فصلاً كاملاً للمناهج ,على الرغم من أَنَّ عنواني مقيَّد بالبحث الصرفي والنحوي ؛ هو أَنَّ الباحث الصرفي أَو النحوي لابدَّ له من منهج يسير عليه ، والمنهج هو الخطوة الأولى للباحث ، فلا توجد دراسة في الصرف أَو في النحو في العصر الحديث إلا وقد انتمت إلى منهج من المناهج الحديثة ، كما أَنَّ معظم الأفكار الحديثة (الصرفية والنحوية) هيأت المناهج الحديثة للباحثين فرصة تطويرها ، ووسعت المجال أمامهم للبحث فيها .

وكانت الحجة في عدم التناسب العددي بين الفصول ؛ أَنَّني تركتُ الموضوعات على سجيَّتها ، فهي التي تحكَّمت في عدد الصفحات الخاصّة بكل فصل.

وواجهت الدراسة صعوبات جمة في أثناء جمع مادة البحث منها : سعة الموضوع ، وكثرة المصادر وتشعبها ، وتقارب الأفكار وتداخلها ، وصعوبة الحصول

على مصادر المستشرقين ؛ مما أدى إلى اقتصار الدراسة على الكتب المترجمة والمتوفرة فقط ، واستعانت بالدراسات التي تناولت المستشرقين بالبحث والدراسة .

أمّا خطة البحث فتقوم على ثلاثة فصول أساسية , ذُيّلت بنتائج البحث وقائمة بأهم المصادر والمراجع ، وصدرت بمقدمة وتمهيد. فأمّا التمهيد ، فقد كان في مصطلح الاستشراق والدراسات السابقة لدراستنا ، وبدأ بتوضيح مفهوم الاستشراق ، وتطور الاستشراق ، ثم انتقل إلى عرض دوافع الاستشراق ، ووسائل المستشرقين في نشر أفكارهم ، ثم عرض الدراسات السابقة مع المقارنة بينه وبينها. أمّا **الفصل الأول** فقد جاء بعنوان: تأثير المستشرقين على مستوى المناهج ، وضمَّ أربعة مباحث: **المبحث الأول** : التأثر بالمنهج التاريخي ، **والمبحث الثاني** : التأثر بالمنهج المقارن، **والمبحث الثالث**:التأثر بالمنهج الوصفي، **والمبحث الرابع**: التأثر بالمنهج الإحصائي .

أمّا **الفصل الثاني** فكان عنوانه : تأثير المستشرقين في البحث الصرفي ، وضمَّ خمسة مباحث : **المبحث الأول** : التطوُّر في أبنية العربية ، **والمبحث الثاني** : أصل الاشتقاق وزمن الفعل ، **والمبحث الثالث** : الإعلال والإبدال والقلب المكاني، **والمبحث الرابع** : المقاطع الصوتية لأبنية العربية ونظرية التحول الداخلي ، **والمبحث الخامس**: التذكير والتأنيث وتطوّر علامات التأنيث .

أمّا **الفصل الثالث** فكان عنوانه : تأثير المستشرقين في البحث النحوي ، وضمَّ ثلاثة مباحث : **المبحث الأول** : في أصل ظاهرة الإعراب ونشأتها، **والمبحث الثاني** : في الجملة العربية ، **والمبحث الثالث** : في الضمير والممنوع من الصرف ، وكل فصل من تلك الفصول أُستهل بتوطئة كانت بمثابة مدخل يهيئ القارئ للدخول إلى محتوى الفصل.

ومع كل الصعوبات ، فقد حاولت هذه الباحثة أَنْ تُلقي ما بجعبتها ، فإنْ أصابت فمن رضا المولى ، وإنْ أَخطأَت فلنا أَجر المحاولة إنْ شاء الله والحمد لله أولاً وآخرا .

التّمهيد

التّمهيد
في الاستشراق والدراسات التي سبقت دراستنا

العلم عام وتلاقح العلوم وتأثير الحضارات وبالأخص الثقافية واللغوية منها، ظاهرة طبيعية نشأت مع نشوء الحضارات المتتالية ، وبحكم اتصال الشعوب منذ أقدم العصور ، فمثلما كان للعرب في فترة العصور الوسطى دور وتأثير على مستوى الحياة الغربية , كان للمستشرقين أيضاً في بداية العصر الحديث تأثير عكسي ، وفيما يخص اللغة ، فإنَّ ((موضوع التأثر بين اللغات من الموضوعات المهمة ، فهو يُدرس على مستوى البحث اللغوي المقارن أو التاريخي ، ونجده كذلك في دراسات علم اللغة التقابلي ، وللمستشرقين دراسات مهمة في هذا الموضوع ولا سيما علاقة اللغة العربية بغيرها من اللغات المجاورة , وأثرها فيها , أو أثر تلك اللغات في العربية))[١] .

أمّا اهتمام المستشرقين بالعالم الإسلامي والعربي تحديداً ، فقد بدأ في العصور الوسطى إلا أنَّه تطوّر في القرن التاسع عشر ، وعُرِف ما سميَّ يومها بالاستشراق ، وهو معنى تحدث عنه الكثير من الباحثين باختلاف مفاهيمهم[٢]. يقول "ادوارد سعيد" في معنى الاستشراق : ((هو أسلوب تفكير يقوم على التمييز الوجودي والمعرفي بين ما يسمّى "الشرق" وبين ما يسمّى (في معظم الأحيان الغرب)))[٣]. وبحلول القرن العشرين تطوّر الاستشراق كثيراً ، فأُنشئت المدارس العلمية (التطبيقية) للدراسات العليا في باريس ، وعملت بتجديد المواد المتنوّعة والمتخصصة ولاسيّما على صعيد الدراسات الاستشراقية ، وأنشئت كراسي في الجامعات الغربية لتدريس العربية وخصوصا في الجامعات المشمولة بالعربية

---

(١) اللغة العربية مؤثرة ومتأثرة : ٧.

(٢) يُنظر : الدراسات العربية الإسلامية في الجامعات الألمانية : ١١، وآثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم : ١٥، والاستشراق بين دعاته ومعارضيه : ١١٦، والاستشراق وجه الاستعمار الفكري : ١٣، والاستشراق بين الحقيقة والتضليل : ٩، ودور المستشرقين في اللغة العربية وآدابها(بحث) : ٣٧.

(٣) الاستشراق ، ادوارد سعيد : ٤٥.

والدراسات الشرقية ، وتولى التدريس فيها أساتذة متميّزون[١] فرنسيون وألمان وأمريكيون وإيطاليون ، وأسبانيون .

فشكلت الدراسات الاستشراقية العقل الغربي ، وحددت موقفه , فكل ما صدر أو يصدر عن بعض الغربيين والمستشرقين من قضايا اللغة العربية أو الفكر العربي احتوى الاستشراق ((فالدراسة اللغوية التي عُنيَ بها "سوسير" لا تختص بلغة معينة , بل تبحث في اللغة الإنسانية (الظاهرة) , وما يتصل بها من كفاءة لغوية وسُبل تواصل))[٢]. فأحياناً نجد أنَّ الغربي لم يدرس الشرق إلاّ أنَّ فكره عام يشمل كل اللغات, والعربية منها (إذا كان ذلك في ميدان اللغة) ، ومثال ذلك "سوسير" في كتابه "علم اللغة العام" ، فما قدَّمه من ثنائيات وأفكار يمكن أن تُعدَّ ((أساس يُعتمد عليه فيوسّع أو يطور أو ينقد أو يتمثل))[٣]. أمّا "تشومسكي" فلعله كان يعرف العربية واطلع عليها ؛ لأنَّه كان يتقن العبرية أخت العربية، وفي نظريته (التوليدية التحويلية) عموماً ((تبيّنَ أنَّ نظرية التحول تظهرُ اتفاقاً لافتاً ونظرية النحو العربي: فالرتبة والحذف والزيادة والأصالة والفرعية والبنية السطحية والبنية العميقة والقدرة الكامنة والأداء اللغوي عناصر مشتركة بين نظرية النحو العربي ونظرية التحويل ... فسيبويه لم يكتفِ بتصنيف العناصر في مستواها السطحي بل عمد إلى اكتناه البنية العميقة التي تؤلف معياراً أساسياً قادراً على توجيه المعنى الكلي الذي يحتكم إليه التركيب))[٤]، وهذا التصور استوى عند "تشومسكي" نظرية تُبنى على ما يمكن تسميته بـ(لانهائية) اللغة , إذ يرى أنَّ كل لغة تتكون من مجموعة محدودة من

---

(١) يُنظر : كتابات المستشرقين عن نتاجهم : ١٨٥.

(٢) اللسانيات وجديد سوسير : ١٨٢.

(٣) المصدر نفسه : ٢٠٢.

(٤) نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي : ٤١٠.

الأصوات ، ومع ذلك فإنها تنتج أو تولد جملاً لانهائية لها[١]. وفعلاً طُبقت هذه الأفكار على العربية ، بعد أن تلقاها المستغربون[٢] . وترجموها إلى العربية .

دوافع الاستشراق :

اتجه المستشرقون إلى دراسة اللغة وبحثوا أصولها وعلاقتها باللغات ، وقاموا بدراسات مقارنة ؛ لإظهار الآثار الحامية والسامية المتداخلة في أصول اللغة العربية ، فمنهم من اتجه لدراسة فقه اللغة وقواعدها وعلم العروض والمعجمية العربية واقتباس اللغة من اللغات الأخرى . ومنهم من درس اللهجات المحلية والإقليمية وكانت غايته توضيح اللغة الحديثة ، استناداً لمبدأ أنَّ اللغة تنمو وتتطور[٣]، ودوافعهم لذلك مختلفة ، وليس من الضروري التفصيل فيها ؛ لكثرة ما قاله الباحثون عنها ، ولكن ممكن الإشارة إليها باختصار[٤]:

- **الدافع الديني/** وهو في مقدمة الدوافع التي حفّزت حركة الاستشراق ، فقد درس بعض المستشرقين العربية ؛ ليتم لهم قراءة العلوم الإسلامية لاستيعابها وتحقيق غاياتهم .

- **الدافع الاستعماري/** ويمثل الأطماع السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول الأوربية في الشرق ، وقد حدث مثل هذا الترابط بين فئة من المستشرقين وبين حكوماتهم الأوربية التي استعانت بخبراتهم وثقافاتهم عن البلدان التي يدرسونها من أجل توطيد سيطرتها على المنطقة .

---

(١) يُنظر : النحو العربي والدرس الحديث : ١١٣-١١٤.

(٢) المستغربون ((هم الباحثون العرب المسلمون الذين قلدوا بعض المستشرقين في آرائهم وتفسيراتهم وساروا على طرائقهم بل وأصروا عليها))، عن: الاستشراق والتاريخ الإسلامي (القرون الإسلامية الأولى): ١٠.

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٤٠.

(٤) لتفصيل جميع الأهداف ، يُنظر : الاستشراق والمستشرقون : ٢٠-٢٥، وأهداف المستشرقين : ٨-٥٢، والاستشراق والدراسات الإسلامية : ٧-١٢، والاستشراق والتاريخ الإسلامي : ٣١-٣٨، وأهداف الاستشراق ووسائله : ٢-٩، ودور المستشرقين في اللغة العربية وآدابها : ٣٦.

– **الدافع العلمي/** كانت لدى بعض المستشرقين رغبة علميّة صادقة لتعلم اللغة العربية بتحضير ذاتي وهواية شخصية ، وبما انّه دافع نبيل , استطاع ممثلوه أنْ يقدّموا دراسات قيّمة ذات فائدة علمية في بحثهم للتاريخ الإسلامي واللغة العربية .

– **الدافع الثقافي/** ويتجسّد في رغبة بعض المستشرقين في نشر الثقافة الغربية واللغات الأوربية ، ومحاربة اللغة العربية ، ومحاولة صبغ البلاد العربية الإسلامية بالطابع الثقافي الغربي .

وقد تكون الدوافع نفسية أو تاريخية أو أيدلوجية ، وهناك دوافع ثانوية شخصية مزاجية عند بعض الذين تهيّأ لهم الفراغ والمال ، فأصبح الاستشراق وسيلتهم لإشباع رغباتهم الشخصية ، فسافروا وارتحلوا واطلعوا على ثقافة العالم الشرقي وحاولوا تعلم لغته ودراستها(١).

وبما أَنَّ دوافع المستشرقين مختلفة وغاياتهم متعددة في كتاباتهم الاستشراقية ، أصبح من الضرورة على القرّاء والباحثين العرب ممّن اهتم بكتابات المستشرقين ، أن يتسلح بالثقافة الواسعة ، والوعي التام ، ومعرفة النوايا ؛ ليستثمر كل ما هو مفيد ويتجنب بل ويدحض الضار الذي ينبذه العقل.

وسائل المستشرقين في نشر أفكارهم :

تهيأت للمستشرقين جملة من الوسائل ساعدتهم على نشر أفكارهم الاستشراقية عامة واللغوية خاصة ، فحصلوا على ما لم يستطع غيرهم الحصول عليه والغاية دعم حركة الاستشراق ، وكان من أهم تلك الوسائل ما يأتي :

١– **تأليف الكتب:** وهي الوسيلة الأولى التي سخرها المستشرقون لطرح أفكارهم وتداولها ، فعكفوا على تأليف الكتب ، حتى أصبح لهم نتاج ضخم حملَ أفكارهم كلاً بلغته ، والكثير منها تُرجم إلى العربية(٢). وكثيراً ما نجد الذين ترجموا هذه

---

(١) يُنظر : الاستشراق في ميزان نقد الفكر الإسلامي : ١٦.

(٢) يُنظر : الاستشراق بين الحقيقة والتضليل : ٧٩.

الكتب انبهروا بما وجدوه فيها من أفكار، فتأثروا بها وقلدوها، وهذا حصل فعلاً لـ"رمضان عبد التواب وعبد الصبور شاهين" ، مما يعكس خطر هذه الوسيلة ودورها في غرس ثمار الأفكار .

٢- **دور النشر الاستشراقية وإنشاء المكتبات الشرقية** : إنَّ ما ألفه المستشرقون من كتب كان بحاجة إلى إعداد وتجهيز ، وهذا ما تولته دور النشر الاستشراقية التي أُنشئت في الغرب ، مثل : دار هنري فلتر في باريس ، ودار هيفر وأولاده في كمبريدج ، ودار هاراشوفيتش في ألمانيا(١). أمّا المكتبات الشرقية، فكانت مستودعاً لتلك الكتب التي حملت أفكار المستشرقين ، ومنها : مكتبة باريس الوطنية .

٣-**التدريس وإلقاء المحاضرات في الجامعات** : طرحَ بعض المستشرقين أفكارهم من خلال التدريس في الجامعات الغربية والعربية ، ففي الجامعات الغربية خصصوا أقساماً خاصة للدراسات الاستشراقية ، درس فيها العديد من الطلبة الغربيين والعرب الذين تهيأت لهم الفرصة للالتحاق بتلك الجامعات ، فتلقفوا أفكار أساتذتهم من المستشرقين فتأثروا بهم والتزموا بمناهجهم(٢). وهذا ما حصل لإبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب ، وخليل عمايرة وغيرهم .

٤-**الاشتراك في المجامع العلميّة** : استطاع المستشرقون أَنْ يتخذوا من المجامع العلمية وسيلة لنشر أفكارهم ، فدخولهم إلى المجامع العلمية العربية وخاصة اللغوية منها ، سَهَّلَ عليهم الاتصال بالعلماء والمفكرين العرب ليحققوا غاياتهم ، سواء في الدعوة إلى إحياء العاميات ، أو الدعوة إلى تجديد النحو العربي، أو اللغة الوسطى أو الكتابة العربية المعاصرة , فمنهم من اشترك في المجمع اللغوي بمصر، أمثال:

---

(١) يُنظر : الاستشراق بين الحقيقة والتضليل : ٨٥-٨٦.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٨٨-٩٠.

مرجليوث , ونيكلسون , وهما من انجلترا ، ومنهم من اشترك في المجمع العلمي بدمشق ، أمثال : جويدي الإيطالي , وجي سو الفرنسي وغيرهم(١).

٥- **الإفادة من تلاميذ المستشرقين**(٢): وتعد هذه الوسيلة من أخطر الوسائل التي اعتمدها بعض المستشرقين لنشر أفكارهم بالنسبة للشرق ؛ لأنّها تجعل العربي نفسه يقوم بمهمة الاستشراق ، وذلك من خلال نقل أفكار المستشرقين وترجمتها إلى العربية , وهذه الوسيلة استغلت في الدراسات الإسلامية أكثر من أي مجال آخر واستطاعت أنْ تحقق الكثير من الغايات ساعدتها على ذلك النفوس الضعيفة .

الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، وكان لبعضها حظ أوفر من الاطلاع والمراجعة هي :

- دراسة لفارس حسن محسن السلّطاني (٢٠٠١م) ، أطروحة دكتوراه بعنوان : جهود المستشرقين اللغوية في اللغة العربية "المترجمة والمطبوعة" .

وهي محاولة للوقوف على جهود المستشرقين في حقل الدراسات الساميّة وما توصلوا إليه في حقل الصوت والمعجم والصرف والنحو ، وخلصت إلى جملة من النتائج في كل حقل من تلك الحقول ، لخّصَ الباحث فيها ما انتهى إليه المستشرقون ، وما أثبته الدرس اللغوي الاستشراقي مما خالف فيه نتائج الدراسات اللغوية القديمة ووافقها(٣). وهي لا تتعارض مع هذه الدراسة ؛ لاختلاف إطار البحث ومنهجه واسلوبه في تناول الأفكار، ونتائجه وإن أفادت منها .

---

(١) يُنظر : الاستشراق بين الحقيقة والتضليل : ١٠١-١٠٢.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٠٦.

(٣) يُنظر : جهود المستشرقين اللغوية في اللغة العربية :٢٢٨-٢٣٢.

- دراسة لعبد الحسن عباس حسن الجمل الزويني (٢٠١٠ م) ، رسالة ماجستير بعنوان : البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان.

وفيها عُنيَ الباحث بتاريخ الدراسات اللغوية عند العرب ، كما درس ما يتصل بالفصحى وروايتها ، والخط العربي ، ورسم المصحف ، والقراءات القرآنية ، وعرض مستويات اللغة الثلاثة : الصوتي والصرفي والتركيبي ، وهذه الدراسة جاءت بعيدة كل البعد عن دراسة عبد الحسن الزويني فكراً ومضموناً , إلا في جانب التقت فيه الدراستان بعض الشيء ويتمثل في مناهج الدراسة ، فدراسته اختصت بالحديث عن مناهج دراسة العربية عند المستشرقين الألمان[١]. أمّا هذه الدراسة ، فخصصت الفصل الأول لدراسة تأثير مناهج البحث اللغوي عند المستشرقين على الباحثين العرب المحدثين ، فالمحتوى والمقصد مختلفٌ بين الدراستين ، وكذلك النتائج مختلفة ، ولم يفد هذا البحث من تلك الدراسة ؛ لأنَّه ابتعد عنها كثيراً .

- دراسة لحسن دادخوه وفاطمة سعدوني (١٤٣١هـ.ق/١٣٨٩هـ.ش)، مقال بعنوان : دور المستشرقين في اللغة العربية وآدابها.

بحثا فيه تعريف الاستشراق وبداياته ودوافعه مع تلخيص أهم انجازات المستشرقين في الأدب العربي ، وبيان دراسات المستشرقين التي تتعلق بالقرآن الكريم باتجاهاتها المختلفة , وخلصا إلى أنَّ الاستعراب الروسي أنجزَ دراسات عميقة وتأليفات متنوعة حولَ تاريخ الإسلام واللغة العربية. كما خلصا إلى أنَّ للاستشراق آثاراً سلبية وايجابية ، عُرضت مع الإشارة إلى مدى تأثيرها على اللغة العربية، وهي محاور تختلف عمّا تناولته هذه الدراسة ؛ لذلك لم تفد منها.

---

(١) يُنظر: البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان : ١٩٢-٢٥٧.

- دراسة لعلي سامي أمين العبيدي (٢٠١٤م) ، أطروحة دكتوراه بعنوان : التطور اللغوي في دراسات المحدثين "دراسة في الأصوات والأبنية والتراكيب".

خلصَ فيها إلى جملة من النتائج في حقل الأصوات ، وحقل الأبنية ، وحقل التراكيب , وفيما يخص الجانب الصرفي والجانب التركيبي ، فقد أعانت هذه الدراسة على الوقوف على أهم القضايا الصرفية والنحوية والرجوع إلى أهم المصادر الحديثة إلا أنَّ منهجية البحث وغاياته كانت مختلفة بين الدراستين ممّا أدى إلى نتائج مختلفة , فهو اكتفى بالكشف عمّا توصلَت إليه الدراسات الحديثة في الحقول الثلاثة التي طرقها[١] ، وما انتهت إليه بفعل التطور اللغوي عارضاً أشهر تفسيرات المحدثين لها معلقاً أو ناقداً أو مقوماً. أمّا هذه الدراسة ، فتناولت بعض هذه القضايا محاولة الكشف عمّا توصلَت إليه دراسات المستشرقين فيها ، وأخذها عنهم الباحثون العرب المحدثون سواء كان ذلك في الموضوعات أو المضامين ، أو ما وِجدَ عند القدماء ثم غيره المستشرقون أو طوروه أو استبدلوه وحذا حذوهم بعض المحدثين.

- دراسة لنسرين عبد الله شنوف العلواني (٢٠٠٣م) أطروحة دكتوراه بعنوان : البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة.

وخلصت إلى وجود ثلاثة اتجاهات للباحثين العرب المحدثين في دراسة الصرف العربي القديم ، عني الاتجاه الأول بالدراسات الصرفية التيسيرية التعليمية، ولم يقدم هذا الاتجاه جديداً إلى الصرف العربي . وتمثل الاتجاه الثاني في تفسير النظام الصرفي العربي تفسيراً تاريخياً ، وتفسيراً مقارناً بعد

---

(١) يُنظر: التطور اللغوي في دراسات المحدثين:٣٦١-٣٦٩.

اطلاع الباحثين العرب على اللغات الجزرية أخوات العربية ، وتمثل الاتجاه الثالث في الدراسة العلمية للنظام الصرفي العربي في ضوء علم اللغة الحديث(١). وهي تختلف عمّا جاء في الفصل الثاني من هذه الدراسة كونها اقتصرت على بحث المحدثين العرب للصرف العربي ، وابتعدت عن المستشرقين ، فلم تكشف عن تأثير المستشرقين في تلك الدراسات ومواطنه ، فجاء الفصل الثاني من هذه الدراسة ؛ ليُرجع السبب في دراسة بعض المحدثين للصرف العربي باتجاهات جديدة إلى التأثر بدراسات المستشرقين للموضوعات نفسها ، وقدَّم الأدلة والبراهين التي تُثبت ذلك.

- دراسة لحيدر غضبان محسن الجبوري (٢٠١٠م) ، أطروحة دكتوراه بعنوان : الوصفية في الدراسات العربية الحديثة .

خلص فيها إلى أَنَّ دواعي نشأة الوصفيات في اللسانيات العربية لم تكن كدواعي نشأتها في اللسانيات الغربية ، فقد نشأت الوصفيات الأوربية بسبب الحاجة لهذا المنهج. أمّا الوصفيات العربية فلم تأتِ بسبب الحاجة التي تقتضيها اللغة ، وإنَّما كان السير الحثيث وراء تقليد المنّجز الغربي ، هو الحافز الذي دعا إلى ظهور تلك الوصفيات(٢). وهو رأي صائب عندنا ، أيدته هذه الدراسة ، وحاولت أنْ تُقدم الأدلة والمصاديق التي تضنها كافية للتدليل على ذلك.

- دراسة لعلي حسن عبد الحسين السرايّ (٢٠٠٩م) ، أطروحة دكتوراه بعنوان : المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية العربية الحديثة.

---

(١) يُنظر : البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة: المقدمة هـ.
(٢) يُنظر: الوصفية في الدراسات العربية الحديثة: ٣٢٢.

خلصَ إلى أنَّ المنهج التاريخي والمنهج المقارن تطورا لدى الغربيين وأتت دراساتهم منها أكلها , وأرجعَ السبب في إتباع الدراسات العربية الحديثة للمنهجين إلى حاجة اللغة العربية إلى أنْ تُدْرس في ضوئهما ؛ لاستدراك ما فات علماء العربية القدماء بسبب عدم عنايتهم بهذا الدرس(١) . أمّا هذه الدراسة فكذلك لم تنكر حقيقة تطور هذين المنهجين لدى الغربيين إلا أنَّها أرجعت السبب في إتباع المحدثين لهذين المنهجين في دراساتهم الحديثة ، إلى التأثر بالمستشرقين ودراساتهم .

كما تلتقي الدراستان في المستوى الصرفي فقط إلا أنَّهما مختلفتان وإنْ أفادت الثانية من الأولى بعض الشيء , فالأولى اهتمت بالدراسات العربية الحديثة وخلصت إلى نتائج موضوعية(٢) . أمّا هذه الدراسة وفي المبحث الأول والثاني من الفصل الأول تحديداً اهتمت بمنهجية الدراسات العربية الحديثة كاشفة عن دوافعها، وخلصت إلى نتائج منهجيةُ لُخصت ضمن النتائج العامة.

- دراسة لعدي حسين علي (٢٠١٣ م) ، أطروحة دكتوراه بعنوان : المنهج التاريخي والمقارن في الدراسات النحوية الحديثة عند العرب .

خلص إلى جملة من النتائج المتفرقة ، بعضها يتعلق بالمصطلحات والمفاهيم والدعوة إلى استبدالها , ومن ضمن تلك النتائج خلص إلى ان الدراسة اللغوية المقارنة فقيرة وخجولة جداً ، ولا سيما النحوية فلم تقدِّم الدراسات الحديثة درساً مقارناً يخدم الدرس النحوي بشكل مقبول ، فبقيت تراوح في مكانها من غير الانتقال إلى مرحلة أهم(٣) . أمّا هذه الدراسة وفي المحور نفسه خلصت إلى أنَّ

---

(١) يُنظر: المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية العربية الحديثة :٣٢١.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه :٣٢٦.
(٣) يُنظر : المنهج التاريخي والمقارن في الدراسات النحوية الحديثة عند العرب: ١٦٩.

المحدثين تأثروا فقلدوا إلا أنّهم عندما جاءوا ليطبقوا هذه المناهج على العربية واجهوا صعوبات هي التي جعلت دراساتهم تراوح في مكانها من غير انتقال إلى مرحلة أهم ، ومنها قدرة النحو العربي على الثبات ، فالنحو العربي احتفظ بما خطه له النحاة القدماء ، فما طورته الدراسات الحديثة في المستوى النحوي قليلاً إذا ما قورن بالمستويين الصوتي والصرفي , فالنحاة القدماء بذلوا جهداً كبيراً في صياغة نحو العربية ، فهو نحو تصعب مقارنته بنحو اللغات الأخرى , ولعل السر في ذلك، هو القرآن الكريم، فكانت الغاية من وراء دراسة النحو العربي هي الحفاظ على لغة القرآن الكريم ، وبما أنَّ الغاية نبيلة , والهدف سامي , فكذلك أصبح النحو العربي سامياً . أمّا هذه الدراسة وفي الفصل الثالث منها , فحاولت استقطاب التطور الذي سببته الدراسات الاستشراقية الحديثة في النحو العربي , وانعكس على الدراسات العربية الحديثة .

الفصل الأول

التأثير على مستوى المناهج

توطئة:

المبحث الأول : التأثر بالمنهج التاريخي .

المبحث الثاني : التأثر بالمنهج المقارن.

المبحث الثالث : التأثر بالمنهج الوصفي.

المبحث الرابع : التأثر بالمنهج الإحصائي .

توطئة:

المنهج ضرورة مهمة لكل علم من العلوم ، فمعظم الأخطاء التي يقع فيها الباحثون سببها المنهج ، فإذا أردنا فهم فكرة باحث علينا أولاً معرفة المنهج الذي اتبعه في عرض تلك الفكرة ؛ ليتسنّى لنا الحكم الدقيق. فالمناهج ((وسائل وطرائق تسعى إلى غاياتها))[١]، وغاية الباحث هي التوصل إلى الحقيقة باستعمال تلك الوسائل والطرق .

وهناك عدد من المناهج تُدرَّس عليها اللغات في العصر الحديث, طبَّقها المستشرقون في دراساتهم للّغة العربية ، ولا تخلو هذه المناهج من السلبيات والايجابيات, ومع هذا ((تبقى الصلة وثيقة بين اللغة والاستشراق بمناهجه ونتائجه , والمستشرقون _ وهم يدرسون العربية _ ينطلقون في الغالب ، من المناهج التي تُدرَّس بها لغاتهم ، أو من خلال تأثرهم الكبير بتلك المناهج))[٢]. فمناهج البحث التي ازدهرت عند الغربيين ، واستثمرها المستشرقون وجهت الدراسات اللغوية العربية الحديثة توجيهاً جديداً ، ومن خلال مصادر التأثير والتأثر التي تجسدت بالمستشرقين ، اهتم الباحثون العرب المحدثون بالمناهج الحديثة والدراسات الحديثة[٣], إلاّ أنَّ تأثر الباحثين المحدثين بهذه المناهج والدراسات قد كان مختلفاً, وموقفهم منها لم يكن متجانساً ، ((فمنهم من تحفظ على تطبيق مطالبه على اللغة العربية لاختلاف الهدف والموضوع والمادة))[٤]، ورفض التأثر بالمناهج والدراسات الغربية, وهناك قسم آخر من الباحثين المحدثين يقف من ذلك موقفاً وسطاً ، فهو ينشد إعادة التراث العربي القديم, مستفيداً من مناهج البحث اللغوي الحديثة, ومن الدراسات الحديثة. أمّا القسم الثالث فقد رفض دراسات

---

(١) المستشرقون والمناهج اللغوية : ٨ .
(٢) المصدر نفسه : ١٥ .
(٣) يُنظر : نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث : ٦٧ .
(٤) موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي (دراسة في المؤلفات العربية والمترجمات) :١.

القدماء ومنهجهم ، واستسلم للتأثر بمناهج البحث اللغوي الغربية ولدراسات المستشرقين الحديثة ، وحكم على دراسات القدماء بالخطأ من غير فهم لهدفها الذي أُقيمت من أجله ، ولا تبصر بما تؤدي إليه الدراسات الحديثة إذا ما طبقت تطبيقاً صحيحاً ، ويجب التنبيه إلى أنَّه قد تكون الغاية تشويه التراث اللغوي العربي في نظر أبنائه(١). وهذا نبّه إليه ادورد سعيد قائلاً: ((كان المستشرق الحديث يرى نفسه بطلاً , ينقذ الشرق من العتمة والاغتراب والغرابة ، ويرى أنَّه هو الذي نجح في إدراك ذلك, فبحوثه أعادت تكوين ما فقد من لغات الشرق ، ومن أخلاقه وطرائق تفكيره ، مثلما أعاد شاميوليون تكوين الحروف الهيروغليفية من حجر الرشيد))(٢). ومع ذلك فلا مانع من الاستفادة من تلك المناهج والدراسات , لكن ((ينبغي على فقيه اللغة أنْ يجعل أي حقيقة لغوية تتفق مع فترة تاريخية ما ، ومن هنا تنشأ إمكانية التصنيف))(٣).

وفي ظل تقدّم الدراسات الغربية واتضاح مناهج البحث اللغوي ، وتعددها بتعدد المدارس الغربية ، كان تأثر جيل كبير من الشباب العربي في المشرق العربي سبّاقاً للاستسقاء من منابع تلك البيئة الغربية , وجاء هذا التأثير بسبب قيام المعاهد والمنتديات في بلاد الشام ومصر, وإنشاء جامعات غربية , وفتح باب الاحتكاك بين الثقافتين العربية والغربية(٤). فضلاً عن أثر البعثات التعليمية العربية إلى الغرب ومدى تأثير هذه البعثات على الفكر العربي ، إذ عادَ بعض هؤلاء حاملاً هذا الفكر, مطبقاً للمناهج الغربية في دراسة العربية(٥)، وهو ما سَيُدْرَس في هذا الفصل.

---

(١) يُنظر : موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي : ١ .
(٢) الاستشراق : ٢٠٩ .
(٣) المصدر نفسه : ٢٣٨ .
(٤) يُنظر : إلى أين يتجه البحث اللغوي الحديث : ١٣٧ .
(٥) يُنظر : نقد العقل المعاصر (صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في افتعالها) : ٦٧ .

المبحث الأول // التأثر بالمنهج التاريخي :

يعدُّ المنهج التاريخي من مناهج البحث اللغوي الحديثة التي شغلت دراسات المستشرقين, و((يُعنى المنهج التاريخي في دراسة اللغات بالتغير الدلالي للغة ، ومراحل تطور لغة واحدة , أو مجموعة لغات عبر مسيرتها ، ومظاهر هذا التطور ، وأسبابه ، ونتائجه))[١]. والمعروف عن هذا المنهج أنَّه يراقب تطور ظاهرة لغوية ما ، ويرسم خطها البياني من حيث الاستعمال ، وما يتعلق بها من جوانب تهتم بقلة استعمال الظاهرة وكثرتها ، وحياتها ، وموتها، مع بيان مجموعة قوانين تحكم هذه الظاهرة[٢] .

ويتناول منهج البحث اللغوي التاريخي دراسة ((اللغة من خلال تغيراتها المختلفة, وتغير اللغة عبر الزمان والمكان خاصة ... وفي داخل اللغة ، وفي كل اللغات ، كما أَنَّ التغير يحدث في كل الاتجاهات (النماذج الصوتية ، والتراكيب الصرفية ، والنحوية ، والمفردات) ، ولكن ليس على مستوى واحد ، ولا طبقاً لنظام معين ثابت ، هذه التغيرات اللغوية تعتمد على مجموعة من العوامل التاريخية))[٣]، تكون سبباً في تغيّر وتطوّر الظواهر اللغوية .

---

(١) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ٣٦ .
(٢) يُنظر : المستشرقون والمناهج اللغوية : ٢٢ ، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ١٩٦ .
(٣) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ٣٧ ، وعلم اللغة ، حاتم صالح الضامن : ١٢٧ ، ومدخل إلى علم اللغة ، محمد حسن عبد العزيز : ١٤٦ .

نشأته وبداياته :

ظهر المنهج التاريخي منهج بحث له أسسه وخطواته في أوربا في القرن الثامن عشر، وغلب على البحوث اللغوية فيها ، وقد انعكس هذا الطابع على بحوث المستشرقين ودراساتهم للعربية. وكان المنهج الأقدم من بين مناهج البحث اللغوي التي عرفها اللغويون الأوربيون في تلك المدة ، فالدراسات التي سبقته كانت دراسات نصّية تهدف إلى فهم النص من خلال المعايير المستقاة منه ، للوقوف على معناه ، كما أنَّها لا تهتم بدراسة الظواهر اللغوية من حيث تطورها التاريخي(١) .

ويبدو أنَّ هذا المصطلح (المنهج التاريخي) بدأ مع ظهور الدراسات التاريخية للغة، وذلك عندما ترجم "وليم جونز" كتاب (الفيدا) للعالم الهندي "بانيني" ، وكانت تلك الإشارة الأولى للدراسات التاريخية المقارنة(٢). وهذا ما جعل الدرس التاريخي في بدايته درساً تاريخياً مقارناً، بل عُدّ الدرس المقارن جزءاً من الدرس التاريخي لحقبة من الزمن ، وانفصل الدرسان على يد العالم الألماني "جريم" Grimm رائد علم اللغة التاريخي (١٧٨٥ –١٨٦٣م), إذ خطا بالدراسات اللغوية التاريخية خطوات واسعة ، وهو مؤلف كتاب (النحو الألماني)(٣) .

وفي عام (١٨٦٧م) أخرج اللغوي الأمريكي "ونتي" كتابه (اللغة ودراسة اللغة)، وأعقب ذلك في عام (١٨٧٤م) بكتاب آخر هو (حياة اللغة ونموها). وفي عام (١٨٨٠م) ظهر كتاب جديد للغوي آخر هو "هيرمان بول" بعنوان (أسس التاريخ اللغوي) , وهذه الكتب ((تعد من العلامات البارزة في تأصيل المنهج التاريخي ، ولاسيما كتاب "هيرمان بول"، الذي يعدّ عملاً نموذجياً فيما يختص بطرق البحث في علم اللغة التاريخي ، وفي هذا الكتاب نرى توضيحاً

---

(١) يُنظر : المستشرقون والمناهج اللغوية : ٢٢ .

(٢) يُنظر : المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية العربية الحديثة : ١٤_١٥.

(٣) يُنظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ١٤٨_١٤٩ ، واتجاهات البحث اللساني : ٥٠ .

بوساطة الأمثلة لعملية التطور اللغوي التي كشفت عنها الدراسات الهندية الأوربية))[١] , من خلال التتبع التاريخي للّغة .

وينطلق البحث في هذا المجال من منطلق أنَّ اللغات جميعاً في حركة مستمرة عبر الزمن ، وهي من خلال هذه الحركة تتغير ، والتغيير يصيب اللغة في كل مستوياتها ومن المنظور السابق يتحدد مجال علم اللغة التاريخي في رصد ما يصيب لغة بعينها أو مجموعة لغات خلال عمرها الزمني الطويل ، وقد امتدَّت طموحات هذا العلم قديماً إلى محاولة الوصول إلى اللغة الأم ، وبعد أنْ اكتسب تحديده المنهجي أصبح مجاله محدوداً في محاولة رصد ما أصاب لغة بعينها من تطور على امتداد التاريخ[٢] .

وقد اعتنى "سوسير" في بداية أبحاثه بالدراسات التاريخية للغة ، ((وقد كانت سبب شهرته فيما بعد ، كما تخصص في (تاريخ اللغات الهندية الأوربية) ، وعندما عُهد إليه بتدريس مقرر في اللسانيات العامة ، وتناولها من الناحية التاريخية أولاً ، ثم ألمح إلى المنهج التزامني (الوصفي) في العام الثاني ...))[٣] ، ثم بدأت المحاولات المتتالية لرصد التحولات التي طرأت على العربية في تلك الفترة ، فظهر في عام (١٩٥٠م) كتاب (العربية) ليوهان فك" , وقد كان هذا الكتاب بداية لحركة دراسة تاريخ العربية وأنماطها[٤] .

ومن المعلوم أنَّ كتاب (العربية) تُرجم أول مرة على يد "عبد الحليم النجار" في (٢٩٠) صفحة ، طبع في دار الكتب عام (١٩٥٠م) , وترجم مرة أخرى , وقدّم له وعلّق عليه

---

(١) مناهج البحث اللغوي ومدارسه : ٦_٧ .
(٢) يُنظر : محاضرات في علم اللغة العام : ١٨٤ _ ١٨٥ .
(٣) مناهج البحث اللغوي ومدارسه : ١٧ .
(٤) يُنظر : اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها : ٥ ، والاستشراق : ٢١٦ .

رمضان عبد التواب في (٣٣١) صفحة ، نشرته مكتبة الخانجي في مصر عن المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة عام (١٩٨٠م) .

وبتطور الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، كان من نتائج ذلك ، التوجه نحو الدراسات اللغوية التاريخية ، ويتضح هذا في دراسة المستشرقين للعربية التراثية[١]. وعلى الرغم من ملاحظة هذا التوجه في دراسات المستشرقين، واكتشافاتهم، إلاَّ أنَّ أحد الدارسين ذهب إلى القول : بقصور هذه الدراسات ، وفقرها ، وعدم انسجامها، وهيمنة التضييق والاختصار عليها ، وهذا كله لم تسلم منه الدراسات العربية الحديثة , إذ سارت على النمط نفسه من غير التفات إلى المواطن التي أهملتها دراسات المستشرقين[٢]. وما ذهب إليه فيه جانب من الصواب ، فلا فائدة من تكرار ما قاله الآخرون ، دون ترك مجال للذات أنْ تُبدع ، وأنْ تستكمل مواطن النقص التي أغفلها السابقون .

ايجابيات المنهج التاريخي:

اتضح –من خلال تتبع بعض الكتب وأبحاث الباحثين الذين اتخذوا "المنهج التاريخي" وسيلة بحث– أنَّ المنهج التاريخي له جملة من الايجابيات أهمها :

١–يمكن استعمال المنهج التاريخي في حل مشكلات لغوية معاصرة على ضوء خبرات الماضي .

٢–تتمثل أهمية المنهج التاريخي في دراسة العربية بتتبع التغيرات اللغوية التي تصيب اللغة في حقبات تاريخية متعددة ، مما يساعد على معرفة ما أصابها من تغيّر[٣] .

---

(١) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة العربية ومناهج البحث اللغوي : ١٨١ .
(٢) يُنظر : المنهج التاريخي والمقارن في الدراسات النحوية الحديثة عند العرب : ٢ .
(٣) يُنظر: المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية الحديثة : ٣٣ .

٣-يساعد المنهج التاريخي على تفسير بعض الاتجاهات الحاضرة والمستقبلية للغة , إذ يقدم للباحث عوناً كبيراً في مجالات الكشف عن الحقائق , فإذا كان الباحث كُفء ، استطاع باطلاعه على تاريخ الظاهرة اللغوية أنْ يتنبأ بما يراهُ مناسباً لمستقبلها.

٤-قدَّم المنهج التاريخي للباحثين المحدثين (مستشرقين وعرب) ، فائدة في المجال الصرفي ؛ ((وذلك بتتبع ما عرض للألفاظ العربية خلال الزمن من تغيّر في المبنى والمعنى ...))[١] .

٥-يساعد المنهج التاريخي على إعطاء وتقديم عللاً صالحة لأنْ تحل محل العلل الخيالية البعيدة عن الواقع , فاستعمال الباحث للمنهج التاريخي يساعده على تقديم تفسيرات علمية لجميع الظواهر اللغوية ؛ لأنَّ النظام اللغوي في حركة مستمرة ، لذلك يجب أنْ تكون دراسته جامعة بين وضعه الراهن وبين مراحل تطوره ، بالوقت نفسه ، وهذا ما يسمى بالواقعية [٢].

٦- للمنهج التاريخي فائدة كبيرة في الدراسات المعجمية ؛ إذ يستطيع الباحث بوساطتهِ أنْ يُميّز العربي الأصيل من المعرّب والدخيل ، وذلك من خلال تتبع حياة اللفظة العربية عبر العصور ، والكشف عما طرأ عليها من تغيّر في الشكل والمضمون, ومعرفة الألفاظ التي انقرضت أو قلّ استعمالها[٣]. وألطف ما قدمه الباحثون في المنهج التاريخي وعلى رأسهم "إبراهيم السامرائي" ، هو فكرة عمل معجم تاريخي للألفاظ .

---

(١) المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية الحديثة ٣٤ .
(٢) يُنظر : ملامح المنهج التاريخي في التفكير النحوي عند ابن جني : ٨٧٩ .
(٣) يُنظر : المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية الحديثة : ٣٥ .

٧-أعان المنهج التاريخي بعض الباحثين المحدثين في الدراسات النحوية على بحث بعض المسائل النحوية التي أغفل عنها القدماء ، أو تركوا بحثها لتقيّدهم بمنهج محدد كما استطاعوا من خلاله أنْ يصلوا إلى علاج بعض المسائل النحوية الخلافية التي اختلف فيها القدماء(١) .

تأثــرالعرب المحدثين به :

من المقرر الثابت أنَّ الظروف العلمية التي تهيأت للباحثين العرب المحدثين قد ساهمت وإلى حدٍ كبيرٍ في إرساء دعائم هذا المنهج ، وتهيأ المناخ الملائم لتطبيقه على اللغة العربية وأخواتها الساميات ؛ فيعدّ إنشاء الجامعة الأهلية بمصر عام (١٩٠٨م) الخطوة الأولى على طريق التلاقح الفكري اللغوي بين الشرق والغرب ، إذ تولى زمام التدريس فيها عدد من المستشرقين المتخصصين بعلم اللغة, ومعظمهم من الألمان ، أمثال : "بول كراوس"، "وشادة"، و" برجشتراسر" (٢). إذ أطلق "برجشتراسر" صيحته في الجامعة المصرية من خلال محاضراته التي ألقاها على الطلبة, والتي جُمعت في كتاب (التطور النحوي للغة العربية), إذ يقول في مقدمته :((إنَّ الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية ، أي من جهة نشأته وتكونه وأصول حروفه وأبنيته وأشكال الجمل فيه ، والتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان))(٣). وهذا يعني أنَّ دراسة اللغة وفق المنهج التاريخي لها فائدتان: أولهما كمال معرفة اللغة العربية ، والأخرى التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة العربي .

---

(١) يُنظر : إحياء النحو : ٥٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، ودراسات في فقه اللغة العربية : ٥٠ .
(٢) يُنظر : العربية وعلم اللغة البنيوي _ دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث : ١٣٩_١٤٠ .
(٣) التطور النحوي : ٧ .

ويظهر أَنَّ صيحات "برجشتراسر" وغيره من المستشرقين ممن دعا إلى "المنهج التاريخي" ، تركت أثرها على دراسات الباحثين العرب المحدثين ، وجعلتها تنحى هذا المنحى. وأشهر المحدثين الذين تأثروا بالمنهج التاريخي ، واتخذوه وسيلة بحث في معظم أبحاثهم ، كانوا ينتمون إلى مختلف الدول العربية:

* في مصر برز في هذا المجال : مراد كامل ، وفؤاد حسنين ، وعبد المجيد عابدين، ويحيى خليل نامي ، وزاكية محمد رشدي ، ومحمد سالم الجرح ، والسيد يعقوب بكر، ورمضان عبد التواب ، ومحمود فهمي حجازي ، وأحمد عبد المجيد هريدي ، وكريم زكي حسام الدين ، ومحمد عبد الصمد زعيمة ، وصلاح الدين صالح حسنين ، وعبد الرحمن أيوب، وحسن ظاظا ، وعبده الراجحي ، وغيرهم كُثر, وأغلبهم من بحث في المنهجين التاريخي والمقارن ، وأحياناً تجمع الدراسة بين الاثنين وقيل: إنَّ المنهج المقارن جزء من المنهج التاريخي[١]، وإنْ كان هناك فرق بينهما ، فالمنهج التاريخي يدرس الظاهرة اللغوية عبر عصور مختلفة ، وأماكن متعددة ، في حين أنّ المنهج المقارن يهدف إلى المقارنة بين اللغات التي تنتمي إلى أسرة واحدة ، ويرمي إلى تصنيف اللغات في أسر تبعاً لخصائصها،ومبيناً قرب تلك اللغات إلى اللغة الأم[٢].

ومن أوائل المؤلفات التي تناولت النحو العربي من منظور تاريخي مقارن كتاب عبد المجيد عابدين (المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية) ، فالمؤلف قصد بتأليفه لهذا الكتاب ((أنْ يسهم في إرساء قواعد مدرسة سمّاها المدرسة التطورية التقارنيّة ، وأَنْ يتخطى بذلك مدى التجديد الذي حقّقه صاحب إحياء النحو))[٣], أي أسهم في

---

(١) يُنظر : اللغة : ٣٧٠ .

(٢) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ١٩٦ _ ١٩٩ .

(٣) أثر الألسنية في تجديد النظر اللغوي : ٤٩ .

إرساء قواعد المنهج التاريخي المقارن , كما أنَّه من الباحثين المتأثّرين بالمنهجية التاريخية في دراسة النحو ، ومصدر هذا التأثر ثقافته واطلاعه على دراسات المستشرقين ، مما ترك أثراً على بحوثه ودراساته ، وأدرك أهمية اللغات السامية والمقارنة بينهما ، في الكشف عن الكثير من الحقائق اللغوية ، ويعتقد أنَّ ما فات النحاة القدماء مردّه إلى عدم إدراكهم كُنْه اللغات السامية[١] .

كما قدَّم "رمضان عبد التواب" دراسات متواصلة في هذا المجال سواء أكانت ترجمة لمؤلفات المستشرقين ، أم ما كتبه من كتب أو أبحاث نهج فيها المنهج التاريخي متأثراً بالمستشرقين وخصوصاً من ترجم لهم. فله كتاب في هذا المضمار بعنوان " لحن العامة والتطور اللغوي" في عام (١٩٦٧ م) ، اتبع فيه المنهج التاريخي ، وهذا المنهج أعانه على ترتيب لحن العامة حسب وفاة مؤلف كل كتاب بالتقويم الهجري . كما أعطى ترجمة مختصرة لكل مؤلف ، زيادة على وصف منهجه في كتابه عندما يكون الكتاب مخطوطاً أو مطبوعاً ، ودرس مميزات كل كتاب التي تميّزه عن غيره . كما حاول أن يطبّق قوانين التطور اللغوي الحديثة التي أوجدها المستشرقون على أمثلة من تلك الكتب , وربط تلك الأمثلة عبر مراحل التطوّر اللغوي[٢] .

وسبق أنْ بحث القدماء في لحن العامة ، ولكن هدفهم لم يكن كهدف علماء اللغة في العصر الحديث ؛ لأنَّ جهدهم كان منصباً على ((إعادة الخارجين على الفصحى إلى حظيرة اللغة القديمة))[٣] ، وهذا بنظر رمضان عبد التواب مسوغٌ لإعادة البحث في هذه الظاهرة .

---

(١) يُنظر : المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية الحديثة : ٢٠ .
(٢) يُنظر : لحن العامة والتطور اللغوي : ١٠٥ .
(٣) المصدر نفسه : ٧٠ .

واتضح أنَّه تابع "برجشتراسر" ، وأيّده فيما ذهب إليه من تقييم بحث القدماء في هذا المجال ؛ إذ يُرجع عدم اعتنائهم الكافي بالكشف عن تطوّر اللغة بعد الإسلام إلى سببين, يرتبط أحدهما بالآخر , أولهما : مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده ، وعلى المنع في كثير من العبارات . والسبب الآخر : اعتقادهم أنَّ أكمل ما كانت عليه اللغة العربية وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم(١). ومن النتائج التي توصل إليها "رمضان عبد التواب" في كتابه هذا : ((أنَّ اللغة أية لغة عرضة للتطور والتغير ، وأنَّها في تطورها وتغيرها تخضع لقوانين مختلفة ، وتظهر آثارها في كل ما سلف من كلام العامة على مرِّ العصور))(٢) .

ومن آثار المنهج التاريخي على "رمضان عبد التواب" تأليفه كتاب (التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه) عام (١٩٨٣م) . فالمتصفح لهذا الكتاب ، يجد أنَّ المنهج المتّبع فيه هو المنهج التاريخي والتاريخي المقارن , وكثيراً ما يستشهد بكلام المستشرقين ، أمثال: "بروكلمان" ، و"فندريس" ، و"كانتينو" ، و"برجشتراسر"، و"ستيفن أولمن" ، وأغلب مصادره كانت من كتبهم ، فمثلاً في أثناء حديثه عن التطور في النظام الصرفي ، يرى: أنَّ التغير الصرفي لا يكون تاماً مطلقاً ، بل يكون مزيجاً بين الصيغ القديمة والصيغ الحديثة(٣). وهذه الفكرة ذكرها "فندريس" عندما قال : ((التغير لا يكون تاماً إطلاقاً ، فكثيراً ما تبقى الصيغ القديمة إلى جانب الصيغ المستحدثة ، حتى لنلاحظ في النظام العام للغات التي لها تاريخ

---

(١) يُنظر : التطور النحوي : ١٧ _ ٢١ .
(٢) لحن العامة والتطور اللغوي : ٤٣٨ .
(٣) يُنظر : التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه : ١٥– ١٧.

طويل ، والتي عاشت تطوراً ضخماً ، كالفرنسية أو الانكليزية ، مزيجاً من النظم التي تظم حالات مختلفة))[١].

وهناك بعض المشاكل اللغوية بحثها "رمضان عبد التواب" بحثاً تاريخياً, منها "مشكلة الهمزة في العربية" ، إذ أصبح هذا العنوان كتاباً ألفه عام (١٩٩٦م) ، بحث فيه تاريخ الخط العربي وتيسير الإملاء والتطور اللغوي للعربية الفصحى[٢]. كشف فيه عن أنواع كثيرة من نطق الهمزة في الجزيرة العربية. كما عالج فيه عدداً من الصيغ ، التي كتبت بالهمزة وهي في الأصل غير مهموزة منها : فعل ، أفعل (المتعدّي بالأصل) ، فبعد أنْ أصبح ((الهمز شعار العربية الفصحى تسابق العرب في النطق به ، فأدّى ذلك إلى همز ما ليس أصله الهمز ، مبالغة في التفصح (overcorrectness)؛ لأنَّه إذا كانت : "فقأت عينه " فصيحة ، و"فقيت" غير فصيحة, و جأت بطنه فصيحة ، و"جيت " غير فصيحة فأنَّه لا مانع من تحوّل "حلّيت السويق " و" لبّيتّ بالحج " و "رتبت زوجي" إلى: حلأت ولبّات ورثأت عن طرق القياس الخاطئ ، مبالغة في التفصّح ...))[٣]. وقد فطن إلى هذه الظاهرة "يوهان فك" قال: ((واستعمال صيغة الرباعي، بدلاً من صيغة الثلاثي ، ظاهرة مألوفة في اللغة الدارجة ، بحيث لم يزل البصريون والكوفيون ، منذ عهد الأصمعي ، وقطري يعالجون دائماً موضوع فعلت وأفعلت))[٤]. وتابعه رمضان عبد التواب وأكد صحة ما قاله : "يوهان فك " ، وقد قام بإحصاء للمؤلفات التي في موضوع : فعلت وأفعلت في العربية ورتبها ترتيباً تاريخياً[٥]، واستمر في

---

(١) اللغة : ٤٢٣ .
(٢) يُنظر : مشكلة الهمزة في العربية : ٥ .
(٣)المصدر نفسه : ١٢٧ _ ١٢٨ .
(٤) العربية : ١٤٥ .
(٥) يُنظر : مشكلة الهمزة في العربية : ١٣٤ _ ١٣٧ .

بحث تاريخ الخط العربي بجميع أشكاله وحروفه ، محاولاً الكشف عن مسار هذا الخط ، منذ أنْ فكر فيه الجد الفينيقي الأكبر حتى كتب فيه المصحف العثماني(١).

ويتضح مما سبق ذكره ، أنَّ المنهج التاريخي ترك أثراً واضحاً على أبحاث اللغويين المصريين عامة ، وعلى أبحاث "رمضان عبد التواب" تحديداً ، وهذا ما أكدته أبحاثه وكتبه زيادة على طبيعة بعض الظواهر التي تطلبت البحث في ضوء هذا المنهج دون غيره .

* وفي العراق ، فقد برز في هذا المجال: الأب أنستَاس مارىّ الكرْمليّ ، وإبراهيم السامرائي ، وهاشم الطعان ، وطه باقر، وعامر سليمان ، ونعمة رحيم العزاويّ ، وعلي زوين، ومحمد حسين آل ياسين ، وخالد إسماعيل علي ، وغيرهم , فهؤلاء الباحثون شأنهم شأن الباحثين اللغويين المصريين الذين تأثروا "بالبحث التاريخي"، الذي ظهر حديثاً، فنهجوه في أغلب دراساتهم ، وبحوثهم للظواهر اللغوية .

ففي عام (١٩٣٨ م) ظهر كتاب الأب "أنستاس مارىّ الكرمليّ" (نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها) , وهو عبارة عن مجموعة من الموضوعات اللغوية المرتبطة فيما بينها ، بحثها وفق المنهج التاريخي ، وفي هذا الكتاب أشار إلى تفرع الرباعيّ عن الثلاثي في أطار حديثه عن مجال تحديد مشتقات مادّة (ج م م) ، وما تفرع منها ، مثل : جمل ، وجمح وجمر ، وجمد ، وجمس ، مما عدّ ثلاثياً ؛ إذ إنَّ ((الزيادة على الثلاثي تشبه الأصلية غير الزيادات الاشتقاقية المعهودة ، بل زيادات معنوية من رباعيّة وخماسية ، مثل : الجمهرة ، والجمهور ، والجمهر ، والجمثورة والجمجمة ، والجمحلة إلى غيرها ، وهي لا تحصى كثيرة))(٢). وعقده على تسعةٍ وثلاثين فصلاً ، وختم بخاتمة ، هي بمنزلة خلاصة له.

---

(١) يُنظر : مشكلة الهمزة في العربية : ١٦٥ _ ١٦٦ .

(٢) نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها : ١٤١ .

وشارك "إبراهيم السامرائي" بكثير من البحوث والكتب في نطاق هذا المنهج متأثراً به، ويبدو أنَّه من دعاة الدراسات التاريخية والمقارنة[١] ، ومن أهم كتبه في هذا المضمار كتاب (دراسات في اللغة) عام (١٩٦١م). وفي عام (١٩٦٦م) أصدر كتاب (الفعل زمانه وأبنيته) ، وفيه عقد فصلاً لموضوع (بناء الرباعي) , إذ يعدّ الغرض من إعادة البحث في بناء الرباعي وفق "المنهج التاريخي" تدارك ما فات القداماء في هذا المجال ، فهم لم ((يبحثوا في كيفية بناء هذه الأفعال , وكيف نشأت , وهل كان الثلاثي أصلاً في البناء ، وما علاقة الثلاثي بالمادة الثنائية ، فكان على أهل هذا العصر أنْ يتمّوا ما لم يعرض له أولئك الأقدمون))[٢].

ولعل الذي أبعد القدماء عن هذه المسائل ، هو غياب "المنهج التاريخي" فهذه الأمور لا يمكن أن تُبحث باستعمال منهج آخر، فوسيلة البحث التاريخي والتأثر بها هي التي سهلت على "إبراهيم السامرائي" ، وأوصلته إلى بعض النتائج ، فقد علّل نشوء الفعل الرباعي (بلطح) بإبدال الطاء المضعفة في (بطّح) لاماً ، وهو من ألوان بناء الرباعي[٣]، وعرض لمضعف الرباعي ، نحو: (زلزل) ، وأشار إلى أنَّ بناء هذا الفعل الرباعي يتم من ضم ثنائي مؤلف من حرفين صحيحين إلى مثله ، وبعضه يكون حكاية لصوتٍ ما ، ويعرب عن عيبٍ من عيوب النطق ، ومن ذلك: التمتمة واللجلجة والخنخنة... , أو يكون فيه شيء من الإفصاح عن حركة ما ، نحو: دَحدَحَ بمعنى مشى بسرعة وبخطى قصيرة , ومن هذه المادة يدخل الشيء الكثير من المعاني التي تفيد الكثرة والمبالغة , مثل: نَهنَه وفضفض [٤].

---

(١) يُنظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٣ ، والتطور اللغوي التاريخي : ٥ .
(٢) الفعل زمانه وأبنيته : ١٣٣ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٣٦ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ١٩٥ _ ١٩٩ .

كما عرض للتطور الذي عرفته العامية العراقية ، واستشهد بأمثله منها: ((بهذل : بمعنى حقّر ووبّخ وهو من (بذل) ، وفي الفصيح المشهور الابتذال والتبذل، وابتذال الثوب وغيره امتهانه))[١]. ويظهر أَنَّ العامي (بهذل) من هذا بزيادة الهاء ، وقد تكون الهاء تعويضاً من الذال ؛ إذ الأصل في (بهذل) (بَذَّل) بالتشديد ، ثم فكّ الإدغام ، ثم عُوّض وهذه طريقة في بناء الرباعي في العامية[٢].

ونلاحظ في هذا الكتاب مدى اقتناعه وإيمانه بالتطور التاريخي للغة ، فهو لا يكتفي بأبحاثه التي قدمها في هذا المضمار ، بل يدعو الباحثين في العربية إلى دراسة اللغة دراسة جديدة , تتفق مع ما يقتضيه التطور العلمي ، وينتفع به طلاب العلم ، شأنها شأن اللغات الأخرى[٣].

كما أَعدّ "إبراهيم السامرائي" جملة من المحاضرات ، ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية في معهد البحوث والدراسات العربية عام (١٩٦٦م) , جُمعت في كتاب أُطلق عليه (التطور اللغوي التاريخي), رُتّب على شكل فصول في التطور اللغوي في ظروفه التاريخية , بسط فيه جملة مواد لغوية ، منطلقاً من فكرة ((أَنَّ اللغة في حدودها الواقعية في عصرنا هذا غيرها بالأمس))[٤]، وفيه وجه دعوة إلى الباحثين لدراسة اللغة دراسة جديدة قائمة على استقراء نصوصها في مختلف العصور[٥] ، وهذا لا يتم إلاَّ باستعمال "المنهج التاريخي" كوسيلة بحث .

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته : ١٥٤ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٥٤ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٣ .
(٤) التطور اللغوي التاريخي : ٥ .
(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ٥ .

وفي الفصل الخاص بالتطور اللغوي في هذا الكتاب , عرض لعامل التطور في اللغة، واتّضح أَنَّ اللغة ، هي مادة حية ، وظاهرة اجتماعية ، تخضع إلى عوامل الزمان متأثرة بها سلباً وإيجاباً[١] . فقد تستلهم اللغة جملة عوامل ، تساعد على تقدمها ورقيها ، وقد يكون العكس حينما تهبط بها نحو التغير والتبدل , وهذا ما دفع "إبراهيم السامرائي" إلى القول: ((ما من اللغات العامية الحديثة أو ما نسميه باللهجات العربية الحديثة إلاّ نتيجة لهذا التطور في العربية الفصحى))[٢].

ومن تطبيقاته للمنهج التاريخي في دراسة اللغة العربية وتطورها ، كتابه (من معجم المتنبي) دراسة لغوية تاريخية ، صدر هذا الكتاب بمناسبة مهرجان المتنبي في بغداد – تشرين الثاني عام (١٩٧٧م). وفيه أراد أَنْ ينقل أشياء جدّت في علم اللغة الحديث منها: ما وجده في منهج الدراسات لدى الفرنسيين مثلاً : ((أَنْ يعرض الدارس للمنهج اللغوي في النصوص الأدبية المشهورة لعصر من العصور فيدرس اللفظ مؤرخاً له ، مبيناً علاقته بالبيئة، شارحاً طريقة الأديب صاحب النص في استعماله ، وما جدّ على هذا الاستعمال وما عكس من الظلال إلى غير ذلك من الفوائد))[٣]. ومن المعلوم أَنَّ هكذا دراسة للنصوص لم تكن موجودة في العصور التي سبقت ، رغم ما وجد في التراث من شروح لدواوين الشعراء ، إلاَّ أنَّه التزم منهجاً خاصاً قائماً على إعتقاد بعض النقاد من أهل اللغة بوجود ما يدعى في العصر الحديث بالتطور[٤].

ويعتقد "إبراهيم السامرائي" أَنَّ التوصل إلى حقائق واضحة من تاريخ اللغة القديمة يتطلب دراستها مرة أخرى، وضبط تاريخها ، والتوجه إليها بالنقد والتجريح من أجل العناية بها

---

(١) يُنظر : التطور اللغوي التاريخي : ٢١_٣٣ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٣ .
(٣) من معجم المتنبي : ٥ .
(٤) يُنظر : التطور اللغوي التاريخي: ٦ .

على غرار عناية الغربيين باللغة ، داعياً إلى إنشاء معجم تاريخي يؤرخ للألفاظ في مسيرتها التاريخية ، ويثبت مكانة الكلمة بين أخواتها على مر العصور[١]. فجاء كتابه هذا عبارة عن عمل لغوي معجمي ، عَرَضَ فيه للكلمة وأصلها وتطورها ، واستعمالها ، واتصالها بالظروف الطبيعية والاجتماعية ، وهذا ما يتطلبه المنهج التاريخي .

وللسامرائي كتاب (العربية بين أمسها وحاضرها) صدرت الطبعة الأولى منه عام (١٩٧٨م) , اتبع فيه مؤلفه المنهج التاريخي ، أراد بهذا المنهج أنْ يدرس تاريخ اللغة العربية عبر مراحلها وأصولها ، وصولاً إلى العصر الحديث ، اشتمل هذا الكتاب على ثلاثة أبواب : الباب الأول أشتمل على ستة فصول ، والباب الثاني أشتمل على أربعة فصول . أمّا الباب الثالث فقد أشتمل على خمسة فصول ، وما هذا التطويل بالأبواب والفصول إلاّ بسبب طبيعة المنهج التاريخي , إذ يتطلب من الباحث تتبع الظاهرة منذ ظهورها إلى عصر الباحث دارساً ما طرأ عليها من تغيرات وتطورات عبر المراحل الزمنية المختلفة .

ومتابعة "السامرائي" لتاريخ اللغة العربية ، فضلاً عن إطلاعه على تاريخ اللغات الأخرى وتجارب غربية حديثة كل هذا دفعه إلى القول : بأنَّ العربية تواجه مشكلة ، وهي كيف تكون لغة الحضارة المعاصرة ؟ وما السبيل إلى ذلك ؟ وحل هذه المشكلة برأيه مرهون بالتجارب القديمة والحديثة ومنها : الترجمة والتعريب واستعمال اللغة الفصيحة. وأخيراً يقترح على الباحثين ، الاستفادة من تاريخ اللغة بما يتعين على تهيئة معجم تاريخي وآخر حديث معاصر[٢] .

كما طبَّق "السامرائي" المنهج التاريخي في كتابه (مقدمة في تاريخ العربية) , نُشر هذا الكتاب في دار الحرية للطباعة – بغداد عام (١٩٧٩م) . وفيه اعتقد أَنَّ تقيّد القدامى

---

(١) يُنظر : من معجم المتنبي : ٧ .
(٢) يُنظر : العربية بين أمسها وحاضرها : ٢٤٦ .

بمنهج محدد منعهم من بحث بعض القضايا ، فوجد غايته في المنهج التاريخي , إذ جعله وسيلة لبحث تلك القضايا اللغوية ، مقترحاً لها بعض الأفكار التي أخذها عن المستشرقين منها: اقتراحه على الباحثين في هذا الجانب تأليف ((معجمية تاريخية(levlicographie) معتمدين على لغة القرآن ، وذلك أنها تزودنا بطاقة من المدلولات مما يكشف سعة العربية وقدرتها على تطوير الألفاظ والدلالات))[١]. وأكد على ضرورة معرفة ما جُهل من تاريخ اللغة، وعرض نماذج لغوية من لغة التنزيل عرضاً تاريخياً ؛ لاعتقاده بأنَّ المتقدمين لم يستطيعوا فهم تلك الطائفة من النماذج فهماً صحيحاً وهذا ما دعاه إلى البحث عن الحقيقة اللغوية وتطورها التاريخي[٢]. وعندما بحث في العربية التاريخية مسألة حروف الجر عرض لخلاف البصريين والكوفيين ، وانتقدهم ؛ لأنَّهم لم يقطعوا بحقيقة علمية ، لابتعادهم عن النظرة التاريخية التي يفرضها التاريخ اللغوي[٣] .

وبتأثير المنهج التاريخي ، ركَّز علماء اللغة في العصر الحديث اهتمامهم على موضوع تاريخ اللغات ، وهنا عرض السامرائي – وفي الفصل الخاص بالمعجم العربي القديم – شيئاً من تاريخ العربية[٤].

كما هيّأ له المنهج التاريخي فرصة إعادة البحث في المعرّب والدخيل ، فعدم استعمال القدماء لهذا المنهج ، واقتصارهم على البحث في العربية دون أخواتها الساميات ، حال دون بحثهم في الأصول التي تعود إليها الألفاظ المعربة. أما في العصر الحديث ، وبتأثير الثقافة الغربية ، وبدافع التقليد ، وظهور المناهج الحديثة ، أُعيد البحث في مشكلة المعرب والدخيل

---

(١) مقدمة في تاريخ العربية : ٤ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٥_٨ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١١ .
(٤) يُنظر :المصدر نفسه : ٤١_٥٥ .

بتفكير جديد قائم على البحث في جذور هذه المشكلة وعدم الاقتصار على العربية فقط دون اللغات السامية الأخرى[١] .

ومن مصنفاته أيضاً في هذا المضمار كتاب (العربية تاريخ وتطور) صدرت الطبعة الأولى منه عام (١٩٩٣م) ، عن مكتبة المعارف – بيروت ، فالمنهج المتبع في هذا الكتاب هو " المنهج التاريخي " , ففي ضوئه درس "إبراهيم السامرائي " فوائد المعجم العربي "دراسة تاريخية" ، وتابع ما قدمه علماء العربية في هذا الجانب ، وأثنى على ما أضافوه من ثروة طائلة للعربية ، لكنه مع ذلك – أكّد على ضرورة إعادة الكثير من القديم ، غايته من ذلك إسعاف اللغة بالكثير الذي يرفد مادة المصطلح الفني الجديد.

ويعد "إبراهيم السامرائي" من الباحثين المحدثين الذين ركّزوا على البحث في ظاهرة التذكير والتأنيث , ومما قدّمه عن هذه الظاهرة بحث بعنوان: (في التذكير والتأنيث : نظرة تاريخية في هذه المسألة) ، وفيه اتبع المنهج التاريخي للبحث في الجذور التاريخية لهذه المادة واتصالها باللغات السامية. وقدَّم في الموضوع نفسه بحثاً بعنوان: (عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه) ، في كلية الآداب – جامعة صنعاء ، وبدأ كلامه فيه بتقديم تبرير لكثرة وقوفه على هذه الظاهرة ، فهو كلَّما بحث في هذه الظاهرة وجد في نفسه حاجة إلى الرجوع إليها ، ومنهجه في بحثها واحد هو المنهج التاريخي .

* وفي الشام والأردن ولبنان ، برز المنهج التاريخي في كتابات: يحيى عبابنه ، ورمزي بعلبكي ، وجرجي زيدان ، وإلياس بيطار ، وإسماعيل عمايرة ، وآمنة الزغبيّ ، وغيرهم كُثر .

فقد أفاد "إسماعيل عمايرة" من المنهج التاريخي ، كما أفاد من المنهج المقارن , إذ عمل على دراسة بعض الظواهر اللغوية دراسة تاريخية ، وأحياناً يجمع بين المنهجين

---

(١) يُنظر : مقدمة في تاريخ العربية : ٦٩_٨٠ .

(التاريخي والمقارن) لدراسة ظاهرة لغوية ما ، كما دفعه اهتمامه بالمناهج الحديثة ، ومتابعته لدراسات المستشرقين ؛ لأنْ يقدّم بحثاً في هذا المضمار أسماه "المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية" (بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية) . بحث فيه "إسماعيل عمايرة " ((الجانب التاريخي لأسباب سوء التفاهم الذي حصل عبر التقاء الحضارتين : الإسلامية والغربية ، وأثر ذلك على علاقة المستشرقين باللغة العربية تاريخياً))[١]. فهو يُرجع سوء التفاهم بين الاثنين إلى عدّة أسباب منها: سرعة انتشار الفتوحات الإسلامية، وعدم توفّر الوقت الكافي للتعارف بينهما. فضلاً عن تعالي الشعوب الأوربية ، ومن أسباب سوء التفاهم أيضاً، هو الجهل باللغة (جهل العرب للغة الغرب وجهل الغرب للغة العربية)[٢].

كما أرّخ في هذا البحث لبداية اهتمام الأوربيين بالعربية ، ويبدأ بانعقاد مؤتمر "فينا" عام (١٣١٢م) . ففي هذا المؤتمر أمر أنْ تدرس العربية في أكبر المراكز الأوربية ، وهنا بدأ اهتمام الأوربيين بالعربية ، ثم زاد هذا الاهتمام شيئاً فشيئاً ، وتلبية لمصالح أوربا الخاصة في القرن السابع عشر ، زادت حاجتها إلى أنْ تعرف العربية معرفة خاصة[٣]. فهكذا موضوع بنظره ، يستحق دراسات طويلة ، تجمع بين مصادر الطرفين التاريخية ؛ ليتم التوصل إلى أسباب العلاقات التاريخية المعقدة بين الحضارتين : الإسلامية والأوربية .

ويبدو أنَّ "إسماعيل عمايرة" وجد في المنهج التاريخي الوسيلة الجديرة للبحث في هذا الموضوع ؛ ليقدم للقارئ ((فكرة كافية عن تاريخ الصلة بين المستشرقين والعربية منذ أقدم العصور))[٤] .

---

(١) بحوث في الاستشراق واللغة : ٣٦٦ .
(٢) يُنظر :المصدر نفسه : ٣٦٩_٣٧٣ .
(٣) يُنظر :المصدر نفسه : ٣٧٧ ، ٣٨٠ .
(٤) المصدر نفسه : ٣٨٦ .

ومن دراساته الأخرى التي اتبع فيها هذا المنهج ، بحث "تعدد الأوجه الأعرابية" (دراسة تحليلية تاريخية). أراد من وراء استعماله لهذا المنهج ، الوقوف على بعض جوانب التطور اللغوي ، كما ساعده على التمييز بين : التطور اللغوي، والتفسير النحوي الشكلي ، والدور الوظيفي للحركة الإعرابية ، وما يترتب عليه في أداء المعنى(١) .

كما جعلَ غايته مراقبة ما أسفر عنه المنهج التاريخي من احتمالات التعدد في الأوجه الإعرابية ، وأثر التطور في هذه الظاهرة ، واتضح له باستعمال هذا المنهج الأسباب التي أدت إلى نشوء هذه الظاهرة , وهي متمثلة بالشكل والمضمون ، وطرائق التحليل النحوي ومقتضيات الالتزام بنظريَّة العامل ، والتطور التاريخي للغة ، المتمثّل بتعدد اللهجات(٢) .

وفي عام (١٩٩٦م) ، نشر "إسماعيل عمايرة" بحثاً بعنوان: "التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية" (دراسة مقارنة) ، اتبع فيه المنهج التاريخي المقارن ، فمن خلاله قدّم تصوراً عن أبنية المصادر في العربية ، وقارنها بأبنية المصادر في اللغات الساميّة ، ونظر إلى بناء المصدر وقواعده نظرة تاريخية مقارنة ، وأراد من خلالها الكشف عن جوانب التطور في نشأة المصدر ، وأثر تاريخ العربية عليه ، مستفيداً من اللغات الساميّة في إضاءة بعض الجوانب من تاريخ اللغة(٣)، ومن خلال تتبعه للمراحل التاريخية للعربية ، ظهر أنَّ العربية في إحدى مراحلها كانت تُميّز بين الفعل والمصدر من خلال السياق ، وتحريك الآخر ثم أصبح الفرق بينهما يأتي عن طريق الصوائت(٤) .

---

(١) يُنظر : بحوث في الاستشراق واللغة : ١١٨ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٣٨ .
(٣) يُنظر: المصدر نفسه : ٢٥٢ .
(٤) يُنظر: المصدر نفسه : ٢٩٦ .

وتبيَّنَ له بالتتبع التاريخي لهذه الظاهرة أَنَّ ((الاعتماد على الصوائت وحدها ليس كافياً ، فجاءت المصادر التي فيها صوامت التاء ، نحو كبّر– تكبير، والتاء في آخر المصدر أقام – إقام – إقامة ، والميم كما في المصدر الميميّ))[١] ، وعلل سبب جعل القدماء الأصل في بناء مصدر الفعل الرباعي المجرد على وزن (فَعْلَلَة) ؛ هو اعتمادهم على النظر الوصفي القائم على الانطلاق من واقع الظاهرة المدروسة ، لا من تاريخها ، ومراحل التطور التي تمرّ بها ، أي كان اعتمادهم قائماً على الشيوع والاطراد وليس على المفهوم التاريخي[٢].

وبعد الإطلاع على دراسات وأبحاث "إسماعيل عمايرة" ، اتضح أَنَّه تأثر بمناهج البحث اللغوي الحديث، وخصوصاً المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، إلاَّ أنَّ الجميل في أسلوب هذا الباحث أَنَّه رغم تأثره ، لم يحارب القديم بل أنصفه ، والدليل: أَنَّه قدّم بحثاً بعنوان: "المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية" ، تحدّث في هذا البحث عن المعيارية العربية المتميزة ، والتي نادى بعض المستشرقين بإنصافها ، وجعلها في مكان لائق بها ، وبيَّنَ سبب اعتنائه بالمعيارية قائلاً : ((هذا ما ينبغي أَنْ تؤيد المعيارية فيه ؛ إذ وفرت لمن يمتلكها أنْ يمتلك مفتاحاً لا يصدأ ولا يبلى ، وجعلته يتسنَّم قمّة دونها كل القمم))[٣]. فالمعيارية قدّمت دورها بما يتناسب والظروف التي كانت تلائم ذلك العصر.((وأمّا أن يُتاح للغة أنْ تجدّد ثيابها بألفاظ جديدة ، وتشبيهات ومجازات ، وأمثال تعبّر بها عن واقع ما يجدّ في هذه الحياة ، فهذا أمرٌ مطلوب))[٤]. كما قارن بين المعيارية ومناهج البحث اللغوي الحديثة (التاريخي، والمقارن، والوصفي) ، وأعطى كل منهج صفته الخاصة التي تميزه عن غيره من المناهج والتي تجعله مناسباً لدراسة ما دون سواه ، فالباحث يختار منهجه وفق ما يرسمه من أفكار ، وما يقصده

---

(١) بحوث في الاستشراق واللغة : ٢٧٠ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٥٣ .
(٣) المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية : ١٢ .
(٤) المصدر نفسه : ١٢ .

من غايات ونتائج يريد الوصول إليها[١]. وهذا إنْ دلَّ ، فإنَّما يدلُ على أَنَّ تأثره بتلك المناهج دفعه إلى التعمق في دراستها إلى الحد الذي أَصبح فيه دارساً وناقداً وموجهاً . وموقف "إسماعيل عمايرة" هذا ، يعكس الجانب الإيجابي للتأثر، فليس كل تأثر يعني مجرد تقليد ومتابعة دون تدبّر ، فقد يكون القصد البحث عن كل ما هو جديد ، وما يساعد على إكمال الماضي ويحافظ عليه .

(١) يُنظر : المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية : ١٨_٢٨ .

المبحث الثاني// التأثر بالمنهج المقارن:

يُعرّف هذا المنهج بأنّه ((مقارنة للظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية في اللغات التي تنتمي إلى مجموعة لغوية واحدة أو عائلة لغوية واحدة))[١]. ومن المعلوم أنَّ المنهج المقارن قد تطور لدى الغربيين ، وكان واضحاً في دراساتهم ، ثم نقله المستشرقون إلى الدراسات العربية ، وتُنسب بداية الدراسات المقارنة عند المستشرقين إلى "وليم جونز" عندما اكتشف اللغة السنسكريتية عام (١٧٨٦م) في الهند ، وعلاقة هذه اللغة باللغات الأوربية، فالبداية الأولى كانت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر[٢]. وبذلك مَهّد "وليم جونز" لمنهج عُرِف باسم "المنهج المقارن"، ثم تطور هذا المنهج شيئاً فشيئاً، حتى أصبح له رواد من المستشرقين أمثال: "شليجل" الذي أصدر كتاباً دعا فيه إلى النحو المقارن، و"فرانزبوب" الذي أصدر كتاباً قارن فيه السنسكريتية ومجموعة من اللغات الأخرى وعنوانه (نظام التصريف في اللغة السنسكريتية) وله كتاب آخر عنوانه (النحو المقارن)، وأوجست شليخمر" وكتابه (تركيب النحو المقارن في اللغات الهندوجرمانية) ، وجريم وكتابه (النحو الألماني)[٣]. وتوالت الأبحاث الاستشراقية ضمن هذا المنهج حتى وصلت للمستشرق "كارل بروكلمان" في كتابه (الأساس في النحو المقارن للغات السامية)، ثم ألف "برجستشراسر" (المدخل إلى اللغات السامية)[٤]. وسبب اهتمام المستشرقين بالمنهج المقارن ؛ هو ما توصلوا إليه بفضل استعمالهم لهذا المنهج ، فبفضله أدركوا العلاقة بين اللغات ، وصنفوا اللغات إلى

---

(١) معجم علم اللغة النظري : ٤٨ ، وللمزيد يُنظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ٢٣ ، ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ١٦٧

(٢) يُنظر : المستشرقون والمناهج اللغوية : ١٥_١٦ .

(٣) يُنظر : دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن : ٥٩_٦٠ .

(٤) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة العربية ومناهج البحث اللغوي : ٢٠٢_ ٢٠٤ .

فصائل ، كما استفادوا من هذا المنهج في دراسة تأصيل اللهجات ، وعرفوا مراحل التطور والتغيير الذي يحدث في عناصرها .

ايجابيات المنهج المقارن:

لعل السبب الذي استهوى الباحثين العرب المحدثين للأخذ بالمنهج المقارن _فضلاً عن تأثرهم بالمستشرقين_ هو ما يمتلكه هذا المنهج من ايجابيات ميزته عن غيره من المناهج منها:

١_ فيما يخص البحث في اللغات ((يحاول المنهج المقارن أنْ يثبت أَنَّ اللغات تتغير وأنَّ اللغات المختلفة قد تتشابه في ناحية أَو ناحيتين))[١].

٢_ أظهرت الأبحاث الصرفية المقارنة الكثير من الحقائق الصرفية ، ورفعت اللثام عن الكثير من الأقيسة المهجورة[٢].

٣_ اظهار كثير من الصيغ الصرفية التي تأثرت فيها العربية بغيرها بمساعدة المنهج المقارن ((ومن هذه الأوزان فَعْلِل ، نحو : نَرْجِس ، وفاعُل نحو : آجُر وآنُك ، وفُعالِل نحو: سُرادِق ، وفاعيل نحو : هابيل . فقد تنبه القدماء إلى أن هذه الصيغ ليست أصيلة في العربية))[٣].

٤_ تناول علم اللغة المقارن ((كل ما يتعلق بالأوزان والسوابق واللواحق ووظائفها المختلفة ، وعلى هذا فدراسة الضمائر في اللغات السامية تعد من دراسات علم الصرف المقارن ؛ لأنها في مجال بنية الكلمة وتتم بمنهج مقارن ، وكذلك البحوث في أبنية الأفعال في

---

(١) دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن : ٦٠ .
(٢) يُنظر : المستشرقون والمناهج اللغوية : ٧٢ .
(٣) المصدر نفسه : ٧٣ .

اللغات السامية، أو اسم الفاعل في اللغات السامية ، أو المصدر في اللغات السامية ، فكل هذه البحوث تدخل في علم الصرف المقارن للغات السامية))[١].

٥_ بفضل الدراسات المقارنة تبيَّنت لنا الصيغ الصرفية التي اشتركت فيها العربية مع أخواتها والصيغ التي انفردت بها عن غيرها[٢].

٦_ من ايجابيات هذا المنهج أيضاً ، أنَّه يهتم بوضع الصيغ الصرفية والتراكيب النحوية للغات المختلفة جنباً إلى جنب ليقارن بينها ، ومن المقارنة تظهر درجة الصلة بين عدّة لغات وضعت تحت الفحص ، ويتضح الشكل الذي يبدو أقرب إلى اللغة الأم التي تعد الأصل المشترك لهذه اللغات[٣].

المحدثون والمنهج المقارن:

اهتم بعض اللغويين المحدثين العرب بالدراسات اللغوية السامية المقارنة على جميع المستويات أو النظم الفرعية للغة ، والمقصود مستويات الدرس اللغوي الحديث (الصوتية ، والصرفية ، والتركيبية ، والدلالية) .

أَمَّا فيما يتعلق بالدراسات الصرفية والنحوية المقارنة فقد عمل المحدثون على تفسير عدد من المسائل الصرفية والنحوية وقضاياهما في ضوء مقارنة العربية بأخواتها الساميات[٤]. ومنهجهم هذا ((إنْ لم يضر الناطق بالضاد فإنَّه لا ينفعه في تصحيح نطق وإنَّما يفيد عالم الصرف والمُتخصص في الدراسات اللغوية بعد أن يكون قد قومَّ لسانه وانطلق به فصيحاً

---

(١) مدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي : ٢٠ .
(٢) يُنظر : المستشرقون والمناهج اللغوية : ٧٣ .
(٣) يُنظر : أسس علم اللغة ، ماريوباي : ١٦٨ .
(٤) يُنظر : البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة : ٨٥ .

نقياً))[1]. وهناك مجموعة من الباحثين العرب المحدثين الذين تأثروا بهذا المنهج ، وهم ينتمون إلى أقطار أو بلدان عربية متباينة :

– ففي مصر، برز في هذا المجال : السيد يعقوب بكر، ومحمد سالم الجرح، ورمضان عبد التواب ، ومحمود فهمي حجازي ، وعبد الفتاح البركاوي ، وعمر صابر .

–وفي سوريا والأردن والعراق برز في هذا المجال : يحيى كمال ، ومحمد التونخي ، وإسماعيل عمايرة، وإبراهيم السامرائي، ومحمد حسين آل ياسين .

– وفي المغرب العربي، كانت الدراسات المقارنة قليلة ومتفرقة جمع بعضها "الفاسي الفهري"، وسيتم الحديث عن ذلك لاحقاً. أما بقية الباحثين فلكثرتهم ، وضيق وقت البحث ، سنركز على ثلاثة منهم ، ونرى أنّهم يمثلون التأثر بهذا المنهج تأثراً واضحاً وهم :

١ــ **رمضان عبد التواب** : يعد من الباحثين الذين تهيأت لهم فرصة الدراسة في ألمانيا، فتتلمذ على يد شبيتالر ، والبرفسور فيسمان ، والتقى بأساتذة كبار في الدراسات اللغوية أمثال: يوهان فك ، وهانزفير، وأوتوشبيس، وريرتر، وزلهايم. فضلاً عن ترجمته لبعض كتب المستشرقين ، فكان تأثره من مصادر عدّة تركت بصمات واضحة على أبحاثه .

ويتجلى المنهج المقارن لدى "رمضان عبد التواب" في كتبه التي ألّفها في الدراسات السامية منها (اللغة العبرية: قواعد ونصوص ومقارنات باللغة السامية)، و(نصوص من اللغات السامية مع الشرح والتحليل والمقارنات) ، و(في قواعد الساميات: العبرية والسريانية والحبشية). أمّا دراساته المقارنة الأخرى فقد وجدناها في شتى كتبه منها: (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي)، و(فصول في فقه العربية).

---

(١) البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة : ٨٦ .

وإنْ أَمعنَّا النظر جيداً في كتبه في المقارنات السامية وتحققنا منها بدقة نجده يعتمد على الباحثين المستشرقين الألمان ، وعلى رأسهم "تولدكه ، وبروكلمان ، وبرجشتراسر"، ولا عجب من تأثره بهؤلاء ، فهو ترجم لهم بعض الكتب ، وتأثر بأفكارهم اللغوية , إذ ترجم كتاب (اللغة السامية) لتيودور نولدكه عام (١٩٦٣م) ، و(فقه اللغات السامية) لكارل بروكلمان عام (١٩٧٧م) ، كما أَخرج محاضرات المستشرق "برجشتراسر" التي ألقاها في الجامعة المصرية في كتاب سميّ بـ (التطور النحوي للغة العربية) .

واتضح من خلال البحث أَنَّ بعض الفصول في بعض كتبه أخذها عمّن تأثر بهم من المستشرقين ، وإنْ اختلفت بعض العنوانين ، مثال ذلك: الفصل الثالث "أبنية الفعل" من كتاب (المدخل إلى علم اللغة) (٢٢٩-٢٤٠) ، أخذها عن بروكلمان (فقه اللغة السامية) (١٨٨-١٩٧) ، لكن "بروكلمان" وصف أبنية الفعل مقارناً لها بين اللغات السامية وكان وصفه مختصراً ، وما أضافه رمضان عبد التواب على ما قاله بروكلمان هو بعض التسميات والشرح والتمثيل للأوزان فقط . فما أطلق عليه "بروكلمان" وزن (الشدة والتكرار) ، نقله رمضان عبد التواب مصطلحاً عليه وزن(فعّل) والمضمون نفسه . وما أطلق عليه "بروكلمان" وزن (الهدف) نقله رمضان عبد التواب مصطلحاً عليه وزن (فَاعَل) ، والذي أضافه إليه هو الشرح والتمثيل فقط. وما أطلق عليه "بروكلمان" وزن (الانعكاسية) أضاف إليه رمضان عبد التواب تسميه أخرى بالإضافة إلى الانعكاسية هي : (المطاوعة أو الافتعال) ، مع الشرح والتمثيل .

_الفصل الرابع "أدوات التعريف والتنكير" من كتاب (المدخل إلى علم اللغة) (٢٤١-٢٥٠)، بحث رمضان عبد التواب هذه المسألة بحثاً مقارناً بين اللغات السامية ، وفي الأغلب الأعم تجده يرتضي ما جاء في (فقه اللغات السامية) (١٠٣-١٠٤). كما تناول ما قاله

"بروكلمان" في هذه الصفحات بالتعليل والمناقشة والشرح والتوضيح[١] ، وعرض ما قاله "برجشتراسر" عن أدوات التعريف المستعملة في اللغات السامية. فضلاً عن عرضه لما قاله بعض اللغويين العرب القدماء في جزئيات هذه المسألة مناقشاً لتلك الأقوال[٢] .

– الفصل الخامس "التذكير والتأنيث" ، المدخل إلى علم اللغة(٢٥١_٢٦٥)، بحث "رمضان عبد التواب" هذه المسألة بحثاً مقارناً ناقلاً بتصرف لما قاله "بروكلمان" في (فقه اللغات السامية) (٩٥_٩٩) ، وما قاله "برجشتراسر" في (التطور النحوي) (١١٢_١١٦). وإنماز نقله بالشرح والتمثيل لما قالوه . فضلاً عن إشارته في بعض المواضع من هذه الصفحات لما فطن إليه بعض علماء العربية في هذه المسألة .

– الفصل السادس "إسناد الماضي إلى الضمائر" (المدخل إلى علم اللغة) (٢٦٧_٢٨٩)، نقل فيه عن "بروكلمان" (فقه اللغات السامية) تصريف الماضي: (١١٨_١١٩) ، وعن "برجشتراسر" (التطور النحوي) "الضمائر وما جانسها" (٧٧_٨٢). وعلى الرغم من اختلاف العنوانين إلاّ أَنَّ المضمون واحد، وما أضافه "رمضان" ، هو تفصيل القول بما جاء عند "بروكلمان" و "برجشتراسر" ، وما توصلت إليه الدراسات المقارنة في هذا الجانب.

ومن أهم القضايا التي ركز عليها "رمضان عبد التواب" في دراساته المقارنة، قضية "التذكير والتأنيث" عرض لها في أكثر من موضع ناقلاً حيناً ومضيفاً حيناً آخر[٣]. ودرس هذه القضية من خلال المقارنة بين اللغات السامية ، فأتضح له ((أنَّ الساميين القدامى كانوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في اللغة , لا بوسيلة نحوية ولكن بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من

---

(١) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب :٢٤٤، ٢٤٦.
(٢) يُنظر: التطور النحوي : ١٤٣، والمدخل إلى علم اللغة : ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٠.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه : ٢٥١_٢٦٥ ، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : ٣٧_٥٠ .

أصل آخر للمؤنث ، ففي اللغة العربية مثلاً : "حِمار" للمذكر ، في مقابل "أتان" لأنثى الحمير، و "غلام" للمذكر في مقابل "جارية" للأنثى , وغير ذلك))[١]. وينطبق هذا في نظر "رمضان عبد التواب" على اللغات الهندوأوربية؛ ((ففي الانجليزية مثلا "Son" "ابن" في مقابلdaughter "ابنة" وكذلكbrother "أخ" في مقابل sister "أخت"، ومثل ذلك في الألمانيةsohn "ابن في مقابل Tochter "ابنة"، وكذلك Bruder "اخ" في مقابل Schweser "أخت" ...وهكذا))[٢].

ولم تسر اللغات السامية في نظره ، حسب نمط الهندوأوربية التي وضعت أسماء الجمادات والمعادن كالحجر والجبل والعدل ، والكرم ، تحت قسم ثالث غير المذكر والمؤنث وسمته "بالمحايد" "neuter" وهو في الأصل ما ليس مذكراً ولا مؤنثاً , فقد وزعت اللغات السامية مثلاً أسماء القسم الثالث ، وهو المحايد على القسمين الآخرين ، وصارت الأسماء فيها إما مذكرة و أما مؤنثة[٣].

وقد أهملت بعض اللغات ناحية التذكير والتأنيث ، وقسمت الأسماء فيها إلى أسماء أحياء وأسماء جمادات ، وينقل "رمضان عبد التواب" عن "بروكلمان" قوله : ((وفي اللغات البدائية ، ليس هناك نوعان فحسب من الجنس كما في اللغات السامية، ولا ثلاثة أنواع كما في اللغات الهندو أوربية ، بل فيها غالباً أنواع كثيرة , يفترق بعضها عن بعضها نحوياً, وتتوزع فيها كل أشياء العالم المحسوس . ويرجع هذا التوزيع في الأساس إلى تأملات لاهوتية، أو بتعبير أحسن تأملات خرافية ...))[٤]. وعلّق على نص "بروكلمان" هذا ، فقال: ((وهذه التأملات الخرافية التي يتحدث عنها بروكلمان توجد كذلك في اللغات التي قسمت الأسماء

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ٢٥١ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٥٢ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٥٣ .
(٤) المصدر نفسه :٢٥٤ ، عن فقه اللغات السامية : ٩٥.

فيها إلى مذكر و مؤنث ، إذ إنَّنا لا نجد في كثير من الأحيان صلة عقلية منطقية بين الاسم وما يدل عليه من تذكير وتأنيث . والدليل على فقدان هذه الصلة العقلية أنَّ من اللغات ما يعدُّ بعض الكلمات مؤنثاً ، وهي مذكرة في لغات أخرى ، والعكس بالعكس ؛ فمثلاً تُعدّ اللغة العربية "الخمر" و "السّن" و "السوق" كلمات مؤنثة ، في حين تعدّها اللغة الألمانية مذكرة فهي فيها "der wein" و "der zahn" و"der markt" ...))[١]. ويضيف "رمضان عبد التواب" أنَّه حتى اللغات التي تفرق بين المذكر والمؤنث والمحايد مثل الألمانية ، نلحظ فيها فقدان هذه الصلة العقلية المنطقية ، فـ "الحجر" derstein ، و"المطر" derbegen ، و"الجبل" derbery كلها مذكرة في حين أنَّه لا أثر فيها للتذكير الحقيقي ، وكان أولى بها أنْ تكون في قسم المحايد[٢] ، فخرج بهذه النتيجة من خلال المقارنة.

٢ــ **إبراهيم السامرائي** : إنَّ الباحث العراقي ((إبراهيم السامرائي من الباحثين الذين تهيأت لهم فرصة الالتحاق بالبعثة العلمية إلى فرنسا عام (١٩٤٨م) ، إذ حصل على شهادة دكتوراه في اللغات السامية عام (١٩٥٦م)، ولا شك أنَّ تخصصه باللغات السامية وفرَّ له فرصة الموازنة بين العربية وأخواتها من الساميات))[٣]. وهو من الباحثين المهتمين بالدرس اللغوي الحديث ، فقد بحث اللغة العربية بجميع مستوياتها (الصوتية ، والصرفية ، والتركيبية ، و الدلالية) متأثراً بمناهج البحث اللغوي الحديث ، ومنها المنهج المقارن. فضلاً عن استعماله للمنهج التاريخي والمنهج الوصفي .

ويتمثل المنهج المقارن عند "إبراهيم السامرائي" في بعض كتبه منها: (دراسات في اللغتين السريانية والعربية). والكتاب عبارة عن مباحث لغوية ترتبط باللغتين السريانية والعربية،

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : ٢٥٤ .
(٢) يُنظر :المصدر نفسه : ٢٥١ .
(٣) الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي (رسالة ماجستير): ١٠٤ .

وعلى الرغم من عرض الباحث لها عرضاً تاريخياً ، إلا أَنَّ بعض المباحث تدخل في باب الدراسات اللغوية المقارنة ، والمؤلف أكد على هذه الفقرة في مقدمة كتابه(١).

ومن المباحث المقارنة التي عرضها المؤلف في هذا الكتاب "السريانية بين فصيح العامية وفصيح العربية" ، ومن خلال المقارنة ظهر لديه توقع ، بأنَّ ((أقرب اللغات السامية منها إلى العربية وصيغتها هذه السريانية , لأنَّ العربية عاصرت هذه اللغة السامية في حين أن سائر اللغات السامية الأخرى قد عفا عليها الزمان فلم يبق منها إلا الشخوص التاريخية .. والسريانية كانت عوناً للعربية في أنها كانت قنطرة عبرت عليها المعرفة القديمة في ألوانها المختلفة))(٢).

وأدرك المستشرقون أَنَّ جمهرة اللغات السامية ، هي أسرة لغوية تتماز بخصائص يتبناها العارفون بها ، وهذا يعني : أَنَّ المادة اللغوية في أي لغة من هذه اللغات هي مادة سامية ، ومن المؤكد وجودها في السامية الأم وهذا ما سلَّم به البعض , لكن "إبراهيم السامرائي" استدرك قليلاً على هذه القاعدة فقرر استثناءا طفيفاً يخرج عنها مفاده: إذا استعارت العربية مجموعة من الألفاظ السريانية مثل: الباعوث، والدنح، والساعور... الخ ، فهذه الألفاظ عُرفت بالعربية لكنها سريانية وإنْ كانت ذات أصول سامية في المشترك العام من الألفاظ السامية وهنا لا ينسب إلى لغة دون أخرى(٣).

أَمَّا المبحث المقارن الآخر في الكتاب نفسه ، فهو بناء (فاعول) بين السريانية والعربية , والمادة المعروفة عن بناء (فاعول) أَنَّه لم يكن ضمن الأبنية التي أشار إليها اللغويون العرب ، ومع ذلك فقد اشتملت العربية على ألفاظ جاءت على وزن (فاعول) تمثلها

---

(١) يُنظر : دراسات في اللغتين السريانية والعربية : ٥ .
(٢) المصدر نفسه : ٢٢ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٣ .

طائفة من أسماء المدن ، والمواضع القديمة، وأعلام الرجال فحدث تناقض في هذه المسألة . وعندما استعملَ "السامرائي" المنهج المقارن ، أتاح له فرصة حلّ هذا التناقض ، فتوصل إلى ((أَنَّ أصالة بناء "فاعول" سريانية . فقد ورد منه في هذه اللغة قدر كبير ما زلنا نلمحه بل نستعمله في العربية السائرة الدراجة في كثير من الحواضر العراقية وغير العراقية من بلاد العرب كما نجد قدراً من هذه الألفاظ على هذا البناء في العربية الفصيحة ، ومما لا شك فيه أنَّ من هذه الطائفة من الألفاظ ما كان سريانياً استعمل في العربية وبقي محتفظاً بشيء نستدل به على أصالته في السريانية))[١].

وعرض جميع هذه المواد ، مشيراً إلى ما كان منها سرياني الأصل ، وما جد من هذه الألفاظ في العربية , ولتوضيح ذلك نذكر مثلاً : لفظ (آجور) ، قال عنه : ((أنا اقطع بسريانيتها ولكني لا أستطيع أنْ اقطع في أن العرب قد أخذوها من السريانية. وأكبر الظن أنهم أخذوها عن طريق الفارسية فعربت على أنها فارسية ولم يلتفتوا إلى الأصل السرياني))[٢].

وما خَلُص إليه "إبراهيم السامرائي" في خاتمة كتابه هذا: أَنَّ بين اللغتين العربية والسريانية قرابة لغوية ، تأتي من أنّهما يرجعان إلى أصل واحد, فالسريانية عاشت العربية في ظلها، والعربية فاقت السريانية واللغات الأخرى في النضج والكمال في أبنيتها وتراكيبها؛ والسبب في ذلك نزول القرآن الكريم باللغة العربية[٣].

كما نتلمس تأثير استعمال المنهج المقارن أيضاً عند "السامرائي" في كتابه (فقه اللغة المقارن) فمن عنوان الكتاب يتضح المنهج الذي سلكه المؤلف , وسار عليه في عرض الأفكار, فقد ألف هذا الكتاب بدافع البحث في مسائل لغوية متعددة ، متأملاً إضافة شيء

---

(١) دراسات في اللغتين السريانية والعربية : ١١١_١١٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١١٤
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٠٣ .

جديد لهذه الدراسات ، متأثراً ومستفيداً من أسلوب المقارنات والموازنات بين اللغات السامية ، ففي بعض مواضع هذا الكتاب نجد المؤلف ، أمّا ناقلاً لرأي مستشرق ، وأمّا مطوراً لرأي ، وأمّا ناقداً لرأي آخر ، ممن بحثوا في اللغات السامية في ضوء المنهج المقارن ومنهم "بروكلمان" في (فقه اللغات السامية) و"برجشتراسر" في (التطور النحوي) .

ومن المسائل التي بحثها فيه هي التثنية وجاء العنوان : "بحث مقارن في التثنية"، يصف التثنية بأنّها ظاهرة عربية[١]، وجذور هذه الفكرة بدأت عند المستشرقين في أبحاثهم المقارنة ، فذهب "بروكلمان" إلى أنّه: ((لا يوجد إلا في العربية ، ضمير للمثنى المخاطب والغائب ، مشتق من جمع المذكر "أنتما" و"هما"))[٢]. وقال "برجشتراسر": ((إنَّ التثنية كثيرة الاستعمال في اللغة العربية))[٣].

وعندما عرض "السامرائي" لبحث النحاة العرب في هذه المادة ، وخصوصاً فيما يتعلق بـ(كلا و كلتا) ، أرجع سبب ما فات النحاة إلى عدم فطنتهم إلى المقارنة في دراسة النحو واللغة[٤]، فالمقارنة هي التي أوصلت المحدثين (مستشرقين وعرب) إلى القول : إنَّ ((المثنى من الموضوعات النحوية التي لم تبرز البروز الواضح إلا في العربية من اللغات السامية))[٥].

والمسألة الثانية التي بحثها بحثاً مقارناً في كتابه (فقه اللغة المقارن) هي : الجمع في العربية "بحث ومقارنة". في هذا الموضوع وفيما يتعلق بجمع التكسير ينقل "إبراهيم السامرائي" رأي المستشرق "رينان" . إذ يقول : ((قد اختصت اللغة العربية بجموع التكسير ، وخلت من

---

(١) يُنظر : فقه اللغة المقارن : ٧٥ .
(٢) فقه اللغات السامية : ٨٦ .
(٣) التطور النحوي : ١١٢ .
(٤) يُنظر : فقه اللغة المقارن : ٧٩ .
(٥) المصدر نفسه : ٧٩ .

ذلك اللغات السامية الأخرى))[١]. ونقل رأي المستشرق "ديلمان" ، فهو يرى ((أَنَّ في الحبشية شيئاً من هذه الجموع))[٢]. وقد ذهب إلى هذا الرأي أيضاً كل من "كارل بروكلمان"[٣] ، و"برجشتراسر"[٤]. وبتأثير ما قاله المستشرقون وبفعل استعمال البحث المقارن في اللغات السامية. توصل "السامرائي" إلى القول:((إنَّ جموع التكسير سبقت الجموع الصحيحة في اللغة العربية))[٥].

وبعد أَنْ أَنهى بحثه المقارن في الجمع انتقل إلى ظاهرة "الإعراب في اللغة ودلالتها" باحثاً إياها بحثاً مقارناً في اللغات السامية . ونقل عن المستشرقين إجماعهم على أَنَّ الإعراب ظاهرة سامية ، يقول برجشتراسر: ((إنَّ الإعراب ساميّ الأصل تشترك فيه اللغة الأكادية، وفي بعضه اللغة الإثيوبية (الحبشية) ونجد آثاراً منه في غيرها))[٦].

وتوصل المستشرقون إلى أنَّ للإعراب أثراً في اللغة العبرية في حالتي المفعول به وضمير التبعية[٧]. إلا أَنَّ "السامرائي" يعدّ ((هذا الأثر ضئيل جداً ، فقد أوشكت تخلو من الإعراب لغة العهد القديم))[٨]. وعرض الجدل الذي دار بين علماء اللغة القدماء والمحدثين في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني ، مناقشاً لآرائهم ومقارناً بينها[٩].

---

(١) فقه اللغة المقارن : ٩٥ .
(٢) المصدر نفسه : ٩٥ .
(٣) يُنظر : فقه اللغات السامية : ٩٦ .
(٤) يُنظر : التطور النحوي : ١٠٦ .
(٥) فقه اللغة المقارن : ٩٧ .
(٦) التطور النحوي : ١١٦ ، وفقه اللغة المقارن : ١١٩ .
(٧) يُنظر : تاريخ اللغات السامية : ١٥ .
(٨) فقه اللغة المقارن : ١١٩ .
(٩) يُنظر : المصدر نفسه : ١٢٠_١٢٤ .

فالمؤلف فصّل في كل مفردة من المفردات التي ذُكرت ، فهي تستحق البحث والمراجعة ، أما الذي عُرض هنا ، فيقع في إطار المنهج المقارن الذي تبعه المؤلف وليس في إطار تفصيل الأفكار التي وردت في هذا الكتاب ؛ ليتضح من خلال ما تقدّم تأثير المنهج المقارن على كتابات إبراهيم السامرائي .

٣- **إسماعيل عمايرة** : لم يكن تأثر "إسماعيل عمايرة" بالمستشرقين ومناهجهم تأثراً مباشراً كسابقيه ، وما أخذه عنهم كان بفعل الثقافة والاطلاع ، فقد كرَّس هذا الباحث معظم أبحاثه لدراسة جهد المستشرقين ونظرياتهم في دراسة اللغة العربية ، ودرس مناهج المستشرقين الحديثة التي اتبعوها في دراسة اللغة (المنهج التاريخي ، المنهج المقارن ، المنهج الوصفي ، المنهج الإحصائي) ضمن كتاب (المستشرقون والمناهج اللغوية) .

كما عرض نظريات المستشرقين في نشأة الدراسات اللغوية ضمن كتاب (المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية), وبذلك أراد الوقوف على أسباب اهتمام المستشرقين بالبحوث اللغوية التي أجراها القدماء عن العربية وأسباب اهتمامهم بالعربية نفسها ، ومن تلك الأسباب هو أَنَّ بعضهم استهوته المقارنة بين المدارس اللغوية المتنوعة ، يقول: ((ولا شك في أنَّ كثيراً من جوانب هذه الدراسات الاستشراقية قد عادت على اللغة العربية بالنفع))[١].

وهو من المتأثرين بالمناهج اللغوية الحديثة ، ولاسيما المنهج المقارن ، فنجده يستأنس بالمنهج المقارن والبحث باللغات السامية شأنه شأن بعض المستشرقين أمثال : "نولدكه"، و"بروكلمان"، و"ولفنسون" ، و"موسكاتي". وأكد على ضرورة الإفادة من الأساليب والمناهج

---

(١) المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية : ١٥ .

الاستشراقية الحديثة دون رفض القديم لقدمه ، أو الأخذ بالحديث لحداثته , فالغاية الأولى والأخيرة هي البحث عن الحقيقة ، وما تلك المناهج إلا وسائل توصل إلى الحقائق(١).

واتضح أَنَّ لعمايرة باعاً طويلاً في البحث المقارن ؛ إذ بحث الكثير من الظواهر اللغوية بحثاً مقارناً ، بعضها نُشر متفرقاً وبعضها الآخر جُمِع في كتاب اسماه (بحوث في الاستشراق واللغة). ومن أهم الدراسات التي بحثها "إسماعيل عمايرة" بحثاً مقارناً هي :

*_ نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط . نُشر هذا البحث في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والتراث ، العدد الرابع ، عام(١٤٠٥ هـ-١٩٨٣م). نظر الباحث فيه إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط نظرة مقارنة هدفه منها التأكيد على أهمية إعادة النظر إلى النصوص اللغوية بتجدد الوسائل والإمكانات .

كما حاول أَنْ يلفت النظر إلى مفهوم القدماء للتركيب الشرطي ، وأشار إلى امكانية الإفادة من الطرق الحديثة في تعميق مجالات الرؤية اللغوية ، وإعادة النظر في وسائل دراسة العربية ، وفي مقدمة هذه الطرق علم الساميات المقارن, فالنحاة العرب قرروا أنَّ الفعل المجزوم هو الأصل في جملة الشرط ، وكانت غايتهم الوصول إلى تفسير ظاهرة الجزم ؛ لذلك عدوه أصلاً وما سواه فرعاً (٢). وتتفق الدراسات المقارنة بين اللغات السامية وما قرره النحاة لكن تفترق عنهم في تفسير ذلك، ((فتخرج بالفعل المجزوم APOKOPATUS عن كونه فعلاً مضارعاً Imperfekt تعرَّضَ للجزم ، إلى كونه صيغة مستقلة تحاكي أصلاً سامياً قديماً هو صيغة pratertitum الأكادية ذات الدلالة الماضية ، وقد تبادلت هذه

---

(١) يُنظر : المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية : ١٥ .

(٢) يُنظر : الكتاب : ٩١/٣ ، والمقتضب : ٤٩/٢ .

الصيغة مع صيغة الماضي "فَعَلَ" في التركيب الشرطي ، وفي صيغة "لم يَفْعَلْ" التي هي نفي "فَعَل"))[١].

وأدَّت المقارنة بين الساميات ((إلى رؤية جديدة يُستبعد بموجبها أنْ يكون الفعل المجزوم هو الأصل في جملة جواب الشرط))[٢]. وعلى الرغم من أهمية هذه الرؤيا إلا ((أنَّها لا تقدم وجهة نظر متكاملة ، وهي في هذا دون نظرية النحاة تكاملاً، ففضلاً على أنَّها تنهض على أساس فرضي ، فيه قدر من المجازفة باعتبار ظواهر في لغة سامية ما ، أصلاً لتطور ساميات أخرى ...))[٣]. ويؤيد "عمايرة" ما ذهب إليه "بروكلمان" من افتراض أنْ يكون الفعل المضارع المجزوم متطوراً عن صيغة الأمر ؛ بدليل افتراض تصرف صيغة الأمر تصرّف المضارع المجزوم ، نحو : ليشرب ، لتشرب ، ليشربوا[٤].

ومن المسائل التركيبية التي وجدها بحاجة إلى البحث من جديد مسألة دفع جواب الشرط الحقيقي، والتعويض عنه بما يدل عليه ، وهذه المسألة بحثها المستشرق الألماني "ريكندورف" وعالجها "بروكلمان" ، ثم تبعهم "إسماعيل عمايرة" ليكتب فيها عدّة مقالات ويبدو أَنَّ النحاة القدماء عالجوا هذه الظاهرة ، لكنهم لم يلموا بها إلماماً كاملاً[٥] ، وبتأثير دراسات المستشرقين المقارنة رغب "إسماعيل عمايرة" في إعادة بحثها من جديد .

*- ظاهرة "بجد كف" بين العربية واللغات السامية (دراسة مقارنة) . نُشر هذا البحث في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد(٣١) ، عام (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م), وفكرة البحث تدور حول تعريف ظاهرة "بجد كف" وعلاقتها بالأبجدية العبرية والآرامية والسريانية، كما

---

(١) بحوث في الاستشراق واللغة : ١٠٣ .
(٢) المصدر نفسه : ١٠٤ .
(٣) المصدر نفسه : ١٠٤ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ١٠٥.
(٥) ينظر :المصدر نفسه : ١٠٧.

تحدث عن بعض الألفاظ العربية التي يبدو أَنَّ ثمة وجه من الشبه يجمع بينهما وبين هذه الظاهرة السامية, حاول من خلال الموازنة أَنْ يجيب على سؤال مفاده: هل ممكن القول: ((إنَّ قواعد هذه الظاهرة السامية كانت ذات يوم سارية المفعول على اللغة العربية ، ثم درست، فبقيت بعض معالمها شاخصة في أشباه : غتّ ، وغثّ ، وجذَفَ ، وجدَفَ ...؟))[١]. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها في بحثه هذا ، هو أَنَّ ظاهرة (بجد كف) ظاهرة سامية ((لها قواعد نافذة مطردة يتحول معها الصوت من النطق اللين إلى القاسي أو العكس . وهذه القواعد أو ما يماثلها لا وجود لها في العربية))[٢]. وقد تتبادل الحروف في الكلمة فينتج عنه اختلاف في المعنى كاستبدال الذال بالدال ، والغين بالجيم ، والخاء بالكاف ، والثاء بالتاء في بعض الألفاظ فمعنى (خليل) يختلف عن معنى (كليل) وهكذا[٣]، وأدى ذلك إلى القول: ((تأثرت العربية بظاهرة "بجد كف" فيما أخذته عن اللغات السامية من ألفاظ ، نحو : يهود ويهوذ ، بغداد وبغداذ))[٤].

ويظهر مما سبق ذكره أَنَّ العربية طورت نفسها في مجالات وجوانب اللغة كلها (الأصوات، المعاني ، الألفاظ ، التراكيب) ، بفضل المقارنة بينها وبين أخواتها الساميات، ليعطي القارئ دليلاً لما قاله يحيله إلى ما كتبه "برجشتراسر" عن هذه الموضوعات في كتابه (التطور النحوي).

*_ ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية (دراسة لغوية تأصيلية) . كتاب صدرت الطبعة الأولى منه عام (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م) مركز الكتاب العلمي _عمان الأردن. وعلى الرغم من أَنَّ هذه الظاهرة بُحثت كثيراً عند علماء العربية القدماء وتبعهم المحدثون

---

(١) بحوث في الاستشراق واللغة : ١٧٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١٨٦ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٨٦- ١٨٧ .
(٤) المصدر نفسه : ١٨٩ .

ومنهم "رمضان عبد التواب" ، ومدى عنايته بالبحث في هذه الظاهرة ، إلاّ أنَّ "إسماعيل عمايرة" وجد مسوغاً لبحث هذه الظاهرة من جديد هو : أنَّ أدوات البحث اللغوي وإمكاناته ومناهجه قد تيسرت ونمت, فأراد الإفادة من هذه الأدوات والمناهج لاستكمال جوانب النقص في هذه الظاهرة ، وقامت دراسته في هذا البحث على منهج لغوي مقارن ، بحث فيه ظاهرة التأنيث في العربية على ضوء دراسة هذه الظاهرة في شقيقاتها من اللغات السامية كالسريانية والعبرية والحبشية والأكادية وغيرها.

*_ نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية ، نُشر هذا البحث في مجلة دراسات (العلوم الإنسانية) ، المجلد(٢٠) ، العدد(٤) ، عام (١٩٩٣م). انتهج "إسماعيل عمايرة" المنهج المقارن في دراسة حروف المعاني ، وقد بحثها بحثاً يقوم على المبنى والمعنى ، كما درس ما يطرأ على هذه الحروف من تطور في العربية وفي اللغات السامية الأخرى (العبرية ، العربية الجنوبية , السريانية) , واستفاد في بحثه هذا من دراسات المستشرقين وبعض كتبهم التي شرحت قواعد اللغات السامية منها : (الأساس) "لبروكلمان" و (العربية الجنوبية) "لهوفز"[١].

فكان لهذه الدراسات فضلاً على الباحثين المحدثين ؛ لأنَّها ((تمكن الباحث من الوقوف على الأداة في أكثر من لغة سامية ، ليقوم بدوره فيستنتج من خلال المتابعة والموازنة، ما عسى أن يربطه بين أشكال الأداة الواحدة ، واستعمالاتها في العربية واللغات السامية . ومما يذكر لكل من بروكلمان ، وجزينيوس ، وسودن ، أن أحدهم قد يلفت أحياناً

---

(١) يُنظر : بحوث في الاستشراق واللغة : ١١-٣٦.

إلى ما عسى أن يكون من تقارب بين بعض الأدوات في بعض اللغات السامية ، مما قد ييسر على الباحث بعض الجهد لمزيد من الموازنة والتحليل))[١].

ولم يركز "إسماعيل عمايرة" على عرض أقوال القدماء في الأداة ، بل كان همه إعادة بحث ظاهرة "حروف المعاني" ودراستها على أساس المعنى والمبنى في ضوء الموازنة بين لغات تشبه أنْ تكون الظاهرة في نصوص أحداها وثيقة تاريخية تشهد على الظاهرة في شقيقتها ، إنْ هي شاركتها في هذه الظاهرة حتى لو لم يتوافر النص الموغل في القدم لهذه الظاهرة كما توافر لها في اللغة الشقيقة

*_ مقطع المضارعة بين العربية واللغات السامية ، بحث نُشر في مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة الآداب واللغويات" المجلد (١٢) ، العدد (٢) ، عام (١٩٩٤م). بحث فيه "إسماعيل عمايرة" المضارعة في العربية واللغات السامية ، بحثاً مقارناً وغايته من استعمال هذا المنهج ؛ الإجابة عن بعض الأسئلة مثل : ما هو الأصل في تحريك مقطع المضارعة ؟ أهو الفتح أم الكسر ؟ وما علاقة ذلك بالمنهج الذي نهجته اللغات السامية ؟ فوجد بالمنهج المقارن الوسيلة التي تمكنه من التوصل إلى نتائج أهمها [٢] :

١_التقاء اللغات السامية على طريقة موحدة في بناء المضارع من الماضي ؛ وذلك باستعمال مقطع المضارعة ، وقد اتفقت اللغات السامية في الصامت ، ولم يشذ عنها في ذلك سوى السريانية.

٢_ أوصلت المقارنة إلى أنَّ الأصل في الصوت الصائت من هذا المقطع هو الفتح ، ثم اعترى هذا الأصل تطور حين مالت هذه اللغات إلى الكسر.

---

(١) بحوث في الاستشراق واللغة : ٢٠ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٢١ .

٣_ حاول بدراسته هذه الوقوف على بعض جوانب الصراع بين بيئتين لغويتين : بيئة بدوية تكسر مقطع المضارعة ، وهذا ما عرف بالتلتلة وأخرى حضرية تفتح هذا المقطع .

*– المشتقات "نظرة مقارنة" , الجامعة الأردنية – مجمع اللغة العربية الأردني. وغاية هذه الدراسة ، البحث في ظاهرة المشتقات في اللغة السامية ، ومحاولة الوقوف إلى العمق التاريخي لهذه الظاهرة في العربية ، وتناول أشكالها وتطور بعضها عن بعض . وبالبحث المقارن توصل إلى : أنَّ اللغات السامية تلتقي في البنى العميقة المتمثلة "بالمشتقات" أمّا بالنسبة للسطحية، فقد تلتقي فيها هذه اللغات ، وهذا دليل على قدم هذه الألفاظ في هذه اللغات، وقد تكون موروثة عن السامية _الأم_ وقد لا يعني قدمها أصالتها ، فقد تكون مستعارة من لغة أخرى ، مثل كلمة "كاس" أصلها سومري ، وغير مهموز ، وهمزت في العربية قياساً على: "رأس و فأس" ، وظهر أنَّ هناك بعض المواد اللغوية لا تسلك سلوك واحد في الاشتقاق؛ لتوافرها في كثير من اللغات السامية . كما أنَّ بعض صيغ المشتقات قد تكون في الأصل ذات دلالة واحدة ، ثم تعددت مجالات استعمالها , ويرجّح أنْ تكون الأشكال المطردة قياساً كاسم الفاعل واسم المفعول أخذت من الأشكال غير المطردة ، فهيأ لها الاطراد والنضج والاستقرار[١].

*_ حواش على الضمائر "دراسة مقارنة" . اعدّ "إسماعيل عمايرة" هذا البحث بالمشاركة مع "حنان إسماعيل عمايرة" ونُشر في مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد (٢١) ، العدد الأول ، عام (٢٠١٣م). استحضر "إسماعيل عمايرة" في بحثه لهذه الظاهرة ما جاء لدى علماء التراث وعلماء الساميات والاستشراق اللغوي فضلاً عن الحاجة للمنهج المقارن , وكان هذا البحث ((رؤية إضافية أتاحها النظر إلى هذه الظاهرة من خلال

---

(١) يُنظر : المشتقات (نظرة مقارنة) : o/Index.phop/٢٠٠٩-٠٢-١٠-٠٩-٣٦-٠٠-٤٨٨-٥٦-٢.html
www.majma.org.j

المنهج المقارن))[١]. ويمكن أن نعده أيضاً ((تطبيقاً على أهمية المنهج المقارن وأثره في مناقشة كثير من مسائل العربية ، بروح تنظر باحترام وإجلال لمنهج علماء التراث اللغوي العربي وتسعى إلى تدعيمه بمعطيات الدرس اللغوي المقارن))[٢]. ودراساته هذه تعكس مدى إعجابه بالمنهج المقارن وتأثره به ، فهو المنهج الأكثر استعمالاً عنده من بين مناهج البحث اللغوي الحديثة. فضلاً عن دراساته المتبقية في المناهج الأخرى .

أمّا في المغرب العربي ، فقد تأثر الباحثون المغاربة بمناهج البحث اللغوي الحديث ومنها المنهج المقارن ، إذ أصبح متداولاً بينهم , ((وقد استساغ الباحثون المغاربة هذا المنهج ووظفوه في أعمالهم البحثية المتنوعة ، كما وظف ذلك المشتغلون على اللغات واللهجات الموجودة بالمغرب . إلاّ أنَّ هذه الأعمال بقيت جزئية متفرقة ، ولم ترق بعد إلى أن تكون مجالاً متفرداً خصباً للبحث والتنقيب))[٣]. فأراد "عبد القادر الفهري" أنْ يلمَّ شتات هذه الأعمال و يؤسس مجالاً لهذا المنهج في المغرب العربي . فعمل على تنسيق مائدة شارك فيها عدد من الأساتذة والباحثين في مختلف شعب اللغات بالجامعات المغربية ، المختصين في اللسانيات المقارنة , وكانت ثمرة هذه المائدة كتاب(اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب)[٤]، وضمَّ جوانب من التركيب ، والصرف ، والدلالة ، والمعجم .

وعلى الرغم من تداول المنهج المقارن في المغرب العربي إلا أنَّه لم يصل إلى الدرجة التي وصل إليها في مصر والعراق والأردن ؛ بسبب غلبة المنهج الوصفي على أبحاث المغاربة ، ويتضح ذلك للمتصفح في مؤلفاتهم . ومن أهم النصوص المقارنة التي قدمها الباحثون المغاربة هي :

---

(١) حواش على الضمائر (دراسة مقارنة) : ٦٨ .
(٢) المصدر نفسه : ٦٩ .
(٣) اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب : ٧ .
(٤) يُنظر: المصدر نفسه : ٧ .

١_عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى ، محمد غاليم .

٢_ ملاحظات عن الرتبة والإعراب ، محمد الرحالي .

٣_ الزيادة في الفعل الثلاثي : نموذج أفعل ، عبد النور الحضري .

٤_ التقعيد الصوري والوظيفي للبنى الجملية في العامية المغربية : مقاربة مقارنة محمد شياضة .

٥ _ الحدث في المفعول ، عبد الحميد جحفة .

٦_ حول الاقتراض ، إدريس السغروشني .

٧_ الضمير في اللغة العربية : "هو" نموذجاً ، محمد ضامر .

٨_التخصيص وشروط التضايف ، المصطفى حسوني .

و"عبد القادر الفهري" باحث في اللسانيات العربية المقارنة ، يؤمن بتطور اللغة ، يدعو إلى المواكبة العلمية للغة. متأثر بالأبحاث المقارنة الحديثة ، له كتاب (المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي)، يقع في جزئين، نُشرت الطبعة الأولى منه عام (١٩٩٨م). تضمن الكتاب ستة فصول ، بحث فيها مواضيع لغوية عديدة بحثاً مقارناً ، ومما قاله في هذا الكتاب: ((إنَّ العربية بحاجة إلى أبحاث في خصائص معجمها الذهني ، ومعارضة خصائص هذا المعجم بخصائص المعجم الأجنبي أو المعجم العامي . وهي بحاجة إلى دراسات نفسية تحتسب سرعة إيجاد الكلمات أو استرجاعها عند المتعلم العربي مقارنة مع متكلم الأجنبية أو متكلم العامية))[١]. ومنطلقه في هذا الموضع افتراضي شأنه شأن الكثير من الباحثين المجددين أصحاب المنطلقات الافتراضية ، فبعضهم ذهب إلى ((أنَّ اللغة البشرية ترتبط

---

(١) المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي : ١٦٩ .

بعض الارتباط بالفكر الإنساني العام مما يستتبع ارتباطاً بين لغات البشر والمنطق، ولا تتم معرفتنا للصلة بين اللغة والمنطق إلاّ حين نتخذ المقارنة اللغوية طريقاً أشمل فننظر للغات جميعاً على أنها وثيقة الصلة بالفكر الإنساني))[1]. وهكذا يكون للمستشرقين المختصين باللغات السامية والمقارنة أثرٌ على الباحثين العرب المحدثين الذين بحثوا بالاتجاه نفسه. كما يظهر تأثرهم بالمنهج المقارن كمنهج جديد للبحث.

---

(1) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس : ١٥٢ .

المبحث الثالث // التأثر بالمنهج الوصفي:

يُعرّف المنهج الوصفي على أنّه المنهج الذي ((يعنى بوصف اللغة من حيث هي تنظيمٌ قائمٌ بذاته))[١]. فهو ((منهجٌ لغوي خالص يصف اللغة المدروسة كما هي، فيبين ما لعناصرها من خصائص ومميزات ، وما بينهما من علاقات ، من دون إقحام العوامل الذاتية في فروض وظنون وآراء شخصية))[٢].

فبعد أنْ طغت المناهج التاريخية والمقارنة على الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر، طغى عليها المنهج الوصفي في القرن العشرين , فـ((إذا اصطبغ القرن التاسع عشر بالصبغة التاريخية ، فإن القرن العشرين إنّما يصطبغ بالصبغة الوصفية))[٣]. فمجيء العالم اللغوي السويسري "فرديناند دي سوسير" ، قلب واقع الدراسات اللغوية ، ونحا بها منحىً جديداً , إذ عدَّ اللغة مجرد أشياء قابلة للدرس ، خاضعة للتجربة[٤]. فأفكار "سوسير" جاءت نتيجة تأثره تأثّراً كبيراً بأفكار عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دور كهايم"[٥] الذي ذهب إلى أنَّ الحقائق الاجتماعية تتجلى في المجتمع ذاته , وليس في أجزائه ، لذلك يجب البحث عن التفكير الجمعي في ذاته ومن أجل ذاته[٦]. وبهذه الأفكار أسس "سوسير" لمنهج جديد ظهر على يديه في أوائل القرن العشرين هو "المنهج الوصفي" ، وأكّد على ((ضرورة أنْ يعتمد الباحث في دراسته على التجريد والموضوعية ، وأنْ يتعامل مع المادة على أساس الشكل والوظيفة من من دون أن يدخل

---

(١) منهج البحث بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٠ .
(٢) أصول النحو العربي : ٦٦ ، ومناهج البحث بين التراث والمعاصرة : ١٠٦ .
(٣) مناهج البحث في اللغة : ٢٨ .
(٤) يُنظر : أثر لسانيات دي سوسير فيما تلاها من مناهج ونظريات : ٢ .
(٥) يُنظر : النحو العربي والدرس الحديث : ٢٦ ، ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ٩٥ .
(٦) يُنظر : تاريخ الفلسفة الحديثة : ٤٣٢ _ ٤٣٥ .

في حسبانه أية أفكار أخرى خارجة عن اللغة نفسها))[١]. أي دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها[٢], من دون اعتبار للمؤثرات الخارجية .

وقيل: إنَّ ((ظهور المنهج الوصفي في الدرس اللغوي كان ردّ فعل على المنهج التاريخي الذي سيطر على أعمال اللغويين الأوربيين طوال القرن التاسع عشر ، وكان للغويين الألمان بالأخص أثر كبير فيه ...))[٣]. وذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى القول: بأنَّ ملامح المنهج الوصفي بدأت بفكرة بسيطة ، غير متكاملة عند المستشرق "برجشتراسر" ، إذ عَبَّرَ عن الوصفية بمصطلح "النظامية" [٤]. عندما قال : ((والوجهة الثانية التي يمكننا اتجاهها في علم اللسان، هي النظامية ، وهي أن ننظر إلى طور معين ، من أطوار تاريخ لغة معينة ، ونتساءل: أين هي خصائص اللغة في هذا الوقت ؟ وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها ؟ وما فائدة صروفها وأبنيتها ؟وما تحوزه من الوسائط لتأدية المعاني ؟ وكيف تستعملها ؟))[٥]، واستشهد أيضاً على ما ذهب إليه بقول آخر لـ "برجشتراسر" ، ذكر فيه مصطلح الوصف عندما تحدث عن العمل في الكشف عن اللغة ؛ إذ جعله : ((قسمان ؛ أولهما : الجمع والوصف . والثاني : التحليل والتأليف))[٦]، وهي أدلة على أَنَّ ((البوادر الأولى للدراسة الوصفية جاءت لخدمة الدراسات التاريخية والمقارنة ، أو مقدمة لها على يد المستشرق الألماني برجشتراسر ، إلاّ أنَّ ملاحظاته تلك لم يكتب لها الانتشار في الدراسات العربية الحديثة))[٧].

---

(١) دراسة النحو العربي في ضوء المنهج الوصفي : ١ .
(٢) يُنظر : علم اللغة العام : ٢٥٣ .
(٣) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ٩٤ .
(٤) يُنظر : الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة : ٣١ .
(٥) التطور النحوي : ٧ .
(٦) المصدر نفسه : ٢٠٣ .
(٧) الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة : ٤٢ .

وكان المنهج الأساس الذي اعتمده "برجشتراسر" في كتابه هو المنهج التاريخي[١], إلاَّ أنَّ ملامح الوصفية، أو ما أصطلح عليها " برجشتراسر" بـ " النظامية " يمكن للمتتبع أو القارئ أنْ يلحظها في البدايات الأولى لكل ظاهرة لغوية بحثها "برجشتراسر" قبل أنْ يفصل فيها تاريخياً. والنظامية (الوصفية) كانت عنده ((علمية محضة لا عملية ؛ وذلك أنَّه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أنْ يقال كذا وكذا أولاً ؟ بل يكتفي بإثبات الموجود حقيقة في السماع، من دون تفريق بين المقبول منه والمردود ...))[٢] .

وعلى الرغم مما وِجد عند المستشرق "برجشتراسر" من ملامح للوصفية (النظامية) ، إلاَّ أنَّها لم تبرزْ كمنهج بحث مستقل له أسسه وقواعده وقوانينه ، وكذلك لم تشرق ضياء الوصفية في تلك الفترة (القرن التاسع عشر) ؛ وذلك بسبب هيمنة المنهج التاريخي والمنهج المقارن على دراسات الباحثين اللغويين (مستشرقين وعرب) . فضلاً عن صرخة "برجشتراسر" في محاضراته الجامعية المصرية ، كانت تدعو إلى المنهج التاريخي أولاً إلى أنْ جاء "فرديناند دي سوسير" ((الذي يعد واضع المنهج الوصفي في دراسة اللغة))[٣]، فهو أول من أعلن المنهج الوصفي ، منهج بحث مستقل ، واستفاد في الكثير من أبحاثه اللغوية (الصوتية ، والصرفية، والنحوية ، والدلالية) من المنهج الوصفي ، بل سخره لدراسة اللغة , وعدَّ المنهج الوصفي ضرورة لدراسة اللغة ؛ لأنَّه يرى أنَّ اللغة كائن حي والدراسة الوصفية تهتم بدراسة اللغة في مرحلة معينة ؛ لأنَّها تمثل ملخصاً لكل النشاطات اللغوية التي يستخدمها المجتمع اللغوي[٤] .

---

(١) يُنظر : التطور النحوي : ٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٧ .

(٣) مناهج البحث بين التراث والمعاصرة : ٩٥ .

(٤) يُنظر : دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن : ٦٤ .

ويعد كتاب (علم اللغة العام) ، وهو في الأصل (محاضرات في علم اللغة العام) الإنجاز الأول الذي تمثلت فيه انقلابية البحث اللغوي من مسارها التاريخي إلى اتجاهها الوصفي البنائي. ويأى مؤلفه "فردينان دي سوسير" عن المنحى التطبيقي ليقدّم مبادئ في علم اللغة، وهو بهذا يجهز القارئ بمفاتيح تجعله يتغلغل في قلب اللغة ، وتشير عنوانات الكتاب إلى سلسلة من الثنائيات أي التقابلات : اللغة والكلام التاريخي والوظيفي ، الأصوات ، والأصوات اللغوية ، علم اللغة الداخلي ، وعلم اللغة الخارجي[١]؛ وبذلك فتح "سوسير" المجال أمام معاصريه واللاحقين له لإتباع المنهج الوصفي في دراسة اللغة .

كما حدَّد "سوسير" – لدراسة اللغة أو أي ظاهرة لغوية دراسة وصفية – بيئة زمانية ومكانية محددة ولهجة واحدة [٢]. كما وصف دراسة (علم اللغة الوصفي) عموماً بأنَّه أصعب من دراسة (علم اللغة التاريخي)[٣] ؛ لأنَّ الباحث الوصفي مقيد بشروط عليه السير في ضوئها.

ايجابيات المنهج الوصفي:

للمنهج الوصفي جملة من الإيجابيات جعلته المنهج الأكثر استعمالاً من بين مناهج البحث اللغوي الحديث في دراسات الباحثين المحدثين (مستشرقين، وعرب) ومن أهمها :

١–إنَّ أبرز ما يتميّز به المنهج الوصفي هو دراسته ظاهرة ما كما هي في الواقع ، ابتداءً بوصفها ثم توضيح خصائصها , فهو يمنح الباحث فرصة جمع

---

(١) يُنظر : علم اللغة العام : ٢٧٢_٢٧٣ .
(٢) يُنظر : النحو العربي والدرس الحديث : ٢٩ .
(٣) يُنظر : فصول في علم اللغة العام : ٨ .

المعلومات الحقيقية عن الظاهرة اللغوية ، ثم يدقق فيها ، فيضع النقاط على حروف المشكلة[١] .

٢- ينماز هذا المنهج بأنّه ((ينظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية الموجودة بالفعل ، ولا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة ، بل كل ما يهدف إليه هو وصف نظام اللغة (الصوتي) ، و(الصرفي) ، و(النحوي) ، ووضع معاجمها))[٢] .

٣- تتماز الطريقة الوصفية بأنّها ((أسرع عطاءً من الناحية التعليمية ، وأقرب إلى الواقعية ، بيْدَ أنَّ الوصفيين يخلطون أحياناً – في حكمهم على أصحاب المنهج التاريخي– بين متطلبات البحث اللغوي العلمي ، فلا شكَّ في أن منهج البحث التاريخي يلزم لزوماً بالغاً في حل كثير من المشكلات اللغوية العلمية ، وإنْ كان من الناحية التعليمة يظل مرجوماً ، إذا ما قورن بالنتائج السريعة التي يمكن أن يُتوصل إليها من خلال المنهج الوصفي))[٣].

٤- يتَّسمُ المنهج الوصفي بتحديد هدف خاص، وهو وصف الظاهرة اللغوية من من دون مقارنتها أو الوقوف على مراحل تطورها السابقة ، وتوصف الظاهرة كما هي من جهة أطراد قواعدها ومدى شيوع هذه القواعد ، وهذا ما أفاد النحو التعليمي فقد انتشر المنهج الوصفي في الدراسات التعليمية انتشاراً كبيراً , إذ عمدت الدراسات التعليمية إلى اتباع المنهج الوصفي في وضع الكتب التعليمية[٤]، فهيمنت الوصفية على معظم

---

(١) يُنظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : ٢١_٢٢ .
(٢) يُنظر : اللغة بين الفرد والمجتمع : ١٤٢ ، ومدخل إلى علم اللغة : ١٣٥ .
(٣) المستشرقون والمناهج اللغوية : ١٠٨ .
(٤) يُنظر : المنهج الوصفي في كتاب في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٩ .

الأبحاث اللغوية الحديثة ، وأصبح المنهج الوصفي منهجاً أساسياً ، لا يمكن للدراسات الحديثة الاستغناء عنه .

بقيت ملاحظة لابدّ من ذكرها هي : أنَّ المنهج الوصفي في أبحاث المستشرقين أعطى ثماراً علمية ، وحقق نجاحاً أوسع ؛ لأنَّ المستشرقين ((عملوا بتعاون وحماسة بقدر ما أسعفتهم به المعرفة والمصادر ، وقد استدرك بعضهم على بعض ، وصحح بعضهم أخطاء بعض ، وكانوا يقبلون النقد والتصحيح . ومن المقدّمين في باب النقد المجرد "فلايشر" الذي صحح طبقات "تفح الطيب" ، و" المعجم البلدان " ، و"الفهرست" ، و" الكامل ". وكذلك " ريتر" الذي نقد وصحح عشرات وعشرات من الطبقات التي من أوربا والبلاد العربية))[1].

خلاصة القول : إنَّ الباحثين الوصفيين إذا استثمروا ايجابيات المنهج الوصفي ومزاياه، وتجاوزوا سلبياته وكان عملهم يدور في إطار الجماعة والتعاون ، بعيداً عن العنصرية والفردية ، ومبدأ خالف تُعرف ساروا في البحث اللغوي قُدّماً وحققوا نتائج باهرة ، وهذا ما نأمله لمستقبل اللغة العربية .

القدماء والمنهج الوصفي:

ليس القول بأنَّ العرب القدماء بدءوا دراساتهم اللغوية بالاعتماد على المنهج_الوصفي ببعيد_عن الحقيقة ، ذلك لأنَّ أية دراسة علمية لابدّ أنْ تعتمد على جمع الظواهر الخاصة بالعلم المعين ثم دراستها بعد ملاحظتها وتجربتها والخروج بنتائج أو قواعد تخص هذه الظواهر فالكثير من الباحثين ذهبوا إلى ذلك ، يقول علي زوين : ((تاريخ النحو العربي يدل على

---

(١) المستشرقون الألمان (تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية) :١/ ١٢ .

اتخاذه منهج الوصف في تحليل الظواهر اللغوية بدءاً بالاستقراء كما هو ملاحظ بصورة جلية في كتاب سيبويه ...))[١].

وردّ "كريم حسين ناصح الخالدي" على من نفى المنهج الوصفي عن أبحاث القدماء بسبب اعتمادهم التعليل ، قال : ((وإذا كان التعليل مما عابه النحاة المعاصرون على نحاتنا الأوائل ومنهم سيبويه بكون عدّ هذا التعليل سلوكاً يتنافى مع المنهج الوصفي فإنَّ ذلك لا يقف حائلاً من دون عدّ منهج يونس والخليل وسيبويه والكسائي منهجاً وصفياً أو فطرياً ...))[٢].

كما ألف "توزاد حسن أحمد" كتاب بعنوان: (المنهج الوصفي في كتاب سيبويه) , أراد الباحث من هذه الدراسة أَنْ يُثبت ((أَنَّ الأُسس الحقيقية التي يستند إليها المنهج الوصفي الحديث هي نفسها التي اعتمدها سيبويه في دراسته للغة دراسة وصفية ، وهي التزام وحدة الزمان والمكان ، والاستعمال الواقعي للغة من خلال الاعتماد على السماع المباشر من أفواه العرب ، والتفريق بين اللغة والكلام ، والاحتفاء باللغة المنطوقة ، واعتماد التصنيف منهجاً في دراسة اللغة ، والركون إلى الملاحظة والتجربة في الاستقراء اللغوي ، واتخاذ القياس الطبيعي المستند إلى منطق اللغة أساساً في منهجه ، والتقيّد بالموضوعية في إطلاق الأحكام اللغوية ، وهي في جملتها حقائق وصفية لا دفع لها))[٣] .

وفي موضع آخر من كتابه ذهب إلى القول: بأنَّ المنهج الوصفي وجد ((سبيله إلى التطبيق على يد العالم السويسري "فرديناند دي سوسير" ويعدّ كتابه (علم اللغة العام) كشفاً في المجال اللغوي ، وتحولاً عميقاً في الدراسات اللغوية تاركاً أثره في البحوث والمؤلفات التي

---

(١) منهج البحث بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١١ .
(٢) مناهج التأليف النحوي : ٤٧ .
(٣) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : ١٥_١٦ .

ظهرت بعده على الرغم من تشعب المنهج الوصفي إلى اتجاهات متعددة في ما بعد))[١]. فما أراد قوله : كانت الوصفية عند سيبويه متبعه على الفطرة , وبالاعتماد على السماع المباشر ... ولم يسمِ الأشياء بمسمياتها . أمّا ظهور المنهج الوصفي كنظرية لها أسسها وتطبيقاتها, جاء على يد سوسير.

والأفضل عدم الميل إلى القول الجازم : بوجود منهج محدد في كتاب سيبويه؛ وذلك لأنَّ سيبويه لم يشرح منهجه الذي اتبعه في مقدمة كتابه . كما لم تصلنا دراسة تعود إلى القرن الثالث أو الرابع تشرح منهجه , وما يمكن قوله : إنَّ البحث اللغوي عنده بدأ وصفيّاً، و ((كانت دراسة اللغة تدور في مبدأ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة ومشافهة الأعراب ، وفصحاء الحاضرة ، فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصي سلوك المفردات والأمثلة ، ومن ثم رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بلوصف ، وتتأى إلى حدٍ كبير عن المعيار))[٢].

فالنحو عند القدماء كان مرتبطاً بالواقع اللغوي ، وهو ما اصطلح عليه المحدثون (الاستعمال) ، وهو من أهم ركائز المنهج الوصفي . لكن أصحاب علم اللغة الحديث يرون أَنَّ مهمة الدارس ينبغي أنْ تقتصرَ على وصف ما هو موجود من غير تصرف ولا تغيير, فإنْ كان ما هو موجود معوجاً فليس لأحد أنْ يقومه ، وإنَّما ينبغي له أنْ يلاحظ عوجه كما هو ، أمّا أنْ تمتد الأيدي والألسن لتعديل النطق والتصرف فيه فهو أمرٌ ينافي مهمة الباحث برأي الوصفيين المحدثين ؛ لذلك عدّوا ما أجازه النحاة الأقدمون من التغيير بمقتضى عرفهم مرفوض لا يمكن قبوله بأي وجه[٣] .

---

(١) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : ٢٣ .
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٣٥ .
(٣) يُنظر : موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي : ١٦٤ .

وعلى الرغم مما وجد عند القدماء من وصفية إلاَّ أنَّ مبدأهم كان يشوبه الاضطراب ؛ لأنَّهم كثيراً ما كانوا يعتممن دون على الاجتهادات الشخصية ، وتميل بهم الخلافات المذهبية نحو المعيارية ؛ بسبب مخلفات الشاذ والضرورة والنادر والقليل وأشباه ذلك[١]. لنصلُ من خلال ما تقدَّم إلى أَنَّ الدراسات اللغوية في العربية بدأت فيها ملامح الوصفية ، لكن ذلك كان قليلاً ، فالتراث العربي جلّهُ تراث معياري . وخلاصة القول : إنَّ المنهج الوصفي من المناهج الحديثة التي أخذت حيزاً كبيراً في دراسات المحدثين ابتداءاً بالمستشرقين ، ومن ثم الباحثين العرب المحدثين.

الفرق بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي :

اهتم الوصفيون باللغة المنطوقة ، أمّا اللغة المكتوبة ، فكان اهتمامهم بها قليلاً لذلك عُدّ المنهج الوصفي رد فعل للمنهج التاريخي ((فقد كان ملحظ الوصفيين في نقد أصحاب المنهج التاريخي مركّزاً على أَنَّ قواعد الإملاء والكتابة لن ترقى إلى وصف الظاهرة اللغوية مهما دقت هذه القواعد ، إلى ما يتوصل إليه من خلال النطق الحي))[٢]. لذا كانت اللغات الحية مجالاً رحباً أرتكز عليه عالم اللغة الوصفي[٣] .

ويرى الوصفيون أَنَّ "المنهج الوصفي" هو الأصلح لدراسة اللغة دراسة علمية منظمة[٤]. كما أكدوا على ((ضرورة عدم الخلط بين الحقائق التاريخية والحقائق الوصفية؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى اضطراب في نتائج الدراسة اللسانية))[١] .

---

(١) يُنظر : مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية : ٥١_٥٢ .
(٢) المستشرقون والمناهج اللغوية : ٨٨ .
(٣) يُنظر : أسس علم اللغة : ١٢٠ .
(٤) يُنظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٩ .

والفرق كبير بين الدراستين الوصفية والتاريخية ، فالدراسة التاريخية تحتاج إلى الدراسة الوصفية لكي تقوم على منهج علمي صحيح ، وعلى النقيض من ذلك ليس من المنهج العلمي اعتماد المنهج التاريخي في الدراسة الوصفية ، فإذا حدث كانت النتائج خاطئة، وافتراضات غير علمية ، ولا يمكن التقليل من المنهج التاريخي في البحث اللغوي ؛ لأنّه يساعد الباحث على تحديد المعالم الزمنية الفاصلة بين مراحل المسيرة التاريخية للعربية، فبوساطته يتم التوصل بسهولة إلى تاريخ دقيق للغة[٢] , فدراسة الباحث للغة دراسة تاريخية لا تعطي نتائج صحيحة إذا لم تسبق بدراسة وصفية لكل فترة زمنية بصورة مستقلة ، حتى يستطيع الباحث معرفة التغيرات التي طرأت على الظاهرة المدروسة .

وأول من فرق بين المنهجين هو عالم اللغة السويسري "دي سوسير" ، ذكر هذا محمود فهمي حجازي ونقلته عنه فاطمة الهاشمي إذ يقول : ((يدين علم اللغة لدي سوسير كذلك بتمييزه بين النظرة الوصفية والنظرة التاريخية ، أطلق على علم اللغة الوصفي Linguistigue Synchronigue ، واطلق على علم اللغة التاريخي Linguistigue Diachronigue))[٣]. ومع معرفة الفرق بن المنهجين ، إلاّ أنَّ((المنهج التاريخي لا يستغني عن مبدأ الوصف ، أما المنهج الوصفي فلا يحتاج إلى المنهج التاريخي))[٤] . أي أنَّ بينهما تقاطعاً وافتراقاً لابدَّ للباحث من الانتباه إلى ذلك.

---

(١) نشأة الدرس اللساني العربي الحديث : ٩٧ .

(٢) يُنظر : التفكير اللغوي بين القديم والجديد : ٢١٧ .

(٣) أصول البنيوية في علم اللغة والدراسات الاثنولوجية : ١٦٠ ، ويُنظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث : ٩٦ .

(٤) آراء إبراهيم السامرائي النحوية : ١٠١ .

تأثر المحدثين بالمنهج الوصفي:

بعد أنْ ارتفع شعار المنهج الوصفي في القرن العشرين ((شك كثير من المستشرقين في جدوى الدراسات المعيارية القديمة ، وهو الذي حدا بهم إلى محاولة إعادة تقعيد اللغة على أسس وصفيّة جديدة ...))[١]. فراح المستشرقون يرصمن دون كل ظاهرة لغوية يعتقمن دون أنَّها تخرج عن قواعد النحو، ومن هؤلاء "نولدكه" في كتابه (في قواعد اللغة الفصحى) الذي نُشر عام (١٨٩٧م). ومنهم من أورد شواهداً مخالفة للشواهد التي عُرفت في كتب النحو ، وهذا ورد في كتابات "وليم رايت" ، و"ريكندورف" ، و"أوغست فيشر" ، و"يوهان فوك" [٢].

وكثرت كتابات المستشرقين وبحوثهم التي اتبعوا فيها المنهج الوصفي خصوصاً ، بعد أنْ أعلن "فرديناند دي سوسير" مبادئه اللغوية ، وألقاها على طلابه في جنيف ، التي تركت أثرها ليس على علم اللغة فقط ، بل شمل التأثير جميع الدراسات الإنسانية. كما اكتملت تعاليم "سوسير" على يد تلامذته ، ولا سيما " شارل بالي" ، و" ألبار سيكهاي " ، و"هنري فراي"[٣].

وبفعل التأثير المتبادل بين الشرق والغرب في القرن العشرين ، وإنشاء الجامعة المصرية، وتزعم المستشرقين للتدريس فيها ، ومن أشهرهم "برجشتراسر" (ت١٩٣٣م)، و"كارلو ألفونسو نلّينو" (ت١٩٣٨م) ، و"بول كراوس" (ت١٩٤٤م)، و"تيولتيمان" (ت١٩٥٨م). تضافرت الجهود مع عدم إنكار دور المستشرقين في مجال نشر النور والتنوير في الفكر العربي الحديث , إذ تأثرت اللسانيات العربية الحديثة بمناهج النظر اللساني الغربي الحديث

---

(١) المستشرقون والمناهج اللغوية : ١٠٤ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٠٤ _ ١٠٧ .

(٣) يُنظر : أثر لسانيات دي سوسير فيما تلاها من مناهج ونظريات : ٢ .

وفي مقدمتها "المنهج الوصفي", إذ شكّلت أفكار "سوسير" فاصلاً حاسما في تأريخ البحث اللساني الحديث [١].

فأخذَ اللسانيون العرب المحدثون يتعاملون مع اللغة تعاملاً يحتكم إلى المنهج، فاللغة في نظرهم لا يمكن أنْ تُدرس إلاَّ دراسة وصفيّة ، حيث تحكم الملاحظة مختلف مظاهرها الصوتية والصرفية والتركيبية. كما أكّدوا على ضرورة وصف الظاهرة اللغوية من من دون إرهاق النفس بتتبع العلل والتبريرات , ولا شكّ في أنَّ هذه النظرة التي تزمّت لها الوصفيون العرب تعبّر عن الامتداد المنهجي والتقيّد الكبير بما أنتجه المنهج الوصفي في الغرب , ممّا جعل علماء اللغة الوصفيين يُخضعون العديد من اللغات للدراسة الوصفية[٢].

فنحا العرب المحدثون صوب الوصفية مستبعدين التعليل والتقدير في تحليل الظواهر اللغوية , وقد جاء تبنّي هذا المنهج في أبحاثهم اللغوية نتيجة شعورهم بحاجة العربية إلى الوصف ، وتخليصها من الأفكار الفلسفية والمنطق ، ومبدأ العلة والعامل[٣]. ومصدر ذلك هو التأثر بدراسات المستشرقين الوصفية للغة.

بل قيل: إنَّ الوصفية في ((اللسانيات العربية ، والمصرية منها على وجه الخصوص، تستمد أصولاً نظرية من اللسانيات الانكليزية ، لذلك كان اللسانيون العرب يقدمون مقولة (الوصف) أخذاً من هذا الأصل النظري بكل ما يحوطه من ملابسات وإشكالات مفهومة ومعرفية ، وسعوا إلى اقتراحات من الزاوية نفسها. أي من زاوية التقابل بين الوصفي وغير

---

(١) يُنظر : العقل والتنوير في الفكر العربي المعاصر (قضايا ومذاهب وشخصيات) : ١٢ .
(٢) يُنظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٨٩ .
(٣) يُنظر : دراسات في اللسانيات العربية : ٦٤ .

الوصفي ، أو الموضوعي وغير الموضوعي. إذ ارتبطت الوصفية في تصور اللسانيين العرب بشكل أساس بنزوع البحث اللساني إلى التحلي بالموضوعية))[١] .

والباحثون العرب المحدثون الذين تأثروا بالمنهج الوصفي وطبقوه في دراساتهم كُثُر, بل يمكن القول : إنَّ أغلب الدراسات العربية الحديثة تتبع المنهج الوصفي مما يعكس مدى تأثرهم به , لكن الدراسة اقتصرت على ثلاثة منهم , وهم :

١ــ **إبراهيم أنيس** : وهو من الباحثين المحدثين الذين تهيأت لهم فرصة الدراسة في جامعة لندن . كما درس الدكتوراه في انجلترا وحصل على شهادة في الدراسات اللغوية السامية عام (١٣٦٠ هـ- ١٩٤١م) أثناء دراسته في لندن , وإطلاعه على طرق دراسة اللغة ومناهج البحث اللغوي في أوربا ، وبالخصوص ما جاء به المستشرقون ، كل ذلك ترك أثراً كبيراً على دراساته وأبحاثه ، و((يعدّ إبراهيم أنيس من أوائل الذين أدخلوا المنهج الوصفي إلى الدراسات العربية اللغوية الحديثة ، وهو من الملتزمين بهذا المنهج))[٢]. وتأثره بالمنهج الوصفي ، جعله يطبق هذا المنهج تطبيقاً مباشراً على اللغة العربية في جميع مستوياتها (الصوتية ، والصرفية، والنحوية والدلالية).

كما أنَّه ((من أوائل العلماء العرب الذين اعتنوا بنقل مخرجات الفكر اللغوي الغربي إلى الدرس اللغوي العربي ، "فكتابه الأصوات اللغوية " يقدّم لأول مرة باللغة العربية دراسة متكاملة عن الأصوات اللغوية وطرق دراستها بعامة ، وأصوات اللغة العربية خاصة وفق

---

(١) نشأة الدرس اللساني العربي الحديث : ٨٥_٨٦ .

(٢) الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس : ١ ، وينظر : ونشأة الدرس اللساني العربي الحديث : ١٨ .

المنهج الحديث ...))[١]. أي أنَّه نقل النتائج التي توصل إليها علماء الأصوات المحدثون في الغرب في علم الأصوات إلى علم الأصوات العربية[٢] .

وتبيَّن أنَّه من المتأثرين بأفكار عالم اللغة "دي سوسير" اللغوية بصورة عامة، والوصفية منها بصورة خاصة. علماً أنَّ أفكار "سوسير" كانت بداية اللسانيات الحديثة واستقلالها ؛ لذلك كثيراً مما نجده اليوم من مصطلحات ومفاهيم علمية وصفية كان "لسوسير" يد في نضجها [٣]. إذ توصل إليها الباحثون بعد سعة الإطلاع وتلاقح الأفكار.

ويعدُّ "أنيس" ((أول من أدخل الفكر اللغوي التركيبي الحديث إلى اللغة العربية ، وهو منهجٌ تبناه أتباع المدرسة التركيبية الانجليزية وعلى رأسها "فيرث Fearth))[٤]. والأساس الذي اعتمده "فيرث" في عمله قائم على الملاحظة المباشرة ، إذ يعتمد على وصف الظاهرة أولاً ، ثم يقعّد لها وفقاً لخواصها ووظائفها في التركيب[٥].

من خلال ذلك ، جاء تأثر "إبراهيم أنيس" "بالبنيوية " بفعل تأثره بالوصفية علماً أنَّ كليهما من فكر "سوسير" زيادة على كون ((اللسانيات الوصفية .. هي دراسة بنية اللغة بمعايير موضوعية ، وتتكئ هذه المعايير على عملية الفصل بين ما هو ذو صلة بالظاهرة

---

(١) الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس : ١١ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٤٧ .
(٣) محاضرات في علم اللغة العام : ٢٣٠ .
(٤) الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس : ١ ، ويُنظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث : ١٨٠.
(٥) يُنظر : دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) : ١٧٢_١٧٥ .

المدروسة ، وما هو زائد (أو فضلة) ، والكشف عن وجوه التقابل المؤسسة على مبدأ الثنائية))[١]. وهذا يعكس مدى تأثر منهج " أنيس" في بحث القضايا اللغوية بمنهج "سوسير "

إلاَّ أنَّ الباحث "حيدر غضبان" أشار إلى بعض الافتراق بين منهج "سوسير" ومنهج "إبراهيم أنيس" موجزه أنَّ "سوسير " اقتصر على الدراسة الوصفية الآنية للغة ، أمّا الدراسة التاريخية ، فإنَّها جاءت لخدمة الوصفية ، بينما مزج "إبراهيم أنيس" بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي الآني[٢]. ومع ذلك فهو أول عربي محدث يتبنى المنهج الوصفي الذي ظهر في القرن العشرين .

ونلتمس مدى تأثر "إبراهيم أنيس " بالمنهج الوصفي ، من خلال تأكيده على وجوب بداية أي دراسة بالوصف ، وهذا ما أتبعه في دراسته للهجات العربية يقول: ((لكمال الكشف عن كل أسرار اللهجات الحديثة ، لابدَّ من دراستها دراسة علمية صحيحة ... هذا ودراستنا لها يجب أنَّ تبدأ وصفية ، نشرحها ونسجلها ونحلل أصواتها وكلماتها ، من دون التعرض في البدء إلى أي نوع من المقارنات)) [٣]، لتحقيق غايات: ((منها تسجيل لهجاتنا التي تكوِّن مرحلة تاريخية في حياتنا الاجتماعية ومنها اشباع رغبة العلماء منا في الدراسات الأكاديمية البحتة للهجات الحديثة ، ثم بعد هذا وفوق هذا تصبح تلك الدراسة نواة أو مادة نستغلها في دراسة اللهجات العربية القديمة))[٤].

---

(١) اتجاهات البحث اللساني : ١٩٩ . فضلاً عن أن إبراهيم أنيس بحث بعض القضايا والمصطلحات اللغوية بحثاً وصفياً بالمفهوم نفسه الذي ذهب إليه "سوسير" أثناء بحثه لها ، لتوضيح ذلك، ينظر: من أسرار اللغة : ٢٥١ ، وعلم اللغة العام : ٢٣ ، ٣٤ .

(٢) يُنظر : الوصفية في الدراسات العربية الحديثة : ٥٥ .

(٣) في اللهجات العربية : ١٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٢ .

كما أَنَّه من الباحثين المحدثين الذين أخذوا بالثنائية الوصفية التاريخية ، والتي تعد مقابلاً موضوعياً لثنائية "سوسير" (السنكرونية الدايكرونية) وتُرجمت (اللسانيات السنكرونية) بـ(علم اللغة الوصفي) ، و(اللسانيات الدايكرونية) بـ (علم اللغة التاريخي) ، وتعني هذه الثنائية بأنَّها مقابلة بين منهجين في دراسة اللغة الأول: تأريخي يُعنى بدراسة تاريخ اللغة ، والثاني: منهج وصفي، يدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها(١)، وهذا هو المنهج الذي جاء به "سوسير" وتبناه "إبراهيم أنيس" .

واعترف في مقدمه كتابه (من أسرار اللغة) بتأثير دراسات الغربيين ، ودراسات المستشرقين على منهجه ودراستهِ للغة بعد اتصاله بدراسات المستشرقين للغات السامية ، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة ، وتأثرهم بمناهجهم وأفكارهم ، بل وصل التأثر به إلى أنْ يصطلح على بعض المسائل اللغوية التي رأى أَنَّها بحاجة إلى المزيد من الدراسة بـ (المشكلة اللغوية) , وأعاد الدراسة والتحقيق فيها وفق ما توصل إليه الغربيون والمستشرقون من نتائج في هذا الشأن(٢) .

ولاحظ أحد الباحثين المعاصرين على منهج "إبراهيم أنيس" الوصفي أثناء تلقيه للنظريات الوصفية الغربية ، أَنَّه غالباً عندما يأخذ عن الدراسات الغربية يحيل إحالات عامة مثل (الدراسات الحديثة) ، أو(البحوث الحديثة) أو(المحدثين)(٣)، ويبدو أَنَّ سبب ذلك هو تسليمه بتلك النظريات ، وهو جانب من جوانب تأثره .

---

(١) نشأة الدرس اللساني العربي الحديث : ٩٦ .

(٢) يُنظر : من أسرار اللغة : ٦ .

(٣) يُنظر : الوصفية في الدراسات العربية الحديثة : ٥٤ .

أما الجانب الآخر فيتمثل بدراسته لبعض النظريات والأفكار الغربية دراسة بتصرّف ، فتجده يفسر ويُضيف ويحذف مستأنساً بما يراه هو مناسباً. وسيتم توضيح ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

وبالنسبة لدراسته للصلة بين اللفظ والدلالة , ناقش" أنيس" تلخيص "جسبرسن" لآراء المحدثين في هذه الظاهرة وأبرزهم "همبلت" الذين ذهبوا إلى القول : بوجود مناسبة بين الألفاظ والدلالات ، وتوصل بعد مناقشة آرائهم إلى أنَّهم لم يفرقوا بين الصلة الطبيعية الذاتية والصلة المكتسبة ، ففي كثير من الألفاظ تكون الصلة بين الألفاظ ودلالاتها مكتسبة بفعل التداول، وردّ سبب ذلك إلى الظروف الخاصة التي تحيط بكل كلمة في تاريخها ، والى الحالات النفسية للمتكلم أثناء الكلام(١) .

مما سبق ذكره يتضح لنا أنَّ "إبراهيم أنيس" عدَّ الوثوق في الصلة بين الألفاظ والدلالات من الوهم(٢). وهو في رأيه هذا يُعد تبع "لسوسير" ؛ إذ عدَّ سوسير الصلة بين الدال والمدلول اعتباطية عندما قال : ((إنَّ الرابط بين الدال (eigaifier) والمدلول (eignifiand) اعتباطي))(٣). وكأن أنيس أعجب بهذا الرأي بعد ما اطلع على أغلب الاراء بمساعدة التلخيص الذي قدَّمه المستشرق "جسبرسن".

٢- **تمام حسّان** : باحث عربي محدث تميّز عن الباحثين العرب المحدثين بثقافته المزيجة بين التراث والمعاصرة ، أكمل دراسته الأولية في مصر، وتتلّمذ على يد الأستاذ محمد هاشم عطية ، ثم تهيأت له فرصة الدراسة في لندن وهناك حصل على الماجستير و

---

(١) يُنظر : دلالة الألفاظ : ٦٨_٧١ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٧٢ .
(٣) فصول في علم اللغة العام : ١٢٤ .

الدكتوراه من جامعة لندن وكان أستاذه الأول "فيرث" [١]. وعندما عاد إلى مصر عاد متأثراً تأثراً كبيراً بأفكار أستاذه فيرث مطبقاً لها على اللغة العربية ، والذي استهوى تمام حسّان كثيراً هو المنهج الوصفي ذو الأصول الغربية , إذ ((دعا تمام حسّان إلى تطبيق المنهج الوصفي الغربي الحديث ، الذي بذر بذرته "دي سوسير " وسار على هدية "فيرث" صاحب النظرية السياقية في اللغة ، والتي تلقاها تمام حسّان مباشرة))[٢].

كما أعاد بحث مجالات عديدة من فروع اللغة ساعياً إلى إلقاء ضوء المنهج الوصفي على التراث العربي. وإنَّ ارتباط اللسانيات العربية باللسانيات الغربية ارتباطاً وجودياً نتج عنه جملة من الوظائف كاتجاه بعض اللسانيات إلى نقد النظرية النحوية العربية ، ودعم النظرية الغربية من خلال الدعوة إلى الوصفية[٣] .

و"تمام حسّان " شأنه شأن غيره من الباحثين المحدثين الذين أخذوا بالمنهج الوصفي الذي انتشر في الدراسات العربية على يد المستشرقين ، يدفعه التأثر أولاً ، ونبذه للأفكار الفلسفية والمنطقية والعلل والعوامل في الدرس النحوي العربي ثانياً .

وكان السبب في نزوع اللسانيات البنيوية العربية إلى نقد النحو العربي ؛ هو نتيجة تأثرها باللسانيات البنيوية في الغرب ونقدها لنحوها التقليدي . وبما أنَّ مقولة الوصفية في البحث اللساني الغربي جاءت ردّ فعل على سيطرة المعيارية في الدراسات اللغوية التقليدية في الغرب ، فكذلك البحث اللساني العربي سار على النهج نفسه مطبقاً للوصفية ومتأثراً بهذا المنهج في نقده للدراسات العربية القديمة[٤].

---

(١) يُنظر : آراء تمام حسان في نقد النحو العربي : ١٠_١١ .
(٢) النحو الوصفي بين د. مهدي المخزومي و د. تمام حسان : ١٢٧ .
(٣) يُنظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث : ٩٩ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٨٤ .

والملاحظ أنَّ ((ثمة مفارقة لغوية وقع فيها الوصفيون العرب – تمام حسّان أحدهم – وهي أنَّهم حين يؤلِّفون في اللسانيات يكتبون مصنفات في نقد النحو العربي القديم وفي إعادة وصف اللغة العربية القديمة ، ولا يفكرون انطلاقاً من أسس مدرستهم – بأنهم معنيون بدراسة اللغة العربية المعاصرة وحلّ مشكلاتها))[١].

وتعدّ كتب تمام حسّان من أكثر الكتب تمثيلاً للمنهج الوصفي ونقد التراث اللغوي العربي ، كما حملت كتبه دعوة صريحة للباحثين لإتباع هذا المنهج , وأهم هذه الكتب :

١_ مناهج البحث في اللغة : هو أول كتاب جذّر فيه تمام حسّان ((الأصول النظرية والتطبيقية للمنهج الوصفي كمنهج بديل عن المعيارية الموروثة عن القدماء))[٢]. وفيه انتقد منهج البحث في الفكر العربي القديم ، وقال : إنَّه كان قائماً على المنطق والميتافيزيقيا متأثراً بمنهج أرسطو[٣]، ووصفه بعدم الصلاحية قال : ((إنَّ المنطق القياسي غير صالح للدراسات العلمية ؛ لأنه يوجد القاعدة أولاً ثم يفكر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات)) [٤].

و"تمام حسان" وغيره من الذين ((تبنّوا المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية ردّدوا هذه المقولة متأثرين بمزاعم المستشرقين ، وقد تتبّع عبد الرحمن الحاج صالح هذه المقولة، وفنّد تلك المزاعم ، ونفى أنْ يكون النحو العربي قد اصطبغ بالمنطق اليوناني أو تأثر به أيام الخليل ...))[٥].

---

(١) تمام حسان في معيار النقد اللساني : ٢٤٨ .

(٢) آراء تمام حسان في نقد النحو العربي : ١٣.

(٣) يُنظر : مناهج البحث في اللغة : ١٧_١٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٥ .

(٥) الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد : ١٤٠ ، ويُنظر تفصيل ذلك : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية : ٤٩/١_٦٣ .

كما تناول أفكار المنهج الوصفي وطبقها على جميع مستويات اللغة (الصوتية، والصرفية ، و النحوية ، والمعجمية ، والدلالية) , وركز في دعوته إلى الوصفية على الشكل والوظيفة ، كونهما أساسين من أسس بناء المنهج الوصفي يطبقان في كل فرع من فروع الدراسة اللسانية(١), وهو بذلك تبنى فكرة "سوسير" التي تنص على عدم جعل اللغة مجرد شكل فقط ، وعدَّ اللغة نظاماً ذا طبيعة خاصة ، وعدم صهرها في ظواهر خارجية غير لغوية(٢) .

ويظهر أنَّ "سوسير " أثار انتباه معاصريه (مستشرقين وعرب) إلى قضايا كبيرة في دراسة اللغة ، مما أدى إلى ظهور أفكاره مكررة عند بعضهم ، والبعض الآخر اكتفى بتفسيرها(٣).

وما أكد عليه "سوسير" من ضرورة دراسة اللغة كظاهرة مستقلة تمثلت عند " تمام حسّان" عندما دعا إلى منهجٍ جديدٍ لدراسة اللغة , قال: ((إذا نظرنا إلى اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات وجدنا أنَّ من الممكن أنْ تستقل بمنهجها عن مناهج العلوم . ويأخذ منهجها في اعتباره الشكل والوظيفة ... نستطيع أنْ نسمي هذا المنهج شكلياً أو وظيفياً))(٤) , وفكرة "تمام حسّان" هذه ((لم تختر اعتباطاً وإنما جاءت من أن اللغة تستخدم وسيلة من وسائل الاجتماع وأداة ذات غرض محدد كما يقول مارتينيه))(٥) .

ويعدّ كتابه (مناهج البحث في اللغة) عرضاً للمنهج الوصفي الغربي وهذا ما اعترف به في مقدمة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) قال: ((فقد جاء ذلك الكتاب في حينه ليقدّم إلى القارئ العربي ما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي ، وليعرض هذا المنهج عرضاً

---

(١) يُنظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٩ .
(٢) يُنظر : اللسانيات وجديد سوسير : ٣ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه :٢١ .
(٤) مناهج البحث في اللغة : ٢٩ .
(٥) المصدر نفسه :٢٩.

مفصلاً آخذاً أمثلته ووسائل إيضاحه من الفصحى حيناً ومن العاميات حيناً ومن لغات أجنبية حيناً ثالثاً، فلم يكن بحثاً خالصاً للفصحى بقدر ما كان عرضاً للمنهج الوصفي))[١] .

٢- اللغة بين المعيارية والوصفية : يُعد هذا الكتاب مقارنة بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي، والكتاب مقسّم إلى بابين: سمى الأول المعيارية ، وربط بين المعيارية وبين أمور استعماليه، وسمى الآخر الوصفية وربط بينهما وبين أمور منهجية. جعل المنهج الوصفي جوهر الدراسات اللغوية الحديثة[٢] , وأراد تمام حسّان في كتابه هذا أنْ يرسخ جذور المنهج الوصفي الذي سبق وأن دعا إليه في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، وانتقد المنهج المعياري الذي سيطر على الدراسات اللغوية العربية القديمة .

كما اعتمد في نظريته الوصفية على منهج العلماء الانجليز وفي مقدمتهم فيرث[٣]، وأكد على الصلة بين اللغة والمجتمع ، وجعل الملاحظة والوصف سر نجاح كل دراسة قال : ((وإذا كان كل نشاط اجتماعي تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف ، فلا شك أَنَّ اللغة ، وهي نشاط اجتماعي يجب أَنْ تدرس كذلك بالملاحظة والوصف ، إذا أريد لدراستها أن تكون جدية منتجة))[٤]. ويعلل في كتابه هذا سبب مقارنته بين الوصفية والمعيارية قائلاً: ((حين نظرت في كتب اللغة العربية ، فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً))[٥] .

وخلاصة القول في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية): إنَّه دعا إلى إتباع المنهج الوصفي في دراسة اللغة بكل مستوياتها (الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والمعجمية ،

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٧ .
(٢) يُنظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٣ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٦ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٣ .
(٥) المصدر نفسه : ١٢ .

والدلالية) , وربط بين اللغة والمجتمع ، واقترح أنْ تبدأ الدراسة بالملاحظة والاستقراء ثم الوصف تماشياً مع الدراسات الحديثة[١]. وهذا ما دفعه إلى القول: ((الوصفية وسيلة البحث والمعيارية وسيلة الاستعمال والتعليم))[٢].

٣- اللغة العربية معناها ومبناها : خصص "تمام حسّان" هذا الكتاب لوصف اللغة العربية بالاعتماد على مقولات المنهج البنيوي الحديث . والقارئ لهذا الكتاب يستنتج أن الباحث قد أعاد ترتيب الأفكار اللسانية الكلاسيكية التي تشتت في كتابات القدماء في ضوء المنهج الوصفي للنظرية السياقية تحديداً في مجال الدلالة ومقولات الفنولوجيا البراغية في مجال الصوتيات[٣] .

وكان اتجاه "تمام حسّان" في هذا الكتاب قائماً على الوصف الوظيفي ، فعندما يصف النحو العربي لا يلجأ إلى التأويل والتقدير؛ لأنَّ تأثره بنظرية "سياق الحال" التي جاء بها "فيرث" ، جعلت اهتمامه منصباًعلى المعنى من دون غيره [٤].

وتأثره بالمنهج الوصفي جعله يعيد النظر في التراث اللغوي مطبقاً هذا المنهج ، وهذه غايته من تأليف هذا الكتاب ، وصرح بها قائلاً : ((والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة))[٥]. وشواهده في هذا الكتاب اعتمد فيها على كتب النحاة , ومنهجه هذا أنتقده الباحثان: خالد خليل هادي ، ومؤيد آل صوينت بقولهما : ((إنَّ تمام حسّان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " قد درس اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة فباين بذلك

---

(١) يُنظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٤ .
(٢) المصدر نفسه : ١٨٤ .
(٣) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩_١٠ .
(٤) يُنظر : دراسات في اللسانيات العربية : ١٤٦_١٤٧ .
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠ .

منهجه الوصفي التزامني ، الذي يدرس الظاهرة في حقبة محددة ، وكان بإمكانه أنْ يسمّي منجزه هذا بـ (اللغة العربية معناها ومبناها في القرنيين الأول والثاني الهجريين) ؛ لكي ينسجم مع مقررات منهجه وفرضياته))[١]. بينما وقف باحث آخر موقفاً وسطاً من منهج تمام حسّان في هذا الكتاب ، فهو يلتمس عدم التزام "تمام حسّان" في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) بطرائق المنهج الوصفي التزاماً دقيقاً ، وفي نفس الوقت فإنَّ جهد تمام حسّان لا يمكن إنكاره ؛ لأنه يعبّر عن انتقاله جديدة في دراسة اللغة العربية وطريقة البحث فيها[٢].

وأرجح رأي يمكن أنْ يُقال عن منهج " تمام حسّان" هو أنَّ أساسه الفكري الذي اتكأ عليه كان خليطاً بين التشبع بالمناهج واللسانيات الغربية وبين التعمق في التراث , ومؤلفاته هي التي عكست هذا الاتجاه[٣] . وهذا الخلط هو سبب نقد بعض الباحثين لمنهجه المتبع ، فالفرق بين المنهج القديم والمنهج الغربي واسع جداً ، ومحاولة التوفيق بين الاثنين من الأمور التي تبدو صعبة للغاية .

ومن أهم المستشرقين والأوربيين الذين اعتمدهم "تمام حسّان " واستمد منهم جزءاً من ثقافته هم : دي سوسير (Desaussure) ، وبلومفليد (Bloom Field) ، وجسبرسن (Jespersen) ، وماكس موليز (Max Muller) ، وتشومسكي (Shomsky) ، وتروبستكوي (Troubertzkoy) ، وفندريس (Vendryes) وعلى رأسهم أستاذه فيرث (Fearth) ، وكانت كتب هؤلاء الباحثين من مصادره الأجنبية[٤] .

---

(١) تمام حسان في معيار النقد اللساني : ٤ .
(٢) يُنظر : منهج تمام حسان والحركة اللسانية في المغرب : ٧ .
(٣) يُنظر : الآراء النحوية في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) : ٥٩ .
(٤) يُنظر : آراء تمام حسان في نقد النحو العربي : ٢٣ .

وجزم "عز الدين مجدوب" بانتماء "تمام حسّان" إلى مدرسة "فيرث" ذات المنحى الاجتماعي ، واستند في قوله هذا على ما صرّح به "تمام حسّان " في كتابه (مناهج البحث في اللغة) في فصل الدلالة من ذكر "مالينوفسكي" و"فيرث" عندما استعمل فكرة الماجريات ، وأول من استعمل هذه الفكرة "مالينوفسكي" . كما استعملها "فيرث" للدلالة على عناصر موقف كلامي كامل(١) .

لذلك يمكن القول : إنَّ تمام حسّان تأثر بمنهج أستاذه فيرث وأفكاره ، رغم انه لم يلتزم كلياً بطرائق الغرب ، ولا هو يلتزم بالموروث القديم ، وهذا ما دفع أحد الباحثين أنْ يطلق على منهج تمام حسّان((بالقراءة الجديدة للتراث))(٢) .

والمعروف أنَّ ((نظرية السياق هي حجر الأساس في المدرسة الاجتماعية التي أسسها "فيرث" في بريطانيا ، والتي وسع فيها نظريته اللغوية بمعالجة جميع الظروف اللغوية لتحديد المعنى ، ومن ثم حاول إثبات صدق المقولة بأن المعنى وظيفة السياق))(٣).

وقد نقل "أحمد مختار عمر" عن (Leech) قوله بتأثر "فيرث" ((في نظرته السياقية بالأنثروبولوجي البولندي المولد (B.Malinowski) الذي عرف عنه – في دراسته للدور الذي تلعبه اللغة في المجتمعات البدائية –أنه يعالج اللغة كصيغة من الحركة ، وليس كأداة لإنعكاس اللغة في حركتها ، والمعنى كما يستعمل ، يمكن أنْ ينظر إليهما على أنهما شعار مزدوج لمدرسته الفكرية))(٤) .

---

(١) يُنظر : المنوال النحوي : ٢٤٧ .
(٢) نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني : ٨٧ .
(٣) أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى : ٣ .
(٤) علم الدلالة : ٧١ .

وإنَّ المناهج اللغوية الغربية التي درست المعنى قبل "فيرث" عديدة ذكرها الباحث "محمد سالم صالح" منها: النظرية الإشارية لـ "أوجدن" ، و"رينتشاردز" ، والنظرية التصورية أو العقلية لـ "جون لوك" ، والنظرية السلوكية لـ "بلومفيلد" , مع ذلك فإن هذه النظريات لم تظهر فيها فكرة السياق بالمفهوم الدقيق الذي قدمه فيرث(١).

وتتجسّد أهمية نظرية السياق بقول أولمان : ((قد وضعت لنا نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسك بما سماهُ فيرث (ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات : أي سياقات ، كل واحد منها ينضوي تحت سياق آخر ، ولكل واحد منها وظيفة لنفسه . وهو عضو في سياق أكبر وفي كل السياقات الأخرى ، وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسميه سياق الثقافة)))(٢) .

وبعد اتساع أفق نظرية السياق ، ومساهمة المنهج الوصفي بشكل كبير في إرساء دعائمها تلقاها ((اللغويون المحدثون العرب ، فقد تولد اهتمامهم بدراسة السياق بتأثير واضح من نظرية "فيرث" السياقية ؛ لأنَّهم تلقوا هذا العلم على يديه – بشكل مباشر أو غير مباشر ومن أمثلة هؤلاء الدكتور تمام حسّان والدكتور كمال بشر والدكتور محمود السعران ... وغيرهم ، ويظهر ذلك بجلاء في مؤلفاتهم العلمية))(٣) .

ويتضح تأثير نظرية السياق على "تمام حسّان" ((من خلال ربطه بين الشكل والوظيفة في حديثه عن المجاورة في السياق ، أي : دراسة الكلمة عن طريق المجاورة في السياق

---

(١) يُنظر : أصول النظرية السياقية : ٤ .
(٢) دور الكلمة في اللغة : ٦١ .
(٣) أصول النظرية السياقية : ٣٨ .

بوصفها نواة الدلالة ، أو لأنها ذات معنى معجمي ، وفرّق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي))[١] .

وأكدَّ "تمام حسّان" كثيراً على المعنى إلى الدرجة التي فضل فيها المعنى على المبنى , وزيادة اهتمامه بالمعنى دفعه إلى أنْ يكتب بحثاً في طرق أمن اللبس عرض فيه الغرض الأساس من الدراسة اللغوية ، وهو برأيه الكشف عن المعنى , وجعل المعنى المثل في دراساته الوصفية وفي أي دراسة لغوية , واهتمامه بالمعنى جاء بفعل تأثره بأفكار أستاذه "فيرث" ونظريته السياقية الاجتماعية [٢].

وقيل: إنَّ تمام حسّان تأثر في دراسته للغة بفكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وقد سبقه إلى التأثر بها أستاذه فيرث[٣]. ومع إنَّ "فيرث" وافق الجرجاني في تعريفه للمعنى، فالأول قال : ((المعنى لا ينكشف إلاَّ من خلال تسييق الوحدة اللغوية ، أي وضعها في سياقات مختلفة))[٤] ، وقال الثاني : إنَّه ((تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها سبب بعض))[٥] ، فمعنى النظم عند الجرجاني يلتقي مع معنى السياق عند فيرث، إلاَّ أنَّ الجرجاني لم يصرّح بنظرية كما فعل فيرث، وربما أنَّها لم تكن قد اكتملت لديه، لكنّها اكتملت ونضجت على يد فيرث ، وتابعه تمام حسّان .

ولا نطيل الوقوف طويلاً عند نظرية السياق أولاً ؛ لأنَّ هذه النظرية درسها العديد من الباحثين وفصلوا القول فيها ومنهم : "خالد عبود حمودي الشيخلي" في بحثه (نظر في نظرية السياق) دراسة بين القدماء والمحدثين ، و"محمد سالم في بحثه (أصول النظرية السياقية

---

(١) ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث : ٩ .
(٢) يُنظر : الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة : ٢٩٨ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٣٠٢ .
(٤) علم الدلالة : ٦٨.
(٥) دلائل الإعجاز : ١٥ .

الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى) ، وبعضهم تناولها جزءاً من دراسة ومنهم : "حيدر غضبان محسن الجبوري" في رسالته الموسومة ب (الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة) , و"فاطمة محمد سليمان العليمات" في رسالتها الموسومة (جهود الدكتور تمام حسّان في الدرس اللغوي والنحوي) ، وغيرهم الكثير ، وما ذكرناه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر . ثانياً ، غرض الدراسة هو الكشف عن جوانب التأثر " لدى تمام حسّان " ومدى هذا التأثر ، ومصادره ، وشخصياته وأسبابه .

والخلاصة بعد ذلك هي : إنَّ "تمام حسّان" تأثر بالنظرية السياقية في المفهوم الذي جاءت عليه عند أستاذه فيرث ، رغم انَّه لم ينكر ما عرفه القدماء في هذا الشأن وما اصطلحوا عليه، قال : ((ولم يكن مالينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of Situation) يعلم إنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجّلوه في كتبٍ لهم تحت اصطلاح (المقام) ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدعاية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاح مالينوفسكي من تلك الدعاية ، بسبب انتشار نفوذ العالم الغربي في كل الاتجاهات وبراعة الدعاية الغربية))[1]. فضلاً عن تأثره بمنهج البحث الوصفي الذي أوجده الغربيون ، وأدخله المستشرقون ، وكتبه ودراساته تثبت صحة هذا الإدعاء .

٣- **عبد الصبور شاهين:** تشكّلت ثقافة "عبد الصبور شاهين " من مصدرين الأول : أنَّه كان تلميذاً لـ "إبراهيم أنيس" فتأثر بأفكاره – مع العلم أنَّ "إبراهيم أنيس" هو في الأصل كان متأثراً بالمستشرقين والأوربيين – والثاني : تأثره بالرافد الاستشراقي ، وامتلاكه لناصية اللسان الفرنسي ، وتأثره بما ترجمه عن اللغة التي تعلّمها ، فقد تأثر كثيراً بأفكار، ومنهج المستشرق

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٧٢ .

"هنري فليش" في كتابه (العربية الفصحى) الذي ترجمه عام (١٩٦٦م) ، كما ترجم كتاب (علم الأصوات) لـ"بتريل " عام (١٩٨٤م)[١].

إنَّ ترجمة "عبد الصبور شاهين" لكتاب المستشرق "هنري فليش" العربية الفصحى، جعلته يتأثر كثيراً بهذا الباحث ، فقد اتبع المنهج نفسه عندما ألف كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) , فقد أخذ "عبد الصبور شاهين" عن "هنري فليش" ، اتجاهه في دراسة النظام الصرفي العربي في ضوء علم اللغة الحديث ، وهو المعروف باللسانيات وتناول النظام الصرفي العربي القديم بالنقد في ضوء "المنهج الوصفي" ومعطيات علم الأصوات الحديث[٢].

واعترف "عبد الصبور شاهين" مصرّحاً في مقدمة كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) ، بأنَّه سار على منهج المستشرق "هنري فليش" قال : ((لقد سبقني إلى بعض الخطوط في هذا المنهج العالم اللغوي الدكتور هنري فليش ، وقد كنت ترجمت له كتابه (العربية الفصحى) ، كما أنى بسبيل انجاز ترجمة لكتابه الكبير (Traitede Phil.arabe)، وفي كلا الكتابين لمحة من استخدام المنهج الصوتي في تحليل الصيغ))[٣] .

وما أضافه "عبد الصبور شاهين "على منهج "هنري فليش"، هو : تفسيره للهمز ، وتطبيقه للمعطيات الصوتية الحديثة على أبواب الصرف ، وخاصة مشكلات الإعلال والإبدال، وكانت غايته الكشف عن دور الإيقاع في بنية الكلمة العربية ، ومحاولة الحفاظ على صيغتها[٤] .

---

(١) يُنظر : ترجمة العالم اللغوي المعاصر ، شبكة الانترنت .
(٢) يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٥ .
(٣) المصدر نفسه : ١٦ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه: ١٦ .

كما استعمل رموز الكتابة الاستشراقية بدلاً عن رموز الكتابة العربية ؛ لاعتقاده بوجود نقص في الكتابة العربية ؛ ولأنَّ رموز الكتابة الاستشراقية رموز رياضية ، تسّهل عمليات التحليل اللغوي عند استعمالها[١] , وعمله هذا يعكس تأثره بالدراسات الاستشراقية .

ويتضح المنهج الوصفي عنده ، أثناء دعوته ((إلى وضع منهج متكامل للدرس اللغوي, ابتداءً من الأصوات ، إلى الصيغ ، إلى التراكيب ، ومروراً بكل مستويات البحث ...))[٢]، وهذا هو نظام المنهج الوصفي الخارجي. واتبع "عبد الصبور شاهين" هذا المنهج بتأثير منهج كتاب (العربية الفصحى) , فقد أيقن المستشرق "هنري فليش" أنَّ المادة اللغوية يجب أنْ تبدأ من أصغر وحدة دلالية وهي الصوت؛ لذلك قسّم كتابه إلى أبواب , بدأ بالأصوات ، وهي الباب الأول ، يليه باب الصرف ، وبدأ هذا الباب عنده بمقدمة عامة وختمه بخاتمة وقسّمه إلى أقسام : القسم الأول : التحول الداخلي في الصياغة الاسمية ، والقسم الثاني : التحول الداخلي في الصياغة الفعلية ، والقسم الثالث : تكوين الصيغ بغير طريقة التحول الداخلي ، وبعده القسم الرابع : الأدوات ، ثم القسم الخامس : الطرق النحوية الأخرى التي تبنى منها النماذج الرئيسية في اللغة ، وهذا ما دفع "عبد الصبور شاهين" إلى محاولة ((وضع منهج للصرف العربي على أساس الدراسات الصوتية الحديثة ، مع ملاحظة أساسية هي أنَّه لا يفصل الصرف عن النحو خط عريض ، بل خط رفيع جداً ، بحيث تتداخل أحياناً الظواهر النحوية والصرفية في إطار الظاهرة الصوتية التي ينبنيان عليها))[٣] .

---

(١) يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٤ .
(٢) المصدر نفسه : ٩ .
(٣) المصدر نفسه : ١٥ .

واعتنى "عبد الصبور شاهين " بتحديد المصطلحات والتفريق بينها ، فقد فرّق بين الصرف والتصريف ، فالصرف علم والتصريف عمل(١) . وفي هذا الشأن نفسه كان لـ " هنري فليش" موقفاً متميزاً من المصطلحات ، وله رسالة بالفرنسية ، وأعلن اقتراحاته في نظام المصطلحات ، وحاول "عبد الصبور شاهين" التزامها أثناء ترجمته للجدول الخاص بذلك في "العربية الفصحى" (٢).

وقد أكَّد "هنري فليش" أثناء حواره مع "عبد الصبور شاهين" ، هذا الحوار الذي استمر طوال عامين كاملين – كما يذكر عبد الصبور شاهين في تقديمه لكتاب (العربية الفصحى) – ((إن المشكلة ليست في مجرد وضع اصطلاح ، بل هي أعمق من هذا ؛ هي في رأيه مشكلة المنهج الذي يكون على أساسه الاصطلاح ، هل يكون منهجاً شكلياً وظيفياً يربط المصطلح بالوظيفة المنوطة به ، وبقدر ما يحمل من مضمون ؟ ...))(٣). لتحديد المنهج أهمية قصوى، فعلى أساسه تظهر النتائج .

ويؤكد "شاهين" على أَنَّ منهجه الجديد فيه جانب من الصعوبة والمتلقي بحاجة إلى وقت كي يستقبله ، والذي دفعه لإتباع هذا المنهج هو اعتقاده بأن النظام العربي القديم محشو بالأخطاء ، وبإتباعه لهذا المنهج إصلاحا لما يراه خطأ ، وتماشياً مع المناهج الحديثة . مع ذلك فإن دافع التأثير له النصيب الأكبر ، لسيره بهذا المسار .

ومن منهجه ، أَنَّه عندما يناقش فكرة ، يبدأ بعرضها قديماً أولاً ، ثم ينقدها ويقدم البديل عنها ، مع التطبيق(٤)، مثال ذلك : عندما تحدث عن الاشتقاق ذكر معناه أولاً عند القدماء

---

(١) يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٣
(٢) العربية الفصحى : ١٦ ، ٤٠ .
(٣) المصدر نفسه : ١٧ .
(٤) يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٧ .

((بأنَّه : أخذ كلمة من أخرى بنوع تغيير مع التناسب في المعنى))[١], ثم قال:((ونرى نحن إنه : استخدم العنصر المتغير – أساساً – وهو الحركات ، لتشخيص معنى المادة في صيغة مرادة))[٢]، وهذا قريب من منهج "فلش" عندما بحث الأصل الثلاثي في اشتقاق الكلمة، عرض بحث القدماء لها وفي مقدمتهم ابن جني ، ثم أعاد بحثها وفق فكرة التحول الداخلي ، باستعمال المنهج الوصفي[٣] . فالمنهج الوصفي قارب كثيراً بين ما طرحه "عبد الصبور شاهين" وما طرحه "هنري فليش" ، فجاءت الأفكار والموضوعات متقاربة ، والنتائج كذلك.

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٤٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٥ .

(٣) يُنظر: العربية الفصحى : ١٤١.

المبحث الرابع// التأثر بالمنهج الإحصائي:

المنهج الإحصائي: هو عبارة عن مجموعة من الأساسيات المتنوعة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضياً ؛ لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو في الغالب غير واضحة(١).

ايجابيات المنهج الإحصائي:

للمنهج الإحصائي جملة من الإيجابيات ، يبدو أنَّها كانت السبب وراء إتباع الكثير من الباحثين لهذا المنهج في دراساتهم وأبحاثهم وأهم تلك الإيجابيات هي(٢):

١_ يساعد على تفسير الظواهر تفسيراً كميّاً ، فهو منهج كميّ يرتكز على الإحصاء .

٢_ اعتماد الباحث الإحصائي على اللغة الرياضية يساعده على التنبؤ الدقيق في ميدان الظاهرة المدروسة .

٣_ يعدّ المنهج الإحصائي وسيلة منطقية استقرائية تقوم بتحليل الظاهرة المدروسة انطلاقاً من جزئياتها وصولاً إلى كلياتها ، وهنا يظهر التكامل المنهجي بين المنهج الإحصائي والاستقرائي .

المنهج الإحصائي عند القدماء:

من المعروف أنَّ المنهج الإحصائي من نتاج العصر الحديث ، ظهر كمنهج بحث له أسسه وقوانينه وقواعده في أوربا ثم ادخله المستشرقون إلى الدراسات العربية فتأثر بهم

---

(١) يُنظر : مدخل إلى الإحصاء : ٢٤ .

(٢) يُنظر : تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية : ٢١١ .

الباحثون العرب المحدثون واتبعوهم في بعض دراساتهم . مع ذلك فإنَّ هذا لا يلغي القول بوجود ملامح وجذور للمنهج الإحصائي عند القدماء , على الرغم من أنَّه لم يظهر من صرح به كمنهج مستقل في تلك الفترة. لكن المتتبع جيداً لبعض مصنفات القدماء يلمس أنَّ هذا المنهج قد اتبع على الفطرة ، والذين لديهم إحصاء من علماء اللغة العربية القدماء هم : "الخليل" و "أبو منصور الأزهري" و "الصاحب بن عباد" و "ابن سيدة" و "ابن عصفور" . واشهر نموذجين من هؤلاء هما :

١_ **الخليل في معجمه العين** : يظهر الإحصاء في منهج الخليل من خلال جمع مادته ((بطريقة منطقية رياضية ، حيث لاحظ أن الكلمة قد تكون ثنائية ، وقد تكون ثلاثية ، وقد تكون رباعية ، وقد تكون خماسية. وفي كل حالة إذا أمكن تبديل حروف الكلمة إلى جميع احتمالاتها (بالانتقال من حرف هجائي إلى الذي يليه) وأمكن تقليب أماكن هذه الحروف إلى جميع أوجهها الممكنة يكون الحاصل معجماً يضم جميع كلمات اللغة من الناحية النظرية, ولكن لا توجد لغة تستخدم جميع إمكانياتها النظرية ، ولهذا كان لابدَّ للخليل بعد الإحصاء النظري أن يميز المستعمل من هذه الصور والمهمل ، وقد فعل ذلك ، وافاد ، في تمييز المستعمل من المهمل))[١]. واحتكم الخليل _فيما أصدره من قوانين لغوية_ إلى الإحصاءات المسجلة التي جمعها للمادة اللغوية ؛ ولعل السبب الذي دفع الخليل إلى الإحصاء هو : رغبته في جعل كتابه ((مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج منها عنه شيء))[٢]. وأَنْ يحيط بكل ما ((تستعمله العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يشذّ عنه شيء من ذلك))[٣].

---

(١) معجمات الترتيب الصوتي عند العرب القدماء : ٨٥٥ .
(٢) العين : ٤٧/١ .
(٣) المصدر نفسه : ٤٧/١ .

وقد قدمت دراسات إحصائية لكتاب "العين" ، الأولى : قام بها "عبد العزيز إبراهيم" صاحب (معجم الشعراء في كتاب العين) ، وقدَّم نسبة مئوية لعدد الشعراء ، الذين استشهد الخليل بشعرهم ، وعددهم (٢٩٦) شاعر ، بين جاهلي ، وإسلامي ، وأموي وعباسي[١]. وهذا الباحث قدّم إحصاءات لعدد الشعراء فقط، ونسبة الإسلاميين هي الأكثر إذ بلغت ٥٥% ، وهذه الدراسة فتحت الباب أمام الباحث "إبراهيم بن مراد" ليقدم دراسة بعنوان: (قضية المصادر في جمع مادة المعجم) ، وفي جانب من هذه الدراسة ، قدّم إحصاءاً لعدد الشواهد لكل شاعر ؛ ليصل إلى نتيجة مفادها : إنَّ الخليل اعتمد على المستعمل من مفردات اللغة[٢].

وبعد الإطلاع على الدراسات الإحصائية السابقة التي تناولت كتاب (العين) بالدراسة ، يتضح أنَّ الخليل استعمل طرق إحصائية رياضية خاصة أثناء جمعه للمواد اللغوية ، ساعدته على ذلك خبرته بعلم الأصوات ، فالدراسة الإحصائية من شروطها أنْ يكون الباحث يمتلك خبرة ، وسعة إطلاع ، وهذا يؤكد مبدأ الإحصاء عند الخليل .

وتطبيق الخليل لنظام التقليبات يدل على الإحصاء , فالمادة الثنائية عنده على وجهين ، والثلاثية على ستة أوجه ، والرباعية على أربعة وعشرين وجهاً ؛ وذلك أنَّ حروفها وهي أربعة تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهاً يكتب مستعملها ويلغى مهملها [٣]. لينتهي إلى تقديم إحصاء لـ ((عدد أبنية كلام العرب ، المستعمل والمهمل على مراتبها الأربعة من الثنائي ، والثلاثي ، والرباعي ،

---

(١) يُنظر : معجم الشعراء في كتاب العين : ١٩٦_٢٢٧ ، وقضية المصادر في جمع مادة المعجم : ٧٩٢ .
(٢) يُنظر : قضية المصادر في جمع مادة المعجم : ٧٩٣ .
(٣) يُنظر : بين معجم العين ولسان العرب : ٣٣ .

والخماسي ، من غير تكرار اثنا عشر ألفاً وثلاث مئة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر [١٢٣٠٥٤١٢]))[١].

كما أنَّ بعض علماء اللغة الكبار ممن جاءوا بعد الخليل ، ساروا على نهجه العام وإنْ وجدت بعض الفروق والاختلافات بينهم ، وهم : أبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) صاحب (البارع) ، وأبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) صاحب (تهذيب اللغة) ، والصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ) صاحب (المحيط) ، وابن سيده (ت٤٥٨هـ) صاحب (المحكم)[٢].

٢- **سيبويه في كتابه** : مع عدم اتضاح الإحصاء بصورة مباشرة مصرّح بها ومعتمدة عند سيبويه ، إلا أنَّ إعادة النظر في بعض ما كتبه وقاله ، يُرشدنا إلى جانب من جوانب الإحصاء ، وأنَّه قد اعتمد الترقيم في بعضها مثال ذلك : ما ذكره في باب "عدّة ما يكون عليه الكلم" قال : ((ما جاء في الكلام على حرف قليل ، ولم يشذ علينا منه شيء إلا ما لا بال له ان كان شذّ . وذلك لأنه عندهم إجحاف أن يذهب من أقلّ الكلام عدداً حرفان))[٣]، وقوله : قليل ، يوحي أنَّه أعطى كمية تقريبية لهذا النوع من الكلم.

ووصف ما كان من الكلم على حرفين بالقلة مثل "يَدٍ" و "دَمٍ" وأرجعها إلى الأصل الثلاثي ؛ لأنَّه وجد عددها قليل[٤]. وفي باب "علم حروف الزوائد" ، نجده أحصى عددها وهي عشرة أحرف (الهمزة والألف ، والهاء ، والياء ، والنون ، والتاء ، والسين ، والميم ، والواو ، واللام)[٥].

---

(١) بين معجم العين ولسان العرب : ٣٤ .
(٢) يُنظر : معجمات الترتيب الصوتي عند العرب القدماء : ٨٦١ .
(٣) الكتاب : ٢١٨/٤ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٢١٩/٤.
(٥) يُنظر : المصدر نفسه :٤ /٢٣٥_٢٣٧ .

وكثيرة هي أقواله التي تؤكد الإحصاء غير المقصود مثال ذلك : ((ليس في الكلام فَوْعُل ولا فُوْعُل ، ولا شيء من هذا النحو لم نذكره))[١], وقوله : ((ليس في الكلام فَعْلُل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ولا فِعْلُل))[٢], وقوله : ((ولا نعلم في الكلم فَعِلٌ و لا شيئاً من هذا النحو لم نذكره))[٣], وقوله ((ولا نعلم في الكلام فَعُلٌ ولا فِعُلٌ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره))[٤]. وغيرها الكثير مما يؤكد على أنَّ سيبويه كان يحصي ما يريد أن يقعّد له من دون أن يصرح به ، ولعل السبب في ذلك : أنَّ المنهج الإحصائي لم يكن موجوداً في تلك المدة ، فضلاً عن هيمنة المنهج المعياري .

٣_ **ابن عصفور الاشبيلي** : أحصى "ابن عصفور" أغلب كتب الصرف المهمة إنْ لم تكن كلها ، أي كانت لديه سعة إطلاع , ونتلمس ذلك من خلال معلوماته ومصادره التي اعتمدها، في كتابه (المقرب) أحصى "ابن عصفور" عامة الأبواب النحوية والصرفية وبعض الأبواب اللغوية ومجموعها أربعة وستون باباً[٥]. كما استعمل منهج الإحصاء في كتابه (الممتع في التصريف) , وفيه أحصى ((الحروف الزوائد وأبنية الأسماء والأفعال وأبواب الإبدال والحذف والنقل والإدغام وما قيس من الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح ، ووصف أبو حيان هذا الكتاب بأنَّه أحسن ما وضع في فن الصرف ترتيباً وألخصه

---

(١) الكتاب : ٤/٢٧٤ .
(٢) المصدر نفسه :٤ /٢٧٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٤/٢٧٧.
(٤) المصدر نفسه :٤/ ٢٧٧ .
(٥) يُنظر : المقرب : ٦١٩_٦٢٣ .

تهذيباً وأجمعه تقسيماً وأقربه تفهيماً))[١] ، وقال عنه : ((وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل ، وعلى تحصيل مواده من قديم الزمان عامل))[٢].

فما قال عنه "أبو حيان": الجمع ،هو الإحصاء وما قال عنه "ابن عصفور" :التحصيل، هو الإحصاء , إذ قسّم ابن عصفور كتابه إلى أقسام , وقدم للقسم الأول بذكر أدلة حروف الزيادة ، والقسم الثاني خصّه بأبنية الأسماء ، والقسم الثالث خصّه بأبنية الأفعال , وختم القسم الأول بباب التمثيل ، ليقدم تمارين تطبيقيه على ما قدمه من إحصاءات .

من خلال ما تقدم يتضح أنَّ المنهج الإحصائي كان مستعملاً عند القدماء ومثاله الخليل وابن عصفور ، لكنه انقطع ؛ لأنَّه لم يكن قد اكتمل كمنهج مستقل ومعلن في الدراسات اللغوية إلى أنْ ظهرت الدراسات الغربية والاستشراقية الحديثة .

المنهج الإحصائي عند المستشرقين:

هو من مناهج البحث المستعملة لدى الباحثين ، وهو أشبه ما يكون بطريقة علمية يتبعها الباحث في بحثه لظاهرة لغوية ما ، معتمداً على خطوات بحث معينة، وأهم ما يميّز المنهج الإحصائي ، أنَّه يقف بالقارئ على واقع اللغة في مرحلة ما ، فيوازن بين ماضي اللغة وحاضرها ؛ ليتم التوصل لكل تغير تعرضت له اللغة من جميع مستوياتها ، ويعدّ المنهج الإحصائي الأكثر تحقيقاً للنتائج عند الأوربيين ؛ فبفضله استطاعوا الوصول إلى نتائج قيمة في مجال الدراسات اللغوية[٣].

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٣٩/١ .
(٢) الممتع الكبير في التصريف : ١٩ .
(٣) يُنظر : تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات العربية الحديثة : ١٩٠ .

وكان أبرز ما جاء به ((اهتمامه بالجانب الإحصائي فإنَّ هذا المنهج يهتم بالوقوف على الظواهر اللغوية الأكثر شيوعاً في اللغة الواحدة ، ولذا تقوم أكثر المحاولات الإحصائية على استهداف إحصاء أكثر المفردات شيوعاً ، ثم أكثر التراكيب النحوية استعمالاً))[١]. والمنهج الإحصائي كثيراً ما يأتي ملازماً للمنهج الوصفي ، فالباحث الوصفي يقوم بوصف الظاهرة اللغوية ثم يعطي إحصاءات عنها .

والمستشرقون عندما أخذوا بهذا المنهج وطبقوه في الكثير من أعمالهم أثناء دراستهم للعربية ، كان أوسع مجال لهذا المنهج عندهم هو باب المفردات, إذ قدَّمَ عدد من المستشرقين جهداً في هذا المجال منهم: "هانزفير"، ومعجمه "معجم اللغة العربية المعاصرة : عربي ـ ألماني". كما قدّم المستشرقون قوائم إحصائية لأشهر الكلمات شيوعاً في العربية[٢].

ويرى "إسماعيل عمايرة" أنَّ جهد المستشرقين في هذا المنهج تركز على المفردات أمّا التراكيب فما زالت بحاجة إلى تضافر الجهود ودراستها في ضوء المنهج الإحصائي[٣]. فلعل الأيام القادمة سوف تشهد دراسات إحصائية تهتم بالتراكيب والمفردات معاً .

وترك المنهج الإحصائي أثراً واضحاً في دراسات الغربيين ثم ادخله المستشرقون إلى الدراسات اللغوية العربية الحديثة ، وابرز مثال على ذلك هو: المستشرق "هنري فليش"، فمنهجه في كتابه (العربية الفصحى) ، كان مزيجاً متكاملاً ، جامعاً لكل المستويات المنهجية متمثلاً بقواعد المنهج التاريخي, وقواعد المنهج المقارن ، وقواعد المنهج الوصفي[٤].

---

(١) المستشرقون والمناهج اللغوية : ١٢٣ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٢٣_١٢٤ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٢٥ .
(٤) يُنظر : العربية الفصحى : ٨ .

والتكامل المنهجي يتضح عنده أكثر من خلال الإحصاء ((فقد استخدم المؤلف في كتابه فيما يتعلق بتقرير الظواهر النحوية بمفهومها العام المنهج الوصفي القائم على الإحصاء ، وطبق بعض أفكار النحو الأوربي حين أخذ بنظام السوابق واللواحق في تحديد شكل الكلمة ، فعلاً كانت أو اسماً ، كما طبق بعض أفكار المنهج التاريخي والمنهج المقارن ؛ لإظهار علاقات اللغة الفصحى وتطوراتها . وبذلك جاء عمله متكاملاً ، تساعدت فيه كل المستويات المنهجية تقريباً))[١].

وأثناء تطبيقه لفكرة التحول الداخلي ((استطاع المؤلف في دراساته هنا أنْ يستقصي استقصاءاً عجيباً جميع صور الكلمة العربية ، حتى لتشعر أنه قد طاف بجميع المعاجم والمظان اللغوية ؛ ليستحضر هذه الشواهد النادرة على وجود صيغة أو أخرى ، فمحاولته موفقة _من دون شك_ في هذا المجال ، ونظرة إلى دليل الصيغ تقنعك بهذا وان كنا نجد مثلاً لهذه المحاولة لدى بعض القدماء كالسيوطي في المزهر ، مع اختلافهما في المنهج الذي سيقت في إطاره الصيغ))[٢].

وفي بحث "هنري فليش" لنظام السوابق واللواحق في العربية ، وجد أنَّ النظام العربي يستعمل أصلاً مكوناً من صوامت وهذا الأصل لا يوجد بذاته ولا هو سابق الوجود ، بل هو جزء من كلمات تختلف بعضها عن بعض ، يتم التوصل إلى وجودها بوساطة التحليل ، وهذا الأصل مكون من دال: هو مجموعة الصوامت ، ومدلول : وهو الفكرة العامة التي تربط تلك الصوامت ، مع حضور وعي تام من قبل المتكلم بالواقع اللغوي الذي يعيشه[٣]، وتوصل إلى هذه النتيجة من خلال إتباعه للمنهج الوصفي القائم على الإحصاء.

---

(١) العربية الفصحى : ١٣ .
(٢) المصدر نفسه : ١٤ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٢_٥٣ .

كما أحصى عدد الكلمات العربية ذات الأصل الثنائي ، ووجد أَنَّها تقتصر على سبع وثلاثين كلمة ، مثل كلمة "يد" وهذه الكلمات هي في ذاتها أصولها(١). وعندما بحث في الأصل الثلاثي والرباعي ، أكَّد على أَنَّ ((الجانب الأكبر من المفردة العربية يأتي من أصل ذي ثلاثة صوامت : الأصل الثلاثي ، ويبقى هذا الأصل أساس هذه المفردة))(٢). أمّا المفردة العربية ذات الأصول الصوامت الأربعة ، فقد وجد أنَّ عددها المسجل في المعاجم كبير، ولكن بعد الإحصاءات التي أُجريت على النص القرآني ، تمَّ التوصل إلى وجود خمسة عشر أصلاً رباعياً فقط ، وهي نسبة ضعيفة ، في مقابل (١١٦٠) أصلاً ثلاثياً(٣).

وبعد النتيجة التي توصل إليها بفضل "المنهج الإحصائي" أخذ يبحث عن أصل الرباعي . فهو إمّا أنْ يكون تطوراً لأصل الثلاثي ، وإمّا أنْ يكون أصل اسمي , وإمّا أنْ يكون تكراراً لعنصر ثنائي(٤). ويفترض أنَّ المكرر صامتان من ثلاثة لا صامت واحد على وفق ما يأتي(٥) :

١ – يأتي هذا البناء في الغالب من تكرار الصامتين الأوليين في الأصل الثلاثي الذي ثانيه وثالثه الأصليان متماثلان نحو (زفَّ _ زفزف) .

٢_ يأتي في أحيان قليلة من تكرار الصامتين القويين في الأصل الثلاثي الذي تكون فاؤه أو عينه أو لامه ، واواً أو ياءً نحو (وَضَعَ _ ضَعْضَعَ) و (راق _ رقرق).

---

(١) يُنظر : العربية الفصحى : ٥٣ ، وسنفصل هذه المسألة في الفصل اللاحق ابتداءاً من أول إشارة عنها .
(٢) المصدر نفسه : ٥٣ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٣ .
(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ١٥٥_ ١٥٧ .
(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ١٨٨_١٨٩ .

٣_ وقد ينشأ أيضاً من تكرار صامتين يُختاران فيما يبدو فخاصيتهما التعبيرية في الأصل الثلاثي مثل (مَضَغَ _ ضَغْضَغَ) و (فَخَرَ _ فخفخ) .

وتوصل "هنري فليش" بواسطة الإحصاء إلى : الأهمية الكبيرة للإلصاق في اللغة العربية ، ومع ذلك ، فإنَّ عدد اللواحق والسوابق في العربية قليل جداً , وأهمية الإلصاق تأتي من كثرة الكلمات الناتجة ، لا من أدواته في ذاتها ؛ لذلك جاء بنظرية "التحول الداخلي" ليوفر للعربية خصوبتها(١).

تبيَّن ممّا سبق ذكره اتباع المستشرق "هنري فليش" لمنهج الإحصاء في بعض جوانب كتابه أثناء تناوله لبعض المسائل اللغوية ، وما توصل إليه من نتائج بفضل الإحصاءات التي قام بها ، ومنهجه هذا وجدنا صداه في كتابات بعض الباحثين العرب المحدثين ومنهم : "إبراهيم أنيس و الطيب البكوش" وغيرهم .

تأثر المحدثين بالمنهج الإحصائي:

١_ **إبراهيم أنيس** : اتبع منهج البحث الإحصائي في بعض دراساته ، ودعا إليه في عدّة بحوث ، ألقى بعضها في مؤتمرات مجمع اللغة العربية موضحاً نتائجه الإحصائية(٢). ومن أهم بحوثه التي اعتمد فيها على منهج الإحصاء هي: "أوزان جموع التكسير للاسم الثلاثي" ، فقد أحصى جموع التكسير للثلاثي في عشرين ديوان من دواوين الشعر الجاهلي والإسلامي ، ثم في كتاب الأغاني بأجزائه العشرين ، ثم في القرآن الكريم . واتضح له بالإحصاء أنَّ صيغ الجموع الثلاثية لا تزيد عن خمس أو ست صيغ ، وأنَّ أكثرها شيوعاً

---

(٢) يُنظر : منهج الإحصاء في البحث اللغوي : ٢٠ .

ثلاث صيغ هي:(أَفْعال ، فُعُول ، فِعال) مثل: (أَقْلام ، بُحُور ، كِلاب) ، وقرر أَنَّ العربية في جمع التكسير للاسم الثلاثي تعتمد على دعامتين اثنتين : (أَفْعال ، فَعُول)[١].

كما قدّم دراسة إحصائية عن "أبواب الفعل الثلاثي". نُشر هذا البحث في مجلة مجمع اللغة العربية . تطرق فيها لما تحدّث فيه الصرّفيون عن أبواب الفعل الثلاثي وخصوصاً كلام "ابن جني" ، ثم ذكر الأسس الثلاثة التي أعتمدها المحدثون في معالجة اشتقاق صيغة من أخرى هذه الأسس هي : المغايرة أو ما يسمى بالمخالفة بين صيغة الماضي والمضارع، ووظيفة الفعل في الكلام ، وأثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات[٢].

ويرى "أنيس" أنَّ هذه الأسس أو العوامل الثلاثة هي التي تؤثر في اختيار الحركات، وفي ضوء هذه الأسس بحث في الأفعال الثلاثية الصحيحة التي وردت في القرآن الكريم، وكان معتمداً منهج الإحصاء ، وبه توصل إلى: أَنَّ هذه الأفعال استعملت في القرآن الكريم مرة في الماضي وأخرى في المضارع ، وعددها (١٣٤) فعلاً . إلا أَنَّها تخلو من باب "فعِل يفعِل" بكسر عين الفعل في الماضي والمضارع ، كما أَنَّها لا تشتمل على باب المضموم العين في الماضي والمضارع إلا في فعلين اثنين هما : كَبُر يَكْبُر و بَصُر يَبْصُر، وتقتصر باقي الصيغ الثلاثية الواردة في القرآن الكريم على وجهين من دون غيرهما هما : "فَعَل" و "فَعِل" ، والأولى أكثر شيوعاً من الثانية في الاستعمال القرآني ، وعددها (١٧٠) فعلاً ماضياً صحيحاً بصيغة "فَعَل" . أمّا صيغة "فَعِل" فعدد الأفعال الواردة عليها حوالي (٢٤) فعلاً[٣].

ثم قام بإحصاء الأفعال الثلاثية الصحيحة في (القاموس المحيط) ووجدها ثلاثة آلاف (٣٠٠٠) من الأفعال ، منها ما يقارب (١٨٢٠) من الأفعال اختص كل منها بباب واحد من

---

(١) يُنظر : منهج الإحصاء في البحث اللغوي : ٢٣ .
(٢) يُنظر : أبواب الثلاثي : ٥_٦ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٦ .

أبواب الثلاثي ومن بين تلك الأفعال نحو (١٣٧٢) الماضي فيها مفتوح العين ، أمّا المضارع حسب معيار المغايرة ، فقد جاء مكسور العين أو مضمومها ، فعَل (يَفْعِل ، يَفْعُل)[١].

وجعل باب "فتح يفتح" فرعاً للأفعال الاختيارية ، وهذا عندما تكون لام المضارع أو عينه من حروف الحلق ، ويرى "إبراهيم أنيس" الفتح لعين الفعل أولى من غيره , وأحصى ما ورد في القاموس المحيط من هذه الأفعال ووجدها (٥٠٦) فعلاً . وما خلا منها من حروف الحلق ثلاثة فقط سماها الشاذة ، ولم يجعل لها أثراً على اطراد القاعدة التي توصل إليها بفعل الإحصاء[٢].

وأحصى عدد الأفعال الإجبارية وهي (٣٩٨) وجميعها من باب (فَرِحَ) وعدّها سلوكاً لهجياً مستحدثاً مخالفاً لقواعد أبواب الفعل المطردة ، وهو يعدّها من شواذ اللهجات ، ولا تكون الشواذ باباً من أبواب الفعل ماضيها مضموم العين ومضارعها مفتوح العين أي (فعُل يفعَل)[٣]. وكذلك عدد الأفعال المشتركة التي يكون لكل منها أكثر من باب وتزيد على (١٣٠٠)[٤]. وأحصى عدد هذه الأفعال في المحيط ووجدها لا تتجاوز (٥٠٠) موزعة بنسب رقمية[٥]. وما قدّمه من أرقام كانت نتائج إحصائية لدراسة أبواب الثلاثي على ضوء ما ورد في القاموس المحيط من أفعال ثلاثية صحيحة.

ومن دراساته الإحصائية بحثه الذي أشارت إليه _إشارة خاطفة_ الباحثة "نسرين العلواني" ، وبحثه هو "مسطرة اللغوي" و "الإحصاء اللغوي". إذ قام "إبراهيم أنيس" ((بتفسير ظاهرة القلب المكاني من خلال الإحصاء بالكمبيوتر _الحاسب الالكتروني_ ورأى أن التفسير

---

(١) يُنظر : منهج الإحصاء في البحث اللغوي : ٨ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٨ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٧ ، ومن أسرار اللغة : ٤٧ .
(٤) يُنظر : أبواب الثلاثي : ٩ .
(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ١٠ .

العلمي السليم لها هو أن السر الحقيقي من معظم أمثلتها يرجع إلى اختلاف نسبة الشيوع بين السلاسل الصوتية في كلمات اللغات ، وأيد كلامه بأمثلة متعددة ، وذكر أن هذا الرأي لم يفطن له اللغويون العرب والمستشرقون إلا بعد أن أجرى إحصاءه بالكومبيوتر مثال: أيس يئس))[١]، ويبدو أنَّ فطنة "إبراهيم أنيس" لهذا الرأي جاءت من اعتماده الكبير على منهج الإحصاء ، فطبيعة هذا المنهج القائمة على التدقيق هي التي جعلته ينتبه لبعض الآراء .

هذه هي أهم دراسات "إبراهيم أنيس" الإحصائية التي توصل إليها البحث ، ولعل هناك دراسات أخرى غابت عنا. وما ذُكر في هذا الخصوص جاء من باب التمثيل والاستشهاد على تأثر "إبراهيم أنيس" بمنهج البحث الإحصائي الحديث ، وتطبيقه له في بعض دراساته وأبحاثه.

٢- **الطيب البكوش** : وقف الطيب البكوش في كتابه (التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث) موقفين : الأول طبَّق فيه معطيات علم الأصوات الحديث على وصف النظام الصرفي العربي في تصريف الفعل المجرد الصحيح وغير الصحيح ، فضلاً عن استعماله لمفاهيم أخرى ، وفي موقفه هذا اتبع المنهج الوصفي. أمَا موقفه الثاني : فقد طبق فيه ((مبدأ الإحصائيات المرقمة على دراسة مشكلة من أهم مشاكل صرف العربية وهي مشكلة ضبط حركة عين الفعل ماضياً كان أو مضارعاً بالخصوص))[٢].

وقد استطاع المؤلف بفضل استعماله لطريقة الإحصاء(المنهج الإحصائي)، أنْ يُقدِّم تبويباً مرتباً ومرقماً ، يتقدم فيه المضارع المضموم العين أولاً: لأهميته(٨٠٢)، ويليه المضارع المفتوح العين (٦٧٩) ، ثم المضارع المكسور العين (٥١٦) ، كما تنبه من خلال دراسته الإحصائية إلى ضرورة التعمق في هذا الموضوع ليتمَ التوصل إلى معرفة نوع العلاقة بين معنى الفعل وبين نوع حركته سواء أ كان ماضياً أم مضارعاً ، ويظهر أنَّ الإحصاء والترقيم

---

(١) البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة : ٢٥٥ .

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ١١ .

ضروري للبحث في قلة استعمال العربية لحركة عين المضارع استعمالاً يتم بواسطته التمييز بين المعاني كما في "حَسِب يَحْسِب (أي عدَّ) وحَسِبَ يَحسَبُ (أي ظن)، وبالإحصاء توصل إلى أنَّ الأكثر في حركة عين المضارع هي الضمة[١] .

ومن منهج المؤلف أنَّه كان يُقدِّم تعليقاً تأليفياً ، يذكر فيه أهم ما توصل إليه من استنتاجات عامة وجامعة ، ويأتي هذا التعليق بعد كل تحليل إحصائي يقوم به عن طريق الجداول[٢]. مثال ذلك : التعليق الذي قدمه بعد التحليل الإحصائي لمستوى الفعل المجرد، ومن أهم نتائجه التي ذكرها في التعليق : أنَّه يوجد (٣٤) صنفاً من الأفعال العربية ومرجعها إلى صنفين : الأفعال العادية ونسبتها ستون في المائة من الأفعال العربية ، والأفعال الخاصة وعددها (٣٣) تركيباً حرفياً مستعملاً ، ونسبتها أربعون في المائة من الأفعال العربية ، أمّا تقسيمها حسب الاعتلال فهي : أفعال ذات علة واحدة ، وأفعال ذات علتين[٣].

أمّا منهجيته داخل الأبواب ، فقد كانت الغايات من ورائها مختلفة فغايته في الباب الأول : هي تقديم أوليات مختصرة مبسطة في علم الأصوات الحديث ، وقد اعتمد في هذا الباب وبشكل أساسي على كتاب "جان كانتينو" (دروس في علم الأصوات) ترجمه "صالح القرمادي" ولعل مرد هذا الاعتماد إلى أنَّ "الطيب البكوش" كان استاذاً تونسياً في الجامعة التونسية عندما ألف هذا الكتاب ، وكان معه في نفس الجامعة الأستاذ "صالح القرمادي" مترجم كتاب (دروس في علم أصوات العربية) "لجان كانتينو" ، مما جعل اعتماده على هذا

---

(١) يُنظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ١١ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه: ١٤ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٧٦_١٧٧ .

الكتاب وعلى مترجمه اعتماداً مباشراً . والدليل على هذا الاعتماد أنَّه عندما أكمل كتابه ترك تقديمه لقلم الأستاذ "صالح القرمادي[١] .

وكان اعتماد "الطيب البكوش" على كتاب "جان كانتينو" اعتماداً بتصرف وزيادة في بعض الجوانب ولاسيما في الفصول الخاصة بأنصاف الحركات والظواهر التعاملية والنبرة[٢]، مثال ذلك أقام المستشرقون قاعدة ضبطوا فيها النبرة العربية بالاستماع إلى قراءة المثقفين المصريين في أوائل القرن السابع عشر، وتوصلوا إلى أنَّ النبرة تقع على أول مقطع طويل من الكلمة ابتداءً من آخرها _باستثناء الأخير_ فإذا خلت الكلمة من المقاطع الطويلة ، وقعت النبرة على المقطع الأول منها[٣]. واعتمدوا في ذلك على الكلمات الأصلية الخالية من الزوائد، واعتماداً على هذه القاعدة أقام "الطيب البكوش" قاعدة أخرى بناها على النطق العربي التونسي المعاصر له وهي: وقوع النبرة على المقطع الثالث ابتداءً من الآخر أو على الذي يليه إذا كان طويلاً ، مثال ذلك : نَحـ ل ، جَـ لس ، جـ لسوا...[٤].

أمّا الباب الثاني ، فقد جمع فيه الباحث الجداول التأليفية التي قدمها بعض الطلبة مفرقاً على حروف الهجاء ، وأَخذ يبحث عن صحة الأرقام ، ووجد بعض الأخطاء في الإحصاء على حروف الهجاء ، لذلك أخذ على عاتقه القيام بإحصائيات كاملة عن الإعلال ، وعن سقوط الواو والياء أو ثبوتهما في مضارع الفعل المثال ، وقارن نتائجه الإحصائية بدراسة مصطفى الشوملي للفعل في الاستعمال القرآني[٥]. ومن أهم نتائجه الإحصائية التي توصل إليها في هذا الباب هي : نسبة الأفعال المضاعفة من الصحيح

---

(١) يُنظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٢٩ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٣٠ ، ٥٣ ، ٦٧ ، ٨٠ .
(٣) يُنظر: المصدر نفسه :٨٠ .
(٤) يُنظر: المصدر نفسه : ٨٢ .
(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ٣١ .

(٤١٩) أما نسبة المعتل (٨) أي أقل من اثنين في المائة. ونسبة يفعل المضارع (٢١٢) وأغلبها أفعال متعدية ما عدا بعض الشواذ القليلة مثل: حبّ يحب ، أمّا الكسر فإنَّه يلي الضم في الأهمية ونسبته (٦١) ويكون في أغلب الأفعال اللازمة ، ماعدا شواذ قليلة مثل : كرّ يكرّ ... الخ[١] , وهذه النسب عامة يصعب على القارئ معرفة المقصود منها, إذ تعتمد على نظام حسابي معقّد.

وجاء الباب الثالث خلاصة البحث في خصائص النظام الصرفي العربي "في مستوى الفعل المجرد" ابتدأه بجدول ، كان خلاصة الإحصائيات، قدّم بعده تعليقاً على الجدول، عرض فيه ملاحظاته واستنتاجاته[٢].

ومع الاستنتاجات الكثيرة التي توصل إليها "الطيب البكوش" في كتابه بفضل استعماله "المنهج الإحصائي" وما حمله هذا المنهج من ايجابيات . إلاّ أنَّ ذلك لا يلغي وجود بعض المآخذ على منهجه لاحظها الأستاذ "صالح القرمادي" أهمها[٣] :

١_ كانت الدراسة الإحصائية التي قدمها المؤلف بحاجة إلى استعمال مفهوم التواتر ؛ لأنَّ اعتماد المؤلف على المستعمل والمتروك والمشهور والنادر أوصله إلى أرقام ونسب إحصائية قد لا تكون نفسها لو اعتمد على الأفعال الأكثر تواتراً .

٢_ كان على المؤلف أنْ لا يجزم بتأثر النحاة العرب القدماء بالرسم من دون اللفظ , وأنْ لا يحكم بخلطهم واضطرابهم في تقديم المسائل الصوتية قبل أنْ يجري كامل التحريات ؛ لأنَّ بعض المسائل تستحق الكثير من البحث والإحصاء ، وإلاّ تكون النتائج غير دقيقة وتسير بالباحث إلى الوهم .

---

(١) يُنظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ١٠٢_١٠٧ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه: ١٧٢_ ١٩٥ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٤_١٥ .

٣_ هناك بعض المسائل التي بحثها المؤلف تحتاج إلى إعادة إحصاءها وترقيمها مثال ذلك: ما أورده المؤلف صفحة (١٨٠) من كتابه ((من أن انفتاح مخرج الفتحة في فعل يناسب انفتاح معنى هذه الصيغة على الخارج لتعدّيها الكامل بينما يطابق "انغلاق" مخرج الكسرة في فعل "انغلاق" معنى هذه الصيغة للزومها عادة أو لعودة حدثها عند تعديها على صاحب الفعل ، فأما عن مفهوم انغلاق معنى "فعل بكسر العين وضمها " وانفتاح معنى فعل "بالفتح" ففي ذلك نظر على الأقل واحتياج إلى إحصاء وترقيم ، إذ ترى ما عسى يكون الفرق بين "شرب" المكسور العين و "أكل" المفتوحها من حيث انغلاق المعنى وانفتاحه؟ ...))[١].

والمآخذ التي سُجلت على الباحث ، تؤكد على صعوبة المنهج الإحصائي، فمهما كان الباحث مطلعاً وذا أفق علمي واسع , فإنَّه قد يقع في هفوات إنْ لم يتوخَّ الحذر .

ومن خلال ما تقدّم يتضح أنَّ "الطيب البكوش" تأثر بمنهج البحث الإحصائي الحديث الذي، استعمله كوسيلة بَحْثٍ بحثَ فيها التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث في كتابه (دروس في علم الأصوات العربية) .

٣_ **دراسات أخرى** : هناك العديد من الدراسات العربية الحديثة التي اتبعت المنهج الإحصائي أو بالأدق المنهج الوصفي الإحصائي ؛ لأنَّه كثير ما يأتي التلازم بين هذين المنهجين ، وبعض هذه الدراسات جمعها "عاطف فضل" في بحث نشره عام (٢٠١٠م) في مجلة التربية والعلم بعنوان "تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات العربية الحديثة". وكان هدف الباحث من دراساته هو : إلقاء الضوء على المنهج الوصفي الإحصائي مع بيان أهميته وفوائده وأهم التحفظات عليه ، كما حاول أنْ يحيط ببعض الدراسات التي اتبعت

---

(١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ١٤_١٥.

المنهج الوصفي الإحصائي[١]، وختمها بدراسة قام بها هو لبعض الأبواب النحوية وفق هذا المنهج[٢]. أمّا الدراسات العربية الحديثة التي اتبعت هذا المنهج والتي ذكرها "عاطف فضل" مثالاً له ، هي [٣] :

١_ "الاستثناء بين النظرية والتطبيق" ، نهاد الموسى ، نُشر هذا البحث في مجلة دراسات الجامعة الأردنية ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، عام (١٩٧٩م) .

٢_ "جهود النحاة بين النظرية والتطبيق من خلال باب الشرط" ، إسماعيل أحمد عمايرة ، ويذكر "عاطف فضل" أن هذا البحث كان معدّاً باللغة الألمانية ، وما قدمه عنه من ملخص ، جاء خلاصة مقابلة أجراها مع إسماعيل عمايرة .

٣_ "النداء بين النظرية والتطبيق"، حليمة عمايرة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، قُدّمت عام (١٩٩٠م) .

٤_ "أنماط الشرط عند طه حسين" اشرف ماهر ، نُشر هذا البحث في مجلة علوم اللغة ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، عام (١٩٩٩م) .

٥_ "حروف المعاني في الاستعمال الجاري مثل من القديم والحديث" ، عادل الرابطة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عام (٢٠٠٠م) .

٦_ "نظام الربط في النص العربي" ، جمعة الخباص ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، عام (٢٠٠٠م).

---

(١) تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات العربية الحديثة :١٨٦ .
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٦_٢٠٢ .
(٣) يُنظر: المصدر نفسه : ١٩٢– ١٩٤ .

والباحث عندما عرض هذه الدراسات فصّل فيها ، وشرح الطرق الإحصائية التي استعملها الباحثون ، وذكر النتائج التي توصلوا إليها بفضل استعمالهم لمنهج الإحصاء ؛ لذلك ابتعدنا عن باب الشرح والتفصيل فيها تجنباً للإعادة والتكرار .

والأمر المهم والجدير بالذكر هو: إنَّ المنهج الإحصائي قد لا تكون نتائجه دقيقة دائماً؛ بسبب الصعوبة التي يواجهها الباحث الإحصائي عندما لا يستطيع أنْ يلم باللنصوص اللغوية برمتها لطول امتدادها الزماني والمكاني، واختلاف مستويات النطق ، كما أَنَّ بعض الباحثين يقع في خطأ عدم التمييز بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية ، ومنهم من يخلط بين الواقع والرمز ، هذا ما دفع "إسماعيل عمايرة" إلى أَنْ ينصح الباحث الإحصائي بالتحفظ من الوقوع في الخطأ خوفاً من إعطاء نتائج غير دقيقة عن الظاهرة المدروسة وأيده في ذلك "عاطف فضل" [١]. فكل منهج كما له ايجابيات له سلبيات ومسؤولية التمييز تقع على الباحث.

([١]) يُنظر : المستشرقون والمناهج اللغوية : ١٣٠-١٣٢، وتمثلات المنهج الوصفي الإحصائي : ١٩١ .

الفصل الثانـي

تأثير المستشرقين في البحث الصّرفيّ عند العرب المحدثين.

توطئة:

المبحث الأول : التطوّر في أبنية العربية.

المبحث الثاني : أصل الاشتقاق وزمن الفعل.

المبحث الثالث : الإعلال والإبدال والقلب المكاني.

المبحث الرابع : المقاطع الصوتية لأبنية العربية ، نظرية التحول الداخلي.

المبحث الخامس : البحث في التذكير والتأنيث وتطوّر علامات التأنيث.

توطئة :

كان من نتائج القرن العشرين اهتمام علماء اللغة بعلم الصرف على الوجه الذي جعله أبرز جانب من جوانب اللغة ، فالأضواء الاستشراقية التي سُلّطت على هذا العلم جعلته يعكس أجواءها ، ويسرق أنظار الباحثين العرب المحدثين إليه ، فتأثروا بما طرحه هؤلاء المستشرقون من نظريات جديدة في علم الصرف ، فاجتهدوا في تقديم التفسيرات والتعليلات لقضايا الصرف العربي ، فأصابوا في جوانب وأخطأوا في أخرى ، وأتضح ذلك في جملة من الموضوعات سيتم توضيحها في هذا الفصل.

المبحث الأول // التطوّر في أبنية العربية

إنَّ الأصل في الكلمة العربية هو ((العنصر الأساس الذي لا يقبل التقسيم إلى عناصر أساسية أصغر ، ويشترك في عناصره مع كل الوحدات اللغوية التي تنتمي إلى عائلة واحدة في اللغة الواحدة))[١] ، وتتولد الألفاظ في اللغة العربية من عناصر أصلية ، تُعدّ مصدر اشتقاق الصيغ المختلفة ، وهذا الأصل هو الذي يربط بين الألفاظ[٢]. وحصل حديثاً تطور ملحوظ في دراسة اصول الألفاظ على النحو الآتي :

١_ تطورّ أصول الألفاظ بين الثنائية والثلاثية :

من الواضح أنَّ علماء العربية القدماء تجنبوا القول بالأصل الثنائي[٣] على الرغم من أنَّ الخليل بدأ تصنيفه بالمضعف والمكرر قبل الثلاثي[٤]، وكذلك ابن فارس[٥]، وتابعهم الراغب الأصفهاني في المفردات[٦] ؛ لإيمانهم بأنَّ الكلمات في اللغة العربية أغلبها يرجع إلى ثلاثة أصول , أي إلى جذر ثلاثي.

أمّا المستشرقون فبعد دراستهم للعربية ، وبحثهم فيها، أدركوا ضرورة أمور عدّة لها أثر بالغ في العربية ومنها : أهمية الاشتقاق ، ودوره في إنماء اللغة وإثرائها بالمفردات والمعاني وكانت لهم وجهات نظر متعددة في جدلية أصل الكلمات في العربية .

فمنهم من وافق القدامى بالإقرار بأصالة الجذر الثلاثي. أي أرجع أغلب الألفاظ إلى الأصل الثلاثي. لكنه في الوقت نفسه ، أكَّدَ على وجود بعض الاسماء ذوات الأصلين (ثنائية) لكنها لا تعد أصلاً يُقاس عليه , ومن هؤلاء :

---

(١) التباين اللغوي بين الأصول والجذور : ٢٥٠.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٥٠.

(٣) يُنظر :المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية العربية الحديثة : ٢١٢.

(٤) يُنظر : العين : مثلاً (عقّ) : ١/ ٦٢.

(٥) يُنظر : مقاييس اللغة : ٦/١.

(٦) قدم المضعف على الثلاثي في التصنيف ، ينظر : المفردات في غريب القرآن مثلاً : ١/ ٦٠٠

١ــ **بروكلمان** : في بحثه لـ "أبنية الاسماء" ، أرجع أكثرها في اللغات السامية إلى ثلاثة أصول مع قوله : بوجود اسماء ذات أصلين في الثروة اللغوية القديمة ، ومنها : الكلمات التي تدل على القرابة مثل "أب" و "أخ" ، وكذلك بعض الكلمات في اللغات السامية مثل : "شفة" في العربية ، "Safa" في العبرية ، و"sefta" في السريانية ، وكلمة "ماء" في العربية، و May في الحبشية ، وMayim في العبرية ، وMayya في السريانية ، وme في الأشورية ... الخ[١]. وكان بحثه في أصل الكلمات في العربية يدور في اطار البحث في اللغات السامية والمقارنة بينها .

٢ــ "**هنري فليش**" : في كتابه (العربية الفصحى) عرض موقفين الأول : موقف من افترض الأصل الثنائي ، وأرجع الكلمات في حالتها الأولية إلى الثنائية . والآخر : موقف من افترض الثلاثية ، وأرجع الكلمات في حالتها الأولية إلى الثلاثية . ونظم عمله وفق الموقف الثاني[٢].

أمّا الأصل الثنائي فقد قدَّم له إحصاءاً قال : ((وفي العربية عدد قليل من الأصول ذوات الصامتين ، أي الثنائية ، وهي مقتصرة على سبع وثلاثين كلمة هي في ذاتها أصولها، وذلك نحو : "يد" ، هذه الكلمات ترجع إلى أساس لغوي سحيق وهي تسهم في اثارة مشكلة الحالة الثنائية البدائية))[٣]، فهو يعترف بوجود أصل ثنائي في اللغة العربية ، وفي اللغات السامية ، ويعتقد أنَّه يعود إلى ما قبل التاريخ ، وهو ما يستحيل الوصول إليه الآن ؛ لذلك اقترح توجيه العمل في الدراسة الصرفية إلى الصيغ ذات الأساس الاشتقاقي الثلاثي أي تبعاً للثلاثية [٤] .

واتجه مستشرقون آخرون نحو مذهب الثنائية ، وأكدوا على وجود الأصل الثنائي في العربية وأشهرهم :

---

(١) يُنظر : فقه اللغات السامية :٩٣.

(٢) يُنظر : العربية الفصحى :٢٠١.

(٣) المصدر نفسه :٥٣ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٠٢ .

١ــ "**برجشتراسر**" : ففي بحثه للاسماء ، أكد على قدم الاسماء الثنائية قال : ((إنَّ أقدم الاسماء صيغة ، هي الاسماء الثنائية والعربية حافظت على بنائها الأصلي في كثير منها ، غير أنَّها اشتقت من بعضها صيغاً جديدة ، بزيادة أحد حرفي العلة ، أو بزيادة همز ، أو هاء، مثال ذلك : في الجمع الصحيح : (أخوات) ، وفي جمع التكسير : (آباء) و (مياه) ، وفي الاسماء المشتقة : (أبوة) و (بُنى) وفي الأفعال المشتقة : (سمّى) و (تبنى)))[١] .

٢ــ "**سباستينيو موسكاتي**" : من خلال مقارنته بين اللغات السامية ، رفض القول : بعزو كثير من الاسماء الثنائية السواكن إلى الجذور الثلاثية السواكن ، ويرى ذلك افتعال وتكلف ، ووصف الجذور الثنائية السواكن في اللغات السامية ، بأنَّها قيم حقيقية ، تثبت صحتها جملة من الأسماء والصيغ الفعلية ، وهي ليست فرضية اعتباطية[٢] ، وهذا ما دفعه الى القول : ((بأن هيكل الجذر السامي كله كان في الأصل ثنائياً))[٣] .

وهناك بعض المستشرقين طبقوا النظرية الثنائية تطبيقاً علمياً على العربية واستشهدوا على أقوالهم بما في أخوات العربية من اللغات الساميات . ومن هؤلاء المستشرق الألماني "جزينس" الذي شرح الثنائية مفصلاً ، وردَّ الكثير من الأصول الثلاثية إلى الثنائية مؤيداً قوله بالشرح والأمثلة[٤].

ونُقِلَ عن المستشرق الفرنسي "رينان" ترديده القول بالأصول الثنائية ، في كتابه (التاريخ العام للغات) ، يقول : ((إنَّ من بين الأصول الثلاثية أنواعاً من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثية الاّ لاعتبارات صرفية ، تلك هي الأفعال المضعفة والمعتلة التي لا يكون فيها لتكرار الحرف الثاني ، أو لإضافة حرف العلة تأثير يذكر في تغيير المعنى الأساسي الذي يفيده الأصل الثنائي ، وذلك نحو "ند" فأنه أصل ثنائي يفيد الحركة أو الابتعاد ، سواء ضعف ثانية ، فقيل: "ندَّ" أو "مدَّ" أوله فقيل : "ناد" أي تحرك أو تمايل من النعاس ...))[٥] .

---

(١) التطور النحوي : ٩٥ –٩٦ .

(٢) يُنظر : مدخل الى نحو اللغات السامية المقارن : ١٢٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١٢٧ .

(٤) يُنظر : اصول اللغة بين الثنائية والثلاثية : ٤٣ .

(٥)المصدر نفسه : ٤٣ .

لكن هل يمكن لنا أنْ نسلّم ونتبع المستشرق "رينان" فيما ذهب إليه ؟ علماً أنّه قيل عنه: أتقن العبرية ولم يتقن العربية ، وما كتبه عن تاريخ اللغات السامية لم يكن إلاّ مقارنات بين ألفاظ عربية وأخرى عبرية وسريانية وحبشية ، وظهر أنّه قد سبقه إليها مستشرقون آخرون أمثال : دي ساسي ، وكاترمير، وجزنيوس ، وغيرهم(١). فالأخذ برأي باحث في لغة هي ليست لغته ولم يتقنها أمر في غاية من الصعوبة والحذر يتطلب من الباحث فيه تقديم الأدلة الكافية والمقنعة .

مع ذلك فقد كان لهؤلاء المستشرقين الذين ذُكروا وما طرحوه من أفكار حول الأصل الثنائي أثرٌ على بعض الباحثين العرب أمثال : أحمد فارس الشدياق ، وجرجي زيدان، والأب أنستاس ماري الكرملي ، والأب مرمرجي الدومنكي، والشيخ عبد الله العلايلي، وأيدهم ريمون الطحان ، وباكزة رفيق حلمي ، وتوفيق محمد شاهين وغيرهم(٢).

فبعد أنْ اطلعَ هؤلاء الباحثون على الدراسات والبحوث الاستشراقية التي تناولت موضوع الجذور اللغوية السامية ، وعكست ميل المستشرقين إلى النظرية الثنائية ونظرتهم لها على أنّها حقيقة واقعة في اللغات السامية ، وبفعل التطور تحولت من الثنائية إلى الثلاثية(٣). تأثروا بها واخذوا يردّدون وينادون بالنظرية الثنائية .

وأول من نادى بهذه النظرية في نهاية القرن التاسع عشر ، واوائل القرن العشرين هو أحمد فارس الشدياق في كتابه (سر الليال في القلب والابدال) (٤). ويظهر مدى تأثره بنظرية الأصل الثنائي ، من خلال محاولته لإثبات هذه النظرية بما قدّمه من أدلة وجدت في كتابه وأشار إليها الباحث "علي السراي" منها مثلاً : إنّ الجذور الثلاثية تشترك في المعنى اعتمادا على حرفين ، نحو :"غمّ" و "غمت" و "غمد" و "غمس" و "غمض" و "غمط" و "غمق" و

---

(١) يُنظر : موسوعة المستشرقين : ٣١١_٣١٢ .

(٢) يُنظر : التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ١٩٩ .

(٣) يُنظر : المنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية العربية الحديثة : ٢١٥ .

(٤) يُنظر : تطور البنية في الكلمات العربية : ١٦٦ .

"غمى" ، وجميعها تعطي معنى الستر والتغطية[١]. وعدّ المضاعف هو الأصل[٢] ، والأجوف جاء بعده نحو (مرَّ _مار) و (صرَّ _صار)[٣]. ويبدو أنَّ فكرته هذه مشابهة لفكرة المستشرق (ف.ر. بلاك .F.R.BLAKE) والتي تنص على ((المصوت الطويل في الأفعال التي يكون الصامت الثاني من أصلها واواً أو ياءاً إنَّما تأتي من إطالة المصوت القصير الداخل في الثنائي : قل gala > قال ، قِلَ > قيلَ ، يَقُلُ > يقول ...الخ .. وبهذا دخلت في نظام الفعل الثلاثي ، والصيغ مع الواو أو الياء الصامتين القويتين معتبرة على أنها ثانوية))[٤], أي أرجع الفعل الأجوف إلى الأصل الثنائي .

ويظهر أثر هذه النظرية الاستشراقية على "جرجي زيدان" في كتابه (الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية) . وخلاصة ما ذهب إليه في هذا الكتاب باعتماد القياس والاستقراء ((أنَّ لغتنا مؤلفة أصلاً من أصول قليلة أحادية المقطع ثنائية الأحرف في الأغلب ، معظمها مأخوذة عن محاكاة الأصوات الخارجية وبعضها عن المقاطع الطبيعية التي ينطق بها الإنسان غريزياً وأنَّه من هذه الأصول القليلة قد نشأت وارتقت بارتقاء أفكار المتكلمين بها وتعددت ألفاظها بتعدد احتياجاتهم وتنوعت طرق التعبير ومعاني الألفاظ بتنوع ظروفهم وكل ذلك جرى على طرق أربع هي النحت والإبدال والقلب والاستعارة))[٥], أي عدَّ الثلاثي ناشئاً عن الثنائي ، والثنائي سبب فيه .

وعلى الرغم من أنَّ "زيدان" لم يصرح بما أخذه من أفكار عن المستشرقين وعلماء المقارنات , إلاّ أنَّ المتمعن في كتابه يجد ذلك وبالأخص بحثه لاصل الألفاظ وتطورها .

أما الأب "انستاس ماري الكرملي" فقد رجح "نظرية الأصل الثنائي" في كتابه (نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها) . وفيه اتَّبع اللغويين الذين ذهبوا الى أنَّ الكلم وضِعَ أولاً على هجاء واحد ، يتكون من متحرك وساكن محاكاة لأصوات الطبيعة ، ثم تعرضت لزيادة بحرف

---

(١) يُنظر : سر الليال في القلب والابدال :٢٧ ، والمنهج التاريخي والمنهج المقارن في الدراسات الصوتية والصرفية العربية الحديثة : ٢١٦ .

(٢) يُنظر : سر الليال في القلب والابدال :٢٢ .

(٣) يُنظر :المصدر نفسه : ٢٥ .

(٤) العربية الفصحى : ٢٠١ .

(٥) الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية : ٩٤_٩٥ .

أو أكثر يختلف موضعه من الكلم باختلاف القبائل والبيئات والبلدان ، خاضع لتصرف المتكلمين ، وكان كل تغيير يطرأ على الكلمة ينقل معناها ، ثم استقر المعنى مع الزمن(١).

وخلاصة رأيه بقوله : ((إنَّ أول ما وضعت عليه أصول هذه اللغة كان يتكون من حرفين ، ثم كُسِح بحرف ثالث للتثبيت من تحقيق لفظ الحرف الثاني من لكلمة ، منذ ذلك الحين ، بُنيت كل لفظة عربية على ثلاثة أحرف وأصبحت لها كالثافي ، وعليها أُحكم وضع أصولها ، وما زيد على ذلك القدر من الأحرف ألحق بها لغايات شتّى))(٢). فهو يرى أنَّ الصيغة تبدأ ثنائية ثم تخضع للتطور مثال ذلك : (صَرْ) ، (صَرَّ) ، (صَرْصرَ) ... فتلك التحولات نشأت شيئاً فشيئاً وتحكم فيها المتكلم(٣).

وإلى المذهب نفسه اتجه الأب "مرموجي الدومنكي" ، فهو ينتقد المعجمية العربية القديمة ، ويقترح طريقة لاصلاحها ؛ وهي درسها على ضوء "الثنائية والألسنية السامية" ، كما رد الألفاظ ثلاثية الحروف إلى أصل ثنائي وطبق ذلك على العربية وأخواتها الساميات(٤). وفكرته هذه طرحها في كتابه (المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية)، ولإيمانه المطلق بهذه النظرية ؛ أعاد تأكيدها في كتابه (هل العربية منطقية) , قال : ((إنَّ العربية تظهر غير منتظمة غير معقولة . أي غير منطقية ، لكن تبعاً لأصول النظرية الثنائية، والألسنية السامية . تتراءى العربية للأبصار والبصائر ، متناسقة منسجمة معقولة . أي في غاية المنطقية))(٥).

واتفق الشيخ "عبد الله العلايلي" مع من تقدمه من الثنائيين (مستشرقين وعرب) ، في عدّهم الثلاثي ناشئاً من الثنائي بزيادة الحروف ولكنه انفرد عنهم بذكره لأوجه الخلاف بين أصحاب النظرية الثلاثية وأصحاب النظرية الثنائية ، والخلاف بينهم ينحصر في وجهين : الأول : كيف نشأ الثلاثي ؟ والآخر : ليست كل مادة من الثلاثي وحدة على حده ، بل هي

---

(١) يُنظر : نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها : ١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٠٧.

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٠٩ .

(٤) يُنظر : المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية الساميّة : ٦ .

(٥) هل العربية منطقية : ١٥١ .

طرف من وحدة تستوي في دائرة الثلاثي[١]. وكانت غايته من ذكر هذا الخلاف ، هي : التأكيد على ((أنَّ الثلاثي نشأ عن الثنائي ، وأنَّ كثرة من الثلاثيات احتفظت بها العربية بعد تصحيح الصوت حرفاً وهذه الثنائيات التي نظنها في المعلات . وهذه المعلات المحفوظة في شتى المعاجم ، يجب أن نتخذها عمدتنا في الدرس لفهم الثلاثي على وجهه ؛ لأنها الأصل الذي انفصل عنه ... وعليه فهذه المعلات ثنائيات مصححة ...))[٢].

ويعد "العلايلي" من أشد المهتمين بنظرية التطور في اللغة التي نادى بها المستشرق الألماني "فرانزبوب" ، وهذا من المعتقدين أنَّ اللغة العربية نشأت أحادية المقطع[٣]، وتابعه العلايلي بذلك.

ونلتمس أثر (النظرية الثنائية) على فكر "باكزة رفيق حلمي" في بحثها الموسوم بـ (الثنائية والميزان في اللغات الغربية في الجزيرة العربية) الذي نُشر في مجمع اللغة العربية الأردني . وملخص ما أرادت قوله هو : اتهامها للغويين الذين يصرون على إرجاع الألفاظ إلى الأصل الثلاثي بالتعسّف والخروج عن منطق اللغة ؛ وذلك لأنَّهم اخضعوا ما لايقبل القياس للقياس ، واعتبروا كل ثنائي ثلاثياً في الأصل ، يسقط ثالثة لعلة ، وهذه العلة ترتبط بالوظيفة النحوية للكلمة ، ولايربطها شيء بأصل البناء مثال ذلك: "يد" و "دم" و "فم" [٤].

وبفعل تأثير نظريات علم اللغة الحديث ، وما جاء به المستشرقون من أفكار ، وخصوصاً علماء المقارنات , أشارت "باكزة حلمي" إلى التغيرات الصوتية التي تصيب الأبنية الثنائية الاسمية منها والفعلية ؛ لإخراجها عن القياس الذي وضعها به علماء اللغة . ولتُثبت نظرتها في أصالة الثنائية ، درست الصيغ من خلال المقارنة بين اللغات الأكدية والعبرية والعربية, وأكدت على أنَّ الثنائيات فيها (الاسمية والفعلية) تضم طائفة كبيرة من المفردات تفوق عدد الثلاثيات وهي [٥] :

---

(١) يُنظر : مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضج المعجم الجديد : ٢٠٠ .

(٢)المصدر نفسه : ٢٠١.

(٣) يُنظر : محاضرات في اللسانيات التطبيقية :٤ .

(٤) يُنظر : الثنائية والميزان الصرفي في اللغات الغربية والجزيرة الغربية www.majma.org.jo /index .php/ gamla.html_٩٢٤_٣٦_٠٩_١٠_٠٢_٢٠٠٩

(٥) يُنظر : المصدر نفسه.

١_أحد عشر فعلاً ثنائياً من الأفعال الناقصة وهي : كان , صار , ظل , بات , عاد , غدا , راح , ماابرح , مادام , مازال , وليس .

٢_ الاسماء الستة باعتبارها من ذوات المقطع الواحد القصير ، فهي تتألف من صوت صحيح واحد وحركة مدّ طويلة ، ويتطلب إلصاق اللواحق بها مدّ حركتها النهائية كما في نحو: أبوك , وأخوك , وفوك .

٣_ اسماء ثنائية أخرى ، منها ما يكون وحيد المقطع قصير الحركة ، وله أصناف متعددة . منه ما يكون مفتوح الأول نحو : "كف" و "رف" أو مضموم الأول نحو "دُب" و "بُر" أو مكسور الأول نحو "قِط" و "رِق" .

٤_ ما كان ثنائياً وآخره حركة ممدودة نحو : "عصا" و "صبا" .

٥_ الأفعال المعتلة ومنها : الأجوف ، نحو : "قال" و "مال" والناقص نحو "سعي"

وكانت غايتها من ذلك : إثبات معنى ((ان المفردات الثنائية تفوق في العدد الثلاثيات ، وان معظم الثلاثيات تطورت من أصول ثنائية))[١].

وقدّم "توفيق محمد شاهين" دراسة بعنوان: (أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية) أيد فيه "النظرية الثنائية" . استعرض الباحث في موضع من هذا الكتاب آراء القائلين بالثنائية من الباحثين الذين سبقوه ، وغايته التأكيد على القول : ((بأن الألفاظ في العبرية جاءت من أصلين أساسيين ، خصهما بمعنى واضح حرف ثالث ، أي أنّها عرفت عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعود إلى أصول غير ثلاثية ، وأن ارتكزت بعد تطور وأدوار _ على اسس ثلاثية))[٢].

واعترف في مقدمة كتابه بدور المستشرقين في دراسة اللغة العربية ، وما قدموه من أبحاث مثمرة ، كان لها دورٌ بارزٌ في توجيه الدراسات الحديثة للحاق بها[٣]. واتضح أنَّ دراسته هذه من ضمن الدراسات التي لحقت بركب المستشرقين لتكون خلاصتها ومفادها :

---

(١) يُنظر: الثنائية والميزان الصرفي في اللغات الغربية والجزيرة الغربية www.majma.org.jo /index .php/ gamia.html_٩٢٤_٣٦_٠٩_١٠_٠٢_٢٠٠٩

(٢) اصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية : ١ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٤ .

((إنَّ عدداً كبيراً من الأصول الثلاثية وما فوقها يرد إلى أصول ثنائية الأصل . وان الجذور الثنائية أصلية وثابتة في لغتنا ، وغير قليلة))[١].

وخلاصة ما أرادوا قوله : هو أنَّ الثلاثي منحدر من الثنائي ؛ ويرجع ذلك إلى عامل التطور في اللغة ومنها التطور في الجذور الثنائية ، وما نتج عن مراحله من تغيرات ، وبهذا صرح المستشرق "بول كراوس" حين ذهب ((إلى أن طائفة من حالات الاعتلال توضح أن هذا الاعتلال قد يكون مرحلة وسيطة بين مرحلة الثنائية ومرحلة الثلاثية ، يعزز ذلك ما نلاحظ من علاقة قوية بين أفعال معتلة وأخرى غير معتلة ، من قبيل نَشَرَ ووَشَرَ ونَصَبَ ووصَبَ ونَطَأَ وَوَطَأَ ونَخَزَ وَوَخَزَ))[٢].

وعلى ضوء ذلك فسّر المستشرق "ادورد الندرف" هذه الظاهرة وأرجعها إلى دور التضعيف في خلق ثلاثيات من ثنائيات أصلية ، وأكّد على أنَّ ذلك موجود في اللغات السامية ، واستنتج : إنَّ الدلالة الأصلية تتمثل في الأصلين ، أمّا الصوت الثالث فيؤدي دور المُكيّف فحسب[٣].

ومع ما قاله الثنائيون في هذه النظرية ، إلاّ أنَّ "ربحي كمال" وصف مذهبهم بالخيال قال : ((في مستهل هذا القرن ظهر بين هؤلاء من خُيّل إليه أن مجموعة من الكلمات _اسماءاً أو أفعلاً_ يمكن أن تُرَد إلى أصول ثنائية ، لقد خُيّل لبعض المستشرقين ، وعلى رأسهم المستشرق الألماني تيودور نولدكه أنه يمكن تصنيف الألفاظ الثنائية الأصل إلى عدّة مجموعات من أهمها مجموعة الاسماء الدالة على القرابة ، ومجموعة الاسماء الدالة على أعضاء جسم الإنسان))[٤]. وقيل : ((إن الذين دعوا إلى الثنائية لم يستندوا في دعواهم هذه إلى أسباب لغوية خالصة ، بل ربما يكونون قد تأثروا بروح العصر ، وما شاع فيه من نظريات علمية واجتماعية))[٥]. ونرى أنَّ نظرية الأصل الثنائي عند العرب المحدثين جاءت بفعل تأثير دراسات المستشرقين ، فالأصل الثنائي وإنْ وجد فهو قليل لا يمكن أنْ يُعدّ أصلاً

---

(١) اصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية : ٩٣ .

(٢) في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية) : ١٩٦ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٩٦ .

(٤) الابدال في ضوء اللغات السامية : ٢٩_٣٠ .

(٥) التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ٢٠٦_٢٠٧ .

يقاس عليه , فإذا اعتمدنا الكثرة ، فالثلاثي أجدر أنْ يكون أصلاً يقاس عليه، فعلى الرغم من دراسة "هنري فليش" الإحصائية للألفاظ ذات الأصول الثنائية إلا أنَّه لم يصل إلى نتيجة مرضية في هذا المجال ، إذ يقول : ((إنَّ التحليل الداخلي للكلمة العربية أو السامية لتمييز الأصول الثنائية وطرق تثليثها لمّا ينته إلى نتيجة مرضية (ولعله من المحال أن يحدث هذا) . وخلاصة القول إن مشكلة الثنائية لمّا تلق حلاً))[١]

أَمّا مشكلة عدد الأصول الثلاثية ، فقد اقترح المستشرق الفرنسي "لويس ماسينيوس" لحلها. انتداب خبراء مختصين توضح نتائج عملهم في خزانة الجزارات ، وقام بدوره بإعطاء إحصاء بعدد مفصل للأصول الثلاثية ، وهو: ١٩٦٥٦ ، أَمّا العدد الشامل لها بدون ترتيب ولاتمييز وجده ٤٠٦٠[٢] ، وإنْ كانت نتائجه مشكوك في دقتها –حسب قوله– إلاّ أنَّ اقتراحه لو أخذته المجاع بعين الاعتبار ، لأوشكت على حل جزء من مشكلة عدد الأصول وتحليلها ومشكلة الصراع بين الثنائية والثلاثية .

والملاحظ أنَّ هذه الاختلافات حول الأصول تجعلنا نميل إلى الأصل الثلاثي ؛ لشيوع استعماله ، ولتوسطه بين الثنائي والرباعي .

٢_ نظرية تطور الأصل في الألفاظ الرباعية:

إنَّ نظرية الأصل في الرباعي كانت محط جدل وخلاف بين النحاة العرب قديما[٣]. والملاحظ أنَّ هذا الخلاف ، امتدَّ إلى اللغويين المتأخرين (مستشرقين وعرب) وربما أنَّ هذا الاتجاه هو نتيجة حتمية لخلافهم في الأصول الثنائية والثلاثية . فنقل عن المستشرق "ويليام رايت" أنَّه عندما درس الفعل الرباعي في العربية في كتابه "عن نحو اللغة العربية" ، أشار إلى طرق تشكّل الرباعي في العربية وهي [٤] :

---

(١) العربية الفصحى : ٢٠٢ .

(٢) هذا الكلام من بحث للمستشرق "لويس ماسينيوس" بعنوان "الأصول الثلاثية في اللغة العربية" ، يُنظر : أشتات استشراقية _المستشرق الفرنسي لويس ماسينيوس واللغة العربية : ٤٠_٤١ .

(٣) يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب للرشي الاستراباذي : ٤٧/١ ، ومدرسة الكوفة : ١٨٥ .

(٤) نقلاً عن التباين اللغوي بين الاصول والجذور : ٢٥٣ .

١_ مضاعفة جذر ثنائي ، وتدلّ على تكرار الصوت أو الحركة مثال ذلك : (وسوس) و (بَأبَأ) .

بَأبَأ		بأ	+	بأ

٢_إضافة أحد الحروف الذلقية أو الأسلية إلى الصيغة الثلاثية ، وقد تكون الإضافة في أول اللفظ أو في وسطه أو في آخره ، ومثال : (شمعل =شمع) .

شمعل	ل	+	شمع

٣_ المزج بين بعض الأصول ، وهو ما يسمى بالنحت ، مثال ذلك قول : حوقل من (لا حول ولا قوة الاّ بالله) .

واتضح أنَّ ما قاله "رايت" في الفعل الرباعي ، وجد صداه عند الباحث العربي "جرجي زيدان" إلاّ أنَّه زاد القول وفصل في زيادة الرباعي ، فهو تابع "رايت" في احتمالية مجيء الزيادة في أول الرباعي ؛ مثل : "تبذر" بمعنى "بَذَرَ" . أو في وسطه مثل "سطلح" بمعنى "سَطَحَ" . أو في آخره ك "بَعْثَرَ" من "بَعَثَ" . وأضاف وفصل في تقسيم الزيادة إلى[1] :

أ_ قياسية / إذا كانت على وزن (سَفْعَل) و (شَعْفَل) ، تزاد سيناً أو شيناً في أول الكلمة مثال ذلك "سَقْلَبه" أي : صرعه من "قَلَبَهُ" .

ب_ غير قياسية / وتأخذ صوراً مختلفة ، مثاله : بُلْبُل وقصقص .

كما لاحظ المستشرقون طرقاً عدّة يمكن أنْ ينشأ منها الرباعي , وأولها ما ثبتت بالاستقراء ولاحظها أغلبهم وتابعهم على القول بها بعض الباحثين العرب المحدثين هي : طريقة المخالفة التي تنشأ من تضعيف الثاني (فَعَّلَ) لاسيما الأصوات الشفوية والأسنانية

---

(١) يُنظر : الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية : ٤٥-٤٧ .

والحنكية ، مثال ذلك: (بَطَّح >بَلْطَحَ) [١]. ويبدل العنصر الأول من التضعيف راءاً أو لاماً أو نوناً[٢]. ومع إقرار المستشرقين بهذه الطريقة إلاّ أنّهم أكدوا على قلة استعمالها في العربية الفصحى لذلك قيّدوا البحث فيها[٣].

وبدافع التأثير بحث بعض الباحثين العرب المحدثين هذه الطريقة وتوسعوا فيها , فقد تطرّق "رمضان عبد التواب" لها وأضاف حرف "الميم" إلى الأصوات المائعة التي أقحمها المستشرقون في محل العنصر الأول من التضعيف , مما ساعده على إعادة بعض الألفاظ الرباعية إلى هذه الطريقة مثال ذلك : (بَجّمَ_بَرْجَم)، و (هَدَّمَ_هَرْدَمَ) ، و (خَمَّش خَرْمَشَ)[٤].

أمّا الطريقة الثانية فهي التي اقترحها "هنري فليش" لنشأة الرباعي هي : أنْ يكون تطوره عن الأصل الثلاثي ناتجاً عن تكرار الصامت الأول بعد الصامت الثاني مثال : (طَرْطَبَ – يُطَرْطِبُ) وقصر هذه الطريقة على العربية الفصحى بقلة وعلى اللهجات بكثرة[٥]. وعندما أعاد "مراد كامل" البحث في هذه الطريقة أضاف إلى ما قاله "هنري فليش" كثرة هذه الطريقة في اللغات السامية[٦]. وعلى الرغم من وجود طرقاً أخرى نشأ منها الرباعي قال بها الباحثون إلاّ أنّ البحث اقتصر على هاتين الطريقتين لاتضاح مبدأ التأثر من خلالها .

---

(١) يُنظر : العربية الفصحى : ١٥٦ ، وفقه اللغات السامية : ٧٧ .

(٢) يُنظر : التطور النحوي : ٣٥ ، والعربية الفصحى ١٥٦ ، ومدخل إلى اللغات السامية المقارن :٢٢٢ .

(٣) يُنظر : العربية الفصحى : ١٥٦ .

(٤) يُنظر : فصول في فقه العربية : ٣٠٥_٣٠٦ .

(٥) يُنظر : العربية الفصحى : ١٥٥_١٥٦ .

(٦) يُنظر : تربيع الفعل الثلاثي : ٩٠_٩٢ .

المبحث الثاني// أصل الاشتقاق وزمن الفعل

أولاً// أصل الإشتقاق:

يعد أصل الاشتقاق من المسائل الخلافية بين القدماء حيث ذهب البصريون الى أنَّ المصدر هو الأصل ، وقد أستدل كل من الفريقين بأدلة تؤيد قوله ، وتدحض قول الآخر وأورد "ابن الانباري" حجج كلا الطرفين وبعض الاعتراضات عليها [١] .

أمّا في العصر الحديث , فقد ارتضى أغلب الباحثين بمذهب البصريين (المصدر هو الأصل) . أمّا مذهب الكوفيين (الفعل هو الأصل) فأول من أنتصر له من المستشرقين هو "ولفنسون" مستأنساً بالدراسات اللغوية المقارنة ، وبما تيسر له من معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة في اللغات السامية [٢] .

ويأتي اهتمام الباحثين في قضية الفعل من كثرة استخدامه في الكلام ، ((وهو أحد العناصر الثلاثة التي تستعمل بها اغلب كتب النحو وتتشعب منها بقية أبواب القواعد))[٣] . وعلى الرغم من أن مذهب ولفنسون في أصل الاشتقاق مشابهاً لمذهب الكوفيين الا أنَّ تفسيره وأدلته مختلفة تماماً عما قال به الكوفيون ، فالكوفيون جعلوا الفعل أصل الاشتقاق وليس المصدر، ودليلهم أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، والمصدر يصح لصحة الفعل ، ويعتل لاعتلاله ، وغيرها من الأدلة النحوية والصرفية التي فصل ابن الأنباري القول فيها في الصفحات المشار إليها سابقاً.

أمّا ولفنسون , فقد أكَّد في بحثه للغات السامية ومميزاتها ، وهي طريقة حديثة في البحث تحكمها المقارنة وطرق البحث الحديثة ((أنَّ اغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف لبعضها أصل ذو حرفين وهذا الاصل فعل يضاف إلى أوله أو آخره حرف أو أكثر فتتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معانٍ مختلفة))[٤]، ودليله هو أنَّ اغلب الكلمات في اللغات السامية كان أصل الاشتقاق فيها هو (الفعل) حتى في الأسماء

---

(١) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١/٢٣٥-٢٤٥ المسألة الثامنة والعشرون .

(٢) يُنظر : رأي أ. ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات الساميّة ١٩٠ .

(٣) التحويل الزمني للفعل الماضي في العربية : ١ ، ودراسات في الفعل : ٢٦ .

(٤) تاريخ اللغات السامية : ١٤.

الجامدة والألفاظ الدخيلة التي تسربت من اللغات الأعجمية فقد أخذت هذه الكلمات مظهراً فعلياً، كما خطأ "ولفنسون" الرأي القائل : بأنَّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق (وهو رأي سيبويه والبصريين) ؛ لانَّه يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها الساميات(١).

والظاهر أنّ مذهب "ولفنسون" هذا ترك أثراً واضحاً في دراسة "مهدي المخزومي" لمصدر الاشتقاق ، فبعد أنْ عرض لمذهب الفريقين (بصريين وكوفيين) ، وأعطى خلاصة آرائهم واحتجاجاتهم في هذه المسألة(٢) ، اتجه إلى القول : إنَّ الفعل هو الأصل في الاشتقاق مستئنساً بنتائج الدرس اللغوي المقارن بشكل عام ، ومرتكزاً على مذهب المستشرق "ولفنسون" بشكل خاص ، اذ عرض القول في هذه المسألة بالتفصيل ، ودفع الشبهات عنه ؛ لينتهي إلى ما انتهى اليه "ولفنسون" وبدليل القرائن ((ان الفعل هو مصدر اشتقاق أغلب الكلمات)) (٣) .

وإذا تجاوزنا رأي الكوفيين مع مافيه من مخالفة للكثرة ، ونظرنا إلى مذهب "ولفنسون" الذي تجاوز العربية ليظم جميع اللغات السامية ، فإنَّه رأي ردَّه الباحثون من عدة جوانب أهمها:

١- تفرد "ولفنسون" من بين المستشرقين بهذه النظرية الخاصة به (النظرية العقلية الفعلية في اللغات السامية) ، قال : ((وعلى كل حال نظرية العقلية الفعلية في اللغات السامية هي نظريتنا الخاصة ، إذ لم يُشرإليها أحد من علماء الافرنج))(٤) . وقوله : إنَّها عقليّة يعني أنَّها قائمة على التخمين الشخصي دون الاستناد إلى حقيقة ثابتة بالأدلة القاطعة التي تثبت صحة الادّعاء، فموضوع أصل الاشتقاق ما زال من أكثر مسائل اللغة التي يصعب معها الترجيح بين الآراء.

٢- ألتمس عبد القادر سلامي جملة من التوجيهات النقدية في نظرية "ولفنسون" ولعله صائباً في قوله – مجملها (٥) :

---

(١) ينظر : تاريخ اللغات السامية : ١٤ . ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٥.

(٢) يُنظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٣-١٠٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠٦ .

(٤) تاريخ اللغات السامية : ١٥ .

(٥) يُنظر : رأي ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات السامية : ١٩٢-١٩٣ .

أ- إنَّه اذا صحت أصالة الفعل في اللغات السامية فقياس العربية عليها خطأ؛ لأنَّ مثل هذه الأحكام لا تعمَّم.

ب- اذا كان في العربية لجمهور الأسماء أفعال ، فإنَّ فيها لجمهور الأفعال عشرات الاسماء من نحو ، صنعَ: مصنع، التصنيع ، المتصنع.

ج- يجب أنْ يكون المصدر من الناحية اللغوية أسبق من الفعل وسائر المشتقات الأخرى؛ لأنَّ الفعل اخبار عن وقوع أو شيء يطلب وقوعه قبل معرفته وتسميته . وعلى هذا يجب أنْ يكون المصدر حاضراً في الذهن حتى يُبنى عليه الفعل المشتق ومن الناحية العقلية لا يتصور فعل أو مشتق إلا وفيه معنى المصدر.

هـ- القول بأنَّ الفُرس نقلوا إلى العربية صورة المصدر لا يمثل قاعدة عريضة يمكن اعتمادها ؛ لأنَّه كلام يحتاج إلى دليل .

و- زعم "عبد القادر سلامي" أنَّ الاسماء أكثر تمكناً من غيرها (الافعال والحروف) والتي يفترض أنْ تكون لها أسماء كذلك (كَتَبَ) أسم الفعل للكتابة و(إلى) أسم حرف جر لبلوغ الغاية، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة :٣١] ، والظاهر أنَّ مثل هذه الانتقادات ، جعلت الرأي القائل: بأنَّ الفعل أصل الاشتقاق ضيق المدار ومحصور في قلة من الباحثين . فالرأي الشائع بين أكثر المستشرقين وتابعهم فيه الكثير من الدارسين العرب هو: أنَّ الاسم أصل اشتقاق الكلمات ، يقول بروكلمان: ((وتؤيد مقارنة معظم اللغات بأن معنى الفع ليس الا اشتقاقاً من معنى الاسم ، ويؤيد ذلك في اللغات السامية كذلك ، أن الأوزان الاسمية تطورت تطوراً أكبر من تطور الأوزان الفعلية))[١] .

وذكر "موسكاتي" في معرض حديثه عن نظام الصيغ الزمنية في العربية واللغات السامية : أنَّ هكذا اعتبارات أحدثت أزمة في المفهوم التقليدي لسعة النظام العربي الابتدائية، وأثارت نقاشاً حاداً بين الباحثين (بروكلمان ، كوهن ، درايفر ، فلايش كلنكنهيين ومايرو وروسلر وفون وآخرين) ، ومن دون أنْ يدخل في تفصيلات النقاش الذي دار بينهم قرر: أنَّ نظام الصيغ الزمنية في العربية يمثل نتيجة عملية تطور طويلة ، وأكد على أنَّ للسامية الأم

---

(١) فقه اللغات السامية : ٩٣ .

تصريفاً إسمياً باقياً في الصيغة الدالة على الثبات ، تطور في الغربية إلى تصريف فعلي[١]، فالأصل عنده هو التصريف الأسمي .

ونُقل عن "رايت" في بحثه تصريف الأسماء والأفعال ، أنَّه ذهب إلى أنَّ هناك علاقة وثيقة في النشاة بين الصيغ الأسمية والصيغ الفعلية في اللغات السامية من الأسماء إلى الأفعال [٢] ، فالصيغ الفعلية في رأيه هي صيغ إسمية .

وإلى المذهب نفسه أو جزء منه (الأسم أصل الاشتقاق) ذهب بعض الباحثين العرب المحدثين ، ومنهم "إبراهيم السامرائي" في عرضه لجدلية الخلاف في أصل الاشتقاق بين الاسم والفعل ، أشار إلى أنَّ الأسماء أمدت العربية بالمواد الاشتقاقية ، والاسم الذي قصده هو غير الحدث ، ويندرج في هذا أسماء الذات مما هو داخل في أسماء الأعيان ، وماهو مرتبط بالطبيعة الحسية[٣] ، وذكر أنَّه بإمكان الباحث المستقري أنْ يتتبع الأسماء مثل : رأس، سن أنف ، فم ، اذن، عين ، صدر ، ضلع ، ونحو ذلك ليحصل على أشياء أخرى تؤلف في مجموعها مواد اشتقاقية من ضمنها الأفعال ، وأدخل المصدر من ضمن هذه المواد [٤] .

كما مال "سعيد الأفغاني" إلى القول : بأنَّ المصدر هو أصل المشتقات كلها لا الفعل، اذ يرى أنَّ مافي العربية من سعة ومرونة من كثرة المشتقات ، مأخوذ من المصادر التي هي جميعاً أسماء معان ومن ذوات حسية ، ومن أسماء الأزمنة والأمكنة ومن أسماء الأصوات[٥].

وانتصر "صبحي صالح" للرأي القائل : بأنَّ الأسماء هي أصل المشتقات لا الأفعال، ولا سيما أسماء الأعيان ، فقد أكثر العرب من اشتقاق الافعال والمصادر من هذه الأسماء فمن (الرأس) ذاته أشتقوا (رأسته– رأساً) اذا ما أصبت رأسه ومن (اليافوخ) (أفخته – أفخاً)، اذا ضربت يافوخه، فإنْ ضربت دماغه قلت دمغته ، وإنْ أصبت أذنه فقد أذنته ، وإنْ أصبت منخره فقد نخرته...الخ[٦]. وقيل: إنَّ هذا المذهب هو الأقرب إلى المذهب البصري ، وأنَّ

---

(١) يُنظر : نحو اللغات السامية المقارن : ٢٢٦ .

(٢) يُنظر : فقه العربية المقارن : ١٣٣–١٣٤ .

(٣) يُنظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٥٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥٢–٥٣.

(٥) ينظر: في أصول النحو : ١٤٢–١٤٣.

(٦) دراسات في فقه اللغة ، صبحي صالح : ١٨٠–١٨٦ .

صبحي صالح وسعيد الأفغاني ومن ارتضى مذهبهم انتصروا للنظرية البصرية في بحث أصل الاشتقاق(١) .

فعلى الرغم من أنَّ مذهبهم كان قريباً من المذهب البصري إلاّ أنَّهم مالوا إلى عد إسم الذات سابقاً للفعل والمصدر ؛ لأنَّ الحسيات أسبق من المعنويات ، ولذلك فالاشتقاق من أسماء الاعيان مقدّم على الاشتقاق من أسماء المعاني(٢)، مستأنسين بالدراسات الاستشراقية اللغوية المقارنة والتأريخية ، وبما تيسر لهم من معرفة بالفضائل اللغوية المختلفة في اللغات السامية ، وإطالة الحديث عن المذهب القائل: بأنَّ الإسم هو الأصل ، الغاية منه تأكيد صحة هذا المذهب.

وهناك فكرة واسعة عن أصل الاشتقاق أثارها المستشرق "برجستراسر" ووجدت صداها التطبيقي والمصرح به عند الباحث العربي "فؤاد حنا ترزي" , ففي معرض حديثه –أي برجشتراسر_عن الاسماء الثنائية والثلاثية والرباعية رجح ((أنْ الوزن الواحد في كثير من الحالات نشأ عن كلمة واحدة معينة قيست عليها كلمات أخرى معانيها شبيهة بمعاني تلك))(٣), وقد تكون هذه الاسماء أسماء لم تشتق من الافعال وإنَّما اشتقت من أسماء الأشياء المادية المحسوسة منه : عكبر ، عقرب ، أرنب وهي سامية الأصل(٤). وهناك من أسماء الأشياء المادية ماهو مشتق من الأفعال اشتقاقاً واضحاً لاشك فيه ، مثال ذلك : أسماء الآلة والمكان نحو: مفتاح ومسكن وقد تكون الأسماء مشتقة من المصادر(٥) ، وبذلك وسع مجال الاشتقاق منطلقاً من كون العربية متعددة الأوزان ، وكان مسموحاً للشعراء بالارتجال ، فكانت الأسماء غير محدودة، ثم أتى اللغويون وجمعوا الكلمات الموجودة في الشعر المروي عند العربي ، وضبطوا معانيها. وهذه الفكرة قد جعلت الناس تظن أنَّ الاسماء المدونة في القواميس هي اللغة العربية، فصاروا لا يجرؤون على الاشتقاق(٦).

---

(١) يُنظر: رأي أ. ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات السامية : ١٨٧–١٨٨ .

(٢) يُنظر : فقه اللغة العربية ، كاصد الزيدي : ٣١٧ .

(٣) التطور النحوي : ٩٩.

(٤) يَنظر : المصدر نفسه : ٩٩.

(٥) يَنظر : المصدر نفسه : ١٠٠.

(٦) يُنظر : المصدر نفسه : ١٠١–١٠٢.

يبدو أنَّ "فؤاد حنا" أدرك واقعية هذه الفكرة ، فطورها وأصبح له رأي في أصل الاشتقاق ، اذ يقول: ((ليس أصل الاشتقاق المصدر وحده كما يقول البصريون ، ولا الفعل وحده كما يقول الكوفيون ، ولا الاسماء الجامدة وأسماء الأصوات كما يقول عبد الله أمين بل جميع هذه وغيرها من أسماء مشتقة وحروف ، وان الاقتصار على باب واحد من هذه الأبواب كأساس لصوغ نظرية جامعة شاملة إنما هو من قبيل التحكم ، والحكم بالكليات على الجزئيات))[١].

والرأي الوجيه لحل هذه الخلافات ، هو عدّ الأصول الثلاثة الصامتة أصلاً للاشتقاق ، فبهذا الرأي نتجاوز ما شذَّ عن كل رأي ، ونتفادى قصوره[٢].

ثانياً / زمن الفعل :

ترتبط مقولة الزمن في العربية بأبنية الأفعال ، فالنحاة العرب درسوا الفعل في العربية في باب النحو على ثلاثة أزمنة : ماضي ، ومضارع ، وأمر ، وهي وحدات فلسفية تشكلت عندهم من باب رجع النظر إلى الصيغة الصرفية الشكلية (الزمن الصرفي) غير أنَّهم لم يدرسوا زمن الصيغ دراسة زمنية نحوية وما يشتق عن زمن الفعل الصرفي عندما تدخل عليه القرائن الزمانية المحددة[٣].

ويبدو أنَّ ذلك هو السبب الذي جعل الباحثين بالدراسات المقارنة ، ابتداءاً ببعض فقهاء اللغة المحدثين من المستشرقين يَرون ((ان الزمان ليس شيئاً أصيلاً وان اقتران الفعل العربي به حديث النشأة بعد ان وجدت صيغة (فَعَلَ) المتطورة عن صيغة (فَعِلَ) وهي الصيغة التي يسمونها permansive ، أو الفعل الدائم – بتعبير الكوفيين– والتي يعدونها أقدم وجوداً من الفعل الماضي))[٤]، وجلّ الذين وصفوا الزمن في العربية خلصوا إلى أنَّ العربية وأخواتها الساميات تعبر عن الزمن تعبيراً محدداً ، وأتفقوا بعد البحث الطويل في تاريخ الفعل في اللغات السامية على أنَّ الصيغة القديمة ، أو الأصلية للفعل إنَّما هي صيغة أمر، أو صيغة

---

(١) الاشتقاق ، فؤاد حنا ترزي : ٧٠.

(٢) يُنظر : مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره في كتب النحويين والأصوليين : ٤٣٤.

(٣) يُنظر : مقولة الزمن : القرينة والدلالة (دراسة لسانية): ١٨٩.

(٤) نقلاً عن : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٤٤–١٤٥ .

شبيهة بها كانت تستعمل للدلالة على جميع صيغ الفعل الماضي والمضارع والأمر[١]. وهذا ما دفع البعض لوصفها أي (اللغات السامية ومنها العربية) بالافتقار إلى صيغ زمنية بالمعنى الصحيح ، يقول موسكاتي : ((للغات السامية نظام في تصريف الفعل يختلف اختلافاً تاماً عما في اللغات الهندية – الاوربية ، فليس فيها اطلاقاً صيغ أزمنة بالمعنى الصحيح، أي صيغ خاصة تدل على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي أو المستقبل ؛ فهي لا تميز الا بين الحالة والحدث إذ بين نشاط مستمر أو اعتيادي وحدث تم))[٢]. فأصبح لدى المستشرقين رغبة في تتبع الاشارات الزمنية التي تتبعث من البنية النحوية ، فقد توصل "دايفد كوهن" من خلال التتبع التاريخي لتطور الانساق الفعلية إلى أن تضافر الوسائل السياقية ظهر في مرحلة متأخرة في تاريخ النظام الزمني للغة العربية ، وقد مثل القرآن والمتون الشعرية القديمة هذه المرحلة [٣].

وخلاصة ما ذهب إليه بعض الباحثين في اللغات السامية المقارنة من المستشرقين الذين طرقوا هذا الموضوع بالبحث ، وعلى رأسهم "رايت" أنَّ الصيغ الفعلية المفردة في العربية صيغتان اثنان فقط : أحدهما تعبر عن حدث تام , والأخرى : تعبر عن حدث غير تام، ولكن هاتين الصيغتين إذا وضعهما المتكلم في سياق , سيتهيأ لهما بفعل العلاقات السياقية ما لا يتهيأ لهما في حالة الافراد من أبعاد زمنية [٤].

والظاهر أنَّ أثارة المستشرقين لهكذا أفكار، وما طرحوه من آراء متعلقة بالفعل والزمن في كتبهم أثرت في الباحثين المحدثين ، مما جعلهم يعيدون النظر فيما توصل إليه النحاة القدامى في هذا الموضوع ، وأعادوا البحث فيه وفق ما طرقه المستشرقون من أفكار تقويماً

---

(١) يُنظر : تاريخ اللغات السامية : ١٥، ومدخل الى نحو اللغات السامية المقارن:٢٢٦، محاظرات في اللغة ، بول كراوس : مخطوطة ٢ نقلاً عن الزمن واللغة : ٣٤.

(٢) الحضارات السامية القديمة : ٤٦.

(٣) ينظر: الزمن في اللغة العربية :٦٦-٦٧.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٤٥-١٥٢

ونقداً ، ومن هؤلاء: تمام حسان ، ومهدي المخزومي ، وابراهيم السامرائي ، ومالك المطلبي ، ومحمد الملاح ، وكمال رشيد ، وغيرهم . لكن هؤلاء الباحثين أغفلوا الإشارة إلى المصادر الاستشراقية التي أخذوا عنها ، ومن أشار منهم ، فإن إشارته كانت معتمة وغير واضحة ، فتمام حسان ، هو أول باحث عربي فرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي(١) للأفعال على الطريقة الإنكليزية مع تخطيها في عدد الأزمنة ، وأكد على ضرورة النظر إلى السياق ؛ ليتم الكشف عن الزمن ، فلا يهم إن كان الماضي آتياً من صيغة (فَعَلَ) أو (يفعل) ما دام يمكن بالقرينة المفرقة بين الأزمنة المختلفة أن نختار ما يناسب من الصيغ ، وأصلحها للدلالة على الزمن المراد في سياق ما(٢) ، لكنه لم يشر إلى المصادر التي أخذ عنها ، أو استند إليها في عرض فكرته(٣)، ولعل السبب الذي منعه من ذلك ، هو أنَّه وجد في نفسه المُخرِج الأول لتلك الأفكار في صورة مقبولة ، كان يسعى من ورائها إلى إلقاء ضوءٍ جديدٍ على التراث اللغوي العربي مستعيناً بما اصطنعه الغربيون من منهج وصفي .

ونجد "مهدي المخزومي" في أثناء حديثه عن الصيغ الزمنية الفعلية اعتمد على ما كتبه "رايت" ، وجعل أقواله مدار حديثه لكننا نجدُ اختلافاً في حكمه على ما ذهب إليه "رايت" من أنَّ للعربية صيغتين زمنيتين هنَّ: (فَعَلَ) ، و(يفعل) ، وهما تُعبران عمّا لا يُعبر عنه في الانكليزية إلا بعدّة صيغ (٤). قال عنه منتقداً: ((فإنَّه ما فات القدماء ايضاً من نظر إلى تعبيرات مختلفة طواها اهمال النحاة وخلطهم فيها ، فقرر في عجل أنَّ (فَعَلَ) و(يفعل) هما سبيل العربية الوحيدة في التعبير عما يعبر عنه لعدة صيغ في غير العربية ومنها الانكليزية))(٥). واعترض أحد الباحثين المحدثين على "المخزومي" قائلاً : ((ولا أعلم كيف يكون قد فاته ما فات القدماء والدكتور مهدي المخزومي نفسه قد اطلع على ما كتب عن هذا الموضوع ، بل ونقل بعض أمثلته ، وكان ما كتبه رايت عماد المبحث الذي تحدث فيه عن الصيغ

---

(١) يُنظر : الزمن النحوي في اللغة العربية : ٥٥

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٨٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٢٤٠-٢٦٠.

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٤٥ .

(٥) المصدر نفسه : ١٤٧ .

الزمنية الفعلية المركبة في العربية))[١]، والحقيقة حسب ما نُقل عن "رايت" أنَّه درس هذا الموضوع بالتفصيل ، وسبق الباحثين العرب المحدثين في التنبيه على تنوع المعاني الزمانية للفعل, التي تتحقق من خلال علاقاته المختلفة في نسيج الكلام ، فإذا ما تركب الفعل مع بعض الأدوات مثل : (قد كان) نحو : قد فعل ، وقد كان فعل ، وكان قد فعل ، وكان فعل، وكان يفعل ، وغيرها) فسوف ينتقل الفعل من دلالة زمنية إلى أخرى بحسب ما يمليه عليه السياق[٢]، فالسياق يساعد على تحسين دلالة الصيغة فربما جاءت بعض الأبنية متحدة الوزن، ولكن تختلف دلالتها عن المعنى المراد , الذي يحدد هذه الدلالة هو سياق الكلام.

ومن خلال الدراسة التي قام بها "دايفد كوهن" لعدد من اللغات السامية مثل: العبرية والعربية والآرامية والآشورية والأوغاريتية ، لاحظ شفافية التعبير عن الجهة في هذه اللغات في استقلال عن الزمن , الذي لا يرتبط بشكل واضح بالصيغة , ولكنه يشكل معطى سياقياً مستقلاً عن الفعل[٣].

وكان نقص الصيغ على مستوى الاحالة الزمنية ومساهمة السياق النحوي أو المقامي في انتاجها هو من تصورات المستشرقين ، والواضح أنَّهم سبقوا السامرائي في قوله : ((إنَّ الصعوبة في هذا الأمر أن أبنية الفعل العربي لا تفصح عن الزمان كما تشير إلى ذلك مصطلحاتها، فقد عرفنا أنهم قسموا الفعل إلى ماضٍ ومضارع والمراد (الحال والاستقبال) وأمر ... ولكن الفعل في الاستعمال تهيأ له أن يجري في طريق آخر فقد يشار ببناء (فَعَلَ) إلى غير الزمن الماضي ، كما يشار ببناء (يفعل) و(فاعل) إلى دقائق زمنية واضحة))[٤]، فكان ما توصل إليه "السامرائي" في هذا المبحث هو نتيجة استقرائه لما قام به بعض الدارسين الأعاجم من المستشرقين على حد قوله ومنهم "رايت" في كتابه (agrammar of the

---

(١) التطور اللغوي في دراسات المحدثين :١٨٨.

(٢) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٧.

(٣) ينظر : الزمن في اللغة العربية : ٤٥.

(٤) الفعل زمانه وأبنيته : ٢٣.

Arabic language) وكل من المسيو "بلاشير" ، والمسيو "ذيموبين" في تناولهم مسألة الزمان في الفعل العربي(١).

وما يؤكد تأثر هؤلاء الباحثين بالفكر الاستشراقي وحضوره في منهجهم وخصوصاً في هذه المسألة ، هو المقارنة التي أجراها "محمد الملاخ" بين تخريجات السامرائي وطريقة سرده لاستعمالات (فَعَلَ) و(يَفْعل) , وبين طريقة "هنري فليش وكانتينو" من خلال جرد لوائح استعمال الصيغ ودلالاتها ، واتضح له من خلال المقارنة التفصيلية أنَّ النظام الزمني للغة العربية قد خضع لسيطرة التقليد الاستشراقي(٢). كما سجل جملة من الملاحظات والانتقادات على استعمالاتهم للصيغ ليتوصل إلى أنّ هذا التقليد ترك آثاراً سلبية في وصف نظام الإحالة الزمنية في اللغة العربية(٣) أضف الى ذلك تقلبهم بين ثقل التراث القديم ، وبين التأثر بالمستشرقين وآثار هذا التقلّب .

---

(١) يُنظر : الفعل زمانه وأبنيته : ٢٧-٢٨ . وابتعد البحث عن التفصيل في الزمن النحوي وما قدمه الباحثون فيه ؛ لأنه من ضمن الموضوعات النحوية ، والداعي من ذكره هنا هو ارتباطه بالزمن الصرفي

(٢) يُنظر : الزمن في اللغة العربية : ٤٨-٥٩.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٠- ٧٩.

المبحث الثالث// الإعلال والإبدال والقلب المكاني

أولاً / الإعلال والإبدال:

عرَّف الصرفيون الإعلال بأنَّه : ((تغيير حرف العلة للتخفيف ... وأمَّا قولنا للتخفيف فخرج نحو : "عألم" في عالم فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية ؛ لأنه تغيير حرف العلة ...))[١]. وعُرِّف بأنَّه ((تغيير يحدث في أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) أو في الهمزة ، مثل تغيير قَوَل الى قَالَ بقلب الواو ألفاً ، وتغيير بايع إلى بائع بقلب الياء همزة ، وتغيير أأمن إلى آمن بقلب الهمزة الثانية ألفاً ... وهكذا))[٢].

أمّا الإبدال ((هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل))[٣]. وعُرِّف أيضاً بأنَّه ((تغيير يحدث في حرف آخر غير أحرف العلة والهمزة ، مثل تغيير اصتبر إلى اصطبر بإبدال التاء طاء ، وتغيير ازتهر إلى ازدهر بإبدال التاء دالاً))[٤].

والمعروف أنَّ علماء اللغة القدامى بحثوا كثيراً في الإعلال والإبدال ، وعندما أعاد المستشرقون البحث في هذه الظاهرة اللغوية الصرفية ، اتفقوا مع القدامى على صورة القلب التي تحملها وخاصية التحول الداخلي التي امتازت بها الكلمة العربية إلا أنَّهم فسروا هذه الظاهرة تفسيراً جديداً قائماً على الجانب الصوتي ، مما ولّد تبايناً واضحاً في وجهات النظر بين المستشرقين وعلماء اللغة القدامى[٥].

ولم يسلم علماء اللغة الذين تبنوا مذهب المستشرقين في دراسة الصرف العربي على أسس صوتية _من التأثر بتفسيرات المستشرقين للإعلال والإبدال , ففي تفسير الأفعال الجوف اعتمد "هنري فليش" على طبيعة الأصوات الصامتة فلاحظ أنَّ الواو والياء حينما تكون أحدهما بين مصوتين تضعف وتتحو نحو الاختفاء ، ومثَّل لذلك بكلمة (خونة) (hawanat) و(خانة) (hanat) , واراد بذلك أنْ يوضّح أنَّ الواو حين وقعت بين مصوتين في (خونة)

---

(١) معجم التعريفات : ٢٩ .

(٢) تيسير الاعلال والابدال : ٥ .

(٣) معجم التعريفات : ٩ .

(٤) تيسير الاعلال والابدال : ٥ .

(٥) يُنظر : جهود المستشرقين اللغوية في اللغة العربية (أطروحة): ١٥٠ .

اختفت واصبحت (خانة) (haanat) فاجتمع مصوتان قصيران تحولا إلى مصوت طويل. وبما أنَّ المصوتين القصيرين كانا من جنس واحد ؛ كانت الحالة بسيطة(١) ، أمّا إذا كان المصوتان القصيران مختلفين ، فإنَّ ذلك ينتج عنه أوجه من التعارض سواء أكان في الاسماء أم الأفعال ، وكل ذلك يعتمد على القوانين الصوتية ذات القيمة الخاصة(٢).

وافق عبد الصبور شاهين هنري فليش فيما ذهب إليه ، ففي بحثه للفعل الأجوف _ وهو ما كانت عينه حرف علة (واواً أو ياءً) ، مثل : قال ، وباع ، وخاف ، والأصل فيها : قَوَلَ ، بَيَعَ ، خَوَفَ _ أكد على أنَّ مقطع العين (المقطع الأوسط) في هذه الكلمات نَتَجَ من توالي الحركات المتخالفة وهي حركات مزدوجة وهو أمر ترفضه اللغة ، فاقترحَ حلاً لذلك وهو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في الأول والكسرة في الثاني ، فلا يبقَ سوى الفتحة الطويلة الناتجة من فتحتين قصيرتين. كما اقترح سقوط الضمة والكسرة معاً من النموذج الثالث؛ بسبب الازدواج غير المألوف الذي قد ينتج من وجود أحدهما في هذه الصيغة من الأفعال وتبعاً لعامل القياس تطول الفتحة الأولى ، حملاً لها على (قال وباع) وبذلك لا يصح أنْ يكون وزنها جميعاً (فَعَلَ) والصواب _برأيه_ أنْ يكون وزنها (فالَ) بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية , وهذا الانزلاق الذي يعبر عن حقيقة التصرّف الصوتي في عناصر الكلمة . أمّا قاعدة : (تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وافتراض أنَّ للواو وجوداً منفصلاً عن الحركة بعدها وقبلها) , وصف هذا بالأخطاء المتراكبة(٣). وبعد هذا التفسير قدّم خلاصة رأيه قال: ((سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية ، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض، وبذلك تخرج بنتيجة في غاية الأهمية هي : (إنَّ هذه الأفعال ثلاثية الأصل، ثنائية المنطوق)))(٤).

---

(١) يُنظر : العربية الفصحى : ٤١ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٤٢ .

(٣) يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٨٣_٨٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٤ .

من خلال ما تقدم نجد أنَّ "عبد الصبور شاهين" تابع "هنري فليش" في تفسير هذه الظاهرة من خلال التصرف الصوتي ، ونظام المقاطع ، ودور الإيقاع في بنية الكلمة العربية والحفاظ على صيغتها .

وبما أنَّ "الطيب البكوش" هو أيضاً من الذين فسروا الصرف على أساس صوتي، فقد كان له رأي في الأجوف مثل (خاف يَخاف) , إذ فضّل وضعه في قسم خاص سمّاه "الأجوف المشترك" ، ومال إلى اعتبار كل الأجوف المشترك على وزن (فعَل) لا (فعِل)، وفسّر الضمة في الواوي بأنّها قلب الفتحة ؛ ليتم تمييز الأجوف الواوي عن الأجوف اليائي، واعتبر اختيار الكسرة للمشترك مشكلة لا تخلو من اعتباط[١].

ونجد أنَّ التفسير الحديث لهذه الظاهرة فيه جانب من الصعوبة ، فمن العسير تغيير نظرة القدماء لهذه الظاهرة ؛ لأنَّ نظرتهم أقرب إلى الواقع العلمي من نظرة المستشرقين والمحدثين . والدليل ما ذهب إليه "ابن جني" فقد عدَّ علة قلب الواو والياء ألفاً : أنّهما متى تحركا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعُرّي الموضع من اللبس ، أو أنْ يكون في معنى ما لا بدَّ من صحة الواو والياء فيه أو أنْ يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه فإنَّهما يقلبان ألفاً. أمّا إذا كانت الحركة عارضة غير لازمة سقط الاعتراض بصحة الواو والياء في (حَوَيَة وجَيَل)[٢]. وردَّ العلة فيما جاء على الأصل ولم يعلّ مثل (عَوِر ، و صَيَد) ؛ ((فإنه معنى عند العرب مكين في أنفسها متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها ، وهو ما أوردناه وشرطناه : من كون الحركة غير لازمة وكون الكلمة في معنى ما لابدَّ من صحة حرف لينه ، ومن تخوفهم التباسه بغيره))[٣]. فما قاله "ابن جني" من تفسير في هذا الشأن ، يعكس عمق الرؤيا وواقعية التفكير.

أمّا فيما يتعلق بالإبدال ، وفي مواضع إبدال حرفي العلة الواو والياء همزة على الخصوص ، اشترط علماء اللغة القدماء لحدوث هكذا إبدال مواضع محددة [٤] :

---

(١) يُنظر : التصرف العربي من خلال علم الأصوات : ١٤٩ .

(٢) يُنظر : الخصائص : ١/١٤٦_١٤٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١/١٤٧ .

(٤) يُنظر : سر صناعة الإعراب : ١/٩٤ ، ١٠٦ ، والاعلال والابدال بين النظرية والتطبيق : ٩_١٧ .

١_تبدل الهمزة من الواو أو الياء إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة مثل (سماء) و (بناء) .

٢_ أنْ تقعا عيناً لاسم فاعل أُعلت عين فعله مثل : (صائم) و (بائع).

٣_أنْ تقع الواو والياء بعد ألف مفاعل وشبهه (صيغة منتهى الجموع) مثل : صحيفة صحائف ، وعجوز عجائز .

٤_أنْ تقع (الواو والياء) ثانية حرف لين بعد ألف (مفاعل) مثل : (نيّف) اسم رجل، وعند التكسير نقول : نيايف.

وعندما بحث المستشرقون هذه الظاهرة فسروها تفسيراً جديداً قائماً على الدراسة التاريخية المقارنة ، فـ"برجشتراسر" يرى : أنَّ ((أحد أنواع تبديل الواو والياء بالهمزة ، مطرد قديم جداً ، وهو في حالة وقوعهما بعد فتحة ممدودة ؛ مثاله : "قائم" و "سائر" إلى غيرهما، والدليل على أن ذلك التبديل يرتقي إلى اللغة السامية الأم هو أنّا نجده في الأكدية والآرامية، ويوجد في اللغة العربية شواذ لهذا القانون الصوتي ، لها علل تختص بها ، منها ("قاوِل"و "زاوية وزاويا"))[1]. فحكمه بإبدال الواو والياء بالهمزة في الموضع الذي ذكره ، توصل إليه من خلال المقارنة بين اللغات ومن خلال التتبع التاريخي لهذه الظاهرة , ونجد أنَّه قال به دون أنْ يعلل له .

وقد قام "هنري فليش" بدراسة هذه الفكرة معتمداً أحياناً على ما قاله القدماء وأحياناً أخرى على التجارب العلمية الحديثة , وبحثه هذا نقله عنه الباحث العربي المتأثر به والملتزم بدراساته "عبد الصبور شاهين" , إذ خصص الجزء الأكبر من كتابه (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) لدراسة هذه الفكرة ، وذكر استنتاجات متعددة لها ، وكان من أهم تلك الاستنتاجات والتي أفادَ منها "عبد الصبور شاهين" [2]:

١_ كراهة الاحتفاظ بمصوت طويل أو مزدوج في المقطع المقفل .

٢_كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغايرها.

٣_ضعف الواو والياء بين المصوتات .

---

(١) التطور النحوي : ٤٩ .

(٢) يُنظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٥٦ .

ففي الاستنتاج الثاني (كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه كـ "الواو مع الضمة" و "الياء مع الكسرة" , أو كراهة النطق بصامت ضعيف مع ما يغايره كـ "الواو مع الكسرة")[١]. كان الضعف النطقي الكبير لهذه الصوامت الضعيفة (الواو والياء) ، السبب الذي جعلها تنحو نحو الاختفاء حين تقع بين مصوتات[٢]. ولكي لا تحدث ثقلاً على اللسان لجأ الناطق العربي إلى أنْ يبدل الواو والياء في هذه الحالات همزة[٣].

ولأهمية آراء "هنري فليش" عند "عبد الصبور شاهين" نجده بعد أنْ عرض لها قدّم عليها ملاحظات (في الإبدال الواجب والجائز والشاذ) , وابدى رأيه فيما قاله "هنري فليش" , ووجد أنَّ آراءه مزيجة بين ما قاله العرب القدامى وبين ما قاله زملاؤه المستشرقون ، وبين ما توصل له بأبحاثه[٤]. ليصل عبد الصبور شاهين من وراء ما ذكره إلى عرض رأيه في الإبدال (إبدال الواو والياء همزة) .

وبعد أنْ أورد صور الدراسات القديمة والحديثة لصوتي (الواو والياء) ، قدَّم نتيجة حاسمة برأيه تنص على : ((أنَّه لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة من ناحية وبين الواو والياء من ناحية أخرى_ تعين على القول بإمكان حدوث تبادل بينها ، طرداً وعكساً ، سواء أكان إبدالاً واجباً أم جائزاً ، أم شاذاً))[٥].

ولم يقف عند ذلك ، بل اقترح حلاً يراه مناسباً لهذه المشكلة ، و يأتي من طريق التحليل الصوتي للعناصر المركبة ، أي تحليل المزدوج أولاً إلى عناصره البسيطة ، وعن طريق هذا التحليل ، يتم التعرّف على ما تبقى من العناصر الصوتية وما حذف منها ، وبذلك تحدد وظيفة الهمزة في السياق الصوتي[٦]. فما قدمه "هنري فليش" من بحث في هذه المشكلة فتح آفاق الحديث الواسع أمام "عبد الصبور شاهين" ليعيد النظر فيما قاله القدماء ويقارنه بما قاله المستشرقون ؛ ليصبح ناقداً ومحللاً ومستنتجاً .

---

(١) يُنظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٥٥ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٦ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٦٠ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٦٧_٦٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٧٧ .

(٦) يُنظر : المصدر نفسه : ٧٨ .

وعندما نأتي إلى دراسة المستشرقين لبعض الصيغ الصرفية وفق عمليات الإبدال، نجد أنَّها تركت أثراً على تطور بنية الكلمة وصيغتها ، مثال ذلك : صيغة (افْعَالّ) وتطوراتها الإبدالية (افْعَالّ ، افْعهلّ ، افعهلّ ، فعَفَلّ) . وهذه التطورات نقلها عنهم بعض الباحثين العرب المحدثين ، مثال ذلك : ما نقله "رمضان عبد التواب" عن "تولدكه" من أنَّ صيغة (افْعَالّ) قد تتحول إلى (افعألّ) بالتهميز نحو : (ارْمَادّ _أرمأدّ) تفادياً للمقطع الرابع الذي لا يجوز في الشعر أصلاً إلاّ في الوقف على القافية ؛ لذلك عدوا كل صيغة على وزن : (افعألّ) قد جاءت في العربية عن هذا الطريق حتى ولو لم يوجد إلى جوارها صيغة : (افْعالّ) في الاستعمال[١] . وأَقرَّ "إسماعيل عمايرة" هذا الرأي[٢]، بعد أن أنكره "إبراهيم السامرائي" مؤكداً على عدم وجود علاقة بين (افعألّ) المهموزة وبين (افعالّ) معللاً لاعتقاده[٣].

وعلق أحد الباحثين المحدثين على مذهب "رمضان عبد التواب" و "إسماعيل عمايرة" في القول : بتطور صيغة (أفْعالّ) الناتج من تفرعاتها الابدالية ، تأثراً بمذهب المستشرق "تولدكه" , إذ يؤكد بأنَّ منهجهما صحيح وجيه ، غير أنَّهما أغفلا أمراً مهماً كان عليهما أنْ يأخذاه بالحسبان ، هو عامل القياس , فالقول : بأنَّ جميع الأفعال التي على وزن (افعألّ) قد نتجت من تهميز (افعالّ) مباشرة ، لا يمكن الجزم به ؛ فقد يكون هذا قد حصل في مجموعة من الأفعال تقلُّ أو تكثر لكن ليس جميعهما ؛ لأنَّ عامل القياس تكفّل بطرد (افعألّ) في أفعال أخرى . وهذا يفسر وجود النمط المتطوّر في الاستعمال من مادة ما دون أن يكون له نظير مستعمل من الصيغة الأصل (افعال) غالباً من المادة نفسها ، ولايستبعد هذا الباحث أنْ يكون نشاط عامل القياس هو السبب في استمرار فاعلية التطور الصوتي بالتهميز[٤]. وبذلك يبدو أنَّ ما وقع به الباحثان من اغفال عن هكذا أمر سببه النقل بتأثر ، والميل إلى اثراء وتطور اللغة ومفرداتها بأيسر الطرق وأوضحها .

---

(١) يُنظر : فصول في فقه العربية : ١٩٥_١٩٨.

(٢) يُنظر : دراسات لغوية مقارنة : ٢٣٢_٢٣٥ .

(٣) يُنظر : تاريخ اللغة العربية في مصر والمغرب الاندى :٩٩_١٠١ .

(٤) يُنظر : التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ٣١٣_٣١٤ .

وبفعل تأثر المحدثين بالدراسات المقارنة بُحثت صيغة (افعالّ) وما يطرأ عليها من تبدلات في العربية وأخواتها السامية ، فقد قدَّم "صلاح أحمد سعيد" دراسة ، ناقش فيها تطورات هذه الصيغة وآراء العلماء فيها (قدماء ومحدثين) , وأظهرت له هذه الدراسة صيغة جديدة منبعثة من صيغة (افعالّ) اضافها إلى الصيغ المعروفة (افعأل ، افعللّ ، افعهلّ) وهي صيغة (افعفلّ) وظهرت له في مثالين فقط : (اسمغد) و (اسمغدّ)(١). وقد عالج هذا الابدال علاجاً صوتياً ، يبدأ من تحول الألف الزائدة إلى همزة ، ثمّ ابدالها بأصوات الحلق(٢)، وهو بذلك اقتدى بالدراسات الحديثة التي عالجت الموضوعات الصرفية على أسس صوتية .

ثانياً / القلب المكاني (Metathesis)

تعدّ ظاهرة "القلب المكاني" من الظواهر اللغوية التي أثارت النقاش والجدل في دائرة البحث اللغوي قديماً وحديثاً ، وقد قدّمت فيها دراسات كثيرة , فقد حظي القلب المكاني في التراث العربي القديم باهتمام النحاة وعلماء الصرف واللغة ، إذ أشار إليه ، "سيبويه"(٣)، و "المبرد" (٤)، و"المازني" (٥)، و"ابن جني" (٦)، وغيرهم من النحاة وأهل التصريف . ويكاد النحويون والصرفيون القدماء يجمعون على وجود هذه الظاهرة في العربية ، ((وحاولوا تفسيرها فأرجعوها إلى اختلاف اللغات والاتساع في اللغة وإلى الضرورة الشعرية))(٧). إلا ابن درستويه الذي انكرها في كتابه (ابطال القلب)(٨).

أمّا المستشرقون ففي بحثهم لهذه الظاهرة نجدهم يقدمون محاولات تعليلية من حيث ارجاع بعض الكلمات المقلوبة إلى الأصل الساميّ ، وإخضاع بعض آخر إلى المنهج الصوتي ، ويتفقون مع القدامى في القول : بوجود هذه الظاهرة وأنواعها وصيغتها في العربية.

---

(١) يُنظر : صيغة افعالّ والتحولات المختلفة لها في ضوء العربية واللغات السامية : ١٣٦_١٣٧ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٣٧ .

(٣) يُنظر : الكتاب : ٤٦٧/٣ .

(٤) يُنظر : المقتضب : ١١٥،١١٦/١ ، ١٤٠ ، ١٤١ .

(٥) يُنظر : المنصف : ٤٩٤/٢ .

(٦) يُنظر : الخصائص : ٦٩/٢ _٨٢ .

(٧) القلب المكاني في الموروث اللغوي : ٢١٢ .

(٨) يُنظر : المزهر : ٤٧٦/١ _ ٤٨١ .

وبفعل التواصل الثقافي بين الباحثين العرب المحدثين وبين المستشرقين ودراسات المستشرقين وجهودهم في الجامعة المصرية ، والتتلمذ على أيديهم استقر كل هذا عن رصيد كبير من الدراسات اللغوية التي اهتم جانب منها بظاهرة القلب المكاني في اللغة العربية في سياق مؤلفات الباحثين العرب(١). فما توصل إليه المستشرقون من تعليلات لظاهرة القلب المكاني أخذها عنهم بعض المحدثين وتوسعوا فيها ، وحاولوا التعمق في الكشف عن عللها وأسبابها والوقوف على تفسيرها في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة , وكان من أهم تلك التعليلات مايأتي:

أ- **نظرية السهولة والتيسير، وتجنب صعوبة النطق** : عُرِفَ عن العربية أنَّها بطبعها تجنح إلى الخفة والسهولة وتبتعد عن الصعوبة في النطق(٢). من هذا المبدأ انطلق المعلّلون لظاهرة القلب المكاني , فقد حاول "برجشتراسر" تعليل هذه الظاهرة تعليلاً صوتياً لغوياً قائماً على مبدأ السهولة والتيسير ، فبعد أنْ عدَّ أصل القلب المكاني قريباً من أصل التخالف ، وهو التقديم والتأخير جعل علة تغير ترتيب الحركات في التصورات أسهل من تغيرها الموجب للتخالف(٣) ؛ لينتهي ((إلى أنَّ من اسبابها الرئيسية تجنب صعوبة النطق الناشئة من تجاور بعض الأصوات ، ولذلك حدث تقديم وتأخير))(٤). وما ورد عنده على ذلك : القلب المكاني بين الصوامت في صيغة (افتعل) وما اشتق منها , فمن خلال مقارنته لهذه الصيغة بين العربية واللغات السامية الأخرى , توصل إلى أنَّ هذه الصيغة في الأصل (اتفعل) , معللاً ذلك بقوله : ((والافتعال تاؤه في العربية دائماً تاليه لفاء الفعل ، وكانت في الأصل سابقة لها، كما هي في الآرامية ... لكنها كانت تؤخر بعد فاء الفعل ، إذا كانت هي من حروف الصفير ... وعلى هذا القياس اخرت العرب التاء في سائر الأفعال))(٥). فارجع سبب القلب إلى تجاور التاء_وهو صوت انفجاري_ أصوات الصفير (السين والشين) في مثل (اتسند) و

---

(١) يُنظر : القلب المكاني (دراسة تاريخية في المفهوم والمصطلح) : ٧٤ .

(٢) يُنظر : القلب المكاني في الموروث اللغوي : ٢٠١ .

(٣) يُنظر : التطور النحوي : ٣٥ .

(٤) ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلها وتفسيراتها وأنواعها : ٤٠ .

(٥) التطور النحوي : ٩٢ .

(اتشدّ) وأضرابهما ، فتتابع الانفجاري والصفيري المستثقل في العربية وهو مستثقل في اللغات السامية أيضاً[١], أي القصد منه السهولة والتيسير .

وإلى المعنى نفسه ذهب "هنري فليش" فقد ارجع (افْتَعَلَ > يَفْتَعِلُ) في صورتها الأولى على الوجه (يَتَفَعِلُ > يَتْفَعِلُ) ، بتاء . ويحدث هذا القلب –برأيه– عندما تكون الفاء من الأصل الثلاثي صوت صفير أو متفشي ، وهذا مبدأ صوتي عام فحواه : بأنَّ صوتاً احتباسياً شديداً +صوتاً رخواً ينزعان إلى قلب مواقعهما ، للتخلص من تتابع ثقيل في الأصوات ، وطلباً للسهولة , وهذه الظاهرة ليست خاصة بالعربية إنَّما تشمل اللغات السامية الأخرى[٢].

كما طبق "بروكلمان" هذا المذهب على العربية وغيرها من اللغات السامية ففي العربية ((يحدث القلب المكاني وغيره ، بين صوت الصفير والواو في قووس > قسوو > قُسِيٌّ (بالمخالفة) ...))[٣]. وعلَّل سبب حدوث ظاهرة القلب المكاني _أو ما عبر عنه بتقديم بعض أصوات الكلمة على بعض– بصعوبة تتابع أصوات الكلمة الأصلية على الذوق اللغوي[٤], أي طلباً للخفة والسهولة. ومن الباحثين العرب والمحدثين الذين اخذوا هذا التفسير عن المستشرقين هم :

١_ **رمضان عبد التواب** : فقد نقل كلام "بروكلمان" عن تعريف القلب المكاني وتعليله بنصّه ولم يشر إلى صاحب هذا الكلام قال : ((والقلب المكاني _ وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي_ وهو ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك))[٥]. كما حللّ بعض الكلمات التي حدث فيها قلب مكاني في كتب لحن العامة ، مثل كلمة "تغشرم" و "لطس" و "الفاذول" وغيرها[٦]. واستعمل

---

(١) يُنظر : القلب المكاني في العربية : ٤٠ ، والقلب المكاني في الموروث اللغوي : ٢٠٣ .

(٢) يُنظر : العربية الفصحى : ١٤٦ .

(٣) فقه اللغات السامية : ٨١ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٨٠ .

(٥) التطور اللغوي _ مظاهره وعلله وقوانينه : ٥٧ ، ويُنظر : لحن العامة والتطور اللغوي : ٤٨ .

(٦) يُنظر : لحن العامة والتطور اللغوي : ٤٨_٤٩ .

في أثناء ترجمته لكتاب "فقه اللغات السامية" مصطلح "القلب المكاني" ترجمه لمصطلح metathesis الألماني(١).

٢_ **أحمد مختار عمر** : في حديثه عن ظاهرة القلب المكاني علّل السبب قائلاً: ((وقد يقع القلب بغية التيسير وتحقيق نوع الانسجام الصوتي ، كما في (طمس) التي قلبت إلى (طسم) حتى لا يفصل بين الطاء والسين (وهما متقاربا المخرج بالميم)))(٢).

٣_ **محمد حسين آل ياسين** : بحث ظاهرة القلب مع ظاهرة الإبدال معبّراً عنها ومعللاً بالمعنى نفسه الذي سبقه إليه المستشرقون ومن تابعهم من الباحثين العرب قال : ((نعني بالقلب تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض ، مثل : جذب وجبذ ، و يئس و آيس . وأمثلته كثيرة في العربية . والظاهر أنه يحدث في الغالب اعتباطاً أي دون قاعدة محددة يسير عليها، سوى الرغبة في تحقيق اللفظ ، فالناطق بفطرته يميل إلى السهولة في الكلام ، فيقدم بعض أصوات الكلمة ويؤخر أخرى . وهو أقل من الإبدال وقوعاً في اللغة))(٣).

٤_**الطيب البكوش** : يلاحظ أنَّ "الطيب البكوش" استعمل مصطلح (القلب) مرادفاً لمصطلح (الإبدال)(٤)، مع ذلك فقد علّل التعليل نفسه لحدوث هذه الظاهرة , قال : ((القلب هو ابدال حرف بحرف لتسهيل النطق في الغالب))(٥), فقد جعل العلة من القلب التسهيل في النطق ، واستشهد على ذلك بجملة من الأمثلة منها : ((ء_ي : أئمة _أيّمة وجود الهمزة الأصلية بين همزة مفتوحة وكسرة هو الذي سهل القلب))(٦).

٥_ **عبد الفتاح الحموز** : أرجع العلّة في القلب المكاني إلى توخي السهولة في نطق بعض الأصوات ، ومثّل لذلك ببعض الألفاظ العربية في نطق الأطفال كقولهم : اجعاز في

---

(١) يُنظر : فقه اللغات السامية : ٨٠_٨١ ، والقلب المكاني (دراسة في التاريخ والمصطلح) : ٨٦ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي : ٣٣٦ .

(٣) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : ٤٠٦ .

(٤) ذُكر أنَّ مصطلح "التبادل" انشأه صالح القرمادي واستعمله الطيب البكوش من بعده ، ثم ارتضاه محمد رشاد الحمزاوي واستعمله في كتابه "المصطلحات اللغوية في اللغة العربية" الذي نشر سنة ١٩٧٧. يُنظر تفصيل ذلك :القلب المكاني دراسة في التاريخ والمصطلح : ١٠٦ .

(٥) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : ٧٥ .

(٦) االمصدر نفسه : ٧٥ .

اعجاز ، فالجيم حرف شجري ، والعين حرف حلقي ، فتتابع الهمزة والعين ، حرفا الحلق مستثقل عندهم ؛ لذلك فصلوا بينهما بالحرف الشجري(١). ورشّح هذا التعليل لفيض كبير من الكلمات العربية وقع فيها القلب المكاني , قال : ((نستطيع وفق نظرية التيسير والسهولة أن نعلل فيضاً غزيراً مما عدَّ مقلوباً في لغتنا العربية ، ولسنا ننكر أن مقياس الصعوبة هذا يختلف من قبيلة لأخرى أحياناً ، لذلك تطالعنا تميم برعملي وجبذ في لعمري وجذب ، وغير ذلك من الألفاظ التي يمكن عدّها من باب اللغات))(٢).

وبذلك يتضح أنَّ تفسير علّة القلب المكاني بالسهولة والتيسير تفسيراً حديثاً فتح المستشرقون القول فيه أمام البحث العربي الحديث .

ب_ نظرية السلاسل الصوتية : يبدو أنَّ بذرة هذه النظرية أطلقها "جسبرسن" عندما أرجعَ القلب المكاني إلى ضعف الذاكرة عند الأطفال وما يسببه من عدم قدرتهم على تذكر سلاسل أصوات مرتبة كما يسمعونها من الكبار حولهم , ثم قد يكتب للصورة الجديدة أنْ تشيع ويحدث هذا في الكلمات طويلة البنية على وجه الخصوص ، ويحصل أحياناً عند بعض الكبار ممن يكون نصيبهم من التعليم والثقافة ضئيلاً(٣).

وبفعل التواصل الثقافي أخذ "إبراهيم أنيس" بهذه الفكرة على الرغم من تقليله من أهمية ما ذكر "جسبرسن" ، إذ يرى أنَّ القلب المكاني لا يقتصر على الكلمات ذات البنية الطويلة، بل يقع أحياناً في بعض الكلمات القصيرة البنية أيضاً(٤)؛ ليقدّم أحدث نظرية لتفسير ظاهرة القلب المكاني وهي ظاهرة "السلاسل الصوتية" اعتماداً على الإحصائيات اللغوية التي أجريت بوساطة الحاسوب الآلي(٥).

---

(١) يُنظر : ظاهرة القلب المكاني في العربية : ٤٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٩ .

(٣) يُنظر : التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ٢٨٦ ، ومسطرة اللغوي : ٩ ، والبعض اشار إلى هذا السبب ، يُنظر: علم الأصوات ، مالبرج : ١٥١ ، ودراسة الصوت اللغوي :٣٢٦ ، وظاهرة القلب المكاني في العربية :٧٤ .

(٤) يُنظر : مسطرة اللغوي :١٠ ، والتطور اللغوي في دراسات المحدثين :٢٨٦ .

(٥) يُنظر : القلب المكاني في الموروث اللغوي :٢٠٦ .

ومفهوم هذه النظرية : إنَّ الإنسان يختزن في مخّه محصولاً لغوياً ضخماً مرتباً وفق سلاسل تختلف في نسبة شيوعها في الكلام ، فمنها الكثير الشيوع ، ومنها المتوسط ، ومنها النادر. وأنَّ السلاسل الصوتية الأكثر شيوعاً من الناحية الإحصائية هي أكثر خطورة في الأذهان وأسرع في الاستجابة حين الحاجة ، وبهذا المفهوم توصل "إبراهيم أنيس" إلى أنَّ السر الحقيقي وراء القلب المكاني في معظم الأمثلة مرده إلى نسبة شيوع السلاسل الصوتية في كلمات اللغة , فسمع السامع أو نطق الناطق بسلسلة صوتية قليلة الشيوع يكون مدعاة لسرعة النطق بسلسلة أخرى أشبه بها ، لكنها أكثر منها شيوعاً وتردداً في كلام الناس ، وما قاله "إبراهيم أنيس" : إنَّه فطن لهذه النظرية قبل أنْ يفطن لها اللغويون العرب والمستشرقون عن طريق الدراسة الإحصائية بالحاسوب [١]. فتح الحديث أمام الباحثين لمناقشة ذلك ، فقد وجدنا أحد الباحثين يصفه بأنَّه كان رائداً و مكتشفاً لهذه النظرية ، ووصفها بأنَّها مقنعة للباحث، وهي الأقرب إلى تفسير ظاهرة القلب المكاني , وكان يودُّ من "إبراهيم أنيس" لو مثّل لهذه النظرية بأكثر من لفظين ليدعم صحتها[٢]. وفي المقابل نجد رأياً مناقضاً لذلك _وهو ما نرجحه_ يقف على ما قاله "إبراهيم أنيس" ؛ ليسجل عدداً من الملاحظات :

الأولى / فنَّد فيها رأي الباحث الأول وهو (القول : بنسبة فكرة شيوع السلاسل الصوتية وتأثيره في حدوث القلب المكاني إلى إبراهيم أنيس) ، قال : ((إنَّ هذه الفكرة كانت معروفة في الدراسات الغربية قبل أن يأخذ بها د.أنيس ، وقد نقلها د.أحمد مختار عمر عن (E.A.Nida) و(L.F.Brosnahan) ثمّ أني لا ارى فرقاً كبيراً بين ما ذكره د.أنيس هنا وبين قول بروكلمان السالف : ((الصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي)) ، أي أنَّ الصعوبة والسهولة مرجعها الأول والأخير الذوق اللغوي والاعتياد النطقي . ولكن الفضل يرجع إلى أنيس في محاولة تطبيق هذه الفكرة على العربية احصائياً))[٣].

---

(١) يُنظر : مسطرة اللغوي : ١٠ – ١١ .

(٢) يُنظر : القلب المكاني في الموروث اللغوي : ٢٠٧ .

(٣) التطور اللغوي في دراسات المحدثين :٢٨٧ . وللاطلاع على ما نقله أحمد مختار عمر ، يُنظر : دراسة الصوت اللغوي :٣٣٥ .

والملاحظة الثانية / ما قاله "جسبرسن" كان سبباً في حدوث هذه الظاهرة ، وإنْ لم يكن الوحيد إلا أنَّ "إبراهيم أنيس" قلّل من أهمية هذا القول(١) –رغم تسليمه بالفكرة– ولعل السبب في ذلك ؛ أنَّه أراد أنْ ينسب فكرة هذه النظرية إليه ، وأنْ يكون رائدها . والحق أنَّه اعتمد بذرة هذه الفكرة من "جسبرسن" و "بروكلمان" ثم طورها وتوسع فيها ؛ لتصبح على يديه نظرية مكتملة طبّقها على العربية رغم قلة ما استشهد به من أمثلة عليها . وهذان التفسيران هما الأشهر من بين التفاسير التي قال بها المحدثون ؛ لأنَّ ما قيل في هذه الظاهرة كثير ومعظمه ترديدٌ لما قاله القدماء ، إلا ما ذكرناه من أفكار أخذها العرب المحدثون عن المستشرقين .

أمّا بالنسبة لأدلة القلب المكاني ، فقد اعتمد المستشرقون على بعض الأدلة الصوتية كما اعتمدوا على المقارنة بين اللغات السامية وتابعهم بعض المحدثين على ذلك ، فما قدّمه "برجشتراسر" و "بروكلمان" و "هنري فليش" من بحث في هذه الظاهرة ، كان بحثاً صوتياً يدور في إطار المقارنة بين اللغات السامية ، كما اعتمد بعض الباحثين المعاصرين على المقارنة باللغات السامية للكشف عن القلب في عدد من الكلمات العربية(٢). يقول "رمضان عبد التواب"_متبعاً طريقة المستشرقين بالمقارنة_: ((بل إننا إذا قارنا العربية باللغات السامية الأخرى، عثرنا على أمثلة حصل فيها هذا القلب المكاني في العربية ، على حين احتفظت اللغات السامية الأخرى بالأصل ، فمثلاً كلمة رُكبة في العبرية berch وفي الآرامية burka وفي الحبشية berk وفي الأكادية burka فأصل الكلمة على هذا (بُركة) ثم قلبت إلى ركبة بدليل بقاء الأصل في الفعل "بَرَكَ"))(٣).

واعتماداً على التفسير الصوتي لهذه الظاهرة وإدخال نظام المقطع وإظهار دور الحركة بحث "داود عبده" ظاهرة القلب المكاني بتأثير الفكر الاستشراقي الحديث ، ويدافع الكشف عما أهمله القدماء , فقد بيّن أنَّ اللغويين القدماء حصروا القلب المكاني في الصوامت، ولكن حين تنقل الحركة قبل الصامت فإنَّ ذلك لا يعد عندهم من القلب المكاني وعلَّل ذلك ؛ بأنَّ النظام الكتابي اهمل الحركات وجعلها لواحق للصوامت لا مجاورة لها ، أمّا جعلها مجاورة لها فهو ما

---

(١) يُنظر : التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ٢٨٧ .

(٢) يُنظر : القلب المكاني في الموروث اللغوي : ١٩٥ .

(٣) التطور اللغوي : ٥٨ .

يقتضيه _برأيه_ واقع اللغة(١). وقصر حدوث القلب بين صامت وصائت على ((جميع الأفعال التي تقع فيها علّة قصيرة بين صحيحين مثلين ، الأول منهما متلو بعلة قصيرة ، ومشتقات هذه الأفعال ... وكذلك الجموع التي على وزن أفعلة ومفاعل مما تكون العين فيه مماثلة للام))(٢).

وقد سبق أنْ علَّل "هنري فليش" سبب القلب في هذه المواضع ، إذ أرجعه إلى الكراهة التي استدعت هذا القلب ، وهي توالي صامتين متماثلين مع مصوت قصير يفصل بينهما, فجاء القلب وسيلة للتخلص من تتابع غير مستساغ(٣). وهذا ما قاله "عبد الصبور شاهين" أيضاً مشيراً إلى دور النبر على المقطع الأول ، إذ أضعف مصوت المقطع الثاني وليحصل الانسجام حدث القلب(٤).

والملاحظ أنَّ المستشرقين هم أول من أشاروا إلى إمكان حصول القلب بين صّامت وصّائت , فقد مثّلَ له "بروكلمان" في كلمة "المَرْء" بعكس "امْرَءاً" ، وبذلك أكَّد وجود هذا النوع في العربية(٥). ثم تبعه "داود عبده" وأشار إلى وجود هذا النوع من القلب في العربية، واستخرج أمثلة واضحة عليه , منها : (يَمْدُدُ– يَمُدُّ) , و(مَفْرَرٌ– مَفَرٌّ) (٦).

وبذلك أصبحت ظاهرة القلب المكاني في العربية ميداناً واسعاً أمام الباحثين المحدثين (مستشرقين وعرب) ؛ لتطور محاولاتهم الفكرية والعلمية ؛ ولمرونة هذا الموضوع وتقبّله لسعة البحث والتفسير ، ولا ندري بعد الدراسات والتفسيرات الحديثة لظاهرة القلب المكاني ، هل توجد هناك تفسيرات جديدة سيقدّمها الباحثون مستقبلاً ؟ أم لا ؟

---

(١) يُنظر : أبحاث في اللغة العربية : ١٣٢_١٣٣ .

(٢) دراسات في علم الأصوات العربية : ٩٤ .

(٣) يُنظر : العربية الفصحى : ٤٦ .

(٤) يُنظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث :٧٣، ٩٩، ١٠٣.

(٥) يُنظر : فقه اللغات السامية :٨١ .

(٦) دراسات في علم أصوات العربية :٩٢ .

المبحث الرابع // المقاطع الصوتية لأبنية العربية ونظرية التحول الداخلي

أولاً / المقاطع الصوتية لأبنية العربية :

المقطع من خصائص النظام الصوتي في العربية ، إلا أنَّ الحاجة إليه تظهر في معرفة الأوزان الشعرية أولاً ، ثم بنية الألفاظ في العربية ثانياً ، وغاية الباحثين من التقطيع الصوتي ، إنَّما هي لحل المشكلات التي تقع في بنية الكلمة ، وكيفية التحول من مقطع طويل إلى مقطع قصير أو العكس ، وللتخلص وتفسير الظواهر الصوتية التي تقع في الكلمة أو الجملة ، كالإدغام والفك والإبدال ، ومطّ الصوت أو تقصيره ، أو الانتقال من النبر الهمزي إلى نبر التوتر أو نبر التضعيف أو نبر المدّ ، أو غير ذلك من القضايا التي تحصل للصوت اللغوي . فالنظام المقطعي إذاً ((من الظواهر الصوتية التي تؤثر في تغيير البنية الصرفية في بعض الأسماء والأفعال ، وهذا يكشف بدوره عن مدى التلاحم ، وعدم الانفصال بين المستويات اللغوية المتعددة ، وتمثل المقاطع النسيج الفعلي للغة لطبيعة تشكيلها وتتابعها تعطي اللغة سمتها وطابعها في النطق ، فتتمثل بذلك الطراز اللغوي لها ، والنظام المقطعي هذا لابدّ له من أصول ينطلق منها ؛ ليكوّن النسيج المقطعي للمفردات))[١].

ومصطلح المقطع ليس حديثاً ، فقد عرفه اللغويون القدامى ، وذكروه في مؤلفاتهم ، إلا أنَّهم لم يتوسعوا فيه ، وأقتصروا على معرفة المعنى العلمي لمفهوم المقطع ، وأدركوا المقاطع الرئيسة في لغتنا العربية ، ومن هؤلاء :

١- **الفارابي** : ذكر المقطع في كتابه (الموسيقى الكبير) كما أكَّدَ على الإفادة من المقطع في دراسة أوزان الشعر، وأطلق تسمية (المقطع القصير) على ما يقابل الصامت المتبوع بصوت طويل (وحديثاً يعني المقطع الطويل) ، والمقطع عنده حصيلة اقتران حرف غير مصوت (صامت) بحرف مصوت (صائت)[٢] ، فنجده يقول : ((المقطع مجموعة حرف

---

(١) المقطع في بنية الكلمة العربية :٢.

(٢) يُنظر : الدراسة فوق التشكيلية عند الفلاسفة المسلمين : ١٤٤ .

مصوت وحرف غير مصوت))[١] . وبذلك يكون الفارابي أول من ذكر المقطع ، إلا أنَّ حديثه اقتصر على نوعين (الطويل والقصير) متجاوزاً الأنواع الأخرى ، وقد كان له الفضل في إطلاق الإشارة الأولى للمقطع الصوتي في العربية[٢]، إلا أنَّ عمله كان ضيقاً ؛ لأنَّه لم يقدّم تعريفاً للمقطع ، إنَّما أتى بأمثلة تُفصح عن حقائق النظام المقطعي من حيث التركيب والبناء، وقصر هذه الأمثلة على اللغة العربية مكتفياً بمثالين المقطع الطويل والقصير، وما أورده من أمثلة أخرى كان على سبيل التمثيل للكيفية التي تتركب وتبنّى بها المقاطع في العربية[٣]، ممّا أبقى الطريق مفتوحاً أمام الدراسات الحديثة ؛ لتكمل ما بدأه القدماء في قضية المقطع .

٢- **أبن سينا** : سار على نهج الفارابي ، فأدرك المقطع الصوتي بنوعيه الممدود والمقصور ، أي الطويل والقصير، وتؤلف عنده من الحروف الصامتة ، وهي التي لا تقبل المدّ مثل السين والراء ، والمصوتات الممدودة التي يسمّيها مدّات ، والمقصورة وهي الحركات[٤].

٣- **أبن جني** : أورد مصطلح المقطع بمعنى المخرج ، إذ يقول : ((الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً ...))[٥]، ولقد أطلق ابن جني مصطلح (المقاطع) على القافية في الشعر ، وعلى آخر السجعة في النثر[٦]. أي حرف الروي أو آخر السجعة أو الحرف الأخير من الفاصلة في القرآن . واتَّضحَ أنَّ ما قصده "ابن جني" بالمقطع يختلف عن المقصود به الآن فالمقطع حديثاً يعني ((وحدة صوتية تبدأ

---

(١) الموسيقى الكبير: ١٠٧٢.

(٢) يُنظر : الموسيقى الكبير : ٦٨، ٩٦ , والدراسة فوق التشكيلية عند الفلاسفة : ١٤٨.

(٣) يُنظر : علم الأصوات ، كمال بشر : ٥٠٧ ، والمقطع في بنية الكلمة العربية : ٢١ .

(٤) يُنظر : التفكير اللغوي في الحضارة العربية : ٢٦١-٢٦٢.

(٥) سر صناعة الإعراب : ٩/١ .

(٦) يُنظر : الخصائص : ٢٤ .

بصامت يتبعه صائت وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت ، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجئ القيد))[١] .

وعلَّق "رمضان عبد التواب" على فهم "ابن جني" للمقطع ، إذ قال : ((نفهم ان ابن جني يسمي المقطع هنا حرفاً ، والمعروف أن المقطع هو مخرج الحرف لا الحرف))[٢]، وهذا الإختلاف في وجهات النظر سببه إختلاف اتجاهات العلماء وآرائهم حول مفهوم المقطع ، فضلاً عما قدَّمته مناهج البحث الحديث ، والدراسات المقارنة من خدمة للباحثين المحدثين ، وعلى الرغم من تردد مصطلح المقطع في مؤلفات النحاة واللغويين القدامى كثيراً إلاّ أنَّ دراساتهم للمقاطع الصوتية لم تكن بمستوى الدراسات الحديثة ، إنَّما كانت بمثابة المصابيح التي أنارت الطريق أمام الباحثين المحدثين ابتداءاً بالمستشرقين ، فهم أول من تنبه لقضية المقطع ، وأفادوا من إشارات القدماء وبالأخص سيبويه وابن جني .

وبفعل التطورات اللغوية التي حصلت في القرون المتأخرة أدرك العلماء أهمية الأصوات بوصفها العناصر الأولى التي تتشكل منها الكلمات ، ثم ينظر في بناء الكلمة من حيث الشكل والوظيفة ، ثم التراكيب ، ثم المعنى المعجمي أو السياقي[٣]. ومن مميزات الدراسات الحديثة هي الربط بين الدرس الصرفي والدرس الصوتي ، فالأول يُعنى بالبنية، وهذه البنية تمثلها الصيغ والمقاطع ، والأخرى بدورها تؤدي معاني صرفية أو نحوية[٤]. وبهذا المفهوم يظهر اعتماد البنية الصرفية في العربية على المقاطع الصوتية ، فمن أجل التعامل مع النظام الصرفي الخاص باللغات السامية بشكل عام ، والنظام الصرفي العربي بشكل خاص ، قام المستشرق "ماكارثي" (١٩٨٢م) بإقتراح منهج للتعامل مع الإنظمة الصرفية غير الإلصاقية وأبنيتها ، يعرف هذا المنهج بالمنهج التقطيعي أو منهج القوالب ، يقوم منهج "ماكارثي" على أساس استعمال مستويات متعددة من التمثيل تعرف بالطبقات المنفصلة ، والتي تمثل مورفيمات الكلمة . واستُعمل منهج "ماكارثي" بشكل واسع في الابحاث الحديثة في مجال بناء

---

(١) أبحاث في أصوات العربية : ٨ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ١٤٠.

(٣) يُنظر : مدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي : ١٨.

(٤) يُنظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام : ٢٠٤ .

الكلمة ، وأصبح منهجاً معيارياً أساسياً لمعالجة ووصف النظام الصرفي للغات السامية ومنها العربية والعبرية ، وقد استعمل هذا المنهج لمعالجة الصرف العربي حاسوبياً[١] ، ثم انتشرت الدراسات التجريبية والبحوث المعملية ، واهتم العلماء والباحثون بدراسة المقطع ، وثبتت حقيقته بالتجارب والفحوص العلمية ، وأصبحت دراسة المقطع بوصفه فونيماً تطريزياً مؤثراً تأخذ مكانتها عند العلماء والباحثين [٢] .

والحقيقة أنَّ دراسة ظاهرة المقطع في العربية قائمة على التأثير المتبادل ، فإشارة العرب القدامى إلى المقطع الصوتي ، وإقرارهم بوجوده في العربية ، أثار انتباه الباحثين المستشرقين ، فبحثوا هذه الظاهرة بما تيسر لهم من أفكار ومناهج حديثة ، وطرحوا نظريات جديدة لتفسير المقطع تعكس اهتماهم بالدرس الصوتي من خلال ما قدم في علم اللغة المقارن بعد غلبة السنسكريتية على الدراسات اللغوية المقارنة ، حيث تقدمت العلوم الفيزيائية، وتوفرت المعلومات الدقيقة التي تخدم الدرس الصوتي ، وعندما اطّلع الباحثون العرب المحدثون على تلك الدراسات تأثروا بها ، سواء أكان هذا التأثير بفعل التتلمذ على يد أصحاب النظريات المقطعية من المستشرقين ، أم بفعل الثقافة والإطلاع . وأشهر النظريات الاستشراقية الحديثة لتفسير المقطع ما يأتي :

الأولى : نظرية عالم الأصوات الأمريكي "ستيتسون" ، وتسمى بإسم (نظرية الانقباض الصدري). أقامها على دراسة تجريبية للعملية الكلامية ، إذ لاحظ "ستيتسون" وجود علاقة بين تقسيم المقاطع وبين أداء عضلات جهاز التنفس ، وهذا الأداء هو الذي يُنتج الجهد أو الطاقة اللازمة لتكوين البروز التي نستقبلها على أنَّها مقاطع[٣]. وعندما جاء "أحمد مختار عمر" ، وبحث المقطع أيَّدَ وجودهُ في العربية مستنداً على هذه النظرية ، وجعلها سبباً في تخفيف حدَّة هجوم المعارضين للمقطع ، قال: ((ولعل الدراسة التجريبية للعملية الكلامية كانت السبب في تخفيف من غلواء هؤلاء المهاجمين بعد أن أثبتت أنَّ الصدر لا يواصل ضغطاً

---

(١) ينظر : اتجاهات لغوية معاصرة : الفصل السابع : منهج التحليل المقطعي لظاهرة الاعلال بالحذف :٥ –٦ .

(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث:٢٠٦

(٣) المدخل إلى علم الأصوات المقارن : ٨٤.

ثابتاً خلال المجموعة النفسية ، وإنَّ عضلات الصدر تنتج نبضة منفصلة لكل مقطع))[١]. وعلميَّة هذه النظرية ، جعلتها في طليعة النظريات التي فسَّرتْ المقطع في العربية.

الثانية : هي نظرية "جسبرسن" ، وهذه النظرية قائمة على الأساس الصوتي ، فتقوم على أسس السمع , أي أنَّ سماع الصوت يعتمد على عمود من الهواء المتذبذب ، وكلما كان هذا العمود أكبر من غيره كان اسماعه أكبر من العمود الأصغر ، فتتكون درجات مختلفة من الممكن أنْ تنتظم في سلسلة أقلها إسماعاً الأصوات المهموسة ، وأكثرها إسماعاً الحركات. وهذه النظرية وجدت صداها لدى اللغوي العربي "صلاح الدين صالح حسنين" ، فقد اعتمدها في تقسيم المقاطع ؛ لأنَّها تمدّ الباحث بمقياس يساعده على تحديد المقاطع[٢]. ومن خلالها استطاع أنْ يُغامر بتعريف أكوستيكي للصوت المقطعي ، قال: ((هو الصوت الذي يُمثِّل قمة الإجهار))[٣]، ومثّل له بكلمة (أجَمَلَ) ، فجعل الفتحة (الحركة) فيها تحتل القمم دائماً . أمّا الهمزة والجيم والميم واللام (الحروف) فتحتل الأودية دائماً ، كما ساعدته هذه النظرية ((على تعريف الحركة بأنها نواة المقطع أما الأصوات التي تُنسب إلى المقطع فهي أصوات هامشية وتقع قبل النواة أو بعدها ، وهذه الأصوات هي التي تسمى بالصوامت ، وهي أصوات تجعلها الحركة منطوقة))[٤] .

وبعد الدراسات القائمة على التحليل العلمي والفيزيائي للمقطع ، أدركَ المحدثون أهمية المقطع ، ودوره في معرفة خواص التركيب الطبيعي للأصوات ، فراحوا يبحثون فيه ، فكثرت دراساتهم وتطورت ، وتباينت آراؤهم بصدد تعريفه ، وتعددت أقوالهم تبعاً لتعدد أوجه النظر[٥]، وازداد اهتمامهم به ؛ كونه الأساس لكل الوحدات الصوتية (الفونيم ، والنبر، والتنغيم ، والوقف ، والفاصلة) ، فضلاً عن كونه الأقدر على تفسير الكثير من القضايا

---

(١) دراسة الصوت اللغوي :٢٨٠.

(٢) ينظر : المدخل إلى علم الأصوات المقارن : ٨٥.

(٣) المصدر نفسه : ٨٦.

(٤) المصدر نفسه : ٨٦.

(٥) يُنظر : دروس في علم أصوات العربية : ١٩١ ، واللغة : ٨٥ ، وعلم الأصوات ، مالمبرج : ١٥٤ ، ودراسة الصوت اللغوي : ٢٨٤-٢٨٥، والأصوات اللغوية :١٦١، والمنهج الصوتي للبنية العربية :٣٨.

اللغوية ، وبالذات تسكين بعض الحروف والأسماء والافعال من غير علة صرفية أو نحوية، كما أفادوا من دراسة المقطع في الكشف عن سر التنوع المقطعي في القرآن الكريم ، أضف إلى ذلك إلى أمور كثيرة : كمعرفة بداية الكلمة ونهايتها ، ومعرفة الخط العربي من غيره ، وغيرها(١).

وقد تنبه "فندريس" إلى العلاقة الصوتية الصرفية ، وأرجع التغييرات الصرفية لأسباب صوتية , فقال : ((وقصارى القول إن النظام الصرفي لدى كل متكلم يجعل في نفسه من أسباب التغيرات بقدر ما يجعله النظام الصوتي))(٢). ودرس "هنري فليش" الصرف العربي على ضوء علم الأصوات ، فلم يدرس الكلمة انطلاقاً من رسمها ، بل من النطق بها ؛ لذلك أعاد النظر في أصل الصوامت والمصوتات ، والمقاطع ، وأصوات العلة ، وما إلى ذلك من امور أساسية لدراسة الصرف ، وأكد نظرته هذه في كتابه (العربية الفصحى) من أوله إلى آخره. وتناول "عبد الصبور شاهين" هذا المفهوم ، وأدرك ضرورته ، قال : ((فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة ، دون دراسة أصواتها ومقاطعها ، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات ؛ لأن كل تغير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية على مستوى الأفراد الناطقين باللغة))(٣) ؛ لذلك بدأ بدراسة الكلمة في عناصرها الأولية .

ويبدو أنَّ دراسة "إبراهيم أنيس" للمقاطع الصوتية ، وتمسكه بها في دراسة البنية الصرفية ، مكنته من التفريق بين المشتقات والجوامد ، قال: ((فالكلمة المشتقة في اللغة العربية أسماً كانت أو فعلاً حين تكون مجردة من اللواحق والسوابق- كالضمائر وأل التعريف – لا تكاد تزيد على أربعة مقاطع ويندر أن نجدها تتكون من خمسة مقاطع مثل (يتعلّمُ))(٤).

ومن القضايا اللغوية العالقة بالمقطع في اللغة العربية قضية "عدد المقاطع" ، فلكل لغة نظامها الخاص في تشكيل المقاطع ، وتختلف عن غيرها في أنواع المقاطع التي تستعملها

---

(١) يُنظر : المقطع في بنية الكلمة العربية : ٣ ، وأثر الأصوات الصائتة في المستويين (الصرفي والنحوي) :١٣٠.
(٢) اللغة : ٢٠٣ .
(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٢٥ .
(٤) الأصوات اللغوية : ٩٣-٩٤.

لتشكيل بنية الكلمة ، وذلك تبعاً لنظامها اللغوي الذي تسير عليه تلك اللغة ، والعربية كغيرها من اللغات التي لها مقاطع خاصة بها استخلصت خصائص النظام المقطعي للغة العربية مباشرة من النصوص العربية سواء كانت شعراً أم نثراً .

وبعد أنْ قَسَّم القدامى المقطع إلى طويل وقصير ، وقصروه على ذلك فقط ، جاء دور المستشرق "جان كانتينو" ، وميَّز بين عدّة أنواع من المقاطع ، قسم بعضها بالنظر إلى ما تنتهي به من أصوات ساكنة أو لينة , أي من حيث الإنفتاح والإنغلاق على قسمين[١] :

١- المقطع المفتوح : وهو الذي ينتهي بحركة طويلة أو قصيرة ، ومثَّل له بكلمة من الفرنسية ، وهي كلمة (روبو) ومعناها شَعْبانْ فمقطعها مقطعان مفتوحان .

٢- المقطع المغلق : وهو الذي ينتهي بحرف أو حرفين ، وإذا انتهى بحرفين سمي أحياناً مقطعاً مزدوج الإنغلاق ، ومثّل لذلك : بكلمة من الفرنسية ، وهي فكتور(victor) فمقطعاه مقطعان منغلقان , ثم قسم المقاطع من حيث المدى (الطول والقصر) على قسمين [٢] :

١- المقطع القصير : وهو الذي ينتهي بحركة قصيرة ، مثال ذلك : (قَتَلَ) في العربية متركبة من ثلاث مقاطع قصيرة .

٢- المقطع الطويل : وهو الذي ينتهي بحركة طويلة ، أو بحرف ، مثال ذلك: كلمة (قَتَلَنا) في العربية فيها مقطعان طويلان ، المقطع الثاني (تَلْ) والمقطع الثالث وهو (نَا) وبذلك أصبح عدد المقاطع التي تشترك في بناء الكلمة أربعة مقاطع .

وما يؤكد أَنَّ المقطع الصوتي في العربية اتجه على يد المستشرقين تدريجياً نحو التطور والنضج ، وبالأخص التقسيم المقطعي ، هو دراسة "هنري فليش" للمقطع فبعد أنْ اطّلع على أفكار"ابن جني" في الصوت من خلال كتابه (سر صناعة الإعراب) ، وقدَّمَ دراسة بعنوان (التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب) عرّبها وحققها "عبد الصبور شاهين" ، تولدت لديه أفكار، واستدرك أموراً وجد فيها أهمية ، مثال ذلك : كان لدى "ابن جني" فكرة خاصة عن المصوتات الطويلة من حيث هي نتائج للمصوتات القصيرة

---

(١) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : ١٩١.

(٢) المصدر نفسه : ١٩٢.

متصوراً أنَّ حروف المد تنمو تبعاً للكمية . هذه الفكرة ساعدت المستشرق "هنري فليش " على أن يُدرك من خلال وصف ابن جني لنطق العرب – أنَّ العرب كانوا يجرون التقسيم المقطعي في حالة المصوت الطويل المتلو بصوت مُضعَّف: وهو تقسيم مقطعي يُقفِل المقطع بعد المصوت الطويل ، وذلك مثل : شابْ– بَ – تُن = tun– sab–ba ودابْ – بَ – تُنْ= –tun – ba– dab، فتقسيم الكلمة هكذا : شا– بٌّ– تُنْ= tun– bba– sa ودا – بٌّ = تُنْ = tun– bba– da وهو تقسيم يُبقي المصوت الطويل في مقطع مفتوح ، ويتيح له ان يمتد تبعاً للكمية[١]..

ويبدو أنَّ هذه الأفكرة هي التي دفعت "هنري فليش" إلى أنْ يصرّح في كتابه (العربية الفصحى) بالمقطع المفتوح والمقطع المقفل ، فكشف له السلوك المقطعي عن وجود ثلاثة نماذج من المقاطع :

صامت + مصوت قصير : مقطع قصير

صامت + مصوت طويل : مقطع طويل

صامت + مصوت طويل + صامت : مقطع طويل

وأعادَ النظر في سلوك المقطع المقفل ، والمصوت الطويل ، فوجد أنَّ هذا السلوك سيضطرب إذا ما نشأ عن بعض الصيغ الصرفية مصوت طويل أو مزدوج في مقطع مقفل على الصورة التالية :

صامت + مصوت طويل + صامت

وبهذا تكوّن المقطع المديد[٢] .

وقد لفت "هنري فليش" انتباه القرّاء إلى نقطة مهمة ، وهي كراهية الإحتفاظ بمصوت طويل أو مزدوج في المقطع المقفل ، والنظام الصرفي يقضي بضرورة عدم اختصار هذا المصوت المزدوج بإلغاء أحد عنصريه ، فاقترح حلاً لهذه المشكلة ، وهو تجزئة المصوت

---

(١) ينظر: دراسات المستشرقين للصوت اللغوي العربي : ٦٧، ضمن أشتات استشراقية ٣، بحث التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني : ٢.

(٢) يُنظر العربية الفصحى: ٤٤.

المزدوج بين مقطعين مختلفين، مثال ذلك:(لا تخشوْ الناس)، إذ تصبح (لا تخشوُا الناس)[١].

ومثل هذه الأفكار أثرت في علماء العربية في العصر الحديث فقد استعملوا مصطلح المقطع ، ودرسوا جزيئاته ، فجاءت دراساتهم أصداء لدراسات المستشرقين في إطارها العام، أمّا من حيث الشرح والتفصيل والإستشهاد ، فقد وقعت خلافات كثيرة حول دراسة المقطع ، وربما يعود ذلك إلى صعوبة تحديد حدوده .

لقد عدَّ "ابراهيم أنيس" المقاطع نوعين : متحركاً وساكناً ، والمقطع المتحرك : هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل. أمّا المقطع الساكن : فهو الذي ينتهي بصوت ساكن ، فالفعل (فَتَحَ) يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة ، في حين أنَّ المصدر لهذا الفعل (فَتْحٌ) يتكون من مقطعين ساكنين[٢] ، وهو بذلك يتفق مع المستشرقين (كانتينو وهنري فليش) حين نظر إلى المقاطع على أنَّها أشكال وكميات معينة ، إلا أنَّه أطلق على المقطع المفتوح أسم المقطع المتحرك ، وعلى المقطع المقفل أو المغلق أسم المقطع الساكن[٣] .

أمّا أنواع النسج في المقاطع العربية ، فقد أضاف "أنيس" إلى الانواع الثلاثة المشهورة التي قال بها "هنري فليش" ، مقطعين قليليّ الشيوع ، ولا يكونان إلاّ في أواخر الكلمات وحين الوقف وهما :

صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن ، مثل:حِيْنَ

صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان ، شَهْرْ

فبنية كلمة (نستعين) وفقاً لتقسيم "ابراهيم أنيس" تتكون من ثلاثة مقاطع أولها مقطع من النوع الثالث ، وثانيها من النوع الأول ، وثالثها من النوع الرابع [٤] .

وكان "رمضان عبد التواب" سابقاً "لإبراهيم أنيس" في متابعة المستشرقين في النظر إلى المقاطع على أنها أشكال وكميات معينة ، وأطلق المصطلحات نفسها (طويل ، مغلق،

---

(١) ينظر : العربية الفصحى : ٤٥-٤٦.

(٢) ينظر : الأصوات اللغوية : ٨٧.

(٣) ينظر : دروس في علم الأصوات العربية : ١٩١، ١٩٢، ١٩٤ ، والعربية الفصحى : ٤٢ ، والأصوات اللغوية : ٨٢-٩٧ .

(٤) ينظر : الأصوات اللغوية :٩٢.

مفتوح) إلاّ أنّه استبدل مصطلح مصوت بمصطلح حركة ، وجعل المقاطع خمسة[١]، وفي هذه الاخيرة قد اتفق مع ابراهيم أنيس.

أمّا "تمام حسان ، وأحمد مختار عمر" ، فقد ذهبا إلى أنّها ستة أنواع مع اختلاف بينهما في النوع السادس ، واستعملوا الرموز في التعبير عن المقاطع والحروف فرمزوا للحرف الصحيح (ص) ولحرف العلة القصير (ع) ولحرف العلة الطويل (ع ع)[٢] .

وقسّم بعض الغربيين المقاطع إلى صوتي وشكلي ، إذ اتخذ تعريف المقطع لديهم اتجاهين : اتجاه فوناتيكي حين قال بعضهم : إنّه قطاع من تيار الكلام يحوي صوتاً مقطعياً ذا حجم محاطاً بقطاعين أضعف اسموستيكياً ، وقالوا : إنّه أصغر وحدة في تركيب الجملة. أما في الاتجاه الفونولوجي فدوسير يعرف المقطع: بأنّه الوحدة الأساسية الذي يؤدي الفونيم وظيفة داخلها ، وبعضهم قال : إنّه وحدة تحتوي على صوت علة واحد فقط[٣] ، وهذا التقسيم اتخذه "تمام حسان" من بعدهم ، فذهب إلى تقسيم المقاطع إلى نوعين : أولهما المقطع التشكيلي ، والآخر هو المقطع الأصواتي . والمقطع التشكيلي: هو تجريدي مكون من حروف ، أمّا المقطع الأصواتي : فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات ، وهذه الثانية جعلته يخلص إلى نتيجة : هي أنّ ماهو تقعيدي لا يتحقق دائماً في النطق بالضرورة وبعض الظواهر المقطعية ، كالحذف والطول والقلقلة ، وما أشبه ذلك ، تحتم ألاّ يتغافل الباحث عن عدم أطراد المقطع التشكيلي والمقطع الأصواتي[٤]، ثم شرح بنية المقاطع، فالقاعدة في تمييز المقطع الأول أنّه يوجد في بداية كل ما بدئ بهمزة الوصل ، ويوجد هذا المقطع مثلاً في بداية كل ما كان على وزن استفعال ، وإنفعال ، وإفتعال ، وفي أفعال هذه المصادر وفي أداة التعريف [٥] ، وهو مقطع تشكيلي .

---

(١) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب : ١٠٢.

(٢) يُنظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام : ١٤٠ ، أضاف نوعاً هو (ع س)رمز له بالرمزين (ع ص) على اعتبار ان (ص)اختصار لكلمة صحيح ، يُنظر : دراسة الصوت اللغوي : ٣٠١ ، وزاد المقطع (ص ع ع ص ص) .

(٣) يُنظر : دراسة الصوت اللغوي : ٢٨٤-٢٨٧ .

(٤) يُنظر : مناهج البحث في اللغة ، تمام : ١٤١ .

(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ١٣٢ .

وقاعدة المقطعين الثاني والثالث (ص ع ، ص ع ص) ((إنَّه إذا تحرك حرف بالكسرة أو الفتحة أو الضمة القصيرة ، فإذا تحرك ما بعده ، فالحرف المتحرك الأول مع حركته مقطع من نوع (ص ع) كالكاف المفتوحة من (كَتَبَ) ، أمّا إذا سكن ما بعده ، فالحرفان وبينهما الحركة يكوّنان مقطعاً من نوع (ص ع ص) كالميم المفتوحة والحاء الساكنة من (مَحْمود)))[١]. وقاعدة المقطعين الرابع والخامس ، تحكم على بنية الكلمة ، أنَّه اذا تحرك حرف بياء المد أو ألفه أو واوه ، فإذا تحرك الحرف التالي له ، فالاثنان يكونان مقطعاً من نوع (ص ع ع) كالقاف والألف من قائل ؛ أما إذا سكن ما بعده فالصحيحان وبينهما المد يكونان مقطعاً من نوع (ص ع ع ص) كالميم والواو والدال من محمود . أمّا المقطع السادس وهو الأخير (ص ع ص ص) لايوجد في الفصحى إلاّ في آخر المجموعة الكلامية حين الوقف بالسكون على مشدد أو على صحيحين مختلفين المخرج ، مثال : (عبد) و(شد) فإذا نونت عبد وشد تغير نظام المقاطع فأصبحت بنية الكلمة (ص ع ص + ص ع ص) بدل (ص ع ص ص) [٢] .

فأدرك "تمام حسان" أهمية دراسة المقطع وفائدته من خلال تأثره بالدراسات الحديثة أولاً ، وخصوصاً اتجاه سوسير الفوناتيكي والفنلوجي . وثانياً: طبيعته الواضحة في أغلب دراساته ، وهي محاولة النهوض باللغة العربية بكل ما هو جديد , إذ يرى أنَّ الدراسة المقطعية تمكننا من أنْ نحكم على شكل كلمة ما بأنَّه غير عربي كورود مقطع من نوع (ع ص) في وسط الكلمة أو آخرها وورود مقطع كلمة مكونة من (ع ص + ص ع) فحسب ، ونحكم على نماذج أخرى على أنَّها عربية ، ففائدة معرفته معرفة الموازين الصرفية[٣]. ومن هنا، يتضح دور المقطع في تشكيل البنية الصرفية .

ويعد "عبد الصبور شاهين" من الباحثين المحدثين الذين استهوتهم الدراسات الحديثة للمقطع ، وبالأخص دراسة المستشرق "هنري فليش" فقد اهتدى بالخطوات التي رسمها هذا المستشرق للمقطع الصوتي ، وتوسع في البحث فيه فأضاف ما وجده مناسباً ، وقرر أنَّ أهم

---

(١) مناهج البحث في اللغة ، تمام : ١٣٣ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه : ١٣٤-١٤٦ .

(٣) يُنظر :المصدر نفسه : ١٤٤ .

شي في تصريف الكلمة ، هو ادراك نظامها المقطعي ؛ لأنَّ هذا النظام يفرق نسيج الأسم عن الفعل فيه[١]. وحدد عدد المقاطع في اللغة العربية وجعلها خمسة شأنه شأن أغلب الباحثين المحدثين وهي كما يأتي[٢]:

١- المقطع القصير المفتوح ص+ح ، ومثاله : (كَتَبَ) : / كَ/تَ/بَ / .

٢- المقطع الطويل المقفل ص+ ح+ص ، ومثاله : (مِن) / مِ – ن/ .

٣- المقطع الطويل المفتوح ص+ ح+ح ، ومثاله : ما /م– – / .

وهذه الأشكال المقطعية الثلاثة تتكون منها كلمات اللغة العربية في حالتي الوصل والوقف، بحيث لا يمكن ان يطرأ من الضرورة ما يخل ببناء واحدة منها.

٤- المقطع المديد المقفل بصامت : ص+ ح+ ح + ص ، مثاله كلمة: (كانْ):/ك –ن/.

٥-المقطع المديد المقفل بصامتين : ص+ح + ص+ص، مثاله: كلمة (فَضْلْ):/فَ- ض ل/

ودراسته للمقطع جعلته يُدرك أهمية هذا النظام ، ويوضح خصائص البنية المقطعية في اللغة العربية ومحاذيرها ، لتكون منطلقاً من خلاله تمّ تكوين المتن الذي أشتغل عليه "عبد الصبور شاهين" لدراسة بنية الكلمة ، فكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة ، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة النظام.

كما أتضح له أثر المقطع الصوتي في تشكيل بنية الأسم الثلاثي والرباعي والخماسي المجرد ، وتأمل في الوزن الإيقاعي لهذه البنية ، وأدخلها في مقاطع جديدة ، وقدّم جملة من الملاحظ [٣] أوصله إليها الاستناد إلى الدراسات والمناهج الحديثة ، فعلّل ما رآه مناسباً.

---

(١) يُنظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات : ٤٠ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٣٩-٤٠ .

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية : ٤٠، ٥٣-٥٧.

من خلال ما تقدم يتضح أن المقاطع الصوتية أُشبعتْ بالدرس حديثاً ، فبعد أنْ كانت إشارات أطلقها القدامى ، أصبحت على يد المحدثين ابتداءاً بالمستشرقين ظاهرة صوتية لها دورٌ بارزٌ في تفسير الظواهر الصرفية منها والنحوية [١] .

فالمحدثون أدركوا دور المقاطع الصوتية في بنية الكلمة العربية أسماً وفعلاً وحرفاً ، وربطوا الإختلاف بين بنية صرفية وأخرى بإختلاف مقاطعها ، حتى أفاضوا في دراستهم للمقطع ، وأغرقوا في جميع القضايا المتعلقة به ، وأعانهم على ذلك البحث المقارن والمناهج الحديثة .

ثانياً / نظرية التحوّل الداخلي:

يبدو أنَّ احتكاك اللغة العربية في العصر الحديث باللغات الأوربية مثل الفرنسية والإيطالية والانكليزية جعلها تتأثر بها وتقلدها , وكانت أكثر هذه اللغات تأثيراً في العربية هي اللغة الفرنسية ، فقد ساهمت في تطوير المعجم العربي . أمّا تأثير اللغة الانكليزية والايطالية فقد جاء لاحقاً ، وكان أكثر محدودية ، فكان من الضرورة أنْ تعبّر العربية عن معاني ودلالات اللواحق الموجودة في هذه اللغات أو تقلدها[٢] . ومن المتداول والمعروف ((أنَّ الاشتقاق عن طريق التصريف الداخلي (in ternal in flexion) يمثل الطريقة الرئيسية لظهور المفردات الجديدة في اللغة العربية ، وفي حقيقة الأمر يُكمن معجم اللغة العربية بل معجم اللغات السامية عامة في منظومتين كبيرتين : منظومة الجذور ، ومنظومة الأوزان أو الصيغ))[٣].

---

(١) يجب الإشارة إلى أنَّ دور المقاطع الصوتية لا يقتصر على الظواهر الصرفية فقط بل يشمل الظواهر النحوية كذلك ؛ لأنّه يقوم بوظيفة نحوية شأنه في ذلك شأن الحركات الإعرابية الأخرى . وقد تمّ تفصيل القول في هذه الرؤيا من قبل الباحث (سعيد اسماعيل) فقد قدّم رؤية جديدة لتفسير التغييرات الشكلية لبنية المضارع المعتل عند دخول عوامل الجزم عليه ، وانتهى إلى أنّ سبب تغير المشكلات البنيوية لبنية المضارع تعود الى النسيج المقطعي من جهة ، وتقصير حركات المد من جهة أخرى . ينظر : أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية : ٢٧-٣٥.

(٢) ينظر : المستشرق الروماني نيقولا دوبريشان (دراسة لبنية الكلمة العربية) : ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه : ٢٢٣.

والمعروف أنَّ العربية تعتمد بالدرجة الأولى على الاشتقاق فهو من وسائل توليد المفردات في العربية ، ويعتمد على التحول الداخلي للأصل المشتق منه . كما أنَّه يمثل الوسيلة الأولى التي يقوم عليها صوغ معظم ألفاظ العربية[١] ، والقول بذلك ((لا يعني أنَّ اللغات السامية ، ومن بينها اللغة العربية لم تستخدم اللواصق (affixes) اطلاقاً إلا أنَّ عددها كان محدوداً جداً ، ولم تخلق العربية لواصق أُخرى إلى جانب اللواصق القديمة)) [٢] . وكأنَّما الاشتقاق عن طريق التحول الداخلي أخذ القسط الأكبر والأوفر.

وبرزت أهمية هذا الموضوع عند المستشرق "هنري فليش" ، فقد أفاض في البحث فيه وأولاه عناية خاصة ؛ لِعدِّه من أفضل طرق الاشتقاق في العربية ؛ ولأنَّ الاشتقاق ضمن طريقة التحول الداخلي يسمح بإدخال التضعيف ضمن مجموعة التغيرات الداخلية ، فضلاً عن تحديدها لوصف هذه التغيرات بأنَّها داخلية[٣]، ووصفها بانَّها طريقة سهلة افادت العربية ، فقد استمدت العربية الفصحى من أصولها الثلاثية ثروة هائلة من المفردات ، ونتج عنها نماءاً في الكلمات العربية على شكل مجموعات[٤]. وامتازت دراسته لهذا الموضوع بالتدرج ، فالامكانات التي تتيحها خاصية التحول الداخلي ((تظهر أولاً في مصوت واحد فحسب في صيغ (فَعْل، فِعْل ، فُعْل) ، وهي صيغ لم تتعرض لأي تطور آخر يخرج بها عن الخط الراهن) ، ثم تظهر في مصوتين قصيرين ، ومن ذلك صيغ : (فَعَلَ، فَعِلَ)، الخ...))[٥]، ثم تطورت صيغ هذه المرتبة الأخيرة لتولد خمسة مراتب كلها تعتمد على مضاعفة كمية الصوت ، فإطالة الصائتين القصيرين الأول والثاني تكوّن مرتبتان فمن صيغة (فَعَلّ) مثلاً تكونت صيغتان (فاعلّ– عالمّ) ، (وفعالّ– أتانّ) ، ومن تضعيف الصامت الثاني والثالث نحصل على مرتبتين أيضاً (فَعْلّ–عَيْنّ) ، (فَعّل– أيّل) ، جاءتنا من تضعيف العين واللام بالترتيب في صيغة

---

(١) ينظر : دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: ٩٠

(٢) المستشرق الروماني نيقولا دوبريشان (دراسة لبنية الكلمة العربية) :٢٢٣.

(٣) يُنظر : العربية الفصحى :٥٦ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٥٨.

(٥)المصدر نفسه :٧٦.

(فَعَلّ)، وتنتج المرتبة الأخيرة عادة من تضعيف الصامت الثاني بعدَ إطالة الصائت الثاني فـ(فَعّالّ–طمّاعّ) جاءت من (فَعَالّ) و (فعُولّ – فرُوقّ) جاءت من (فعُولّ)..[١].

ويعتقد "هنري فليش" أنَّ التدرج في تطور البنية الصرفية الناتج عن إطالة المصوتات القصيرة أو تحويلها إلى صوائت مزدوجة مع تضعيف صوامت الأصل الاشتقاقي ، ترتبط بالناحية البيانية للصيغة ، ويكون الارتباط وثيقاً بينهما ، فالهدف من التحول الداخلي في الوعي اللغوي للمتكلمين هو تحديد القدرة البيانية ، ومثال ذلك تطور (فَعَلَ) الى (فَعَال) و(فَعِل) إلى (فَعِيل) و(فُعَال) الى (فُعَيل) ، و(فَعُل) إلى (فَعُول) ، وأرجع سبب هذا التطور إلى ضعف القدرة البيانية للصيغ المتطورة عنها ، ودرس التحول الداخلي ضمن قسمين : الأول / التحول الداخلي في الصيغة الأسمية . والثاني / التحول الداخلي في الصيغة الفعلية، وتوصل إلى أنَّ خصوبة العربية اللفظية جاءت بتأثير التحول الداخلي ذاته ، فهو الذي يتحكم في السوابق واللواحق التي تضاف إلى الأصل لتشكل معه هيكلاً واحداً صامتيّاً وإمكانية التبادل داخله هي التي تهيأ امكانية إنشاء الصيغ المختلفة [٢] .

وعندما نأتي الى دراسات المحدثين نجد أنَّ نظام التحول الداخلي ودوره في تطور الأبنية الصرفية أخذَ حيّزاً منها بفعل التأثر بدراسات المستشرقين ، فمنهم من تأثر تأثراً مباشراً بفعل الترجمة والتلمذة كما تمّ الاشارة إلى ذلك ، وهو "عبد الصبور شاهين" في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية) ، ومنهم من تأثر بفعل الثقافة والاطلاع ، كما حدث "لديزيره ساقال" في كتابه (الصرف وعلم الاصوات) ، فعندما بحث "عبد الصبور شاهين" بناء الكلمة العربية تابع الدراسات الحديثة ، وبالأخص دراسة "هنري فليش" لنظام التحول الداخلي ، وتقرير أهمية المصوتات في بناء الكلمة العربية[٣]. مما جعله يحترم وجود الحركة في أيِّ نظام للكتابة يراد به تصوير الحقيقة العلمية كما هي ؛ لذلك قَسَّمَ مكونات الكلمة العربية الى عنصرين : الثابت: وهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة ، والمتغير: وهو مجموعة الحركات

---

(١) يُنظر : العربية الفصحى :٧٣–٧٦.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٧٩، ٨٣، ٨٦، ٩٦، ١٢٤، ١٦٠، ١٨٩.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٥ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٥.

التي تحدد صيغة الكلمة ومعناها ، ودورها في خلق الكلمة[١]. وليمثّل على ذلك نجده يأخذ الصوامت الثلاثة نفسها التي أخذها "هنري فليش" : ك ت ب :(ktb) ، لتكون مادة لمجموعة من الصيغ التي تؤخذ منها ؛ ليشير إلى ما أشار إليه "فلش" من دور أساسي للحركات في داخل الصيغ ، وهذا يعتمد على استعمال المتكلم ، وهو ما يطلق عليه عملية(التحول الداخلي) وهي ما انمازت بها العربية على لغات كثيرة [٢]. وبعض ما ذكره "هنري فليش" من شواهد على التحول الداخلي وتطور الأبنية مثل (فَرِحَ – فارِح)، و(فَرِهَ – فارِه) ، و(فَزِعَ – فَازِع)[٣] ؛ ليؤكد على وجود وزن فاعل إلى جنب وزن (فَعِل) إنَّما نتج من التحول الداخلي. نجد أنَّ عبد الصبور شاهين تابعه في هذا الرأي ، إذ يقول عن صيغة (فَعِلَ) : ((وقد كانت هذه الصيغة تدل في تاريخ العربية على ما يدل عليه أسم الفاعل ويبدو أنَّ الخاصية البيانية قد ضعفت في مرحلة معينة في ذوق الناطق الفصيح ، فلم يعد يستشعر بأنَّها تؤدي ما يريده من الوصف ، فتحولت صيغة (فَعِل) إلى (فاعل) ، وشاع الاستعمال الجديد على ألسنة الناطقين، فكان اسم الفاعل على الشكل الذي نعرفه وبقيت عدّة كلمات من الرواسب اللغوية عل وزن (فعِل) مثل : فكِه ، فقِه ، تعِب ، برِم ، فرِح ، نهِم ، وشرِه ...الخ))[٤] .

ويبدوا أنَّ تأثره بهذا الرأي كان متسرعاً ؛ لأنَّ "هنري فليش" بالأساس كما هو واضح للعيان في كتابه لم يثبت فكرته التي طرحها بما ذكره من أمثلة ؛ لوجود احتمالية سبب مجيء وزن (فاعِل) مصاحباً لوزن (فَعِل) ليس بوساطة التحوّل الداخلي ، بل قد نتج من القياس[٥] ، فردَّ "عبد الصبور شاهين" ما قاله "هنري فليش" دون التفات لهذه الملاحظة مع أنَّ الفرق بينهما هو: أنَّ "هنري فليش" قصر التحول في صيغة (فاعل) على ما ترافق فيه استعمال (فعِل) ، و(فاعِل) دون سواهما بينما عمَّ "عبدالصبور شاهين" حدوث هذا التحول في صيغة (فاعل) . والقول بتطور الصيغتين احدهما من الاخرى بفعل التدرج الصوتي بينهما ليس كافياً ، والقول بضعف خاصة (فعِل) البيانية ، غير متحقق عندها، والدليل على أنَّ

---

(١) يُنظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٣٥-٤٣.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٤٣-٤٤ ، والعربية الفصحى : ٥٤-٥٥ .

(٣) يُنظر : العربية الفصحى :٨٢ .

(٤) علم الأصوات : ٢٠٦-٢٠٧ .

(٥) يُنظر : العربية الفصحى : ٨٢.

التدرج الصوتي بين الصيغتين ليس كافياً : هو أنَّ بعض صيغ جموع التكسير وجد فيها (فُعُل) الى جانب (فُعُول) كـ (سُرُر، صُبُر، عُمُد) الى جانب (فُلُوس ، كُبُود ، بُرُود) في الاستعمال، وهذا قد يوحي بأنَّ الصيغة الأولى أصلٌ للثانية ، والفرق بينهما هو إطالة المصوت الثاني (الضمة)، والدليل على ضعف خاصة (فَعِل) البيانية وعدم تحققها عند "هنري فليش" ، و"عبد الصبور" : هو أنَّ جميع الصفات التي أوردها الباحثان على هذا الوزن ما زالت محتفضة بقدرتها البيانية ، فهي تدل على المبالغة [١] . فليس بالضرورة أنْ تكون جميع الآراء صائبة ومعتد بها.

أمّا "ديزره ساقال" ، فعلى الرغم من أنَّ تأثره لم يكن مباشراً ، إلا أنَّه آمن ايماناً مطلقاً بآراء "هنري فليش" ، وآراء المتأثر به "عبد الصبور شاهين" ، فقد نظرَ إلى الصرف العربي من خلال علم الاصوات ، إنطلاقاً من نطق الكلمة ، وإعادة النظر في أصل الصوامت والصوائت، وحدد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بعلم الصرف وفق المنهج الحديث[٢] .

وما يلاحظ على تبني "ديزره ساقال" لنظرية التحول الداخلي: أنَّه لم يصرح بها مباشرة ، ولم يتناولها كمفردة بشكل مستقل في كتابه ، إنَّما جاءت عرضاً ، والذي يؤكد وجودها تصريحه في مقدمات كتابه التمهيدية بالإقتداء بما طرحه "هنري فليش" ، "وعبد الصبور شاهين"[٣]. فضلاً عن توضيحه لنظام السوابق واللواحق في الكلمة العربية ، والمعلوم أنَّ هذا النظام كما ذكر "فليش" ، يخضع لنظام التحول الداخلي ، فنظام السوابق واللواحق نطقةُ محدد بفعل الصيغة ككل ، ونظام التحول الداخلي يحكم الكلمة بأكملها[٤] . وبذلك لاحظَ ساقال : على الوزن الثابت لجمع التكسير إمكانية دخول حركات طويلة أو قصيرة ، فقد تدخل الهمزة في أوله نحو : (أفْعُل – أنْهُر) ، و(أَفْعَال – أَقْزام) ، وما زيد في آخره تاء (فِعْلة – صِبْية) , و(فِعَلة – فِيَلة) ، وما ضُعِّفَت عينه (فُعَّل – عُجَّز)[٥]، وما شابه ذلك مما له دور

---

(١) يُنظر : التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ١٥٣ .

(٢) يُنظر : الصرف وعلم الأصوات : ٢٠-٢٩ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٩-٢٠ .

(٤) يُنظر : العربية الفصحى : ١٠٨ .

(٥) يُنظر : الصرف وعلم الأصوات : ٩٦ .

بارز في توجيه معنى الألفاظ . وأشار إلى أهمية الصائت والمصوت معاً في تأليف الكلمة ، وماعُرف بنظام التحول الداخلي الناتج من التبادل الداخلي بين الصوائت والمصوتات، وفرق بينهما ، فالصامت يمثل الحرف وحده ، في حين أنَّ المتحرك يمثل الحرف والحركة أيضاً, أي أنَّه يشمل الصائت والصامت معاً[١].

ومفهوم "هنري فليش ، وعبد الصبور شاهين" لطبيعة تشكّل الكلمة العربية ، الذي تمَّ توضيحه في صفحات سابقة أعاده "ديزره ساقال" ، فهو أيضاً يرى أنَّ الكلمة لا تقوم على نظام السوابق واللواحق فقط ، إنَّما يُضاف إلى ذلك الحشو, أي دخول أحرف على وسط الكلمة ، مثال ذلك : كلمة (استرق) دخلت على مادتها (س، ر، ق) الألف في أولها وهي من السوابق والتاء في وسطها وهي حشو[٢] .

ويتضح تأثره بنظرية التحول الداخلي أثناء حديثه عن الوزن والإيقاع قال: ((ويقوم الوزن الايقاعي على نوع المقطع ، وطريقة توزيعه في داخل الصيغة ، فلا يشاكل الوزن الصوتي تماماً ، ويشمل عدة أوزان صوتية ؛ لأنَّ الايقاع الواحد قد يكون مشتركاً بين جملة أوزان صوتية مثلاً : فُعَيعِل (صيغة للتصغير) كوزن إيقاعي ، وتشمل الأوزان الصوتية : فُعيْعِل و أُفيْعِل وفُويْعِل ، الخ ...))[٣], أي أنَّه اشترط لتحديد الوزن الإيقاعي تحديد نوع المقطع ، مع التحولات الداخلية التي تطرأ عليه داخل الصيغة الواحدة .

وبما أنَّ فكرة التحوّل الداخلي هي فكرة إستشراقية تتخذ من النطق والصوت أساساً لها ، لم يستطع "ساقال" أنْ يستعمل غير الأحرف اللاتينية التي استعملها المستشرقون رامزين بها عند الحاجة إلى الصوامت والصوائت ، وهذا ساعده على عمل جدول منظم بهما[٤] :

---

(١) يُنظر : الصرف وعلم الأصوات : ٢٣ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٧ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٩ .

الصوامت

الهمزة a	خ h	ش– s	غ– g	ن– n
ب– b	د– d	ص– s	ف– f	هـ– h
ت– t	ذ– d	ض– d	ق– q	و– w
ث– t	ر – r	ط– t	ك– k	ي– y
ج– j	ز– z	ظ– d	ل– l	
ح– h	س– s	ع– a	م– m	

الصوائت

فتحة قصيرة a	فتحة طويلة aa
ضمة قصيرة u	ضمة طويلة uu
كسرة قصيرة i	كسرة طويلة ii

المبحث الخامس // التذكير والتأنيث وتطوّر علامات التأنيث

أولاً / التذكير والتأنيث:

المذكر والمؤنث من المواضيع اللغوية التي شغلت الباحثين قديماً وحديثاً , فقد اهتم اللغويون والنحاة الأقدمون بهذه الظاهرة ، فهي من المسائل اللغوية التاريخية التي حفلت بها كتب الفهارس القديمة ، وضمّت تصانيف أئمة العربية في مادة "المذكر والمؤنث" , إذ قدَّم القدماء مصنفات كثيرة في موضوع التذكير والتأنيث عكست اهتمامهم به ، وحقق أغلبها من قبل رمضان عبد التواب. لكن هل أنَّ كثرتها أغنت الموضوع واستوعبت جميع جوانبه أم جعلته مفتوحا أمام الباحثين المحدثين ، ليكملوا البحث فيه ؟ وهي ما يأتي[1]:

١_ المذكر والمؤنث لأبي موسى الحامض ، حققه د. رمضان عبد التواب وطبع في القاهرة عام (١٩٦٧م) .

٢_المذكر والمؤنث لابن فارس ، حققه د . رمضان عبد التواب وطبع في القاهرة عام (١٩٦٩م) .

٣- المذكر والمؤنث للمبرد حققه د. رمضان عبد التواب و د . صلاح الدين الهادي ونشر في القاهرة عام (١٩٧٠م) .

٤_ مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة ، حققه د. رمضان عبد التواب وطبع في القاهرة عام (١٩٧٢م) .

٥_ المذكر والمؤنث للفراء ، حققه د.رمضان عبد التواب وطبع في القاهرة عام (١٩٧٥م). وقد ذكر د.طارق الجنابي أن د. نهاد جتن رئيس قسم اللغة العربية بآداب جامعة استانبول حققه وقدم له بدراسة إضافية.

٦_ المذكر والمؤنث لابن الأنباري ، حققه د.طارق الجنابي ونشره ببغداد عام (١٩٧٨م).

٧_ المذكر والمؤنث لابن التستري ، حققه د.أحمد عبد المجيد هويدي وطبع في القاهرة عام (١٩٨٣م) .

٨_ المذكر والمؤنث لابن جني حققه د.طارق نجم عبدالله وطبع في جدة عام (١٩٨٥م).

---

(١) يُنظر : مقدمة المذكر والمؤنث لابن الأنباري :٤٧ ، والتذكير والتأنيث في شواهد لسان العرب القرآنية : ١_٢.

مع كثرة مصنفاتهم في هذا الموضوع ، إلاّ أنَّ التصفح فيها يعكس عدم وضوح هذه المشكلة وضوحاً تاماً في أذهان أولئك العلماء , فاهتمامهم بمعرفة المذكر والمؤنث كانت الغاية منه : إجراء عملية إحصائية وصفية للكلمات المؤنثة والمذكرة , فلم يعثر على تفسير لتأنيث بعض الاسماء وتذكيرها عند القدماء إلاّ في حدود الوصف النحوي المبني على السماع وكثرة الشذوذ(١). فكان ذلك من الأسباب التي أثارت النقاش الطويل بين الباحثين المحدثين. فضلاً عن إطلاعهم على الفكر الغربي ، وتأثرهم بدراسات المستشرقين التي تناولت هذه الظاهرة بالبحث في ضوء اللغات السامية ، وباستعمال مناهج البحث الحديثة (التاريخي والمقارن) , فتعددت الآراء وتشعبت المذاهب التفسيرية لهذه الظاهرة ، وكثرت المحاولات التي أرادت الوصول إلى فهم مقبول لكيفية تشكلها وتطورها في اللغة العربية وفي اللغات السامية(٢).

والظاهر أنَّ مشكلة "المذكر والمؤنث" برزت و ((بشكل واضح على نحو يثير كثيراً من المسائل بخلاف ما تكون عليه هذه المشكلة في اللغات السامية الأخرى ، ولعل السبب في ذلك ؛ أنَّ العربية لغة كتبت لها الحياة وظلت قائمة خلال العصور الحية متطورة ، ولم يحدث شيء من هذا في تلك اللغات السامية شقيقات العربية ، فقد آندثر أغلبها ومات ، ولم يبق منها إلّا شيء يسير قليل الاستعمال ، وذلك لأنَّ هذه العربية الفصيحة قد طغت عليها وغلبتها))(٣).

وربما كان للدراسات الغربية _التي بحثت في هذا الموضوع وما توصلت إليه من نتائج في دراساتها للغات الهندو أوربية _ أثر في آهتمام المستشرقين بالجانب التاريخي للجنس في اللغات السامية , فقد علّل "رايت" سبب اقتصار اللغات السامية على جنسين فقط (المذكر والمؤنث) ؛ هو أنَّ خيال الساميين الذي يرى أنَّ كل ما في الطبيعة من أشياء جنسان(٤).

---

(١) يُنظر : جهود المستشرقين اللغوية في اللغة العربية :١٦٢_١٦٣ .

(٢) يُنظر : التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ٢٦٠ .

(٣) علم اللغة المقارن ، حمدي عبد الفتاح بدران : ٤٥ .

(٤) يُنظر : الجنس ونشوؤه في اللغات السامية : ٤٢ .

ولاحظ "فندريس" في بحثه للفرنسية قلة صلاحية الجنس النحوي للتعبير عن الجنس الطبيعي ، ففي أغلب الوقت لاتوجد وسائل في الفرنسية للتعبير بواسطة الجنس النحوي عن الفرق بين الجنسين الحقيقيين(١). وغير ذلك من النظريات الاستشراقية ، إلا أنَّ أطرف نظرية متعلقة بنشأة الجنس في اللغات السامية هي ما وجد عند "بروكلمان" : من أنَّ اللغات السامية كانت تفرق بين المذكر والمؤنث ، وأنَّ هذه التفرقة ليست لها علاقة في الأصل بالتذكير والتأنيث الحقيقي ، وتفرق اللغة بين الجنس بكلمة أخرى من أصل آخر لا بوسيلة نحوية، مثال ذلك : في السامية الأولى : حمار ، أتان وفي العربية حصان وفرس(٢). أي ليس بالضرورة أنْ تكون هناك علامة تتصل بالمؤنث لتميّزه عن المذكر ، بل يكفي أنْ تكون هناك كلمة من أصل أخر يتم التمييز من خلالها بين الجنسين.

ويرى "بروكلمان" أنَّ الجنس في اللغات السامية لم يكن محصوراً بالمذكر والمؤنث و باستعمال علامة فارقة تلحق الاسم المؤنث ، فلا بدَّ أنَّ هذا التقسيم أتى في مرحلة متأخرة نسبياً(٣). لذلك رأيناه يقدِّم دليلين في ذلك هما :

١_ إنَّ اللغات السامية لا تستعمل علامة التأنيث للتمييز بين المذكر والمؤنث ، فهناك كلمات كثيرة مؤنثة تخلو من علامة التأنيث مثلاً : "نفس: و "أرض" . وتستغني العربية عن علامة التأنيث مطلقاً في تلك الصيغ التي تعبر عن الأحوال الخاصة بالمؤنث ، والناتجة عن خصائص ذلك الجنس ، مثل : "عاقر" و "حامل" و "مرضع" وغير ذلك . وهناك بعض الاسماء المذكرة الخاصة بالمهن تلحقها علامة التأنيث ، مثال ذلك في العربية : "خَليفة ، وعلّامة، و راوية" (٤).

٢_ وجود أكثر من علامة للتأنيث ربما يدلّ على أنَّ المذكر والمؤنث الذي وصلنا في اللغات السامية هو كل ما تبقى من آثار ذلك التصنيف(٥). ليكون ((بروكلمان من القائلين أنَّ

---

(١) يُنظر : اللغة : ١٢٨ .

(٢) يُنظر : فقه اللغات السامية : ٩٥ .

(٣) يُنظر : ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية :١٣_١٤ .

(٤) يُنظر : فقه اللغات السامية : ٩٥ .

(٥) يُنظر : الجنس ونشوءه في اللغات السامية : ٤٤ .

علامات التأنيث في اللغات السامية كانت في القديم تستعمل كلواحق للاسماء الدالة على الجماعة (collective) والمعاني المجردة (absract)))[١].

وعلى الرغم من أنَّ رأيه هذا وجد صداه بين الباحثين (مستشرقين وعرب), قيل: إنَّه لم يقدم أدلة كافية تسند اعتقاده هذا ، وخُمِّن السبب من وراء ذلك في انتهاء الكثير من الاسماء الدالة على المعاني المجردة بتاء التأنيث ، مثال ذلك : أمانة و شجاعة و عظمة . وكون اسماء الجماعة تعامل معاملة المؤنث المفرد مع أنَّ بعض هذه الاسماء تلحقه تاء التأنيث كما في جماعة وطلبة[٢]. وافتراض عدم الكفاية والاستيفاء لموضوع "المذكر والمؤنث" يمكن أنْ يصدق على أغلب الباحثين في هذا الموضوع ، وذلك لأنَّ ؛ ((التأنيث والتذكير من أغمض أبواب النحو ومسائلها عديدة مشكلة ، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً مع صرف الجهد الشديد في ذلك))[٣].

وما توصل إليه "بروكلمان" نجد أثره واضحاً فيما قدّمه "إبراهيم السامرائي" في خصوص هذا الموضوع ، فقد أفاد منه ومن سواه من المستشرقين , إذ بحث هذه الظاهرة في العربية بحثاً تاريخياً مقارناً بينها وبين اللغات السامية الأخرى ، قال : ((كأن العربية القديمة كانت قد مرّت بمرحلة تاريخية لم يكن الجنس "Genre" فيها واضحاً تمام الوضوح بقسميه المذكر والمؤنث))[٤]. وما قدمه "بروكلمان" من أدلة أعادها "إبراهيم السامرائي" نفسها تقريباً, وتوجز بما يأتي[٥] :

١_ إنَّ التفريق بين المذكر والمؤنث بالعلامة الفارقة ، ظهر عندما احتاج المعربون إلى التمييز ، وهذا يعني أنَّ اللغة ماضية في طريق التطور، فبعد أنْ كانت لا تميز بين الاثنين ، أصبحت تستعمل العلامة .

٢_ هناك جملة من الصفات في العربية تجري على السواء للمؤنث والمذكر دون أنْ يختم المؤنث بعلامة التأنيث ، من ذلك ما كان على وزن "مِفْعال" نحو مِعطاء ، فإنَّ علامة

---

(١) الجنس ونشوءه في اللغات السامية : ٤٤ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٤٤ .
(٣) التطور النحوي : ١١٢ .
(٤) نظرة مقارنة في التذكير والتأنيث : ٢٠٩ .
(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ٢١٠-٢١١ .

التأنيث لم تلحق هذا اللفظ إلا في فترة زمنية لاحقة للفترة الأولى التي لم يتضح فيها الفرق بين المذكر والمؤنث.

٣_ كثرة أبنية الصفات التي لا تلحقها علامة التأنيث من ذلك ، ما كان على "مِفعَل" نحو: مِغشم ، وما كان على "مُفعِل" من صفات المؤنث نحو : "مُطفِل" و "مُرضِع" .

وبعد عرضه للأمثلة و تعمقه في الاستشهاد خلص إلى ما خلص إليه "بروكلمان" من: أنَّ المؤنث لم يكن يُميز عن المذكر بعلامة ، وأنَّ التأنيث بالعلامة حصل في فترة لاحقة للحالة التي لم تكن فيها هذه الأبنية قد عرفت العلامة. واتضح ذلك من خلال البحث في المسائل اللغوية التاريخية في العربية وفي أخواتها الساميات[١]، قال : ((إنَّ التأنيث بالعلامة طارئ في العربية من الناحية التاريخية كما هو طارئ في غير العربية من أخواتها الساميات ... وإذا جئنا للفعل في العربية واتصاله بتاء التأنيث لأنَّ فاعله مؤنث وجدنا هذه الحقيقة واضحة كل الوضوح وهي أنَّ العلامة ليست شيئاً لازماً وأنَّ ذلك يوضح شيئاً من التطور التاريخي في تقرير هذه المادة اللغوية))[٢].

ولم يكن "السامرائي" هو المتأثر الوحيد في بحث المستشرقين لهذه الظاهرة في ضوء علم اللغة التاريخي ، ومن خلال المقارنة بين اللغات السامية , إذ بحث "إسماعيل عمايرة" ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية , فما قاله "بروكلمان" : من أنَّ التأنيث باستعمال العلامة يمثّل مرحلة لاحقة متأخرة في اللغات السامية ، وقدّم أدلته ليسند ذلك ، نجد أنَّ "إسماعيل عمايرة" يأخذ هذا القول ويسنده قائلاً : ((ولعل من الآثار التي ما تزال شاخصة من بقايا تلك المرحلة تلك الطائفة من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث من غير حاجة إلى علامة تأنيث ، وذلك نحو : صبور وجريح))[٣].

---

(١) يُنظر : نظرة مقارنة في التذكير والتأنيث : ٢١٣ ، والمعلوم أن "إبراهيم السامرائي" عرض لهذه المسألة في أكثر من دراسة هي : نظرة مقارنة في التذكير والتأنيث ، وفي التذكير والتأنيث نظرة تاريخية في هذه المسألة ، وعود إلى التذكير والتأنيث ولوازمة .

(٢) المصدر نفسه : ٢١٦ ، وتتضح هذه النتيجة عند بروكلمان في كتابه "فقه اللغات السامية" :٩٥ ، الفقرة الثانية والثالثة .

(٣) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية : ٢٣ .

ومبدأ التأثر عند "إسماعيل عمايرة" _كما أشرنا_ لايعني التسليم المطلق لجميع الآراء والأفكار ، فكما وجدناه يؤيد جانباً من فكرة "بروكلمان" عن المذكر والمؤنث . نجده في الجانب الآخر منها وهو قول "بروكلمان" : ((إنَّ الجنس في اللغات السامية ربما كان ذات يوم يتجاوز حصره في المذكر والمؤنث))[١]. يصف "إسماعيل عمايرة" ذلك بأنَّه تخيل وافتراض؛ لعدم تقديمه أدلة كافية . ولنفترض أنَّ هذه الأقسام كانت موجودة فلماذا لم تخلّق بقايا تدل عليها أمثلة أو ما شابه ذلك؟ كما هو الحال بالنسبة لأي ظاهرة اندثرت. فضعف الدليل الملموس ، هو الذي جعل "إسماعيل عمايرة" يردّ بروكلمان.

وما تحدث عنه "بروكلمان" من تأملات خرافية متمثلة في وجود أكثر من نوعين للجنس في اللغات البدائية . أخذ به "رمضان عبد التواب" ، وأكد وجوده في اللغات التي قسمت الاسماء فيها إلى مذكر ومؤنث ، إذ نفى وجود صلة عقلية منطقية بين الاسم وما يدل عليه من تذكير أو تأنيث ، ودليله على ذلك : هو أنْ بعض اللغات تعدّ بعض الكلمات مؤنثة، وهي مذكرة في لغات أخرى ، والعكس بالعكس ، ومثل بكلمات "الخمر والسّن والسّوق" وهي كلمات مؤنثة في العربية ، في حين تعدها اللغة الألمانية مذكرة[٢].

وعليه يمكن أنْ نستنتج من ذلك : إنَّ ما توصل إليه حدس المستشرقين ومن حذا حذوهم من الباحثين العرب المحدثين من نتائج ونظريات ، لم تظهر اعتباطاً أو بدون مقدمات، بل أنَّ هؤلاء وجدوا في المناخ الثقافي السائد آنذاك (القرن التاسع عشر وأوائل العشرين) خير سند لهم ، فقد اتسمت تلك الفترة بانشغال علماء الأجناس ببناء النظريات المتعلقة بأصل الإنسان والحضارات والشعوب البدائية[٣]. فضلاً عن تطور أدوات البحث اللغوي وإمكاناته ومناهجه (التاريخي والمقارن) التي سهلت لهم استكمال بعض ما خفي عن القدماء ، ولا نقول كل ما خفي ؛ لأنّه كما هو معروف عن هذه الظاهرة_ أنَّها انمازت بالتعقيد مع الأهمية .

---

(١) يُنظر : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية : ٢٢.

(٢) يُنظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : ٤٠ .

(٣) يُنظر : الجنس ونشوؤه في اللغات السامية : ٤٣ .

ثانياً /علامات التأنيث :

يعدّ التأنيث بالعلامات أكبر أسباب التأنيث في اللغة العربية ، وذلك لكثرة تلك العلامات، فمنها ما يتصل بالأسماء ، ومنها ما يتصل بالأفعال ، ومنها ما يتصل بالأدوات, وإذا حُذِفتْ العلامة عاد الفعل أو الاسم إلى حاله من التنكير(١). وأشهر هذه العلامات هي (التاء) ، واختلف فيها القدماء ، إذ يرى البصريون أنَّ التاء أصل والهاء بدل منها ، ويرى الكوفيون أنَّ الهاء هي الأصل(٢)، كما عدّوا التذكير أصلاً والتأنيث فرعاً عنه. وقد عرفت اللغة العربية علامتين أخريين هما: الألف المقصورة ، كما في: ليلى و كبرى ، والألف الممدودة مثل: حمراء وعاشوراء ، وهاتان العلامتان يرد استعمالهما غالباً عن طريق السماع(٣).

وبحث المستشرقون علامات التأنيث في اللغات السامية بحثاً تاريخياً مقارناً ، ففي اللغات السامية علامات خاصة للتأنيث وهذه العلامات هي : التاء والألف الممدودة ، والألف المقصورة. وأهم العلامات وأكثرها انتشاراً في اللغات السامية هي التاء ، وتطرد في الاسماء والصفات وكذلك الأفعال ، يقول: برجشتراسر : ((وأمّا تاريخ لواحق التأنيث ، فالتاء مع الفتحة قبلها ، أي (at) سامية الأصل ويدل على قدمها وجودها في ماضي الفعل ، نحو : فَعَلَتْ))(٤).

وكذلك نجد "إسماعيل عمايرة" يقف عند هذه النقطة ليبحث في جذورها يقول : ((إنَّ اطراد ظاهرة التأنيث _فيما يبدو_ قد جاء في مرحلة تالية لاطراده في الاسماء ؛ يستدل على ذلك من أنَّ صفات جميع الاسماء المتمكنة المؤنثة تؤنث بعلامات التأنيث ، سواء في هذا أظهرت عليها علامات التأنيث أم لم تظهر ، فيقال : أرض خصبة ، ونفس مطمئنة ، وفاطمة مؤمنة))(٥). وعلّل سبب كثرة علامات التأنيث في الصفات ؛ بضرورة الفصل بين

---

(١) يُنظر : التذكير والتأنيث في العربية والاستعمالات المعاصرة :١٠٦ .

(٢) يُنظر : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية : ٥٠ .

(٣) يُنظر : التذكير والتأنيث في العربية والاستعمالات المعاصرة :١٠٦ .

(٤) التطور النحوي : ١١٥ .

(٥) ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية : ٤٠.

الجنسين لتفادي اللبس أولاً. ومن أجل تحقيق الوضوح والتخصيص ثانياً[١]. ويضاف إلى ذلك الحاجة إلى التأكيد على جنس الموصوف .

وعلَّق أحد الباحثين المعاصرين على استدلال "عمايرة" على اطّراد هذه العلامة في الصفات واصفاً له بالصحة ، مع ضرورة التنبه إلى عدم وجود فرق بين تأنيث الاسم وتأنيث الصفة ؛ لأنَّ علامة التأنيث التي تلحق الصفة ، تكون الغاية منها هي الاشارة إلى أنَّ الموصوف مؤنث[٢]. وكثيراً ما تلحق علامة التأنيث الصفات ، عندما يكون جنس الموصوف مشكوك فيه فتأتي العلامة لتزيل ذلك اللبس والغموض .

ويرى النحاة العرب أنَّ هذه التاء ، يكون ما قبلها مفتوحاً دائماً , أمّا إذا جاء ما قبلها ساكناً فلا تصبح علامة تأنيث في مثل: بِنْت وأُخْت[٣]. وعندما جاء "رمضان عبد التواب" وناقش هذا الرأي ، قال:((هذه الفكرة الخاطئة هي إحدى نتائج الجهل باللغات السامية))[٤]. وكان رأيه مستمداً من رأي "برجشتراسر": إنَّ التاء وإنْ لم تسبقها فتحة ، هي تاء تأنيث كما في "بنت" و "أُخت" ، فهي في غير اللغة العربية ، وخصوصاً في الأكدية والعبرية كثيراً ما لا فتحة قبلها[٥].

والعلامة الثانية للتأنيث ، هي الألف الممدودة وآنحصرت في العربية في الصيغة : "فعلاء" مؤنث "أفعل" الدال على الألوان والعيوب الجسمية ، وذلك مثل : "حمراء" مؤنث "أحمر" و "عرجاء" مؤنث "أعرج" , وتعد الألف المقصورة العلامة الثالثة للتأنيث وخُصّت في صيغة : "فُعلى" مؤنث "أفعل" الدال على التفصيل مثل : "كبرى" مؤنث "أكبر" [٦].

وقد كان للباحثين في الدراسات السامية المقارنة (مستشرقين ومن خلفهم من العرب المحدثين) آراء واستنتاجات في التأنيث بالألف , إذ توصل المستشرقون إلى أنَّ دلالة الألف على التأنيث لا توجد في جميع اللغات السامية ، ووجودها قليل لايكاد يتجاوز العبرية

---

(١) يُنظر : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية : ٣٤_٣٦ .

(٢) يُنظر : التطور اللغوي في دراسات المحدثين : ٢٦٣ .

(٣) يُنظر : الكتاب : ١٣/٢ ، ٨٣ ، ٣٤٨ ، وسر صناعة الاعرابب : ١٦٥/١ ، والخصائص : ٢٠٠/١.

(٤) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : ٤٢.

(٥) يُنظر : التطور النحوي : ١١٥-١١٦.

(٦) يُنظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث : ٤٦_٤٧ .

والآرامية ، وأمّا في العربية فقد أُطرد في (فَعلى مؤنث فَعلان) و(فُعلى مؤنث أفعل التفضيل) و(فعلاء مؤنث أفعل فيما دلَّ على لون أو عيب) ، ومن خلال ذلك أبعدوها عن السامية الأم ، ونسبوها إلى مرحلة لاحقة(١).

وإنَّ القول بمبدأ التطور الذي حصل في الصيغ الصرفية ، وكذلك الحال بعلامات التأنيث وحده يكفي لأنْ يُقال: إنَّ الباحثين العرب المحدثين تأثروا بهذا المبدأ وصور ذلك كثيرة ، فبفعل قانون التطور اللغوي الذي عُرف في العصر الحديث ، توصل بعض المستشرقين إلى أنَّ الألف المقصورة والألف الممدودة تمثلان مرحلة من مراحل تطور التاء، فقد فسّر بروكلمان هذه المرحلة من التطور بـ((أنْ تسقط التاء عند الوقف في مرحلة أولى نحو ناقة_ ناق ، ثم أن تظهر بعد الحركة النهائية هاء ثانوية شبيهه بهاء السكت ... نحو نَاقَ_ نَاقَه))(٢). فمن المستبعد أن تقلب التاء هاء عند الوقف مباشرة ولأسباب صوتية ، وفي الوقت نفسه وجود قلة من الأمثلة تدل على هذا النوع ، فحاول "بروكلمان" أنْ يحل هذا الاشكال بتفسيره ، ونال تفسيره نقاش بعض الباحثين بين محتمل لصحته ومشكك أو مخالف, فنجد "جان كانتينو" يأخذ تفسير "بروكلمان" ويوضحه ويحتمل صحته ، وغايته التأكيد على رأيه فهو أيضاً يرى أنَّ علامة التأنيث تطورت ، لكنه قصر تطور التاء وانقلابها إلى هاء عند الوقف في العربية على أواخر الاسماء والصفات المؤنثة المفردة ، أي في تاء التأنيث المربوطة ، فلا يحدث ذلك في تاء التأنيث المفتوحة التي في الاسماء المؤنثة نحو "بنت" و "أخت" ولا في الاسماء التي التاء فيها ليست علامة على التأنيث نحو "عنكبوت" و "وقت" و "موت" ولا في تاء المؤنث السالم نحو : "مسلمات" ولا في تاء المفردة الغائبة في الماضي نحو : "ضَرَبَتْ" (٣).

وممن قالوا بتطور علامة التأنيث من المستشرقين أيضاً "موسكاتي" , إذ يرى أنَّ علامة التأنيث تطورت في السامية الأم في العبرية والسريانية ، كما تعرض لتفسير "بروكلمان" وشكك

---

(١) يُنظر : التطور النحوي :١١٥ ، والتطور اللغوي في دراسات المحدثين : ٢٦٦ .

(٢) دروس في علم أصوات العربية : ٥٢ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٢ .

فيه دون أن يوضح السبب ، ومثّل للتأنيث بالألف الممدودة بـ "قبراء" مؤنث "أقبر" ، وللألف المقصورة بـ"صُغْرى" مؤنث "أصغر" (١).

أمّا بالنسبة للبحث العربي الحديث ، فقد تأثر " إبراهيم أنيس" بجدلية هذا الموضوع، فتطرق لمراحل علامة التأنيث ، وذكر ثلاث مراحل لتطور علامة التأنيث في اللغات السامية ، فالأصل في علامة التأنيث هو التاء المتطرفة ، وقد ظلت على حالها في الفعل الماضي وجمع الاناث في اللغة العربية ، ثم تطورت العلامة في الاسماء المؤنثة المفردة إلى حال وسطى ، وهي : النطق بها تاء في حالة الوصل ، وحذفها في حالة الوقف ، وبعدها وصلت العلامة إلى التطور الثالث وهو حذفها مطلقاً وصلاً ووقفاً في كل اسم مفرد مؤنث ، وتعد معظم اللغات السامية كالعبرية ، وبعض اللهجات العربية خير مثال لهذا التطور(٢). واذا ما قارنا بين تفسير "إبراهيم أنيس" وتقسيمه لمراحل تطور علامة التأنيث وبين تفسير "بروكلمان" السابق . نجده يخالف "بروكلمان" في وجود المرحلة التي تقتضي تولّد هاء السكت ، فقد نفى وجود الهاء ، وفسّر ذلك بامتداد النفس بما قبله من صوت لين قصير (الفتحة) ، فيخيل لسامعها أنها تنتهي بالهاء(٣).

ومن جانب آخر نجد "رمضان عبد التواب" في بحثه لهذه المسألة ، يُعلّل مذهب الباحثين المحدثين في عدّ الألف المقصورة والممدودة في العربية تطوراً عن تاء التأنيث في السامية الأولى ؛ بما وِجد في العبرية والآرامية من تطور للتاء إلى ألف مد(٤)، وأضاف مرحلة رابعة إلى مراحل تطور ألف التأنيث المقصورة ، التي قال بها "بروكلمان" و "إبراهيم أنيس" وهي الياء , فوجود "الياء" فيما تبقى من أمثلة الألف المقصورة في العبرية والآرامية ، جعلته يرى سلفاً آخر للألف المقصورة ، غير تاء التأنيث ، هو "الياء" فتصور أن أصل كلمة "حُبْلَى"(٥):

حُبْلَىُ _ حُبْلَىْ _ حُبْلَىَ _ حُبْلَى

---

(١) يُنظر : مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن : ١٤٦ .

(٢) يُنظر : في اللهجات العربية : ١١٩ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١١٨ .

(٤) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة العربية مناهج البحث اللغوي : ٢٦٣ .

(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٦٣ .

أمّا فيما يتعلق بتحول تاء التأنيث إلى الألف المقصورة ، فمن خلال ملاحظته لبعض اللهجات المعاصرة ، وليست كلها ، أكَّد على عدم صحة القول بتطور تاء التأنيث إلى الألف المقصورة ، ووصف ما وِجد في بعض نصوص المعاجم العربية من ورود مثل "خُنْفُسة" و "خُنْفُسا" و "خُنْفُساء" بداية لمرحلة جديدة من آندثار ألف التأنيث المقصورة والممدودة ، وحلول التاء محلهما(١).

ولعل عدم ملاحظة "رمضان عبد التواب" صحة هذا لجميع اللهجات العامية واقتصاره على بعضها ، جعله في موضع تناقض في الرأي مع الآخرين ، ((فقد أشار الدكتور محمد الجرح إلى أنَّ الألف المقصورة ليست إلا تطوراً للتاء ، في العربية ، يدل على ذلك ما حدث في العامية ، حيث تحولت علامة التأنيث (التاء) ألفاً مقصورة ، فيقال في ناجحة : ناجحا))(٢). فكل منهما بنى رأيه على ما لاحظه من لهجات دون مراعاة لمسألة الاختلاف اللهجي ، وهذا ما يجعل القارئ أو الباحث غير قادر على ترجيح رأي على الاخر ، فكلاهما محق لو راعى الجانب اللهجي الآخر.

وفي المجال نفسه أخذ "عبد الصبور شاهين" برسم "بروكلمان" لمراحل التطور : (a<a<ah<at) ليضع من خلال ذلك احتمالاً ((بوجود صور منتهية بالتاء لكل ما ينتهي بالألف المقصورة والممدودة ، وأن هذه الصور قد ماتت بفعل التطور اللغوي ، فلم تسجلها المعاجم العربية لشيوع الصور الجديدة ، أما الألف المقصورة فقد كانت في الغالب البديل الأساسي للتاء))(٣).

كما أخذ "عبد الصبور شاهين" بمذهب "بروكلمان" في التطور الخاص للكلمة العربية ، فنظراً لكراهة العربي أنْ تنتهي الكلمة في نقطة بمقطع مفتوح ، فهو يؤثر اقفاله بالهمزة ، وهو تطور خاص بالعربية وحدها ، واتخذ ذلك تعليلاً لقوله : إنَّ الألف الممدودة هي تطور للمقصورة(٤).

---

(١) يُنظر : المدخل إلى علم اللغة العربية مناهج البحث اللغوي : ٢٦٤ .

(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : ٨٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٤ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٨٤ .

ويبدو أنَّ سبب إرجاع الألف الممدودة إلى الألف المقصورة ؛ هو قلة استعمال الألف الممدودة في اللغات السامية ، على العكس من الألف المقصورة التي عرفتها بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية[١]، حسب ما توصلت إليه الدراسات الاستشراقية الحديثة .

ومع كثرة البحث في العلامات الثانوية للتأنيث (الألف الممدودة والألف المقصورة), إلاّ أنَّ نتاج البحث الحديث لم يُحسم فيها كما حُسِم في بحث التاء , وقد لاحظ المستشرقان "فغالي وكوني" وجود اسماء مؤنثة وعلامة تأنيثها أحد الألفين في جميع اللغات السامية كما في سلوى (طائر) في العربية والعبرية والسريانية ، و(عنكباء) في العربية والسريانية ، فحكم الباحثان بقدم هاتين الألفين في دلالتهما على المؤنث , وقد كانتا في الأصل تستعملان في بعض صيغ الجموع كما في شعراء ، فقراء، عذارى ، قتلى[٢]. ومع ما قدمه الباحثان إلاّ أنَّ الغموض التام يظلّ مسيطراً على الأصل الذي انحدرت منه هاتين الألفين .

والظاهر أنَّ مقولة الجنس قديمة جداً بحيث يعسر على الباحثين تعيين الزمن الذي نشأت فيه ، كما تعدُّ من أكثر المقولات النحوية شيوعاً في الألسن السامية والهندية الأوربية، وأبعدها عن المنطق العقلي يضاف إلى ذلك أن الجنس غير ثابت في اللغة[٣]؛ لذلك حاول اللغويون المستشرقون أن يفسروا ظاهرة التذكير والتأنيث تفسيراً يتلائم ومنطلقاتهم الفكرية ومناهجهم الحديثة ومقارنتهم للساميات , وبالتأكيد ألتمسنا تأثير ذلك على الأبحاث العربية الحديثة .

---

(١) يُنظر : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية : ٧٨ .

(٢) يُنظر : الجنس ونشوءه في اللغات السامية : ٤٩ .

(٣) يُنظر : دراسات في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي : ٢٧٤_٢٧٦ .

الفصل الثالث

تأثير المستشرقين في البحث النَّحويّ عند العرب المحدثين .

توطئة:

المبحث الأول : في أصل ظاهرة الإعراب ونشأتها.

المبحث الثاني : في الجملة العربية.

المبحث الثالث : في الضمير والممنوع من الصرف.

توطئة:

أَخذ النحو العربي نصيباً كبيراً من اللغة، بل هو عماد اللغة فَحظيَ باهتمام القدماء والمحدثين , فقد تضافرت جهود علماء اللغة القدماء في انتاج علم النحو بما يتلاءم والبيئة الثقافية التي صاحبتهم وما يتطلّبُه عصرهم ولغتهم.

أمّا في العصر الحديث ، فقد شملت مقولة التطور كل مستويات اللغة والنحو من ضمنها، وهزت رياح التأثير الاستشراقي أقلام الباحثين العرب وجعلتها–بدافع التأثير–ترفض بعض قضايا اللغة وتقبل أُخرى. والرفض يكون أحياناً كلياً وأُخرى جزئياً ، فعارضوا ووضعوا البدائل التي يرونها ملائمة لروح عصرهم.

لكن رغم التغيرات التي حصلتْ للنحو العربي في العصر الحديث–منها بدافع التأثير ومنها بدوافع أُخرى–إلاّ أنَّها كانت محدودة ؛ بسبب قدرة النظام النحوي الذي وضعه النحاة على الثبات ، فكانت هذه التغيرات بمثابة محاولات ونظرات جديدة من قِبَل الباحثين المحدثين للنحو العربي ، والتي سيتم مناقشتها في هذا الفصل.

المبحث الأول //أصل ظاهرة الإعراب ونشأتها

الإعراب من أبرز خصائص العربية ، والعرب الأوائل حافظوا على هذه الظاهرة والتزموا بها ، فعدّوها ((من العلوم الجليلة التي خُصت بها العرب ، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما مُيّزَ فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر))[١].

وتظهر أصالة الإعراب في العربية من الأهمية التي تقدمها هذه الظاهرة للغة وتبرز من قول ابن فارس: ((فأما الإعراب فيه تُميّز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : (ما أحسنْ زيدْ) غير معرب أو (ضربَ عمرْ زيدْ) لم يوقف على مراده . فإن قال : (ما أحسن زيداً) أو (ما أحسنُ زيدٍ) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني يقولون : "مِفْتَح" للآلة التي يُفتح بها و "مَفْتَح" لموضع الفتح و "مِقَص" لآلة القص و"مَقَص" للموضع الذي يكون فيه القص ...))[٢] ، فعشّاق العربية الفصحى هم حقاً من يُدرك أهمية الإعراب ودوره في اللغة.

أمّا في العصر الحديث ، فقد تعددت المناهج وتباينت الغايات وتعددت الآراء في أصل الإعراب ، فالبعض انطلق من القاعدة العامة للمجددين وهي : إنَّ اللّغة لم تنشأ تامة التكوين ناضجة مكتملة بل قَطَعَتْ مراحل في نموها وتهذيبها ، وكان عماد العرب في ذلك حسهم المرهف وذوقهم الفطري ، فتولد لدى المحدثين تصور بأنَّ الإعراب كذلك نشأ في العربية من إلصاق مقاطع كانت مستقلة التكوين تحوم حول الكلمات ثم التحمت بها على مرور الزمن لكنهم جهلوا نقطة البداية التي صدرت عنها[٣] . ويبدو أنَّ التباين في مواقف الباحثين العرب المحدثين من أصالة الإعراب سببه التباين في آراء المستشرقين الذين نقلوا عنهم ، وتأثروا بهم دون تمحيص ولا مناقشة[٤]، فانقسموا فريقين:

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة : ٧٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠٩-٣١٠ .

(٣) يُنظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية : ٥٥-٥٧ .

(٤) يُنظر : تطور النحو العربي :٩٧ .

الأول / المشككون في أصالة الإعراب:

إنَّ بعض المستشرقين ممن بحثوا ظاهرة الإعراب شككوا في أصالة هذه الظاهرة وثبّتوا ما ادعوه في آثارهم التي استطاع المقلّدون من الباحثين العرب الوصول إليها ومن الباحثين المستشرقين الذين ذهبوا مذهب التشكيك:

١- **كارل فولرز** : نُقِلَ عن كتابه (اللغة الشعبية واللغة الأدبية في الجزيرة العربية القديمة) رأيه أنَّ القرآن الكريم تمَّ العبث به وتحويله عن صورته الأصلية إلى صورة ارتضاها العلماء ، فافترى بادعائه ((إن القران نزلَ أول الأمر بلهجة مكة المجردة من الإعراب ، ثم نقّحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس، حتى أضحى يُقْرأ بهذا البيان العذب الصافي، وغدا في الفصاحة مَضْرب الأمثال))[١]. وكان "فولرز" من دعاة العامية ونبذ الفصحى، ولكي يدعم دعواه خلص إلى أنَّه كان هناك نص قديم عامي "للقرآن الكريم" بلهجة النبي ﷺ ﷺ, إلاّ أنَّ رغبة البعض في رفع لغة القرآن لمستوى الشعر الجاهلي دفعتهم إلى ترجمة وتحويل هذا النص الدارج إلى لغة الشعر الجاهلي في فترة الفتوحات الإسلامية ، فأدخلوا سمة الإعراب في نطق القرآن[٢]. ويتضح من إلقاء هذه الشبهة دافع الحقد على الإسلام والقرآن ((فأعداء الإسلام استطاعوا في غفلة من الزمن أنْ ينفذوا بشبهاتهم وحقدهم من فوق أسوار البناء الإسلامي المكين ، تحت أعين الغافلين عن حراسته في العصور الأخيرة ، حينما صار أمر الدين في أيدي ناس جعلوه صلاة وعبادة فقط ، وتركوا ميادين الحياة لغيرهم ، واليوم حقق المستشرقون وأعوانهم ، ما أرادوا بشيوع أفكارهم))[٣], أي إنَّهم لم يواجهوا صعوبات كثيرة تمنع غاياتهم .

وهذا الرجل من أكثر الحاقدين على العربية ، فهو يرى أنَّ فكرة النحو كانت مصنوعة وأنَّها ليست موجودة في العربية الجاهلية ، وأنَّها صيغت بعد ذلك ، كما يرى أنَّه لا يوجد في اللهجات السائدة ما يسمى بالإعراب ، ويشك في أنَّ الذين خرجَ من بينهم الشعراء كانوا

---

(١) دراسات في فقه اللغة ، صبحي صالح : ١٢٢، ويُنظر : دراسات في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي :٢٤٩.

(٢) يُنظر: في بحث متهافت لإبراهيم أنيس القران لم يعرف الإعراب إلا بعد قرن من وفاة الرسول!:١١:٩pmo/١٩٤٠tafsir/members/net.tafsir.www،١٤٣١/٠٥/٢٧-٢٠١٠/٠٥/١٠

(٣) المستشرقون والقران الكريم :١٢٥-١٢٦.

يتكلمون هذه اللغة ، وينكر أن تكونْ اللغة العربية حية في عهد النبي ﷺ[١]. وكلها افتراءات باطلة الغاية منها النيل من العرب والعربية .

٢- **باول كاله** : نُقِلَ عنه أنَّه في كتابه (الذخائر القاهرية) , عَقَدَ فصلاً عنوانه:"نص القرآن العربي" . خلص فيه إلى أنَّ القرآن كان يُقرأ في بادئ الأمر بغير إعراب ثم حدثت ضرورات عمليّة ، كرحيل القرّاء الأولين في المدن الإسلامية الكبرى إلى البادية لمخالطة المخيّمين في جوارهم قصداً إلى دراسة رواياتهم عن شعراء البدو ووضع قواعد مستنبطة من لغة الشعر، أدت إلى جمع شعر الجاهلية وكتابته في أوائل العصر الإسلامي وعلى أساس هذه المادة التي جمعها وضعت لغة نموذجية كان الإعراب من مميزاتها في قراءة النص القرآني[٢]. وتشجيعاً منه لإتّباع اللغة العامية وهجر لغة القرآن القائمة على الإعراب ، ذهب إلى أنَّ ((النص القرآني الخالي من الضبط بالشكل ، يعكس بوضوح اللغة العربية التي كانت تتكلم في مكة . غير أن العرب كانوا قد تعودوا أن يعدّوا اللغة البدوية نموذجاً للنطق الصحيح ، فبهذه اللغة نظم الشعر العربي الجاهلي ، وكان كل عربي مزهواً بذلك))[٣]. والغريب كيف يعجب "كاله" من زهو العربي بإعراب لغته ؟! فلا يُخفى على احدٍ ما للإعراب من فوائد تتجلى في ضبط الكلمات والتمييز بين معانيها والتمتع بموسيقاها ، وميدانه الأرحب القرآن الكريم .

٣-**فتسشتاين فيشر، وشبيتالر، وهانفيز ، وكوهين** : جميع هؤلاء المستشرقين جحدوا أصالة الإعراب في العربية ، وادّعوا أنَّه لم يكن موجوداً إبان القرن السابع الميلادي ويُستخلصُ من ذلك ، ادعاؤهم بخلو القرآن الكريم نفسه من الإعراب ، فذكروا أنَّ القرآن الكريم كان في أول الأمر خالياً من الضبط الإعرابي ، وأنَّه كُتِبَ باللهجة الشعبية (أي غير المعربة) التي كانت سائدة في مكة أو في الحجاز[٤] .

---

(١) يُنظر : مشكلات تواجه العربية (المستشرقون و الإعراب) : www.startimes.com/f.aspx؟mod=f&fa=١٦٧١/pm ٣٦-٢٣ ،.٢٠٠٧/١٠-١١

(٢) يُنظر : دراسات في فقه اللغة ، محمد الإنطاكي :٢٤٩ .

(٣) فصول في فقه العربية : ٣٧٨ .

(٤) يُنظر : دفاع عن القران الكريم : ١٣-١٤، وفصول في فقه اللغة : ٣٨١ ، ومقال في حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة : ٥٣٢-٥٣٣ .

كما حاول بعض هؤلاء إهدار أهم مصادر الضوابط الإعرابية ، فصرّحوا بأنَّ لغة الشعر – المتمثلة في الشعر الجاهلي – مصنوعة أي مزّورة ومن هؤلاء فتسشتاين[١] ، وهو من الذين درسوا العربية الحديثة ، ((وتأثر بها إلى درجة أنَّه أصبح يرى أنَّ القواعد ، التي نطالب بها من يريد التحدث بالعربية الفصحى عديمة الجدوى))[٢] .

واحتج الطاعنون في أصالة الإعراب في اللغة العربية بذريعة خلو اللغات السامية القديمة من الإعراب ، فكانوا ((يدّعون أنَّه لا توجد آثار تدل على أنَّ أيّاً من اللغات الساميّة القديمة كانت معربة ، فانفراد العربية – دون أخواتها الساميات– بالإعراب يعني أنه متكلّف مصنوع لا أصل له. كذلك يدّعون أن اللهجات العامية العربية الحديثة ليس فيها آثار إعراب، مما يدلُّ على أنَّ أصلها وهو اللغة العربية التي كان يجري التخاطب بها في القرون الهجرية الأولى وما قبلها ، لم تكن معربة أيضاً ، وهذا يعني أن الإعراب أمرٌ متكلّف لا أصل له))[٣].

وما كان من بعض المجددين العرب إلا التأثر بهؤلاء المستشرقين والإحتذاء بمناهجهم فضلاً عن إيمانهم بالنظرة التطورية إلى اللغة ، هذه النظرة التي لا تقبل بحال من الأحوال أنْ ننظر إلى ظاهرة الأعراب في العربية على أنَّها وِجدت هكذا دفعة واحدة ، فمن الطبيعي أنْ تكون هناك درجات ، وبهذا اعتقدوا أنَّ الكثير من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية ثابتة أواخرها على حركة واحدة أو على سكون ، وما وجد من مناهج للإعراب نسبوها إلى صنع النحاة [٤] ؛ ليخدموا موقفهم من أصالة الإعراب في العربية ، فاعتمدوا على الظن والتخمين دون أنْ يقدموا أصلاً تاريخياً ملموساً يدعم حجتهم .

وعندما نأتي إلى الباحثين العرب المحدثين نجد أنَّ "إبراهيم أنيس" من أبرز المشككين في قضية الإعراب وأصالتها في كتابه (من أسرار اللغة) ، والسبب المتعارف عليه هو أنَّ "أنيس" تابعَ قطرباً. ويبدوا أن السبب غير ذلك ، فإذا عدنا إلى قطرب وتفحصنا ما قاله حسب ما نُقِلَ عنه:((إنَّما أعربت العرب كلامها لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف،

---

(١) يُنظر : فصول في فقه العربية : ٣٧٧–٣٧٨ ،٣٨١ ، ودفاع عن القران الكريم:١٥.

(٢) فصول في فقه العربية : ٣٨١ .

(٣) دفاع عن القران الكريم : ٢٧.

(٤) يُنظر: التطور الهابط للغة : ٦٣.

فلوا جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه السكون في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الأدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للسكون ليعتدل الكلام فجعلوا الحركة عقب الاسكان))[١] , يتضح أمران:

الأول/ إنَّ قطرباً قصد بالإعراب الإبانة وليس حركات الإعراب ، لأنَّ حركات الإعراب مصطلح حديث ، كما أنَّه لم يتطرق لقضايا وظيفية دلالية (وظائف اللفظ في السياق) وإنَّما تطرق لقضايا صوتية صرفية داخل الكلمة ، فيبدوا أنَّه أراد أنْ يقول: إنَّ أصل حروف الكلمة الواحدة ، مثل: (ابْرأهْيمْ) سواكن ، وهذا التسكين يُحدث ثقلاً أثناء النطق فاتجه العرب إلى التحريك للتخفيف من الثقل الناشىء من إسكان الحروف[٢] . أمّا ((خلاصة رأي أنيس في تفسير الإعراب أنَّ الحركات الإعرابية جيء بها أساساً للتخلص من التقاء الساكنين لأنَّ الأصل في الكلمة أن تكون ساكنة الآخر ولا تحرك إلاَّ حين تدعوا الحاجة إلى هذا ، وهناك عاملان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين أولهما إيثار بعض الحروف لحركة معينة كإيثار حروف الحلق للفتحة ، والعامل الثاني هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة))[٣] ، فما قصده الحركات التي تربط بين الكلمات داخل السياق ، وليس الحركات داخل اللفظ الواحد .

والأمر الآخر/هو إنَّ قطرباً في بدء كلامه قال: (إنَّما أعربت العرب) ، وهو بذلك أرجع أصل الإعراب إلى العرب ولم ينكره ، أمّا "أنيس" فزعم أنَّ الإعراب لم يكن موجوداً في لغة العرب بل اصطنعه النحاة ، ويبدوا أنَّ في ذلك رجع أصداء لما أراده "فولرز" ، إذ أخذ الفكرة وتفنَّن فيها وأضاف إليها رغم خطورتها[٤]، فوقع في الخطأ نفسه الذي وقعوا فيه ، وهو الخلط بين الإعراب والنحو والفهم الظاهر للغة دون التعمق في مدلولها ، فوصف الإعراب بأنَّه قصة اصطنعها النحاة ، قال:((ما أروعها قصة ! لقد استمدتْ خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حيكت وتمَّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو

---

(١) الإيضاح في علل النحو :٧٠-٧١ ، والأشباه والنظائر : ١٠٧/١ .

(٢) لقاء مع د. رياض السواد :٢٠١٥/١١/١٥ .

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :٢٧٤.

(٤) يُنظر: في بحث متهافت لإبراهيم أنيس : www.tafsir.net/members/tafsir١٩٤٠/pm٠ ٩:١١، ١٤٣١/٠٥/٢٧-٢٠١٠/٠٥/١٠

أوائل الثاني ، على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية وشقَّ اقتحامه إلاَّ على قومٍ سُمُّوا فيما بعد بالنحاة))[١]، ليخلص إلى أَنَّ ابتكار النحاة للإعراب بعد أنْ لم يكن موجوداً، كان بدافع الرغبة في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة إلا أَنَّ قواعده صارت فيما بعد معقّدة، فأصبحت ظاهرة الإعراب طاغية على كل الظواهر اللغوية الأخرى. ودليله الذي اعتمده ليدعم به مذهبه (وهو نفي أصالة الإعراب في العربية) كان مماثلاً لدليل الطاعنون في أصالة الإعراب من المستشرقين أمثال: "فولرز" وأتباعه فقد نفاه عن السريانية والآرامية ، وأغفل ما أثبته "تولدكه ، ورايت ، وبروكلمان ، وبرجشتراسر" ، وغيرهم ، من وجود الإعراب في الساميات ، أما العبرية والحبشية فلم ينسب إليها إلا الهاء التي تدل على الاتجاه وتنتهي بها بعض الكلمات[٢] .

كما علَّل قول المثبتين للإعراب في العربية من المستشرقين بخضوعهم لمبدئهم العام وهو ((ان العربية قد احتفظت بظواهر لغوية قديمة أكثر من غيرها ، وظنوا الإعراب من بين تلك الظواهر التي ربما تعود إلى السامية الأولى))[٣]. ومع إيمانه باحتفاض العربية بعناصر قديمة أكثر من شقيقاتها الساميات إلاَّ أنَّه لم يعد الإعراب في العربية من هذه العناصر ولا يتصور أنَّ العربية وحدها تحتفظ بهذا النظام الدقيق ثم يندثر في كل اللغات السامية الأخرى .

وقد تعرض إبراهيم أنيس _بسبب ادعائه هذا إلى النقد من قِبل أغلب الباحثين المحدثين ؛ وذلك لأنَّه بمثابة الهجوم على النحويين ، فقد غالى في مذهبه غلواً لا ريب فيه[٤]. وتكلم في قضية خاسرة بصورة مستفيضة أيضاً[٥]، وعلى قدر استفاضته في إنكار

---

(١) من أسرار اللغة : ١٩٨ .

(٢) يُنظر :المصدر نفسه : ١١٢-١١٤ ، ودفاع عن القران الكريم : ٢٠ .

(٣) من أسرار اللغة : ٢١٥ .

(٤) يُنظر : دراسات في فقه اللغة ، صبحي صالح : ١٢٦-١٢٧.

(٥) يُنظر : دفاع عن القران الكريم : ٢١ .

قضية الإعراب وأصالتها . جاء ردّ الذين انتقدوه باستفاضة أيضاً، وبتقديم الأدلة والبراهين التي تدحض زعمه وقدموا الشواهد التطبيقية ، التي تثبت أصالة الأعراب(١) .

والبعض أدرك خطورة النوايا الحاقدة والسلبية لبعض المستشرقين التي تريد أنْ تنال من الدين بهدم لغة القرآن ، فأنكرت أصالة الإعراب لتفتح طريقاً لإثارة الشك في الفصحى والركون إلى العامية . ففي تعليق "لإبراهيم عوض" على مذهب "أنيس" من الإعراب ، يقول: ((أخشى أنْ يكون بحث د.أنيس هو قنبلة مؤقتة وضعت في مكانها الحساس الخطير بعدما ألصق صاحبها عليها وُريقة تصنفها على أنّها كرة يلعب بها أطفال الأسرة الذين سيهلّون على الدنيا يوماً ويعنّ لهم بعد أن يكبروا قليلاً أن يجروا ويتقافزوا ويصرفوّا طاقاتهم المحبوسة ، حتى إذا حلّ الميعاد انفجرت القنبلة فقتلت من قتلت ، وبترت أطراف من بترت ، وشوهت وجه من شوهت))(٢). فتغيير أو محو ما تواضع الناس عليه من قواعد إعرابية ، تكمن وراءه دوافع تعكس الوجه السلبي للاستشراق. ومن خلال ما تقدم اتضح ما يأتي:

١-يظهر أنَّ "أنيس" في إنكاره لأصالة الإعراب ، كان متأثراً بالمستشرقين، أمثال : فولرز وباول كاله وأتباعهم . فكما هو معروف أنَّ "إبراهيم أنيس" حصل على الدكتوراه في الدراسات اللغوية السامية من جامعة لندن عام (١٩٤١م)، وهو العام نفسه الذي قدَّمَ فيه "باول كاله" محاضراته في الأكاديمية العربية البريطانية , ومهمة هذه الأكاديمية نقل منجزات التعليم العالي في بريطانيا من قبيل جامعة لندن ، جامعة كامبرج ، جامعة كارديف ، جامعة بورك ، جامعة مانشستر وجامعة أكسفورد إلى الوطن العربي ، وتحرص على ذلك فتجدها تعمل على تعريب العلوم التطبيقية والنظرية والإنسانية وتسهل عملية تقديمها للباحثين العرب بأيسر السبل وبشكل مجاني ،وهنا يتضح المقصود .

---

(١) يُنظر : دراسات في فقه اللغة ، صبحي صالح : ١٢٦-١٤٠، ومدرسة الكوفة : ١٤٩، ودراسات في فقه اللغة ، محمد الإنطاكي : ٢٥٨-٢٦١، وفصول في فقه اللغة ٣٧٤-٣٧٧ .

(٢) في بحث متهافت لإبراهيم أنيس : www.tafsir.nat/members/tafsir١٩٤٠/pm٠ ٩:١١ ،-١٠/٠٥/٢٠١٠ ٢٧/٠٥/١٤٣١

وفي عام(١٩٦١م) أصبحَ "أنيس" عضواً في مجمع اللغة العربية ، وكان هذا المجمع متكوناً من عشرين عضواً نصفهم من المصريين والنصف الآخر من العرب والمستشرقين ، وكانت المجامع آنذاك من أنجح وسائل المستشرقين في نشر أفكارهم ؛ لأنّها قائمة على الاتصال المباشر بين المستشرقين والباحثين العرب .

٢- إن مذهب "فولرز" وأتباعه لو كان صحيحاً لما خطأ وسفه رأيهُ كبار المستشرقين أنفسهم! يقول "تولدكه" حسب ما نقله رمضان عبد التواب : أنّه ((من الخطأ الشنيع ، الاعتقاد بأن اللغة الحية في عهد النبي ﷺ لم يكن فيها إعراب ، فإنَّ العلماء في عصر هارون الرشيد ، قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى البدو. ولكن ظاهرة الوقف الشائعة في الحديث اليومي ، قد عوّدت الأذن على سماع الصيغ الخيالية من الإعراب ، فاستطاع أحد الشعراء استخدامها ، عند اتصال الكلام كذلك ، وعلى الأخص في صيغة المضارع ، التي لا تتلاءم كثيراً مع وزن الشعر))[١]. ووصف "كيس فرستيغ" نظرية "فولرز" بالتطرف ، وفكرته بالمؤامرة الكبرى على لغة الإسلام الأصلية ؛ لأنّه من الصعب تقبل فكرة أنْ يتم تنزيل نص سماوي مقدس ذي أهمية كبيرة بلهجة دارجة وهذا ما دفع العلماء إلى رفض نظرية "فولرز" وتقديم الأدلة التي تدحضها[٢]. كما ردَّ المستشرق "جورج سارتون" على زعم فولرز معترفاً((إنَّ الوحي نزل على الرسول ﷺ باللغة العربية ، وهكذا كانت العربية لغة الله ولغة الوحي وأهل الجنة))[٣]. فعجباً لمن يحتذي بمذهب فولرز وقد أنكره أبناء قوميّته قبل أنْ ينكره الآخرون!

٣- ثبات وجود الإعراب في اللغات السامية القديمة وجوداً يقينياً تحقق واقعياً في النقوش ، وشهد به العلماء المختصون أمثال: كارل بروكلمان ، وبرجشتراسر، وإسرائيل ولفنسون ، ويوهان فك ، ورايت ، ونولدكه ، وليتمان، وغيرهم . وقدَّمَ "رمضان عبد التواب"

---

(١) فصول في فقه العربية : ٣٨١ .

(٢) يُنظر : اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها : ٥٨ .

(٣) الإعراب وأثره في المعنى : ٣٣ .

نصوصاً من قانون حمو رابي (١٧٩٢- ١٧٥٠ ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة ، توجد فيها الإعراب ، كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً ، فالفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، وعلامة الرفع الضمة ، وعلامة النصب الفتحة ، وعلامة الجر الكسرة تماماً كما في العربية[١]. وهذه النصوص تعد دليلاً قاطعاً على أصالة الإعراب في العربية ، وتدحض زعم المنكرين له ((فإذا كانت هذه اللغات قد فقدت هذه الظاهرة ولم يبقَ منها إلا آثار ضئيلة تدلُ على بدائيتها فليس ذلك دليلاً على أنَّ العربية فقدت هذه الظاهرة ، أو ينبغي أنْ تفقدها ، إذ لكل لغة ظروفها الخاصة التي تحكم بقاء ظاهرة ما، وتطورها ، أو فناء ظاهرة أخرى))[٢] . فلكل لغة سمات خاصة بها تتعايش معها ولا يمكن تطبيقها على لغة أخرى.

وبعد كل ما وجد من أدلة في اللغات السامية تشير إلى أصالة الإعراب يمكن القول : إنَّ "إبراهيم أنيس" غضَّ الطرف عن قرار العلماء الذي ينص على ((أنَّ جميع ما تتميز به اللغة السامية الأم موجود في اللغة العربية وأنَّ كل لغة سامية أخرى تحوي عنصراً أو عنصرين أو عناصر من الخصائص العامة للغة السامية الأم))[٣] ؛ ليخدم مذهبه ويثبت فكرته .

٤- من الغريب الذي نلمحه عند "إبراهيم أنيس" أنَّه ينكر فكرة الإعراب وأصالتها وينسبها إلى صنيع النحاة ، وفي الوقت نفسه نجده يلتزم في كتبه وأحاديثه بالإعراب , فالمتصفح لكتاباتهِ يجده ملتزماً لسنن الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، فكيف ينكر " أنيس"أصول نظرية مشى على منهجها في كتاباته ؟[٤] .

٥- أدرك عبد السلام المسدّي خطورة مذهب "إبراهيم انيس" في الإعراب , فوصفه بالظلم ليس لخصائص اللغة العربية فقط , بل للغويين أيضاً [٥] , وراحَ ينقده نقداً لا ذعاً مستنكراً

---

(١) يُنظر : فصول في فقه العربية : ٣٨٢-٣٨٣ . والبابلية هي فرع من الأكادية (السامية الشرقية)، ولتفصيل ذلك يُنظر:مدخل إلى فقه اللغة العربية ، أحمد محمد قدور:٥٨ .

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ١٢٨.

(٣) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القران الكريم : ١٩.

(٤) يُنظر : نظرة في قرينة الإعراب : ٢٠.

(٥) يُنظر : العربية والأعراب : ١٠٨.

مذهبه ومفنداً أقواله[١]. وما قدمه المسدّي حقاً ممتع للقارى يجعله يعيش أجواء الحقيقة في هذه المسألة.

٦- إنَّ كثرة الشواهد التطبيقية الواقعية التي قدمها "محمد حسن جبل" تزيدنا يقيناً بأصالة الإعراب ووجوده في القرآن الكريم منذ أول نزوله ، وفي عربية القرن السابع وما بعده ، فقد قدَّمَ أدلة شواهد صوتية تُثبت التزام أهل عصر البعثة بقراءة القران معرباً ، والمقصود بالشواهد الصوتية: هي ما ورد من أخبار تصف قراءة لرسول الله ﷺ , وقراءات للصحابة والتابعين في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي). كما قدَّمَ شواهد خطيّة مسجلة في رسم المصحف بالرسم العثماني ؛ لإثبات وجود الإعراب في القرآن الكريم ، ومن ثمَّ في اللغة العربية , ثم وقف أمام الشعر الجاهلي , وقدَّمَ شواهد الإعراب المتنوعة[٢].

وذهبَ "حنا ترزي" مذهب "إبراهيم أنيس" في إنكار الأصل في الإعراب ، قال : ((لسنا نعلم بالضبط الوقت الذي قرنت فيه الحركات الإعرابية بالمواقع المختلفة للكلم بشكل كامل . غير أنَّنا نرجّح أنَّ النحاة قد عمدوا إلى ذلك منذ أخذوا يدونون النحو في القرن الأول والثاني للهجرة ، وأنهم كانوا يعتمدون في عملهم هذا على أكثر التقاليد اللغوية شيوعاً في زمانهم أحياناً ، أو على أقربها إلى أذواقهم أحياناً أخرى))[٣] ، وافترض أنَّ بعض هذه التقاليد اللغوية ومنها الحركات الإعرابية وِجدت لغرض لفظي الغاية منه تسهيل ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، وعندما جاء النحاة أرادوا ضبط قراءة القران الكريم وتحديدها ، فاستغلوا هذه الحركات وسخروها لأغراض معنوية ، واستدل على رأيه بما يأتي[٤] :

١-إنَّهم كثيراً ما يتجهون إلى التحريك عند التقاء ساكنين ؛ لتيسير الانتقال من أحدهما للآخر.

---

(١) يُنظر : العربية والاعراب : ١٠٠-١١٩.

(٢) يُنظر: دفاع عن القران الكريم :٦٩-١٢١ .

(٣) في أصول اللّغة والنحو : ١٨٧ .

(٤) يُنظر: المصدر نفسه :١٨٧ -١٨٩ .

٢- إنَّهم يقضون بالتسكين عند الوقف سواء كان الموقوف عليه فاعلاً ، أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، أو مجروراً بحرف ، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ .

٣-كانت العرب عند الإضافة تُحرك الآخر كتحريك ما قبله فإنْ كان مفتوحاً فتحوه وإنْ كان مضموماً ضموه وإنْ كان مكسورً كسروه ، وذلك قولك : رُدُّ وعَضَّ وفِرّ واقشَعِرّ واطمئِنّ واستعِدّ واجترَّ ، واحمرَّ ...

٤- إنَّ الحركة الواحدة قد تنتظم أبواباً متغايرة من المعاني ، فالمسند إليه مثلاً يحمل من المعنى مالا يحمله المسند وكلاهما مرفوعان ، ونائب الفاعل مفعول في المعنى بالقياس إلى الفاعل ، وهو والفاعل مرفوعان أيضاً .

٥- إنَّ المعنى الواحد قد ينتظم حركات متغايرة ، فاسم أنَّ وأخواتها ، مثلاً منصوب على الرغم من كونه مسنداً إليه يوجب رفعه .

٦- إنَّهم يحركون الحركة نفسها في اللفظ حين يقتضي الأمر ذلك ، ففي قولهم : "إنَّ فاعلاً المصوغ من اسم العدد ..." ، تُحرك نون تنوين "فاعلاً" الملفوظة بالكسر لتيسير الانتقال من هذه اللفظة إلى ما يليها ، فتلفظ : فاعِلَنِلْمَصوغ .

٧- سعة جوازاتهم في كثير من الأوضاع النحوية . فمن هذه الأوضاع ، مثلاً: ما يحتملُ الرفع والنصب والجر ، ومنها ما يحتمل الجزم والرفع ، وهكذا . فجوّزوا القولَ مثلاً : يا نفسُ اصبري ، ويا نفسَ اصبري ، ويا نفسِ اصبري على الحالات الثلاث وغيرها كثير .

وكل ما أورده حاول أنْ يجعله أدلة أراد من خلالها إثبات أنَّ ما قاله النحاة في هذا الخصوص مجرد احتمالات وشوارد توارثت مع الزمن ، مما حفَّزَ البعض للبحث عن البدائل. وهي ذريعة احتج بها أغلب الباحثين المحدثين لتبرير مواقفهم ودعم حججهم .

أمّا في أثناء عرضه للإعراب بالحروف أرجعَ الأصلَ في الإعراب بالحروف إلى انعكاس لهجات مختلفة بعضها عربي ، وبعضها سامي كانت بعض القبائل العربية قد احتفظت بصور منه حين دونت اللغة ، وعندما جاء النحاة استغلوا هذه الصور كوسائل للتعبير عن الحالات الإعرابية المختلفة أثناء وضعهم لقواعد النحو[1] ، فالمثنى ، مثلاً ، رَجَّحَ أنْ تكون

---

(١) يُنظر : في أصول اللغة والنحو : ١٩٢ .

((الصيغة الأصلية له بالألف والنون))[١] ، ورأيه هذا يخالف ما ذهب إليه "إبراهيم أنيس" . إذ يرجّح الثاني أنَّ الصيغة الأصلية للمثنى هي بالياء والنون بدليل وجودها في العربية والعبرية[٢]. أمّا "حنا ترزي" ، فذكر أنَّ الألف قد تحولت في بعض اللهجات السامية والعربية إلى ياء فأدى ذلك إلى صيغة المثنى التي خصها النحاة بحالتي النصب والجر. وهو يلاحظ أنَّ هذه الصيغة تنتظم كل ما تبقى من ظاهرة المثنى في العربية ، كما لاحظ أنَّ قلب الألف إلى ياء ظاهرة مألوفة في بعض اللهجات اللبنانية التي يُقال فيها ، مثلاً : بيز عوضاً عن باز[٣]. وأرجعَ الأصلَ في اتخاذ النحاة صيغة الواو في جمع المذكر السالم للتعبير عن حالة الرفع ، وصيغة الياء للتعبير عن حالتي النصب والجر إلى إيثار القبائل العربية البدوية والحضرية لهذه الصيغ[٤]، وهي محاولة منه للكشف عن دور العنصر اللهجي في توجيه القاعدة النحوية.

وفي الأفعال الخمسة حاول أنْ يبحث عن دليلٍ يسند قوله : بأنَّ إعراب هذه الأفعال هو من صنيع النحاة ، فقال : ((إنَّ القبائل السامية القديمة كانت قد اختصت صورها التي بالنون بأساليب الهدوء. والتي بغير النون بأساليب الانفعال غير أنَّ الأمر قد استقرَ في السريانية على صورة واحدة التي تنتهي بالنون ، وفي العبرية على الصيغة التي بغير النون ، ووجدت الصورتان سبيلهما إلى اللهجات العربية ، فاستغل النحاة ذلك التعبير عن حالة الرفع في الحالة الأولى ، وعن حالتي النصب والجزم في الحالة الثانية))[٥]. واتهامه للنحاة بأنَّهم استغلوا اللهجات السامية للتعبير عن الحالات الإعرابية المختلفة نتج من خلال المقارنة بين العربية وأخواتها الساميات فضلاً عن البحث في اللهجات المختلفة , وهي دراسات حديثة أثيرت الكثير حول مذاهب النحاة اللغوية ، فمثلاً : في إعراب الأسماء الخمسة حاولَ "حنا ترزي" أنْ يُرجِعه إلى صنيع اللغات لا إلى طبيعة اللغة ، فادعى أَنَّ بعض القبائل العربية كبني الحارث بن كعب ، وخثعم ، وزبيد كانت تلفظ هذه الأسماء بالألف في جميع الحالات

---

(١) في أصول اللغة والنحو : ١٩٢ .

(٢) يُنظر : من أسرار اللغة : ١٨٥ .

(٣) يُنظر : في أصول اللغة والنحو : ١٩٢ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه :١٩٢ .

(٥)المصدر نفسه : ١٩٢– ١٩٣ .

فتقول : هذا أباهُ وأخاهُ وحماها ، ورأيتُ أباه وأخاه وحماها ، ومررتُ بأباه وأخاه وحماها . ثمَّ جاء النحاة فاصطنعوا لهذهِ الأسماء الواو في حالة الرفع ، والألف في حالة النصب ، والياء في حالة الجر(١) .

والظاهر ، ومن خلال ما تقدم ، أنَّ حنا ترزي كإبراهيم أنيس –وإنْ اختلفا في بعض الجزئيات –فهو أيضاً مُصرٌّ على أنَّ الإعراب عموماً ، والإعراب بالحروف خصوصاً هو من صنيع النحاة ، وعدَّه من قيودهم التي كبّلوا بها العربية ، وأثقلتها مع الزمن . وما قالاه مجرد نظريات متفردة لم يكن لها أساس قديم ومكين يجعلها تتماسك أمام النقد ، أو انَّها محاولات للخروج عن المألوف بدعوى البحث عن الجديد ، فهؤلاء عندما أرادوا إنكار دلالة الإعراب على المعنى حاولوا تأييد ذلك بدءاً بإنكار أصالة هذه الظاهرة ، فالطعن في أصالة الإعراب في اللغة العربية ما قال به أحد من الباحثين العرب القدماء قط . وبذلك يمكن أنْ يُقال : إنَّ هذا من نتاج البحث الاستشراقي بجانبه السلبي ،الذي لم ينصف العربية ولا القرآن، وللأسف وجد من يأخذ به متناسياً أنَّ الإعراب روح العربية الفصيحة وِجدَ معها وأصبحَ ومازال روحها التي لا تفارقها وجمالها الذي يميّزها .

---

(١) يُنظر : في أصول اللغة والنحو : ١٩٣ .

الثاني //المثبتون لأصالة الإعراب:

إنَّ القولَ في أصالة الإعراب مصدره الأول هم النحاة القدامى، فهم أوّلُ من أكد على ذلك. وفي العصر الحديث آمن جملة من الباحثين المستشرقين بهذه المقولة (أصالة الإعراب في العربية) ، وطوروها محاولين دفع الشكوك عنها ، وما أضافوه إلى بحث القدامى ، هو ما تسلحوا به من ثقافة لغاتهم ، واستعملوا طرقهم ومناهجهم الحديثة ، ومقارناتهم بين اللغات السامية ، فتوصلوا إلى أنَّ الإعراب ساميّ الأصل باعتقاد أنَّ السامية الأم كانت تفرّق بين حالات الإعراب رفعاً ونصباً وجراً . ومن خلال المقارنة بين الساميات ، وجدوا له آثارا في الحبشية ، والأكادية ، والنبطية ، وبذلك استدلوا على أصالة الإعراب في العربية وأكّدوا عليه ، وأخذوا يردّون على الطاعنين في أصالة الإعراب ، وأبرز هؤلاء: "بروكلمان"[١]، ونولدكه[٢]، ورايت[٣]، وبرجشتراسر[٤]، وولفنسون[٥]، ويوهان فك[٦]، وليتمان[٧] .

وعلى الرغم من أنَّ هكذا أبحاث أثقلت اللغة وزادتها تعقيداً ؛ لأنَّ البحث في أصل كل حركة يحتاج إلى عناء وتكلف ، فضلاً عن أنَّ هؤلاء المستشرقين حاولوا تطبيق نظام لغتهم على العربية ومن الصعب تطبيق نظام لغة على أخرى ؛ لأنَّ كل لغة لها ما تختصُ به ولا تشاركها به أخرى[٨], إلاَّ أنَّ ما قدّمهُ هؤلاء من دراسات في أصالة الإعراب ، وما توصلوا إليه من نتائج ، اقتدى بها بعض الباحثين العرب المحدثين سواء أكان بدافع التأثر بشقيه المباشر وغير مباشر، أو بدافع التماشي ومتطلبات العصر، ومنهم: علي عبد الواحد [٩]،

---

(١) يُنظر : فقه اللغات السامية : ١٠٠ .

(٢) يُنظر : فقه اللغة المقارن : ١١٨ .

(٣) يُنظر : فقه اللغات السامية :١٠٠، وأحياء النحو :٦٩

(٤) يُنظر : التطور النحوي :١١٦ .

(٥) يُنظر : تاريخ اللغات السامية : ١٥ .

(٦) يُنظر : العربية : ١٥ .

(٧) يُنظر : دراسات في فقه اللغة ، الإنطاكي : ٢٥٥، وضحى الإسلام : ٢٩٤/٢.

(٨) يُنظر : إحياء النحو : ٤٥-٤٦ .

(٩) يُنظر : فقه اللغة : ١٦٤ .

ومهدي المخزومي[١]، وصبحي صالح[٢] ، وإبراهيم السامرائي[٣] ، ورمضان عبد التواب[٤]، وغيرهم. وباختلاف القرائن والأدلة التي قدَّمها هؤلاء لإثبات أصالة الإعراب في العربية إلا أنَّها في مجملها تعود إلى مبدأ أساس انطلقوا منه : وهو البحث في الساميات ومقارنتها بالعربية , وأسعفهم بذلك مناهج البحث الحديث (التاريخي ، المقارن ، الوصفي).

أمّا مذهبهم فمن الملاحظ أنَّه كان مزيجاً بين القديم والحديث ، فما قدَّمه القدماء جهداً لا يستهان به، وإنْ اقتصروا به على العربية وحدها دون أخواتها الساميات ، فالقول : ((بأنَّ الإعراب لم يكن له وجود في اللغة العربية ، أو أنَّ العرب كانوا يُسكّنون أواخر الكلمات زعم يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطعة))،[٥] وهي النصوص القرآنية ، وقصائد الشعراء ، وكلام والمتقدمين وأقوال الفصحاء[٦]. فضلاً عمّا قدَّمته الدراسات المقارنة من أدلة على وجود بقايا له في اللغات السامية .

---

(١) يُنظر : مدرسة الكوفة : ٢٤٦-٢٤٧ .

(٢) يُنظر : دراسات في فقه اللغة : ١٢٢-١٤٠، أخذه عن العربية : ١٥ .

(٣) يُنظر : فقه اللغة المقارن : ١١٨ .

(٤) يُنظر : فصول في فقه العربية : ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤ .

(٥) مدرسة الكوفة : ٢٤٧ .

(٦) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٤٦ .

المبحث الثاني // في الجملة العربية

أولاً / من حيث المفاهيم :

تعد قضية الجملة في النحو العربي من القضايا التي نالت اهتمام الدارسين ؛ لأنّها أساس اللغة العربية ومحورها ، فهي أساس استقامة الكلام . والمعروف أنَّ علماء اللغة اجتهدوا منذ أقدم العصور على اختلاف منازعهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة ، وقد أحصى أحد الباحثين عدد التعريفات التي قدمها الباحثون في الجملة قديماً وحديثاً ، وهي تصل إلى ثلاثمائة تعريف لكنها لم تكن مانعة جامعة[١] ؛ وذلك لأنَّ النحاة القدامى لم يكن لديهم استعمال موحد لمصطلح الجملة ، فمنهم من استعمل مصطلح الكلام وقصد به الجملة[٢]، ومنهم من استعملهما معاً دون التفريق بينها[٣]، ومنهم من فرَّقَ بينهما ، ورأى أنَّ كل واحد من هذين المصطلحين يختص بدلالة معينة[٤]. وبالنتيجة ((لم تُعرّف الجملة في التراث تعريفاً واضحاً))[٥]، والأسباب كثيرة أهمها : عدم استقرار المصطلحات قديماً ، واختلاف وجهات وآراء العلماء ومنطلقاتهم[٦]. فضلاً عن تركيزهم على ظاهرة الإعراب والإغراق فيها وفكرة العمل والعامل والتشعُّب في جزئياتها على حساب القضايا اللغوية الأخرى ومنها الجملة[٧] .

أَمّا في العصر الحديث فقد ظهرت نظريات جديدة أسهمت في تغيير وإضافة الكثير من المفاهيم ، وقد كان للتراكم المعرفي وتطور العلوم اللغوية دورٌ بارزٌ في التغيير[٨]. فضلاً عن الجهد الذي بذلهُ المستشرقون في سبيل الوصول إلى تعريف يوضح الخصائص العامة

---

(١) يُنظر : نظام الجملة في شعر المعلقات : ١٢.

(٢) يُنظر : الخصائص : ٧٢/٢ .

(٣) يُنظر : المفصل في علم العربية : ١٥، وشرح المفصل : ٧٢/١ .

(٤) يُنظر : شرح الكافية : ٨ ، ومغني اللبيب : ٥/٢ .

(٥) الجملة الوصفية (دراسة نحوية) : ١٢٢.

(٦) يُنظر : جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية : ٦ .

(٧) يُنظر : الجملة الوصفية (دراسة نحوية) : ١٢٢ .

(٨) يُنظر : مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي : ١-٢.

لمفهوم الجملة ، مع اختلاف التعريفات والتصورات , ولعل السبب في هذا الاختلاف ؛ هو أنَّ مفهوم الجملة من أعقد المفاهيم اللغوية تصوراً ونستشف ذلك من قول فكتور خراكوفسكي: إنَّ الجملة ((عبارة عن تكوّن معقد متعدد المستويات ، وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة))[١]. ومن هذا المبدأ اختلفت منطلقات الباحثين المحدثين في تعريف الجملة ، فمنهم من كان منطلقهُ منطقياً نسبياً ، فركز على المعنى ، ومنهم من كان منطلقهُ صوتياً ، فنظر إلى الجملة من خلال الفواصل والمقاطع ، وآخرون انطلقوا من الكتابة فحللوا الجملة ، وحدوها من كتابتها وليس من نطقها[٢].

ولقد أسهمت اللسانيات الاستشراقية في العصر الحديث في إضافة الكثير من المفاهيم ، فظهور النحو الوصفي البنيوي ، أدى إلى وضع نظرية نحوية للغة العربية عن طريق التطبيقات والممارسات التركيبية على الجملة النحوية العربية[٣]. وقد كان لهذه النظريات أثر كبير على الباحثين العرب المحدثين ، الذين اعتقدوا أنَّ هذه المفاهيم والنظريات قادرة على استيعاب حدود الجملة العربية ، وإحاطتها بالاهتمام الكامل الذي كان ينبغي أنْ يكون من النحاة القدامى . وسنوضح هذه المفاهيم وتأثيرها على النحو الآتي :

١ـ الجملة في المفهوم البنيوي الوصفي :

ابتداءاً بسوسير مؤسس المدرسة البنيوية ، نجدهُ يشير إلى أنَّ الجملة هي النمط الأساس من أنماط التضام ، والتضام عنده يتألف دائماً من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية ، التي يتلو بعضها بعضاً ، وهو اجتهاد لا يقدم تعريفاً محدداً للجملة[٤] ، لكنه فتح التقّول والاجتهاد في مفهوم الجملة أمام تلاميذه وأتباع مدرسته ومنهم : "أنطوان ماييه" [٥]، و

---

(١) يُنظر : دراسات في علم النحو العام والنحو العربي : ١ .

(٢) يُنظر : خصائص نظام الجملة العربية من خلال القران الكريم : ٥-٦ .

(٣) يُنظر : مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي : ٢ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٦ ، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٣.

(٥) يُنظر : علم اللغة في القرن العشرين : ٤٤-٤٥.

"فندريس"[١] ، و"بلومفيلد[٢]" ، و"هوكيت" [٣] ، و"جون ليونز"[٤]. وكل واحد من هؤلاء نحا منحاً في تعريف الجملة يختلف تماماً عما ذهب إليه الآخر ، وما قالوه ذكره بعض الباحثين العرب المحدثين ، واعتبروا ما رأوه صائباً . فتعريف "جون ليونز" للجملة بأنَّها : ((أكبر وحدة يمكن أن تخضع للتحليل النحوي))[٥] ، نظرة صائبة في نظر "بلقاسم دفه" اعتمدها وعلَّل صوابها ، بتفسير الجملة في نظامها اللغوي ، وهي مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء الكلام ربطاً وظيفياً . وترتبط جميع عناصرها بمسند واحد أو مسندات عديدة مترابطة. والإسناد ينعقد بين المسند والمسند إليه ، فإنْ كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة أسمية ، وإنْ كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية[٦] .

٢- الجملة في المفهوم الوظيفي الوصفي :

عرّف اتباع هذا الاتجاه الجملة وفقاً لما يرتضيه منطلقهم ، فقد اعتبر "أندري مارتينه" الجملة بأنَّها ((أصغر مقطع ممثل بصورة كلية ، وهي تتابع من الكلمات والمورفيات التنغيمية، ويعرفها بقوله : هي كل ملفوظ تتصل عناصره بركن إنساني وحيد أو متعدد عن طريق الإلحاق))[٧] ، والجملة عند أصحاب هذا الاتجاه – ومنهم : جاكبسون، ودانيس، وفيزياس ، وسغال ، وغيرهم – تقوم على وجوب التمييز بين وظيفتين إخباريتين لهما أهمية دلالية ، وهاتان الوظيفتان تتمثلان في المسند والمسند إليه[٨] ، ثم تطور هذا المفهوم شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى مدرسة " فيرث" النسقية ، التي ترى اللغة سلوكاً في نشاط الانسان، وهو مفهوم طرحه "فيرث" وتعمق فيه "هاليدي" عندما نظر إلى الجملة على أنَّها تركيب من الأفكار

---

(١) يُنظر : اللغة : ١٠١ .

(٢) يُنظر : مدخل إلى دراسة اللغة العربية ، محمود أحمد نخلة : ١٤.

(٣) يُنظر : القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي : ٩٤ .

(٤) يُنظر : الجملة الإنشائية في ديوان محمد ال خليفة : ٤٢.

(٥) المصدر نفسه : ٤٢.

(٦) يُنظر : المصدر نفسه : ٤٢ .

(٧) مفهوم الجملة العربية : ٧ ، ومباحث في اللسانيات : ١١٧ .

(٨) يُنظر : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين : ٣٩-٤٠ .

اللغوية ، وصياغة في شكل متماسك[١] ، ثم انتقل إلى المستشرقين ومن ثم إلى بعض الباحثين العرب المحدثين ممن عرف وجهة المستشرقين الوظيفية للجملة، وأستوعب أفكار ممثليها ، ومن أهم المتأثرين بالمفهوم الوظيفي الوصفي للجملة هم : "إبراهيم أنيس ، وعبد الرحمن أيوب ، وتمام حسان " .

*- **إبراهيم أنيس** : نلتمس مفهوم الجملة عنده في قوله : ((إنَّ الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر . فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً : " من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ فأجاب زيد "، فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة))[٢] ، ويُفهم من ذلك أنَّه أرجع حدود الجملة إلى استعمالات المتكلمين ، كما طوَّرَ في مفهوم الجملة، فلم يكتفِ بقصر فائدة تمامها على المسند والمسند إليه ، أو على التركيب ذو الصياغة المتماسكة. إنَّما أفصحَ "انيس" بالمفهوم أكثر ، فأطلق مصطلح جملة على كل عبارة حصلت فيها فائدة الكلام وتمامه.

*- **عبد الرحمن أيوب** : وهو من الباحثين المحدثين الذين تلقوا علم اللغة الحديث في أوربا ، فتأثروا به ، ثم أدخلوا مناهجه في الدراسات اللغوية العربية الحديثة ، وطبّقوا أفكار المستشرقين على الظواهر اللغوية العربية والجملة من ضمنها. وعكس كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) تأثره الصريح بمدرسة "هاريس" التي دعت إلى استبعاد التحليل الفلسفي والمنطقي ، واعتماد الشكل والوظيفة أساساً في تصنيف الوحدات اللغوية , واستعمال مصطلح الجملة للنموذج التركيبي والمثال التطبيقي عليه [٣] .

وقد وقف "عبد الرحمن أيوب" على تعريف القدامى للجملة ، وعاب عليهم قصدهم بها "الحدث اللغوي" المتكون من مسند ومسند إليه ورابط ، وأرجع سبب ذلك إلى اعتمادهم على

---

(١) يُنظر : اللسانيات العربية الحديثة : ٢٥٧ .

(٢) من أسرار اللغة : ٢٧٦-٢٧٧ .

(٣) ينظر : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث : ٢٤ .

المنطق والقضية المنطقية[١]، وبين تفريق المستشرقين بين الجملة باعتبارها أمراً واقعياً وباعتبارها نموذجاً يُصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعية[٢] ؛ ليستخلص من هذا التفريق مفهوماً للجملة يراه مناسباً , فقد نظر إلى الجملة على أنَّها : ((ليست مجرد مجموعة من الكلمات ، بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة ، ففي الجملة الواحدة ، مثل : هل قال؟ نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة استفهام + فعل ماض) ونموذج للنغم هو (نغم متوسط + نبر شديد) وتصنيف هذا العدد من النماذج المجتمعة اضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكوّن الجملة الواقعية التي تفيد معنى يحسن السكوت عليه))[٣]، فالجملة على حد مفهومه: ألفاظ متآلفة وعدد من النماذج التركيبية ونماذج من النغم.

*- **تمام حسان** : أشرنا في الفصل السابق وفي صفحات من هذه الرسالة إلى أثر مدرسة " فيرث" السياقية على مذهب "تمام حسان" اللغوي . وفي الجانب النحوي بالذات نجده من الباحثين الذين حاولوا قراءة النحو وتجديده من منظور علم اللغة الحديث ؛ والسبب في ذلك يعود إلى تتلمذه على يد علماء اللغة الغربيين ، وتأثره بهم وبنظرياتهم لا سيما نظرية "فيرث" السياقية ، فحاول أنْ يؤسس نظريات جديدة تأخذ على عاتقها تخليص النحو العربي من التعقيد . والحقيقة أنَّه قدّم جهداً لا يستهان به .

وفي مفهوم الجملة ، يبرز تأثره بالنظرة السياقية القائمة على المعنى ، فقد نظر إلى الجملة نظرة معنوية سياقية وصفية , فالجملة حسب مفهومه هي وحدة الكلام ، الأصل فيها الإفادة ، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة ، وتتحقق الجملة بالقرائن حين يؤمن اللبس[٤]. وقسم المعنى الذي يُفهم من الجمل إلى ثلاثة فروع : المعنى الوظيفي ويشمل النظام الصوتي والصرفي والنحوي ، والمعنى المعجمي ، والمعنى الدلالي أو الاجتماعي[٥]، وما أصطلح عليه بـ" المعنى الوظيفي " ، فدورهُ تحديد الفهم صوتياً من حيث أنَّ الحرف مقابل استبدالي

---

(١) ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٦ ، ١٥١، ١٥٩.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه : ١٢٦.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٠ .

(٥) يُنظر: المصدر نفسه : ١٨٢ .

وصرفياً ، من حيث أنَّ المبنى إطارٌ شكلي يتحقق بالعلامة ونحوياً من حيث أنَّ العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص , أي الجمع بين المعنى والمبنى[١]، وأرجع الدور الأكبر في فهم الجملة إلى القرائن المعنوية ، وفصّل القول فيها . إذاً فالجملة عنده تقوم على أساس العلاقات السياقية بين الكلمات على المستوى التركيبي ، معتمداً في بيان المعنى النحوي للجملة على نظرية التعليق وتضافر القرائن[٢].

٣ـ الجملة في المفهوم التوليدي التحويلي :

بدأت المدرسة التوليدية التحويلية عند رائدها "تشومسكي" تلميذ "هاريس" ، وله تصور خاص لمفهوم الجملة ، إذ يعرفها انطلاقاً من فهمه الخاص لقواعد اللغة ، فهو يرى أنَّ اللغة: ((كناية عن مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل ، كل جملة منها طولها محدود ، ومكونة من مجموعة متناهية من العناصر))[٣] .

وركز "تشومسكي" وأتباعه على الجملة واهتموا بها ، فهي عندهم أساس الدراسات اللغوية ، وعلى الباحث الذي يريد أنْ يُحلّل دراسة لغوية أنْ يبتدئ بالجملة وتحليلها إلى مكوناتها الأساسية[٤]. وله أكثر من تعريف للجملة تعطي المعنى نفسه ، وتعكس مدى تركيزه واهتمامه بها ، يقول: ((إنَّ المقصود باصطلاح جملة هو مجموعة سلاسل المكونات الأساسية ، وليس السلاسل المتكونة من وحدات صوتية))[٥]، وهذه الوحدات تحدد كيفية انطلاق الجملة ، وقال أيضاً عن الجملة بأنّها : ((ما تحتوي على سلسلة من الأدلة النظمية يجري توليد كل واحد منها من قبل الأساس في المكون النحوي))[٦]. وجاءت دراسته للجملة على مستويين : البنية السطحية ، والبنية العميقة ، فالبنية السطحية للجملة ، يتمّ التوصل إليها من خلال معلومات قواعد اللغة التحويلية , أي من خلال تتابع الكلمات التي يُنطق بها.

---

(١) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٤ .

(٢) ينظر : مفهوم الجملة العربية : ١٠.

(٣) أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث : ٣٠ .

(٤) يُنظر : في نحو اللغة وتراكيبها : ٥٨ .

(٥) مظاهر النظرية النحوية : ٣٩ .

(٦) المصدر نفسه : ٤٠ .

أمّا البنية العميقة فيتمُّ التوصل إليها من خلال معلومات النظام النحوي ، وهذه البنية تعكس المنطق الداخلي للجملة(١).

فقضية التوليد والتحويل في الجملة ، وتقديم مفهوم للجملة من هذا الباب –بالشكل المتعارف عليه الآن– تعود إلى " تشومسكي" فهي من أبرز أفكاره حول الجملة . واستطاع بما وضعه من قواعد أنْ يفتح المجال لتوليد أعداد لا متناهية من الجمل(٢). ثم طُبقت أفكار "تشومسكي" ومفاهيمه السابقة ، على يد بعض الباحثين العرب المحدثين بعد أنْ لفتت انتباههم وتأثروا بها ، فقدموا مفاهيم مماثلة أو مقاربة وهم : ميشال زكريا ، ومازن الوعر، والفاسي الفهري(٣) .

*– **ميشال زكريا** : الظاهر أنَّ ميشال زكريا استوعب مفهوم تشومسكي التوليدي التحويلي للجملة ، وعرض قواعده ، فحلّلَ الجملة وفق هذه القواعد ، وأدرك البنية السطحية والبنية العميقة لها ، فجاء مفهوم الجملة عنده بأنَّها: الوحدة الأساسية التي تقوم عليها القواعد التوليدية والتحويلية (٤). وأطال الوقوف أثناء تحليله وفق القواعد التوليدية التحويلية ، ومثّل لها من معطيات اللغة العربية مثال ذلك(٥) : – أكل الرجل التفاحة

– الرجل أكل التفاحة

الجملتان تجمع بينها علاقة تحويلية ، فالعناصر المتكونة في الجملتين نفسها وبذلك يجعل الاحتمالات في دراسته لترتيب العناصر في البنية العميقة (٦) .

---

(١) يُنظر : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين : ٤١

(٢) يُنظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : ١٧٣ .

(٣) يُنظر : مفهوم الجملة العربية : ٧ ، وجهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربية : ١٠٦–١٢٣ . ورداً للجميل نقول : أفدنا من هاتين الدراستين في توسيع الأفكار بعد الرجوع إلى المصادر الأم .

(٤) يُنظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : ٢٣.

(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ١٣٣.

(٦) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٥–٢٦ .

كما تبنّى "ميشال زكريا" قاعدة إعادة كتابة الجملة في اللغة العربية وفق النظرية التوليدية النحوية ، فتبيَّن له وجود ركن كلامي مكون من جار ومجرور يرتبط بصورة وثيقة بالفعل وركن آخر لا يرتبط بالفعل ، ومثل لذلك بالمشجر التالي[١] :

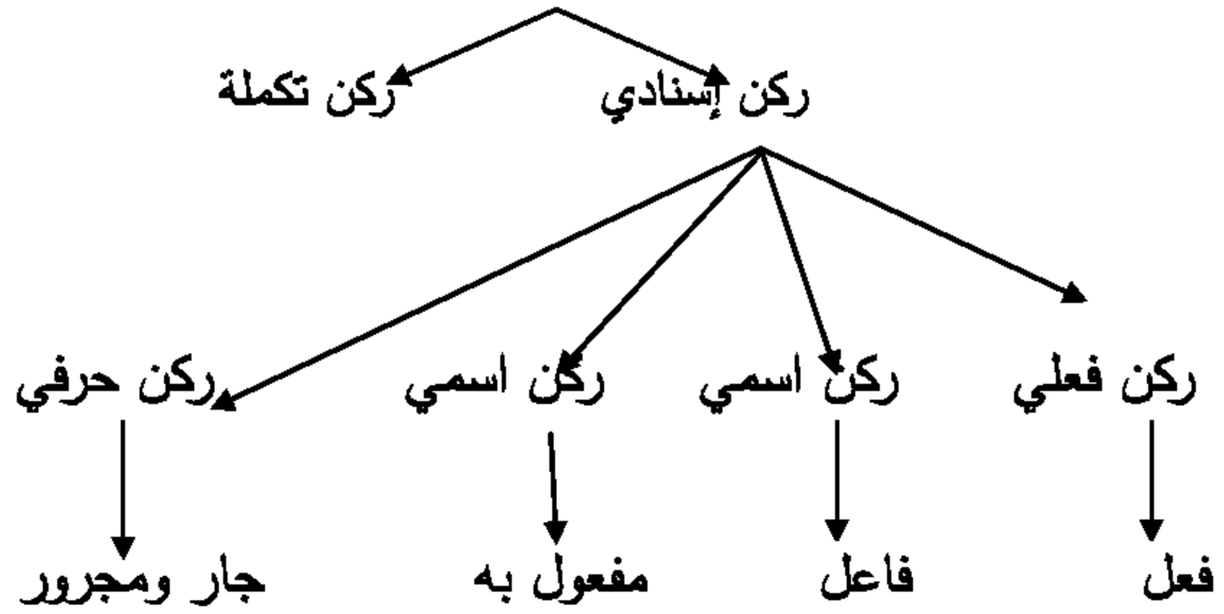

وخلاصة القول : إنَّ ما قدمه "ميشال زكريا" من مفهوم الجملة يُظهر افادته من "تشومسكي" ، وتأثره به , فقد ذكر عناصر التحويل في الجملة ، وإعادة تنظيم المعطيات التركيبية في اللغة العربية على ضوء النظرية التوليدية التحويلية .

*- **مازن الوعر:** كان لتتلمذ الباحث السوري "مازن الوعر" على يد علماء كبار أمثال: تشومسكي ، وعبد الرحمن الحاج صالح ، ومقابلته لكبار المستشرقين ومنهم : أندريه، وروز ماكدونالد ، ومايكل زار تشناك ، وجان هيرمنسون[٢] أثر كبير على فكر هذا الباحث، فقد اطلع على النظريات ، والفرضيات اللغوية الغربية وأفاد منها كثيراً . فضلاً عن اطلاعه على التراث اللغوي العربي القديم ، فأعاد صياغة ما رآه على وفق متبنياته الحديثة بعدما رأى

(١) يُنظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية : ٤٣-٤٦ .
(٢) يُنظر : الجهود اللسانية عند مازن الوعر : ٢٢.

إغفالا له من لدن النحاة القدماء[١] , فقد اعتمد في دراسته للجملة وصياغة مفهومها على مبادئ نظرية الدلالة التصنيفية التي وضعها "ولتركوك" وهي نظرية تهتم بالجملة بالمعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتراكيب ، وهي نظام من الوظيفة الدلالية التي تجعل الفعل محور العمليات الدلالية ، وتمكن بذلك من معرفة أنواع الفعل من خلال الصفات المميزة له[٢].

كما تركت القواعد التوليدية للجملة التي وضعها "تشومسكي" أثرها على نظرة "مازن الوعر" للجملة . فدمج بين نظرية " ولتركوك" ونظرية "تشومسكي" ، وطبق ذلك على القواعد النحوية العربية ، فرأى أنَّه بالإمكان ايجاد وصف شامل للتراكيب (الجمل) العربية , فقد حاول تطويع النظرية التوليدية التحويلية لتراكيب اللغة العربية في شكل ترسيمات تشجيرية تُمكِّن من فهم الجملة في اللغة العربية ، فالجملة عنده قد تكون شكلاً نحوياً ودلالياً تاماً ، ويمكن أنْ تكون غير ذلك ، ومثّل لذلك بجملة الشرط [٣] :

من يدرسْ ←—— ج

من يدرسْ ينجحْ ←—— ك

ليخلص إلى عدِّ كل كلام جملة ، وليس كل جملة كلام ، وذلك بتحقيقه التمام والإفادة والاستقلالية [٤] . فخلاصة مفهومه للجملة كان نتيجة مزاوجته بين نحو "تشومسكي" ودلاليات "كوك" ؛ لتأثره بهاتين النظريتين . وما أضافه هو التعمق في شرح الجملة ، وتقديم وصف أفضل لها ، محاولاً نقل هذه النظريات إلى العربية[٥] .

*- **عبد القادر الفاسي الفهري** : تلقى الباحث المغربي "عبد القادر الفاسي الفهري" تصورات "تشومسكي" التوليدية التحويلية في النحو واللسانيات من خلال ترجمته لأهم البحوث التأسيسية فيها ، فتأثر بها ، وحاول أنْ يبسط مفاهيم هذه النظرية ، ثم راح يبحث عن مدى

---

(١) يُنظر : الجهود اللسانية عند مازن الوعر : ٢٢٧.

(٢) يُنظر : دراسات لسانية تطبيقية : ٢٥ .

(٣) يُنظر : نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية : ٢٦، ٩١، ٩٨ .

(٤) يُنظر : المصدر نفسه :٢٧ .

(٥) يُنظر : الجهود اللسانية عند مازن الوعر : ١١٣.

تلاقيها مع المنظور النحوي العربي ، واستثمر نتائجها وسعى إلى وصفها وصفاً دقيقاً : صرفاً ، ونحواً ، ومعجماً ، ودلالةً [١] .

وفيما يتعلق بمفهوم الجملة , فقد انطلق من برنامج " الرابط العاملي" الذي اقترحه "تشومسكي" عام (١٩٨١م) ، والتركيز فيه منصبٌّ على المكونات داخل الجملة ، وعلى الرتبة ، وتناول أشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية[٢]. أمّا النموذج النحوي الذي تبناه لها ، فهو مقسم إلى عدّة مكونات أو مستويات تمثيلية منظمة بالشكل التالي[٣] :

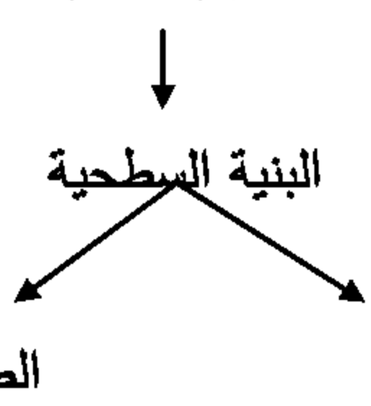

فمنشأ البنية العميقة هي القواعد المقولية ، أمّا الخصائص المعجمية ، فتسقط في هذه البنية محملة بالخصائص الدلالية المحورية ، والتفريعية على الخصوص ، ولكنَّ التوافق بين المعلومات والعلائق المعجمية ، والعلائق والمكونات التركيبية قيَّدوها بمبادئ تتحكم في أشكال الربط بين ما يسقط من المعجم وما يولده التركيب .

وتعد البنية العميقة الأساس الذي تنتج منه البنية السطحية ، بإنطباق القاعدة التحويلية العامة ، وخروج هذا التحويل يكون مقيداً بمبادئ عامة ووسائط تختلف اللغات في تثبيتها ، وتؤول هذه البنية إمّا منطقياً أو صواتياً ، فالمنطقي يمثل العلائق المنطقية على مستوى نحوي ، أمّا الصواتي (الصورة الصواتية) فهو مجرد تفاعل مع الرتبة عبر قواعد

---

(١) يُنظر : البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة : ٥١، ٦٨، ٧٣، ٧٥.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٩، ٢٧، ٢٨، واللسانيات واللغة العربية : ١/١٠٦-١٠٧.

(٣) يُنظر :البناء الموازي : ٢١-٢٢.

أسلوبية[١]. ويبدو أنَّ التنظيم في هذا النموذج يعود إلى القالبية التي اقتُرحت لتحد من ظاهرة تعدد النماذج اللغوية ، ومنها الجملة .

وقسم "الفهري" مكونات الجملة إلى : مكوّن مركبي ، ومكوّن وظيفي ، ومكوّن تحويلي، ومكوّن صوتي ، ومكوّن دلالي . والجديد الذي أضافهُ ، هو المكون الوظيفي , أي أنَّه افترض أنَّ العناصر الوظيفية رؤوس لإسقاطات تركيبية ، وأنَّ رتبتها تعكس العلائق العميقة أو السطحية للجملة ، مثل: سوف لا يحظر الرجال[٢], وتفسير ذلك –حسب ما يراه – إنَّ سوف قامت بدور تكييف المعنى الزمني للفعل ، وهو معنى المستقبل ، جاء بعدها النفي ، ويتبع الموجهات (والموجه في هذا المثال هو سوف) وبعد النفي يأتي البناء التركيبي للجملة (يحضر الرجال) ، فالزمن والجهة والبناء قد تمثل أكثر من مقولة تركيبية ، إلاَّ أنَّ هذه المقولات مندمجة وذائبة في صرفية واحدة . أمّا في هذا المثال ، فإنَّ الزمن والجهة والبناء تمثل بمقولة تركيبية واحدة بنيتها[٣] :

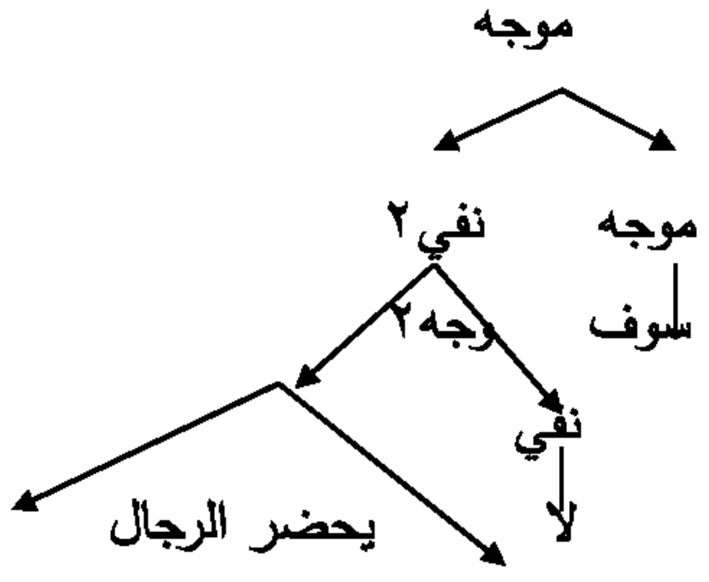

والغريب أنَّ "عبد القادر" رغم تأثره الكبير بنظرية "تشومسكي" ومفهومه للجملة ، إلا أنَّ القارئ يجده يصف هذه النظرية بالقصور[٤]؛ لأنَّها لم تنظر إلى الخصائص الداخلية والخارجية للمكونات داخل الجمل في الوقت نفسه ، فالفعل مثلاً لا يحمل نفس الخصائص في

---

(١) يُنظر : البناء الموازي : ٢٢ .
(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٥٣ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٥١–٥٤ .
(٤) يُنظر :المصدر نفسه : ٢٦٥.

كل التراكيب ، إذ طُبق عليه التشجير الذي مثّله "الفهري" فالفعل المتصرف هو مركب فعلي في أسفل الشجرة (يحضر الرجال) ومركب زمني في أعلاها (سوف) ، ومركب تطابقي وجهي ، ووصفي ، ونفْيي ، الخ ، ونفس الشيء قاله للاسم والصفة(١). ووصفه هذا جاء في آخر كلامه وحديثه ، أي بعد أنْ تعمّق في بحثه لهذه النظرية ، وسار بها بعيداً ؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى أحد الأمرين : **الأول** / أنَّه واجه صعوبة في تطبيق هذه النظرية على العربية ، لذلك وصفها بالقصور . **والثاني**/ أنَّ هذه النظرية أثرت به واستوعبها أكثر من أستاذه " تشومسكي" فتفوق عليه ، فأضاف وعدّل ، وحذف .

٤- الجملة في المفهوم الوظيفي التداولي :

ومنطلق هذا المفهوم بدأ من اللسانيات الغربية ، وهذه النظرية تمثل أحد التطورات الأخيرة لما كان يدعى "الدلالة التوليدية " والنظرية الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية ، والنظريات الوظيفية الأوربية خاصة المدرسة " النسقية " ، ومدرسة "براج" ، وأخيراً النحو الوظيفي الذي اقترحه "سيمون ديك" (٢). فقد أعطى " سيمون ديك" الأولوية للجانب التداولي ، فضلاً عن إقراره بالجانب التركيبي والدلالي ، ويعد مفهوم الجملة الوظيفي ، من أهم اتجاهاته ، فمفاهيم المبتدأ والبؤرة والمحور وغيرها علاقات تداولية قائمة بين مكونات الجمل على غرار العلاقات الدلالية (منفذ ، متقبل ، مستقبل ، مستفيد) والعلاقات التركيبية (فاعل ، مفعول) . وتختلف التحديدات المقترحة بالنسبة للعلاقات التداولية بإختلاف هذه النظريات ، كما تختلف كيفية التمثيل لها بإختلاف كيفية تنظيم النحو داخل كل نظرية(٣) .

ويبدو أنَّ نظرية "النحو الوظيفي" أثرت في الباحث المغربي "أحمد المتوكل" ((وتجلى هذا في جملة المؤلفات التي ألفها هذا الباحث ، والتي حاول من خلالها أنْ يُقدّم هذه النظرية للقارئ العربي من خلال ترجمة مصطلحاتها ومفاهيمها إلى العربية ، وشرح كيفية

---

(١) يُنظر : البناء الموازي : ٢٦٥ .

(٢) يُنظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ٨ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٩ .

اشتغال هذا النموذج ، وتبيان مدى إمكانية تطبيقه على اللغة العربية))[١]. فأصبحت دراساته ميداناً تطبيقياً لتلك النظرية .

وكان اقتراح " سيمون ديك " للقدرة التواصلية للمتكلم – المخاطب ، وسعيه من خلال الوصف اللغوي الطامح إلى تحقيق الكفاية النفسية والتداولية ، والنمطية . الأساس الذي على ضوءه صاغ " أحمد المتوكل " نموذجاً لمستعمل اللغة الطبيعية في شكل جهاز متكون من خمسة قوالب : القالب النحوي ، والمنطقي ، والمعرفي ، والإدراكي ، والاجتماعي ، وكل قالب يشكّل نسقاً من القواعد[٢].

أمّا الجملة ، وهي محور الحديث ، فتتكوّن في " النحو الوظيفي " وفقاً لثلاث بنيات: البنية الحملية ، ثمّ البنية الوظيفية ثمّ البنية المكوّنية بواسطة تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد : قواعد الأساس وقواعد اسناد الوظائف وقواعد التعبير[٣]. وقسّم "سيمون ديك" الوظائف التداولية –وهي الوظائف التي تستند إلى مكونات الجملة– إلى قسمين : وظيفتين خارجتين هما: المبتدأ (Theme) والذيل (Tail) ووظيفتين داخليتين هما : البؤرة (Focus) والمحور (Topic) . معتمداً على النظر إلى ما يربط بين هذه المكونات في طبقات مقاسية معينة[٤]. بعبارة أخرى تستند الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة طبقاً للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة . وعندما جاء " أحمد المتوكل " وعاد النظر في مكونات الجملة والوظائف التي تستند إليها حسب النحو الوظيفي . أضاف وظيفة خارجية أخرى هي " المنادى " فأصبح عدد الوظائف التداولية التي تستند إلى مكونات الجملة خمس وظائف هي : البؤرة ، المحور ، المبتدأ ، الذيل ، المنادى . ممّا سهّل عليه تنميط الجمل على أساس هذه الوظائف إلى[٥] :

---

(١) مفهوم الوظيفيّة عند أحمد المتوكل وسيمون ديك –قراءة في نموذج النحو الوظيفي : ٢٤٣ .

(٢) يُنظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية : ١١–١٢ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٣.

(٤) يُنظر :المصدر نفسه : ١٧

(٥) يُنظر " المصدر نفسه : ١٦٠ وما بعدها .

١- الجمل المبتدئية .
٢- الجمل المذيلة .
٣- الجمل البؤرية .
٤- الجمل المحورية .
٥- الجمل الندائية .

ثمّ فصل القول ، وطال الحديث حول الجملة في المفهوم الوظيفي التداولي ، ولا يسع المجال لتفصيل ذلك . والخلاصة هي : إنَّ " أحمد المتوكل" حاول أنْ يقدّم فهماً للجملة من خلاله يستطيع الربط بين الجملة والنص ، ويوحد الدرس اللساني[١] مستنداً على أفكار "ديك" . لكن هل وفق "أحمد المتوكل" عندما قدَّم فهمه للجمله بحسب مااستند عليه ؟ الجواب: لم يوفق ؛ لصعوبة تطبيق ذلك على اللغة العربية ، ولأنَّ اللغة سابقة للقواعد وليس العكس ، ويتضح ذلك من ندّرة شواهد " المتوكل" ، فقلما تجده يستشهد لذلك بآية أو حديث نبوي أو بيت شعري [٢] .

وأيسرُ قولٍ : هو أنَّ الجملة هي وحدة التفاهم والتخاطب بين المنشئ والمتلقي ، وهي وحدة الإفصاح فيما يجري بين الفرد ونفسه . وكما أنَّها باعتقاد كثير من اللغويين المحدثين: الوحدة الدلالية الرئيسية ، التي تقوم بالوظيفة العظمى للغة ، وهي عملية التواصل اللغوي[٣]. وبذلك أصبحت الجملة في العصر الحديث محط انتباه الباحثين المحدثين فعرفوا وصنفوا وحللوا مستعينين بالنظريات البنيوية التوليدية والتحويلية وغيرها .

---

(١) يُنظر : الوظيفية بين الكلية والنمطيّة : ١٧-١٨.
(٢) يُنظر : مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل وسيمون ديك : ٢٦٣.
(٣) يُنظر : علم اللغة ، فرانك بالمر : ٤٦.

ثانياً/ من حيث التقسيم :

عُرِفَ عن النحاة القدامى أَنَّهم قسموا الجملة إلى قسمين اثنين هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية[١] ، وجعلها الزمخشري أربعة أقسام ، فأضاف الشرطية ، مثل: بكر إنْ تعطه يشكرك ، والظرفية ، وهي مكونة لديه من مبتدأ وقع خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو: أعندك زيد؟ . وأفي الدار زيد؟[٢]. كما أطلق ابن هشام مصطلح " الجملة الظرفية" على الجملة المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ ، وأفي الدار زيد؟[٣].

وعُرِفَ عن القدماء أَنَّهم اعتمدوا في تقسيمهم للجملة العربية معايير ثلاثة : الوظيفي، والتركيبي ، والمحلي ، فمراعاة للوظيفة قسموا الجملة إلى : جملة خبرية وجملة إنشائية . ومراعاة للتركيب قسموا الجملة إلى اسمية وفعلية ، وزاد بعضهم الشرطية والظرفية ، واستناداً لمعايير المحل قالوا : بالجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي ليس لها محل من الإعراب[٤].

أمّا في العصر الحديث فقد اختلفت معايير الباحثين في تقسيماتهم للجملة وهذا أمرٌ طبيعي ، فإذا كانت المفاهيم قد اختلفت ، فكيف لا تختلف التقسيمات ؟ فقد تركت المدارس الاستشراقية – التي أثرت في مفهوم الجملة عند الباحثين العرب المحدثين – أثرها على تقسيماتهم أيضاً . كما لفت نقد المستشرقين لبعض القضايا اللغوية في تراثهم أنظار بعض الباحثين العرب المحدثين ممن سعى إلى التجديد ، فراح ينقد التراث ، ويستبدل بما يراه مناسباً.

فلم يقبل المحدثون التقسيم المشهور للجملة العربية ، بل نقدوه ؛ لأنَّه بنظرهم قائم على اعتبارات شكلية مُفعمة بالقيود والسذاجة[٥]. وتماشياً مع الأساليب اللغوية الحديثة ، نظر "مهدي المخزومي" إلى تحديد القدماء للاسمية والفعلية من الجمل ، ووصفه بالتعسف والارتباك ، وبدافع الثقافة والإطلاع ، وتسخير المناهج والأساليب الحديثة ، حاول أنْ يصل

---

(١) يُنظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٢٤.

(٢) يُنظر : المفصل :٢٤، والتراكيب الاسنادية :١٥، والعلامة الإعرابية :٢٥.

(٣) ينظر : مغني اللبيب : ٤٧/٢ ، والتراكيب الاسنادية : ١٥.

(٤) يُنظر : الجملة العربية دراسة لغوية نحوية : ١٥٢.

(٥) يُنظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٩، ونحو التيسير : ١٢٤.

إلى تفريق يدخل في كلا القسمين ما هو منه ، ويخرج من كليهما ما ليس منه[١]. ومن أهم المعايير الحديثة في تقسيم الجملة :

١- معيار وظيفة اللفظ في الكلام :

ومن أقسام الجمل التي لم يعرف مصطلحها قديماً هي "الجملة الوصفية" صرّح بها "برجشتراسر" من خلال المقارنة بين اللغات السامية ، فأصبحت من أقسام الجملة التي عُرفت حديثاً . وقصد "برجشتراسر" بالجملة الوصفية ، الجملة التي تكون ((إما صفة أو صلة. وقد فرقت العربية بين الجنسين ، فالصفة تقتصر على وصف الأسماء المنكّرة ، وتقتصر الصلة على وصف الأسماء المعرّفة ، نحو: "جاءني رجل لا أعرفه" و﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ**﴾[٢] { البقرة آية/ ٢١}.

وقيل : إنَّ ما اصطلح عليه " برجشتراسر" بالجملة الوصفية ، كان يسميه القدماء جملة صلة الموصول ، ولا يكون لها محل من الإعراب[٣]. نقول : إنَّ المعيار الذي استند عليه "برجشتراسر" في قوله بالجملة الوصفية هو وظيفة اللفظ في الكلام ، هو معيار حديث نحى بالجملة منحاً جديداً ، أمّا المعيار الذي استند عليه القدماء ، كان قائماً على المحل دون مراعاة لوظيفة اللفظ في الكلام ، فجاء التقسيم على وفق ذلك ، وعليه أعاد بعض الباحثين العرب المحدثين النظر في أقسام الجملة وبالأخص الذين عنوا بوظيفة اللفظ في السياق ، وفي طليعتهم "تمام حسان" خريج مدرسة فيرث السياقية ، فذهب إلى القول بالجملة الوصفية ، إذ يرى أنَّ الوصف يمكن أنْ يكون نواة لجملة أصلية باعتباره شبيهاً بالفعل نحو قولنا : أقائمٌ زيد ؟ ، مثلما يمكن أنْ يكون نواة لجملة فرعية ، نحو : زيد قائم أبوه ، والأمر نفسه بالنسبة للأوصاف الأخرى ، ومعنى ذلك أنَّ الجملة الوصفية عنده تنقسم قسمين : أصلية وتكون مستقلة وأخرى : فرعية ، وهي ما لم تتمتع بالاستقلالية[٤]. وهكذا أصبحت الجملة الوصفية

---

(١) يُنظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤١.

(٢) التطور النحوي : ١٨١.

(٣) يُنظر : البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان : ١٧٣.

(٤) الخلاصة النحوية : ١٢٧.

عند المحدثين النموذج المتميز عن بقية نماذج الجملة العربية ؛ ((فهي جملة بسيطة الإسناد ، محدودة المكونات ، ملتزمة الترتيب واجبة المخالفة العددية بين ركنيها، غير قابلة للنسخ ، وان قبلت الامتداد ، الحذف فيها غير مطّرد))[١] ، وبهذه الخصائص تخالف أقسام الجملة الأخرى .

٢ـ معيار التوليد والتحويل :

إنَّ بحث "تشومسكي" في اللسانيات التوليدية كان موجهاً نحو الجملة ، وإقتراح نماذج كثيرة من أجل تفسير الجملة ، فقد وضع نموذجاً للقواعد البسيطة يكفل توليد مجموعة غير نهائية من الجمل عن طريق عدد محدد من القوانين المكررة ، وهذا النموذج هو نحو المواقع المحدودة ، أي بناءاً على تحديد الكلمات وترتيبها في الجملة ، فلو تدبرنا المثالين الآتيين[٢] :

١- جاء الموظّف المكلّف بالصيانة.

٢- جاء الموظّفون المكلّفون بالصيانة .

سينتج من التركيب الاختيارات الآتية :

أ – اختيار المدخل اللساني " جاء " باستطاعته لغوياً – أنْ يحيل على كلمة "موظّف" وعلى كلمة " موظّفون" .

ب – اختيار الملفوظ اللساني " موظّف" يستدعي في الجملة كلمة " مكلّف" فقط في حين الملفوظ " موظّفون" يستدعي المنطوق اللغوي " مكلّفون" .

ج – ومع ذلك الملفوظات اللسانية : " مكلّف " و " مكلّفون " يقبلان معاً المنطوق اللغوي "الصيانة" ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :

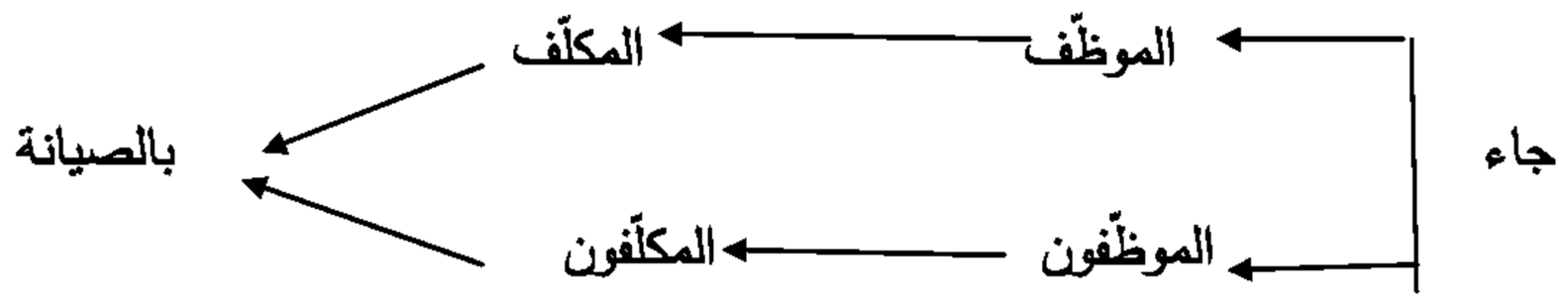

---

(١) التراكيب الاسنادية : ١٣٨.

(٢) يُنظر : نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم : ٦-٧.

ثمّ وجد أصحاب هذه المدرسة أنَّ هذا النسق غير كافٍ لتوليد أنواع معينة من الجمل في اللغة ، ولهذا كان لابد من نحو ثان ، وهو نحو بنية العبارات ، ليكون أشد تلاؤماً في توليد الجمل ، كما ينماز بالدقة الشديدة المتوخاة ، في النظر إلى كل كلمة تنتمي إلى طبقة معينة من الكلام ، كأن تكون أسماً أو فعلاً ، بمعنى تحديد الكلمة من الناحية النحوية تحديداً دقيقاً ، فقواعد " تشومسكي " في تركيب الجمل تقضي بـ [١]:

١- الجملة ← مركب أسمي + مركب فعلي .

٢- المركب الاسمي ← أداة لتعريف + أسم .

٣- المركب الفعلي ← الفعل + المركب الاسمي.

٤- أداة التعريف ← أل .

٥- الاسم ← (رجل ، امرأة ....) .

٦- الفعل ← (جلس ، قرأ .....) .

بعد ذلك توصل "تشومسكي" إلى النحو التحويلي ، وقد استعاره من استاذه " هاريس" فإكتشف أنَّ القدرة التي يمتلكها انسان لتكوين عدد كبير من الجمل قائمة على مبدأ التوليد ، في حين يستطيع بالتحويل نقل البنى العميقة إلى بنى متوسطة وسطحية ؛ وبهذا فضّل "تشومسكي" القواعد التحويلية ؛ لأنَّها قادرة على توليد عدداً لا حصر له من الجمل ، وتولي اهتماماً كبيراً بالمعنى أكثر مما تقدمه القواعد الشكلية [٢].

وكل تلك الأفكار أثَّرت في رؤيا الباحث العربي " أحمد خليل عمايرة " وهو من أبرز أعلام الاتجاه التوليدي في الثقافة العربية ، أو قل : هو من سفراء الفكر التوليدي التحويلي إلى الوطن العربي. و((يقوم مفهوم التوليد عند عمايرة على رؤية هاريس التي تحدد بالجملة النواة بدون الوصول به إلى منطقة العمق (البنية العميقة)))[٣]. فجاء بحثه للجملة وأقسامها في إطار الجملة التوليدية والتحويلية ، إذ جعلها الأساس الذي انطلق منه ، أمّا أمثلته التي

---

(١) يُنظر : نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية : ٧-٨.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٨.

(٣) الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية :٧٦.

استشهد بها ، فأخذها من كتاب "جمهرة خطب العرب"[١] ، لأحمد زكي صفوت ، وهو بذلك طبق أفكار "هاريس و تشومسكي" على اللغة العربية . واستناداً إلى معيار التوليد والتحويل، قسم الجملة التوليدية على الشكل التالي[٢] :

١- أَنْ يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة : وذلك على نحو : عمرو منطلق

٢- أنْ يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة ، وهو ذاته المبتدأ : ذلك نحو : زيد أخوك

فالجملة التوليدية أسمية هنا تحمل معنى الإخبار المحايد هكذا :

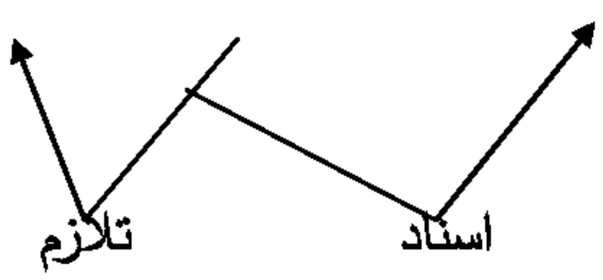

٣- أَنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة أو شبه جملة ، وذلك نحو : رجل من بني تميم جاءني ، فهي عنده جملة فعلية تحويلية فاعلها مقدم للعناية والتوكيد ، فأصلها : جاءني رجل من تميم ، تحولت إلى : رجل من بني تميم جاءني.

٤- أَنْ يكون المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة : وذلك نحو : أَنتَ ذو مال. وعلى ضوء هذا المعيار ذكر "خليل عمايرة " عناصر تحويل المعنى في الجملة وهي : الترتيب ، الزيادة الحذف و التغيير في الحركة الإعرابية والتنغيم ، أمّا الزيادة فتكون بإدخال كلمة إلى مبنى الجملة ، في أولها أو في وسطها ، أو في آخرها ، فتعطي الجملة قيمة دلالية جديدة .

ونستشف من تقسيم " عمايرة " أنَّه اعتمد على النحو التوليدي المعاصر وعلى أفكار "تشومسكي" ، فسمّى الجملة التوليدية من حيث المعنى ذات بنية سطحية ، أمّا من حيث المبنى ، فالعبرة بصدد الأصل ، فتكون تحويلية أسمية ، أو تحويلية فعلية ، حسب عناصر التحويل المذكورة آنفاً ، وتقع مسؤولية تحديد القيمة الدلالية على المتكلم ، وعلى وفق هذا

---

(١) يُنظر : المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي : ١٣٩.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٣٩، ١٤٣، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٨.

التقسيم ، جعل من الجمل الظرفية جملاً توليدية أسمية ، وكذلك الجمل الشرطية ، هي في الأصل جمل توليدية فعلية ، دخل عليها تغيير من عناصر التحويل وهو الزيادة(١).

وفيما يخص الجملة الاستفهامية والجملة الشرطية ، فقد أتضح الأثر الكبير الذي تركه "تشومسكي" على الباحث العربي" مازن الوعر" إذ أكد على ضرورة استعمال الجهاز المفاهيمي الذي اقترحه "تشومسكي" في النظرية التوليدية التحويلية ، ثمّ تطبيقه على التراكيب الاستفهامية والشرطية في اللغة العربية(٢) . وقد خصص الباحث " عامر بن شتوح " فصلاً كاملاً في أطروحته وضّح فيه النظرية التوليدية التحويلية ، وتطبيقاتها على الجملة الاستفهامية والشرطية عند "مازن الوعر؛ لذلك نختصر الحديث هنا بالقول : إنَّ "مازن الوعر" طبق نظرية النحو العالمي لتشومسكي على الجملة الاستفهامية والشرطية محاولاً الخروج بصيغة افتراضية كاملة الأركان(٣) .

وبذلك يتضح لنا الأثر الذي تركته دراسات الغربيين والمستشرقين ونظرياتهم على دراسات الباحثين العرب المحدثين ، وتقسيمهم للجملة ، وما ذُكر كان على سبيل التمثيل، وليس على سبيل الإحاطة بكل الدراسات والتقسيمات ؛ لأنَّ باب أقسام الجملة أصبح من أوسع أبواب النحو دراسة عند الباحثين المحدثين ؛ لتعدد الآراء والمنطلقات ، وتباين النظريات، والإستناد إلى المعنى فضلاً عن المبنى ، فلا شك أنْ يتسع المجال للتقسيم والبحث في الجملة .

---

(١) يُنظر : الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث : ١٠٧.

(٢) يُنظر : الجهود اللسانية عند مازن الوعر : ١٩٧.

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٥٨-٢١٥، ٢٦٦.

المبحث الثالث // الضمير والممنوع من الصرف

أولاً / الضمير في العربية :

بحث القدماء ضمائر العربية ، فدرسوا طبيعتها ودلالتها ، فسجلوا ما ظهر من استعمالاتها ، وحكموا بالصحة أو الخطأ عليها ، ومن ذلك بحثهم في أصل ضمير المتكلم المفرد (أنا) هل ألفه أصل أو زائد؟ وفي ضمير الغائب (هو) هل واوه أصل أو زائد ؟ وفي ضمير المخاطب (أنت) هل تاؤه أسم أو حرف؟ وعرفوا الضمائر وأحصوا عددها وأنواعها فضلاً عن بحثهم لأغلب المسائل النحوية المتعلقة بها . لكن القدماء حصروا درسهم للضمائر على اللغة العربية وحدها تاركين البحث في أخواتها الساميات فضلاً عن اعتمادهم في البحث اللغوي على الجدل والتعليل في ضوء المعيارية(١) .

والواضح أنَّ ما قدمه العرب القدامى من تصور للضمائر ثَبَتَ في العربية ، ولم تُقدَّم دراسة تضيف أو تعيد النظر في ذلك التصور إلى أنْ بحث المستشرقون هذا الموضوع مستعينين بالمناهج التاريخية والمقارنة والوصفية ، فأضافوا مفاهيم ونظريات جديدة بحكم ذلك وحكم منطلقاتهم الغربية . وبغض النظر عن الطرق التي تمَّ بها التواصل الفكري ، عرفَ الباحثون العرب المحدثون ما توصل إليه المستشرقون من نظريات فتأثروا بها ، فمنهم من تبعها ، ومنهم من أضاف ، ومنهم من سعى إلى البحث عن الجدة ، فأصدر قرارات وفق أسس جديدة على غرار ما توصلت إليه الدراسات الغربية الحديثة .

وكان القدامى يعدّون الضمائر تابعة للاسم ، ويطلقون عليها "الأسماء المبهمة" فأقسام الكلم عندهم ثلاثة (أسم ، فعل ، حرف) ، إلا أنَّ الخلاف في أقسام الكلم بدأ من وقت المبرد والفراء وابن السراج ، لكن في العصر الحديث تطور أكثر؛ وذلك بسبب تأثير الفكر الغربي على الفكر العربي ، وما يحمله الأول من نظريات(٢). فقد تأثر "إبراهيم أنيس" بالتقسيمات الانكليزية ، فأعاد النظر في تقسيمات القدامى محاولاً تقديم تقسيم آخر مبني على

---

(١) يُنظر : الضمائر في اللغة العربية : ٥.

(٢) من لقاء مع الدكتور رياض السواد : ٢٠١٥/١١/١٥.

اعتباري المبنى والمعنى[١]، فقسم الكلام إلى: أسم ، وضمير، وفعل ، وأداة ، وبذلك جعل الضمائر قسماً مستقلاً بذاته .

أمَّا "المخزومي" فقد أطلق على الضمائر : كنايات أو إشارات وعدها قسماً مستقلاً أيضا[٢]. وكذلك نجد تمام حسان في تقسيمه السباعي للكلام جعل الضمائر قسماً مستقلاً وأخرجه من دائرة الأسماء استناداً إلى أساسي المبنى والمعنى[٣] .

فالتصور الجديد الذي ظهر من خلال ما تقدم هو : التسمية أولاً ، فبعدما كان يُصطلح عليها "الأسماء المبهمة" أصبحت تسمى "ضمائر" أو كنايات . والثاني هو التقسيم فبعد أنْ كانت الضمائر تُدرج ضمن الأسماء أصبحت حديثاً قسماً مستقلاً بذاته هذا من جانب، ومن جانب آخر قدم المستشرقون بدراساتهم التاريخية المقارنة أفكارا جديدة عكست تصوراً جديداً للضمائر ، وهذه الأفكار أتبعها بعض الباحثين العرب المحدثين ، وطبقوها على ضمائر العربية ، مثال ذلك :"فكرة المورفيم "

فنجد" فندريس " يشير إلى أنَّ الضمائر في الفرنسية (je، tu me، te، le) هي مجرد دوال نسبة محرومة من كل وجود ذاتي ولا تستعمل منفصلة اطلاقاً فلا توجد je إلا في تراكيب من مثل jeparle " أتكلم ، حيث je تقابل الهمزة ؛ لذلك عدّ هذه الضمائر مجرد مورفيمات ليس إلا[٤] . وعلى العكس من ذلك نظر إلى اللغات السامية ، ومثالها اللغة العربية فوجدها تملك نظاماً حقيقياً من التغيير الذي يُضاف إلى أول الكلمة للإشارة إلى الأشخاص في صيغة المضارع[٥] .

وعندما نمعن النظر في البحث العربي الحديث ، يبدو لنا تدلي ثمار تلك الفكرة ، فنجد "تمام حسان" يقرر أنَّ الضمائر المتصلة وأحرف المضارعة ملحقات صرفية تتخذ معنى

---

(١) يُنظر : من أسرار اللغة : ٢٨١.

(٢) يُنظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٤٧.

(٣) يُنظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠.

(٤) يُنظر : اللغة : ١٢٢.

(٥) يُنظر : المصدر نفسه : ١١٦.

وظيفيّاً في الكلمة التي تلحق بها؛ لذلك هي علامات دالة على "مورفيمات"، وأخذ مثلاً: "يحترمونهم" ، فالضمير المتصل(هم) عجز في الكلمة ، وهو علامة على مورفيم المفعولية(١).

كما ساهمت فكرة المورفيم في إطلاق حكم "تمام" على الضمائر المتصلة بأنَّها ليست كلمات ، وإنَّما هي أجزاء من كلمات لا تستقل بنفسها فتعزل عن الصيغة ؛ لذلك سميت "ملحقات صرفية" ، فالتاء في " ضربتُ" وإنْ أعربت فاعلاً ليست إلا عجزاً يدلُ على الفاعل كما دلَّ تجرد المسند للغائب من الملحقات على الغائب ، فأصبحت عنده هذه الملحقات الغير مستقلة (الضمائر) علامات تدل على مورفيمات ، والمورفيمات تدل على أبواب ، فالتاء مثلاً في (ضربت) علامة تدل على مورفيم الفاعلية الذي يدل على باب الفاعل في النحو(٢) ، وسعى إلى جعل الضمير يشمل : ضمير الشخص ، وضمير الصلة ، وضمير الإشارة(٣). ونجد ((هذا شبيه بما في نحو اللغات الأوربية ، الذي يضم الضمائر والموصولات والإشارات تحت أسم الضمير مع ما يعرف فيه بضمائر الملكية والإستفهاميات والتفصيليات والتنكيرات))(٤). وبذلك يظهر أَنَّ تصور تمام السابق للضمائر تشكلت جوانب منه بفعل التأثر بما في الدراسات الأوربية من أفكار تخص الموضوع .

ويبدو أنَّ فكرة المورفيم استهوت " محمود السعّران " أيضاً فتأثر بها ، فراح يفسر المورفيم قائلاً : ((إنَّ المورفيم هو الوحدة النحوية التي تقوم عليها الدراسة المورفولوجية))(٥) . ونجده يتابع "فندريس" في التعبير عن المورفيم بأنَّه : ((العلاقة أو العلاقات التي تنشأ بين المدركات والمعاني))(٦). وعندما جاء ليطبق هذه الفكرة على الضمائر ، قرر أَنَّ ما يلحق الفعل من عناصر صوتية (ضمائر) محددة لكون الكلمة فعلاً أو أسماً والمحددة كذلك لفصيلتها النحوية من حيث النوع (مذكر أو مؤنث) ومن حيث العدد (مفرد – مثنى – جمع)

---

(١) يُنظر : مناهج البحث في اللغة : ١٨٦-١٨٧.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ١٩٠.

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٠٣.

(٤) الضمائر في اللغة العربية : ١٠.

(٥) علم اللغة ، محمود السعّران : ٢٠٧.

(٦) المصدر نفسه : ٢١٦.

ومن حيث الشخص (متكلم ، مخاطب ، غائب) إنَّما هي مورفيمات ، فالتاء مثلاً في (ضربت) وهو ضمير متصل ، عدّه مورفيم يحدد فعل مسند إلى المفرد المخاطب(١) . وبذلك قدَّم "السعّران" تصوراً للضمائر سارَ في خطواته على تعريف " فندريس" للمورفيم فضلاً عن ارتكازه على أساسي المبنى والمعنى. فتراه كثيراً ما يحاول المزج بين اتجاهين متعارضين من خلال محاولة التوفيق بين التحليل الشكلي الذي أرسى دعائمه " بلومفيد" في الإتجاه التوزيعي، والتحليل المعنوي الذي أرست دعائمه المدرسة الإنكليزية وزعيمها استاذه " فيرث" .

وهناك دراسات حديثة أخرى سعت إلى تقديم تصوّر جديد للضمائر من خلال الاستفادة من نتائج التفكير الاستشراقي الحديث ؛ لإضفاء الجدة والحداثة على التفكير النحوي القديم. فقد سعى "محمد عبد الله جبر" في دراسة قدمها بعنوان " الضمائر في اللغة العربية "إلى تقديم معرفة جديدة في هذا الموضوع ، فقد تناول تحليل الضمائر والمقارنة بينها في اللغات السامية ، وتتبع صيغها فيما أتيح من نقوش عربية قديمة ونصوص لغوية من عصور مختلفة ، وحاول تحديد دلالتها . وهذا ما طبقه في الفصل الأول على الضمائر المنفصلة(٢) .

وعندما قارن بين الضمائر في العربية وفي أخواتها الساميات أعتمد كثيراً على النتائج التي توصل إليها علماء المقارنات من المستشرقين ، أمثال: "برجشتراسر"، و"ولفسون"، و"أنوليتمان" ، و"هنري فليش"(٣). وبحث في اصول الضمائر مستعيناً بالمنهج التاريخي، وكانت غايتهُ في هذه النقطة هي : تأييد القول : بأنَّ الضمائر ترجع إلى الأصوات الانفعالية والإشارية التي تمثل مرحلة بدائية من مراحل تطور اللغة ، وباعتقاده انَّ هذا هو السبب الذي دفع اللغويين العرب إلى إخراج الضمائر من دائرة علم الصرف .

ولكي يُدّرك الكثير من المسائل المتعلقة بضمائر العربية ، كان عليه أنْ يبحث في الساميات أي يفعل كما فعل المستشرقون ؛ لأنَّ النظر إلى الضمائر نظرة صرفية مقتصرة على العربية برأيهِ لا يكفي ؛ إذ تبدو الضمائر كأنّما هي ثمار معدومة الشجرة ، منعزلة ولتتبع

---

(١) يُنظر : علم اللغة ، محمود السعّران : ٢١٩.

(٢) يُنظر : الضمائر في اللغة العربية : ١٩-٤٣.

(٣) يُنظر :المصدر نفسه : ١٩، ٢٢، ٢٤- ٢٥، ٢٩، ٣١، ٣٤- ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠-٤٢، ٤٥، ٥٣، ٥٥.

أغصان تلك الشجرة اتجه إلى البحث في الساميات[١]، فهيأ له هذا التصور الفرصة بأنْ يقرر جملة من الأمور متعلقة بالضمائر ، وجدَ فيها قدراً من الجدة والحداثة فضلاً عن فائدتها لدرس العربية ، وكان من أهمها[٢] :

١- رأى أَنَّ الضمير لا يكون بدلاً ولا مبدلاً منه البتة.

٢- رأى أَنَّ العربية قد عرفت حلول ضمائر في غير محلها الإعرابي ، وهذه ظاهرة مألوفة في بعض اللغات الأوربية

٣- وَجَدَ أَنَّ ضمير الشأن في العربية يقارب الضمائر غير الشخصية في اللغات الأوربية ، والأخيرة أقرب في معناها من الإشارة مثل التعبير : Itisme ، وهذه المقارنة التأثرية جعلته يختار ((إخراج ما عرف بضمير الشأن من تعريف الضمير ، واعتباره إشارة زائدة مجردة من مفهوم الضمير))[٣] .

٤- قرر أَنَّ التطور اللغوي هو السبب في التخلي عن أسلوب " أكلوني البراغيث" رغمَ أصالته في الساميات ، وعدّ استعماله اليوم تمسكاً بقديم غير مرغوب فيه

وبالاعتماد على تقسيم بعض المحدثين للكلام عند (تمام حسان وفاضل الساقي) حاولت الباحثة "سائدة مصلح الضمور" بحث الضمائر من وجهة النظر الحديثة ، وبالاستناد إلى العنصر الصوتي، فدرست التشكيل الصوتي للضمائر في اللغة العربية بأقسامها الثلاثة : الضمائر الشخصية ، الضمائر الإشارية والضمائر الموصولة . فقد أخضعت البنى الصوتية لهذه الضمائر للدراسة من وجهة نظر القوانين الصوتية الحديثة ، وبيان آراء علماء اللغة العرب القدماء والمحدثين والمستشرقين حول أصولها ، كما عرضت التغييرات الصوتية التي طرأت على بنية هذه الضمائر في اللهجات العربية ، والقراءات القرآنية .

ودراسة الضمائر على أساس صوتي تصور جديد من نتاج الدراسات الحديثة صاحبة الأفكار المكتسبة ، هيأت الفرصة لهذا التصور التقسيمات الحديثة للكلام وحصراً

---

(١) يُنظر : الضمائر في اللغة العربية : ٧.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٢١٤-٢١٥

(٣) المصدر نفسه : ١٤٧.

تقسيم "تمام حسان " ، وأثناء بحثها لضمائر الإشارة ، رأت أنَّ أحكام القدامى على أصالة هذه الضمائر اعتباطية – ولعل السبب في ذلك هو اقتصارهم على العربية في البحث – فهيأ لها المنهج المقارن محاولة دراسة توضيح البنى الصوتية لكل منها ، وتفسير التغيرات التي طرأت على بنية هذه الضمائر وفق القوانين الصوتية الحديثة(١). وفي هذه النقطة نجد الباحثة تستند على آراء المستشرقين ، ومن تبعهم من علماء اللغة المحدثين(٢). إذ يرى هؤلاء أنَّ اللغة اعتمدت المغايرة بين الأصوات الصامتة للتفريق بين المذكر والمؤنث في باب المفرد ، ومن ثمّ تعدد اللهجات في تغيير هذه الصور بما يتناسب وطبيعة هذه اللهجات ، فنتج عن ذلك هذا التنوع الكبير في صور الضمائر(٣). وهذا يدفع إلى التصور ((بأن التغيرات جاءت في صورة المفرد أولاً ، ومن ثمّ انتقلت إلى التثنية والجمع ، وبعد ذلك طرأت مجموعة من التغيرات التكيفية على البنى الصوتية لهذه الضمائر))(٤) .

من خلال ما تقدم يتضح أنَّ ما طُرح من تصور جديد للضمائر في العربية كان من باب محاولة تطوير العربية . إذ أن سرعة التطور في الدراسات اللسانية الغربية استرعت انتباه الباحثين العرب ، فانطلقوا بأبحاثهم وتصوراتهم لمواكبة هذا التطور . إلا أنَّ ما قدمه الباحثون من تصورات عن الضمائر ، كانت محاولات فردية متفرقة لذلك لم تستطع أنْ ترقى إلى المستوى المطلوب ، ولو كانت ناتجة من رؤيا موحدة للباحثين لكان الوضع كما هو عليه في الدراسات الغربية من سرعة في التطور ونمو في الأفكار .

---

(١) يُنظر : التشكيل الصوتي للضمائر في اللغة العربية : ٢٥٧.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه : ٥١–٨٧.

(٣) يُنظر : فقه اللغات السامية : ٨٤، والتطور النحوي : ٧٦، والعربية الفصحى : ١٦٤، واللغة والمجتمع ، للسعران : ١٦٢–١٦٣، والضمائر في اللغة العربية : ٣٧.

(٤) التشكيل الصوتي للضمائر في اللغة العربية : ٢٥٧–٢٥٨.

ثانياً / الممنوع من الصرف:

امتاز موضوع الممنوع من الصرف (الممنوع من التنوين ومن الكسر) في دراسات القدماء بكثرة التعليلات النحوية وصعوبتها وكثرة التفريعات ، واختلاف الآراء واللهجات بخصوص مسائله . فضلاً عن الهوّة الكبيرة التي تفصل بين مذاهب النحاة في الممنوع من الصرف والواقع اللغوي فيه. كل هذه الأسباب جعلت باب الممنوع من الصرف من أصعب أبواب النحو العربي(١). ومع كثرة بحث القدامى لموضوع "الممنوع من الصرف" واهتمامهم به إلا أنَّها بقيت تدور في الإطار نفسه الذي طوقوا به هذا الموضوع ، ولعل طبيعة المنهج والتفرد بالعربية دون سواها هي التي ساهمت بجزء من هذا الاتجاه . لكن بظهور المناهج الحديثة ، واعتماد البحث على المقارنة بين اللغات السامية ، استطاع المستشرقون أنْ يبحثوا في أصل هذه الظاهرة ، وأنْ يفسروها تفسيراً جديداً يتلاءم وما توصلوا إليه في نتائج أبحاثهم ، وبما يخدم منطلقاتهم الفكرية . ففي بحث "برجشتراسر" المقارن بين العربية وأخواتها الساميات قال: ((إنَّ العربية ابتدعت شيئين ، الأول: إعراب الخبر و المضاف ، وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها ، والثاني: عدم الانصراف في بعض الأسماء ، وتتفرد بذلك عن غيرها))(٢). فهو يعد الممنوع من الصرف من ابتكارات العربية لخلو اللغات السامية الأخرى منه ، وإنْ أُحتمل وجوده في اللغة الأوجاريتية.

كما رأى أنَّ عدم آنصراف بعض الأسماء ، نحو: يغوث ، وعمر، وطلحة ، وهند ، وأبيض ، وبيضاء ، وكثير من أبنية جمع التكسير ، هو من غرائب اللغة العربية ، وأستدل على حداثته من خلال الشعر ، فالشعر كثيراً ما يحافظ على القديم ، فوجد أنَّ كل الأسماء غير المنصرفة يمكن انصرافها في الشعر–إلا أنَّ الشعر لا يكون أحياناً دليلاً ؛ لأنَّه يراعي الضرورات– وبما أنَّ الانصراف مقصورٌ على حالة التنكير وعلامته التنوين في كل ما بقى من مستندات العربية ، أصبحت لدى "برجشتراسر" رؤيا احتمالية مفادها أنَّ التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف ، فقد ذكر أنَّ أصل التنوين هو التمييم ورأى في الأكدية العتيقة آثاراً للتمييم من معنى التعريف ، واستشهد على افتراضه بما شاهدهُ في تاريخ اللغة الآرامية

---

(١) يُنظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ٨.

(٢) التطور النحوي : ١١٦.

من تبادل التعريف والتنكير، وفي السريانية تلحق الفتحة الممدودة بأكثر الأسماء معرفة كانت أم نكرة . وبذلك لا يستغرب أنْ يصير ما كان يشير إلى شيء واحد في الأول مشيراً إلى ضده فيما بعد ؛ لأنَّه يؤمن بأنَّ ذلك ليس بمحال في حياة اللسان(١). ومن خلال ما طرحهُ من افتراض واستدلال استنتج : ((أنَّه من الممكن أنْ يكون التنوين ، قد كان في الأصل أداة للتعريف ، ثمّ ضعف معناه المعرف فقام مقامه الألف واللام ، فصار التنوين علامة للتنكير))(٢) .

والظاهر أنَّ وصف "برجشتراسر" للمنوع من الصرف(إنّه من ابتداعات العربية وابتكاراتها) زادَ من شدة مواقف بعض الباحثين العرب المحدثين في حملاتهم على النحاة الذين قالوا بالعلة ، ومنها علل موانع الصرف ، فراحوا يبحثون عن كل إشارة حديثة تمكنهم التبسيط والتسهيل فتباينت مواقفهم وقدراتهم العلمية. فمثلاً نجد "عباس حسن" في كتابه "النحو الوافي" ينتقد منهج النحاة في كثير من الأصول والمسائل ، ومنها الممنوع من الصرف متأثراً بالفكر السائد في عصره ، ومستعيناً بمنهج البحث الوصفي . فرفض العلة ، وانتقد النحاة فيما تخيلوه من علل لموانع الصرف ، وعابها عليهم ، ودعا إلى إهمالها(٣). وهذا بعد أنْ عرض لأهم آرائهم وأتبعها بقوله: ((ذلك ملخص كلامهم الخيالي وهو مدفوع بأن السبب الحق في تنوين بعض الأسماء ، وعدم تنوين بعض آخر ، أنَّ العرب الفصحاء نطقت بهذا منوناً ، وبذاك غير منون ، فعلت هذا بفطرتها وطبيعتها لا لسبب آخر ؛ كمراعاة القواعد العلمية ، وتطبيق الأسس الفلسفية المنطقية فإن هذه وتلك لم تكن معروفة لديهم في عصر صدر الإسلام ، وما قبله من عصور الجاهلية ؛ فلم يستخدموا المشابهة ، ولم يستعينوا بقياس المناطقة ، أو غيره من مسالك الجدل والتوهم وأشباههُ ، مما لا يوافق حياتهم الأولى ، ولا نشأة اللغة))(٤).

وفي كلامه عن علة العدل في منع الاسم من الصرف ، نجد شيئاً من التشابه بين رأيه ورأي برجشتراسر ، إذ وصف باب الممنوع من الصرف كله من صنع العربية ونحاتها ، وقال

---

(١) يُنظر : التطور النحوي : ١١٨-١١٩.

(٢) المصدر نفسه : ١١٩.

(٣) يُنظر : النحو الوافي : ٣٤/١.

(٤) المصدر نفسه : ٣٤/١.

عباس حسن: ((أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائدته مصنوع ومتكلف ولا مرد لشيء فيه إلا السماع))[١]. لكن الظاهر أنَّ "عباس حسن" لم يستطع تحقيق الانسجام بين الأفكار الجديدة التي تراكمت لديه وبين طريقة عرضه لها . فعلى الرغم من رفضه بالتعليل عموماَ، وتعليل موانع الصرف خصوصاً ، فإنَّه قسم باب الممنوع من الصرف تقسيماً مبنياً على أساس تعليل النحاة لموانع الصرف[٢] . وهذا ما لاحظه "أميل يعقوب" وعلق عليه قائلاً : ((فهو مع رفضه فكرة التعليل لا يخالف النحاة في تقسيم باب الممنوع من الصرف ، وتفريعه وطريقة تناوله ، وكان عليه أن يكون منسجماً مع تفكيره ، فيعرض هذا الباب عرضاً جديداً خالياً من فلسفة التعليل التي بنا عليها تقسيم النحاة لهذا الباب))[٣]. وهذا ما يسمى بالخلط وسببه عدم القدرة على التميز بين الأفكار القديمة والأفكار الحديثة.

وإذا كان "عباس حسن " قد وقع في اضطراب ، ولم يستطع أنْ يفصل بين الأفكار الجديدة الخاصة بالممنوع من الصرف وبين هيمنة فلسفة التعليل التي رسمها النحاة العرب ، فإنَّ " أنيس فريحة" استطاع أنْ يطبق تلك الأفكار تطبيقاً علمياً. فقد دعا إلى إلغاء العلة ، واقترح دراسة النحو العربي بطريقة وصفية تقريرية دون ذكر العلة والعامل ، والغاية تيسير العربية لدارسيها[٤]. وفي الباب الخاص بالممنوع من الصرف تبيَّن أَنَّ رؤيا "برجشتراسر" المشار إليها آنفاً والتي تقضي باحتمالية أنْ يكون التنوين في الأصل علامة للتعريف أثمرت في بحث "أنيس فريحة" لهذا الباب ، فقد عرض الممنوع من الصرف ضمن درس بعنوان " التعريف والتنوين" في فصل "التعريف والتنكير" [٥] .

ويرى "أميل يعقوب" أَنَّ "فريحة" أتبع الطريقة الاستقرائية في تدريس القواعد ، لكنه بالغ كثيراً في تبسيط عرض الكلمات الممنوعة من الصرف ، وهذا يوقع الطالب في صعوبة فلا يعرف ما إذا كانت هذه الكلمة أو تلك ممنوعة من الصرف أم غير ممنوعة . فالطائفة الأولى

---

(١) النحو الوافي : ٢٢٢/٤.

(٢) يُنظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ٢٥٩.

(٣) المصدر نفسه : ٢٥٩.

(٤) يُنظر : المصدر نفسه : ٢٥٩-٢٦٠.

(٥) يُنظر : تبسيط قواعد العربية على أسس جديدة : ٨٦ وما بعدها .

من الكلمات التي لا تنوّن هي عنده : الكلمات التي على وزن "مفاعل" نحو : "جواهر، وأكابر، وتجارب " ، وأقترح "أميل يعقوب" على هذه القاعدة لتكون صحيحة – العناية بالوزن العروضي الناتج عن حروف الكلمة وسكوناتها ، كما أقترح تسمية هذه الطائفة من الكلمات بالكلمات التي بعد ألف تكسيرها حرفان مراعياً دقة التعبير. أمّا الطائفة الثانية من الكلمات التي لا تنوّن هي عند فريحة الكلمات التي على وزن "مفاعيل" ، وأقترح :أميل يعقوب" تسميتها: الكلمات التي بعد ألف تكسيرها ثلاثة أحرف ثانيها ساكن ، مثل : "ينابيع ، تباشير، أصابيع " وهي على وزن "يفاعيل " ، و" تفاعيل" ، و" أفاعيل" ، وبما أنَّها ليست على وزن "مفاعيل" عدّها قاعدة غير دقيقة ، إلا إذا عنى "بالوزن" (الوزن العروض الناتج عن حركات حروف الكلمة وسكوناتها) [١] .

والصعوبة التي انماز بها باب الممنوع من الصرف هي التي تجعل الباحث في حيرة من أمره ، فقد يصيب في جانب لكنه يغفل عن جانب آخر ،" فأبراهيم مصطفى " وهو صاحب أول محاولات التجديد وأَجرأَها عندما قدَّم تصوره عن الممنوع من الصرف ، قرر أَنَّ التنوين علم التنكير ، وأنَّ الأصل في العلم ألاّ ينون وأراد أنْ يطبق حكمهُ هذا على باب الممنوع من الصرف ، فرأى أنَّ العلم الأعجمي والمركب المزجي ، وما كان على وزن الفعل ، وما كان معدولاً إنَّما مُنعت من الصرف ؛ لأنَّها مأخوذة من أصل لا تنوين فيه[٢]. أمّا العلم المؤنث فالعلمية وليس التأنيث هي في رأيهُ في سبب المنع ، كذلك فإنَّ صيغة منتهى الجموع نحو (أُخر) و(جُمَع) ونحو (أفضل من) إنَّما منعت من التنوين لوجود شيء من التعريف أو نيته في كل منها وفيما عدا هذه الأنواع لم يجد بداً من التسليم بأنَّ منع الصرف فيها لعلل أخرى لا صلة لها بالتعريف نحو ما فيه ألف التأنيث بنوعيها أو زيادة الألف والنون[٣] .

---

(١) يَنظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ٢٦٢.

(٢) يُنظر : إحياء النحو : ١٨١-١٨٣.

(٣) يُنظر : المصدر نفسه : ١٨٧-١٨٩.

ومن يمعن النظر في كلامه يجد الضعف واضحاً فيه – بحكم صعوبة الموضوع– فبعد أنْ كان يشترط إرادة التعيين الكامل في العلم حتى يُمنع من الصرف تنازل حتى قال: بأنَّ وجود نية التعريف أو شيء منه يكفي لمنع الصرف . أمّا الأسماء (أُخر، وجمع ، وأفعل) فتحمل فيها المؤلف أيما تمحل ؛ ليشم فيها شيئاً من التعريف ، فهل هذه الأسماء أدخل في التعريف من الأعلام ، فتُمنع الصرف تلك وتناله هذه ؟![1] .

وكثيرة هي الدراسات الحديثة التي حاولت أنْ تبحث عن تصور جديد لباب الممنوع من الصرف بما هيأته لها المناهج الحديثة ، فضلاً عن تأثرهم بمبدأ التطور في قواعد العربية . فأثيرت أجراً محاولة من قبل "حسن الشريف" بدعوته إلى صرّف الممنوع من الصرف بحثاً عن التيسير والتسهيل لطالب العربية ، وهرباً من صعوبة الموضوع . واستند في دعوته هذه إلى حجة تحلل الشعراء من منواع الصرف ، فلم يفسد الشعر ولم تفسد اللغة ، بل على العكس انقاد لهم عصيها[2]، وهي حجة ضعيفة . كما احتج لما أدعاهُ بعدم التباس المعنى عند صرّف الممنوع من الصرف فهو يعتقد أنَّ المعنى لا يتغير ، ولا يحدث أي إشكال لغوي بقوله: ((احذفوا موانع الصرف بجرة قلم ، أو اقتطعوا الصفحات الخاصة بها من كتب النحو ، فلن تتغير معاني الكلام ، ولن تنحط أساليب الكتابة ، وإنما ستوفرون على المعلمين والمتّعلمين عناء لا طائل من وراءه ، وجهداً لا فائدة فيه))[3]. ولا يمكن الأخذ بما دعا إليه "حسن الشريف" ؛ لأنَّ فيه مخالفة لما استقر في العربية التي نزل بها القرآن وأفكاره ما استقر فيه إهدارٌ لقدسيته.

ودرس "أميل يعقوب" الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ، وخلص إلى ما يأتي[4]:

---

(١) يُنظر : في إصلاح النحو العربي : ١٠٩–١١٠. وهذا ما استشفه د. عصام الغالبي في بحثه : كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى تحليل ونقد : ١٢.

(٢) يُنظر : تبسيط قواعد اللغة العربية : ١١٠–١١١.

(٣) المصدر نفسه : ١١١، ويُنظر : الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي : ٢٧٤.

(٤) يُنظر : الممنوع من الصرف : ٢٧٩–٢٨٣.

١- إنَّ مصطلح "الممنوع من الصرف" أكثر دقة من مصطلح " الممنوع من التنوين " ؛ لذلك دعا إلى ضرورة استبدال المصطلح لغموض الأول وصعوبته .

٢- رفض التعليل النحوي بعامَّة ، وعلّل الممنوع من الصرف بشكل خاص وإنْ سبقه اللغويون إلى ذلك ، إلاّ أنّه فصّل في تعليلات النحاة لجميع أقسام الأسماء الممنوعة من الصرف ، وعلّق عليها.

٣- الدعوة إلى الأخذ بالمنهج الوصفي الاستقرائي في دراسة النحو عامة والممنوع من الصرف خاصة ؛ للتخلص من صعوبة المنهج التعليلي الذي أخذ به النحاة في تقعيد النحو.

٤- إنَّ مذهب "إبراهيم مصطفى" القائل : إنَّ التنوين علامة التنكير وعدمه علامة التعريف، وأنَّ الأصل في العلم ألاّ ينون ، وإنَّما يجوز أنّ تلحقهُ التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير.

٥- وصف الدعوة إلى صرف الممنوع من الصرف بالتعسف ؛ إلا أنَّها تفرض على اللغة ما ليس منها. كما أنَّها لا تتماشى مع المنهج الوصفي الذي ارتضاه في تقعيد النحو العربي ، وستؤدي إلى دعوات أخرى أجرأ وأخطر، فتصطنع لغة مختلفة من اللغة العربية الفصيحة.

ودرس "عفيف دمشقية" أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي وعن باب الممنوع من الصرف ، خلص إلى أنَّ الممنوع من الصرف ربّما لا يكون من بنية اللغة العربية في الأساس ، وأنَّ قضية الضرورة الشعرية ابتدعها النحاة دعماً لما قعدوه من قواعد وفرضوه على اللغة من أصول(١) .

أمّا "عبده الراجحي " فأثناء دراسته للهجات العربية في القراءات القرآنية رأى ان تعليل النحاة لصرف الممنوع من الصرف في القراءات القرآنية بالتناسب بعيد عن الواقع اللغوي ؛ إذ انَّ صرّف الممنوع من الصرف كانت لهجة من اللهجات البادية في وسط الجزيرة العربية(٢) .

وهذه الدراسات جميعها اطلع عليها الباحث "صالح فليح" فوجد فيها إشارات سريعة لتصور صرّف الممنوع من الصرف ، فقدم دراسة بهذا العنوان ، حاول أنْ يثبت فيها أنَّ صرّف

---

(١) يُنظر : أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي : ١٦٦.

(٢) يُنظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : ١٩١.

الممنوع من الصرف لا ينبغي أنْ يُحال إلى الاضطرار أو إلى التناسب ؛ لأنَّه لغة عربية فصيحة ، لكنّها لا ترقى إلى مستوى القاعدة[١] . فخلص إلى((أنَّ صرف الممنوع من الصرف لم يكن إلا لغة عربية فصيحة صرفت الممنوع من الصرف مطلقاً ، وما صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم وقراءاته ، إلا دليل على فصاحة هذه اللغة))[٢] .

والنتيجة هي : أَنَّ باب الممنوع من الصرف من أكثر الأبواب النحوية التي اضطربت فيها آراء النحاة المحدثين ؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى إخضاعهم اللغة لقانون التطور اللغوي الناتج من المقارنة بين اللغات واللهجات ، وهو قانون جديد أوجدته الدراسات الاستشراقية الحديثة فأخذ به المحدثون ، وانطلقوا يتوسعون في أفكارهم ويطرحون آرائهم بما يرونه مناسباً .

---

(١) يُنظر : صرف الممنوع من الصرف : المقدمة ح .

(٢) المصدر نفسه : المقدمة ط .

نتائج البحث

نتائج بحث

الحمدُ لله أولاً و آخراً ، والصلاة والسلام على نبيّه المصطفى و آله الطيبين الطاهرين.

بعد رحلة البحث عن تأثير المستشرقين في البحث الصرفي والنحوي عند العرب المحدثين ، توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي :

١- التأثر بالمستشرقين حمل في طياته السلب والإيجاب ، فبعض ما أخذه المحدثون عنهم ، أفادوا به اللغة ويسروها ، مثال ذلك : أعادة البحث في الرباعي ، والبحث في بناء فاعول ، والبحث في صيغة افعالّ ، والبحث في أماكن القلب المكاني، وغيرها. والبعض الآخر عقد اللغة وزادها تعقيداً ، مثال ذلك : القول بالأصل الثنائي ، وكثرة التفسيرات الجديدة للظواهر الصرفية والنحوية ، كالإعلال والإبدال، والضمائر ، والممنوع من الصرف، وإنكار الإعراب ، وغيرها.

٢- بعض الأفكار – إنَّما أغلبها–التي جاء بها المستشرقون ، كانت بذراتها عربية. الحقيقة : إنَّ النحاة القدامى قالوا فيها شيئاً أو بذروا بذرتها وتركوها هكذا ، إلاّ أَنَّ المحدثين لم يستطيعوا أنْ يصحوا من سباتهم وينفضوا غبارهم ويسقون تلك البذرات إلى أنْ جاء المستشرقون ودرسوا التراث ، فقدحت أنوار تلك البذور لديهم ، فإنطلقوا منها ، وبنوا الأفكار والنظريات ، وأقاموا الفرضيات مثال ذلك : الاتفاق اللافت بين نظرية تشومسكي التحويلية ومنهج سيبويه في التحليل اللغوي ، والاتفاق اللافت بين النظرية السياقية لفيرث وبين ما قاله الجرجاني في السياق –وإن لم يصرحوا بذلك– ثم جاء المحدثون وقطفوا الثمار بعد أَنْ أينعت ، ولا ندري إنْ لم يكن المستشرقون لهم أَثر في البحث اللغوي العربي ، أ يستطيع المحدثون الوصول إلى تلك الأفكار؟ أم يركنوا إلى القديم من دون منازع؟

٣- إنَّ السر في نجاح المستشرقين في التوصل إلى أفكار جديدة – وإنْ كانت في الحقيقة مبنية على جذور قديمة– هو العمل الجماعي المتعاون بعيداً عن العنصرية والفردية ومبدأ خالف تُعرف ، كما هو حاصل عند بعض الباحثين.

٤- تفرعت مصادر تأثر المحدثين بالمستشرقين ، فبعضهم كان تأثره مباشراً من خلال التتلمذ على يد أساتذة من المستشرقين ، ومن هؤلاء : إبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وخليل عمايرة وغيرهم ، وبعضهم تأثر بفعل الترجمة فضلاً عن التتلمذ ، ومنهم: رمضان عبد التواب ، الذي اعتمد في دراساته على دراسات الباحثين المستشرقين الألمان ، ومنهم : بروكلمان ونولدكه ، وبرجشتراسر ، فوجدت صفحات وفصول في كتب رمضان عبد التواب مثيلة لصفحات من كتاب بروكلمان "فقه اللغات السامية"، وعن برجشتراسر في "التطور النحوي"، كما أثرت الترجمة على عبد الصبور شاهين عندما ترجم لهنري فليش . والبعض الآخر كان تأثره غير مباشر، أي من خلال الثقافة والإطلاع ، وتجسد هذا الاتجاه في الأعم الأغلب في الباحثين الذين درسوا في مصر وتتلمذوا على يد أساتذة كان تأثرهم واتصالهم بالمستشرقين مباشر ومن هؤلاء : إبراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي ، والطيب البكوش وغيرهم.

٥- ترك المنهج التاريخي أثراً واضحاً على أبحاث اللغويين المصريين عامة وعلى أبحاث رمضان عبد التواب خاصة ، وثبت ذلك في كتبه: لحن العامة ، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، ومشكلة الهمزة. كما أَنَّ البحث في المنهج التاريخي هيأ لإبراهيم السامرائي فرصة إعادة البحث في بناء الرباعي ، فغياب هذا المنهج قديماً هو الذي أبعد القدماء عن البحث فيه. وقدَّمَ المنهج التاريخي لإسماعيل عمايرة فرصة الوقوف على بعض جوانب التطور اللغوي ، كما ساعده على التمييز بين ثلاثة : التطور اللغوي، والتفسير النحوي الشكلي ، والدور الوظيفي للحركة الإعرابية وما يترتب عليها من أداء المعنى ، وهذا يعكس الجانب الإيجابي للتأثر. فعلى الرغم من تأثر إسماعيل عمايرة بمناهج البحث اللغوي الحديث وخصوصا التاريخي والمقارن إلا أنَّه لم يحارب القديم بل أنصفه والدليل بحثه "المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية" . فالتأثر لا يعني التقليد الأعمى من دون متابعة وتدبر.

٦- يرجع السبب في اهتمام المستشرقين بالمنهج المقارن إلى ما توصلوا إليه بفضل استعمالهم لهذا المنهج ، فبفضله أدركوا العلاقة بين اللغات ، وصنفوا اللغات إلى فصائل ، وأصّلوا للهجات ، وعرفوا مراحل التطور والتغيير الذي يحدث في عناصرها. أَمّا الباحثون المحدثون فعندما أخذوا بهذا المنهج البعض منهم استفاد منه وأفاد اللغة كما فعل إبراهيم السامرائي حين استطاع بفضل المنهج المقارن أَنْ يحل التناقض بين اشتمال العربية لألفاظ جاءت على وزن (فاعول) ، وعدم إشارة اللغويين العرب إلى ذلك ، بأصالة تلك الألفاظ في السريانية واستخدامها في العربية. وآخرون عندما أَخذوا بالبحث المقارن، ابتعدوا عن المراد ، ودخلوا في تفسيرات وتعليلات وتأويلات زادت من التعقيد ولم تحل مشكلة ، وخير مثال على ذلك : مَنْ بَحَثَ في الأصول والجذور.

٧- اتضح أَنَّ الدراسات اللغوية في العربية بدأت وصفية لكن الوصفية في التراث العربي قليلة ، فالتراث جلّه معياري ، ولم تستوِ الوصفية منهجاً مستقلاً له أسسه وقوانينه إلا في القرن العشرين. والأفضل عدم الميل إلى القول الجازم، بوجود منهج محدد في كتاب سيبويه؛ وذلك لأنه لم يشرح منهجه الذي اتبعه في مقدمة كتابه ، كما لم تصلنا دراسة تعود إلى القرن الثالث أو الرابع تشرح منهجه.

٨- يأتي المنهج الإحصائي مرافقاً للمنهج للوصفي ، وهذا ملموس في الدراسات الحديثة . فقد توصل إبراهيم أنيس من خلال الإحصاء إلى أَنَّ صيغ الجموع الثلاثية لا تزيد عن خمس أو ست صيغ ، وفي ضوءه قرر أَنَّ العربية تعتمد في جمع التكسير على دعامتين اثنتين: (أفعال ، فَعول) ، وفطن بالإحصاء إلى أَنَّ السر الحقيقي في القلب المكاني يرجع إلى اختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية في الكلمات واللغات. وتبيَّنَ أَنَّ نتائج المنهج الإحصائي قد لا تكون دقيقة دائماً؛ وذلك بسب الصعوبة التي يواجهها الباحث الإحصائي عندما لا يستطيع أَنْ يلمَّ بالنصوص اللغوية برمتها ؛ لطول امتدادها الزماني والمكاني، واختلاف مستويات النطق ، كما أن بعض الباحثين يقع في خطأ عدم التمييز بين المعاني المجازية، ومنهم من يخلط بين الواقع والرمز.

٩- كان اعتماد الطيب البكوش في كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات" على "كانتينو" اعتماداً بتصرف وزيادة وبالأخص في الفصول الخاصة بأنصاف الحركات، والظواهر التعاملية ، والنبرة.

١٠-إنَّ القول بالأصل الثنائي في العربية ظهر حديثاً في دراسات المستشرقين ومنهم: برجشتراسر، وموسكاتي ، ثم انتقلَ بفعل التأثر إلى دراسات الباحثين العرب المحدثين، أمثال: أحمد فارس الشدياق ، وجورجي زيدان ، والكرملي والدومنكي، والعلايلي، وباكزة رفيق ، وحلمي توفيق ، وغيرهم . وعلى الرغم من أنَّهم لم يصرحوا بذلك إلا أنَّ المتمعِّن في كتاباتهم يلتمسُ ذلك. كما يمكن القول: إنَّ خلاف المحدثين(مستشرقين وعرب) حولَ الأصول الرباعية والخماسية ، نتيجة حتمية لخلافهم في الأصول الثنائية والثلاثية . وما وجدوه دليلاً على الأصل الثنائي قليل جداً لا يُعدّ أصلاً يقاس عليه، فأغلب الكلمات ذات أصل ثلاثي .

١١_إنَّ ما قدمه بعض المستشرقين من تفسيرات جديدة لظاهرة الإعلال والإبدال ومنهم: برجشتراسر ، وهنري فليش ، وافقهم عليها بعض الباحثين العرب المحدثين ممن تأثروا بالفكر الاستشراقي، ومنهم: عبد الصبور شاهين ، والطيب البكوش، على الرغم من صعوبة تلك التفسيرات ؛ كونها قائمة على تفسير الظاهرة الصرفية على أسس صوتية وتاريخية ومقارنة .

١٢-ما توصلَ إليه المستشرقون من تعليلات جديدة لظاهرة القلب المكاني في العربية ، ومنها التعليل الصوتي اللغوي القائم على مبدأ السهولة والتيسير الذي قدمه برجشتراسر ، وهنري فليش ، وطبّقه بروكلمان على العربية . أخذها عنهم بعض الباحثين العرب المحدثين ، ومنهم : رمضان عبد التواب ، وأحمد مختار عمر ، ومحمد حسين ال ياسين ، والطيب البكوش، وعبد الفتاح حموز، وغيرهم.

١٣-بدأت فكرة السلاسل الصوتية عند جسبرسن وبروكلمان ، ثم جاء إبراهيم أنيس وأخذها وطورها ، لتصبح على يديه نظرية مكتملة طبقها على العربية على رغم من قلة شواهده ، وقلة الشواهد دليل على أنَّ ما ينطبق على لغة ما ليس

بالضرورة ينطبق على غيرها ، فلكل لغة خصائصها التي تميزها عن غيرها ولا تشاركها أخرى ، وما وجد في لغة ما ليس بالضرورة يوجد في الأخريات .

١٤-إنَّ فكرة "حنا ترزي" في توسيع أصل الاشتقاق ليشمل المصادر والأسماء وأسماء الأصوات، أثارها قبله برجشتراسر عندما تحدث عن الأسماء الثنائية والثلاثية والرباعية.

١٥-تبيَّن أنَّ ما قدمه تمام حسّان ، ومهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي، ومالك المطلبي ، ومحمد الملاح ، وكمال رشيد، وغيرهم ، من دراسة في زمن الفعل كان نتيجة حتمية لاستقرائهم لما قامَ به بعض الدارسين المستشرقين ، ومنهم : رايت ، وبلاشير ، إلا أنَّهم أغفلوا الإشارة إلى المصادر الاستشراقية التي أخذوا عنها، ومن أشار منهم كانت إشارته معتمه وغير واضحة ؛ والسبب في ذلك هو التأثر بها وتقليدها، وهذا التقليد ترك آثاراً سلبية ؛ لأن البعض أخذ يتقلب بين التراث وبين دراسات المستشرقين.

١٦-المستشرقون هم أول من تنبه إلى إقرار القدامى بوجود المقطع في العربية ، فدرسوه بما تيسر لهم من أفكار ومناهج حديثة ، وقدموا نظريات جديدة، كنظرية الانقباض الصدري ونظرية جسبرسن القائمة على الأساس الصوتي ، فاتجه على أيديهم تدريجياً نحو التطور والنضج وبالأخص التقسيم المقطعي والدليل دراسة هنري فليش -بعد اطلاعه على ما قدمه ابن جني بهذا الخصوص- ثم انتقلت فكرة المقطع تدريجياً إلى بعض الباحثين العرب المحدثين، فجاءت دراساتهم أصداء لدراسات المستشرقين في إطارها العام مع اختلاف الشرح والتفصيل والاستشهاد حتى أُشبعت بالدرس. كما أَنَّ الاهتمام بالمقاطع الصوتية حديثاً ، جعلَ دورها لا يقتصر على الظواهر الصرفية فقط، بل شمَلَ الظواهر النحوية كذلك ؛ لأنَّه يقوم بوظيفة نحوية شأنه شأن الحركات الإعرابية ، فالبنية المقطعية أصبحَ لها أثر في توجيه الظواهر النحوية حديثاً.

١٧-إنَّ نظام التحول الداخلي ودوره في تطور الأبنية الصرفية الذي قدّمه هنري فليش أخذَ حيزاً من كتابات عبد الصبور شاهين ، وديزيره ساقال ، ومصدر الأول الترجمة ومصدر الآخر الثقافة والإطلاع .

١٨-تبيَّن أَنَّ ما قدمه إبراهيم السامرائي ، وإسماعيل عمايرة من بحث في باب التذكير والتأنيث استندا في جانب منه على ما توصل إليه بروكلمان ، فقد أفادا منه ومن غيره من المستشرقين ، حتى خلص السامرائي إلى النتائج نفسها التي خلص إليها بروكلمان ، ولا عجب من ذلك ، فقد استعمل الأدلة نفسها .

١٩-إنَّ إنكار بعض المحدثين لأصالة الإعراب في العربية وأولهم إبراهيم أنيس ، لم يكن بتأثير ما قاله قطرب ، بل بتأثير ما قاله المستشرقون ، أمثال : فولرز ، وكاله ، وكان دليل المستشرقين وأتباعهم من العرب المحدثين على عدم أصالة الإعراب في العربية هو الدليل نفسه، وهو خلو أخوات العربية من الساميات من ظاهرة الإعراب . كما أَنَّ الطعن في أصالة الإعراب في اللغة العربية هو من نتاج البحث الاستشراقي بجانبه السلبي ، الذي لم ينصف العربية ولا القرآن ، وللأسف وِجد من يأخذ به متناسياً أَنَّ الإعراب روح العربية الفصيحة، وِجد معها وأصبحَ ومازال روحها التي لا تفارقها وجمالها الذي يميّزها.

٢٠- ما قدّمه بعض الباحثين المحدثين من مفاهيم للجملة ، كان للدراسات الاستشراقية سبب فيها ، فما طرحه المستشرقون من نظريات ، ظن بعض المحدثين أنها قادرة على استيعاب حدود الجملة ، وإحاطتها بالاهتمام الكامل الذي كان ينبغي من النحاة القدامى، فراحوا يعبرون كلاً وقناعته بنظرية ما، فصاغ الفاسي الفهري مفهومه للجملة وفق مبدأ التوليد والتحويل الذي طرحه تشومسكي ، ومع ذلك وصف نظرية تشومسكي بالقصور. فخرج البحث بنتيجة مفادها: إنَّ الفهري عندما أخذ هذه النظرية إمّا أنه واجه صعوبة في تطبيقها على العربية بعد استرساله لها فوصفها بالقصور، أو أثرت به واستوعبها أكثر من أستاذه ، فتفوق عليه ، فأضاف ، وعدّل، وحذف.

نتائج بحث

٢١-إنَّ السبب في اختلاف المعايير التي وضعها الباحثون العرب المحدثون في تقسيماتهم للجملة ، كان نتيجة حتمية لاختلاف المفاهيم التي طرحوها ، والسبب من وراء الاثنين هو: التأثر بالمدارس الغربية الحديثة ، وما نُقِلَ منها إلى العربية عن طريق المستشرقين.

٢٢-تقسيم الجملة على أساس وظيفة اللفظ في السياق معيار حديث ، أول ما ظهر عند برجشتراسر ، عندما قالَ بالجملة الوصفية ، ثم انتقل إلى الباحثين العرب المحدثين وبالأخص الذين عنوا بوظيفة اللفظ في السياق ، وفي طليعتهم تمام حسان.

٢٣-إنَّ سرعة التطور في الدراسات الغربية استرعت انتباه الباحثين العرب المحدثين، فاتجهوا إلى تقديم تصورات جديدة للظواهر اللغوية ، وكانت الضمائر من بينها ، إلا أنَّ ما قدموه في هذا المجال ، كان محاولات فردية متفرقة لم تستطع أن ترقى إلى المستوى المطلوب ، ولو كانت ناتجة من رؤيا موحدة للباحثين ، لكان الوضع مختلف في سرعة نمو الأفكار وتطورها. وما قدّمه الباحث العربي محمود السعران من تصور جديد للضمائر ، اتكأ فيه على الدرس الاستشراقي الحديث ، إذ سارَ في خطواته على تعريف فندريس للمورفيم ، ففسر الضمائر على أنها مورفيمات .

٢٤-تبيَّن أنَّ السببَ في اضطراب المحدثين في باب الممنوع من الصرف-رغم ما قدّموه من تصورات جديدة بخصوصه- يعود إلى إخضاعهم اللغة لقانون التطور اللغوي الناتج من المقارنة بين اللغات واللهجات ، وهو قانون جديد أوجدته الدراسات الاستشراقية ، فأخذَ المحدثون بها ، وانطلقوا يتوسعون في أفكارهم ويطرحون آرائهم بما يرونه مناسباً.

قائمة بمصادر البحث
ومراجعه

المصادر والمراجع

- **أَولاً: الكتب**

القران الكريم .

- أَبحاث في أَصواتِ العربيّة ، حسام سعيد النعيمي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٩م.
- أَبحاث في اللغةِ العربيّة ، د. داود عبده ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣م.
- الإبدال في ضوءِ اللغات الساميّة (دراسة مقارنة) ، ربحي كمال ، دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م.
- اتجاهات البحث اللساني ، مليكا افتيش ، ترجمة : سعد عبد العزيز مصلوح- وفاء كامل فايز ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط٢، ٢٠٠٠م.
- أَثر القراءات القرآنيّة في تطورِ الدرس النحوي ، د. عفيف دمشيقة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٧٨م.
- إحياء النحو ، د. إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، ط١، ١٩٣٧م، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الاستشراق بين الحقيقة والتضليل "مدخل علمي لدراسة الاستشراق" ، د. إسماعيل علي محمد ، الكلمة للنشر والتوزيع ، ط٣، ٢٠٠٠م.
- الاستشراق بين دعاته ومعارضيه ، برنارد لويس ، ترجمة وإعداد : هاشم صالح ، دار الساقي ، بيروت –لبنان ، ط١، ١٩٩٤م.
- الاستشراق في ميزان نقد الفكر الإسلامي ، د. أحمد عبد الرحيم السابح ، الدار المصرية اللبنانيّة ، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- الاستشراق (المفاهيم الغربية للشرق) ، ادوارد سعيد ، ترجمة : د. محمد عناني، رؤية للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٦م.
- الاستشراق والتاريخ الإسلامي (القرون الإسلامية الأولى) ، دراسة مقارنة بين وجهة النظر الإسلامية ووجهة النظر الأوربية ، أ.د. فاروق عمر فوزي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، ط١، ١٩٩٨م.
- الاستشراق وجه الاستعمار الفكري ، عبد المتعال محمد الجبري ، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- الاستشراق والدراسات الإسلامية ، أ.د. عبد القهار داود عبد الله العاني ، دار الفرقان ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الاستشراق والمستشرقون (مالهم وما عليهم) ، د. مصطفى السباعي ، دار الوّراق ، د.ط ، (د.ت).
- أسس علم اللغة ، ماريو باي ، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٨، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي(٩١١هـ) مطبعة دار المعارف العثمانية ، ط٢، ١٣٦٠هـ.
- الاشتقاق ، د. فؤاد حنا ترزي ، مكتبة لبنان ، ط١، ٢٠٠٥م.
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مطبعة ومكتبة نهضة مصر ، د.ت.
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (٣٣٦:هـ) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،ط٢، ج١، بيروت ، ١٩٨٧م.
- أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ، د. توفيق محمد شاهين ، مكتبة وهبة ، دار التضامن للطباعة ، القاهرة ، ط١، ١٩٨٠م.
- أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة ، دار العلوم العربية ، بيروت –لبنان ، ط١ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، د. نايف خرما ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب – الكويت ، ١٩٧٨م.
- الإعلال والإبدال بين النظرية والتطبيق ، الدكتورة صباح عبد الله بالفضل ، دار السعودية للنشر والتوزيع ، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة ، ميشال زكريا المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان ، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الألفاظ العربيّة والفلسفة اللغويّة ، جرجي زيدان ، مطبعة القديس جاور جيوس ، بيروت، ١٨٨٦م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبا ري النحوي(٥٧٧هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، (د.ت).
- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (في مجالي : مفهوم اللغة والدراسات النحوية) ، د. حسام البهنساوي ، جامعة القاهرة – فرع الفيوم ، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، ط٣، ١٩٧٩م.
- بحوث في الاستشراق واللغة ، د. إسماعيل عمايرة ، دار البشير ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمن الحاج صالح ، دار موفم للنشر ، ٢٠٠٧م.
- البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ، أبو البركات بن الأنبا ري (٥١٣هـ-٥٧٧هـ) ، تح : د. رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠م.
- البناء الموازي ، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة ، عبد القادر الفاسي الفهري ، الدار البيضاء المغرب ، ط١، ١٩٩٠م.
- تاريخ الفلسفة الحديثة ، وليم كلي رايت ، ترجمة : محمود سيد أحمد : تقديم ومراجعة : إمام عبد الفتاح إمام ، مكتبة مؤمن ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠١٠م.
- تاريخ اللّغات الساميّة ، د. إسرائيل ولفنسون ، مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر ، ط١، ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م.
- تاريخ اللُّغة العربيّة في مصر والمغرب الأدنى ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، المطبعة النموذجية للأوفست ، القاهرة ، ١٩٩٧م.
- التراكيب الاسناديّة ، الجمل :"الظرفية – الوصفية- الشرطية" ، د. علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧م.

- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، الطيب البكوش ، ترجمة: صالح القرمادي ، مكتبة اللغة العربية شارع المتنبي ، ط٢، ١٩٨٧م.
- التطور اللّغوي التاريخي ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- التطور اللّغوي – مظاهره وعلله وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني ، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
- تطور النحو العربي ، طلال علامة ، دار الفكر اللبناني ، ١٩٩٣م.
- التطور النحوي للّغة العربيّة ، برجشتراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة ، د. عبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا وتونس ، ١٩٨١م.
- التفكير اللّغوي بين القديم والجديد ، كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٥م.
- تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسيّة والاجتماعيّة ، عبد الله سليمان ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ٢٠٠٥م.
- تيسير الإعلال والإبدال ، عبد العليم إبراهيم ، مكتبة غريب ، شارع كامل صدقي (الفجالة) ، (د.ت).
- الجملة الإنشائيّة في ديوان محمد ال خليفة (دراسة نحوية دلالية) ، أ.د. بلقاسم دفه ، جامعة محمد خيضر – بسكره ، كلية الآداب واللغات ، قسم اللّغة العربيّة ، مخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- الجملة الشرطيّة عند النحاة العرب ، أبو أوس إبراهيم شمسان ، مطابع دجوى عابدين ، القاهرة ، ط١، ١٩٨٢م.
- الجملة العربيّة (دراسة لغويه نحويه) ، د. محمد إبراهيم عباده ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٨م.
- الحضارات الساميّة القديمة ، سبتينو موسكاتي ، ترجمة : د. سيد يعقوب بكر ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، دار الرّقي – بيروت ، ١٩٨٧م.

- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، ج١، تح : محمد علي النجار ، القاهرة ، ١٩٥٢م. ج٢، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ٢٠٠١م.
- الخلاصة النحوية ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، مصر ، ٢٠٠٠م.
- الدراسات الصوتيّة عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث ، حسام البهنساوي ، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة ، ط١، ٢٠٠٥م.
- الدراسات العربيّة الإسلاميّة في الجامعات الألمانية ، رودي بارت ، ترجمة : مصطفى ماهر ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦٧م.
- دراسات في علم أصوات العربيّة ، د. داود عبده ، مؤسسة الصباح ، الكويت (د.ت) .
- دراسات في علم اللّغة ، د. كمال بشر ، دار المعارف ، مصر ، القاهرة ، ط٩، ١٩٨٦م.
- دراسات في علم اللّغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، د. صلاح الدين صالح حسنين ، دار العلوم للطباعة والنشر ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ، خراكوفسكي فيكتور ، ترجمة : جعفر دك الباب ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٣٧-١٩٩٩م.
- دراسات في الفعل ، د. عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت – لبنان ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- دراسات في فِقْه اللُّغة ، صبحي صالح ، دار العلم للملايين للتأليف والترجمة والنشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٩م.
- دراسات في فِقْه اللُّغة ، محمد الأنطاكي ، دار الشرق العربي ، بيروت، ط٤، (د.ت) .
- دراسات في اللسانيات العربيّة- التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني ، عبد الحميد السيد ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان- الأردن ، (د. ت) .
- دراسات في اللّغتين السريانيّة والعربيّة ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الجيل – بيروت ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ط١ ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- دراسات لسانيّة تطبيقية ، مازن الوعر ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٦م.

- الدراسات اللسانيّة في المملكة العربية السعودية "دراسة وصفية تأصيلية في ضوء التلقي العربي للمناهج اللسانية الحديثة" ، د. نعمان عبد الحميد بوقرة ، عالم الكتب الحديث ، إربد– الأردن ، ط١، ٢٠١١م.
- الدراسات اللّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، محمد حسين ال ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.
- دراسات لغوية مقارنة ، إسماعيل أحمد عمايرة ، دائر وائل ، عمان ، ط١، ٢٠٠٣م.
- دراسات المستشرقين للصوت اللّغوي العربي ، ضمن أشتات استشراقية ٣، جمع ودراسة: د. حامد الظالمي ، دار ومكتبة البصائر، بيروت – لبنان، دار البصائر بغداد– العراق ، ط١، ١٤٣٦– ٢٠١٥م.
- دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن أيوب ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د.ط ، (د.ت).
- دراسة الصوت اللّغوي ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ،ط١، ١٣٩٦هـ–١٩٧٦م.
- دروس في علم أصوات العربيّة، جان كانتينو، ترجمة: صالح القرمادي ، منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٦٦م.
- دفاع عن القران الكريم ، د. محمد حسن جبل ، البربري للطباعة الحديثة ، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تح : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، (د.ت).
- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط٥، ١٩٨٤م.
- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، د. موسى بن مصطفى العبيدان ، الأوائل للنشر والتوزيع والطباعة ، سوريا – دمشق ،ط١، ٢٠٠٢م.
- دور البنية الصرّفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، لطيفة إبراهيم النجار ، دار بشير ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٤م.
- دور الكلمة في اللّغة ، ستيفن ألمان ، ترجمة وتحقيق : كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٧م.

- الزمن في اللّغة (بنياته التركيبية والدلالية) ، محمد الملاخ ، منشورات الاختلاف ، الجزائر، دار العربية للعلوم ناشرون ، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- الزمن واللّغة ، د. مالك يوسف المطلبي ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- الزمن النحوي في اللّغة العربيّة ، د. كمال رشيد ، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، تح : مصطفى السقا وآخرون ، مصر، ١٩٧٦م.
- سر الليال في القلب والإبدال (في علم معاني الألفاظ العربية) ، أحمد فارس الملقب بالشدياق ، المطبعة العامرة ' الأستانة ، ١٢٨٤هـ.
- شرح جمل الزجاجي ،ابن عصفور الأشبيلي ، تح : فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي ، تح : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت، (د.ت).
- شرح الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م.
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، قدمه أميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ج١، ط١، ٢٠٠١م.
- الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، تح : أحمد صقر ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، (د.ت).
- الصرف وعلم الأصوات ، د. ديزيره سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٦م.
- ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، ج٢، ١٩٩٨م.
- الضمائر في اللغة العربيّة ، د. محمد عبد الله جبر ، دار المعارف ، ط١، ١٩٨٣م.
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الاشبيلي (٣٧٩هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٣م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م.

- ظاهرة التأنيث بين العربية واللّغات الساميّة (دراسة لغوية تأصيلية) ، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، دار الحنين – العبد لي ، عمان – الأردن ، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- ظاهرة القلب المكاني في العربيّة (عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها) ، عبد الفتاح حموز ، دار عمار ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- العربيّة بين أمسها وحاضرها ، د. إبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون – الجمهورية العراقية ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٨م.
- العربيّة (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ، يوهن فك ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٨٠م.
- العربية الفصحى ، هنري فليش ، تح : عبد الصبور شاهين ، دار المشرق للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦م.
- العربيّة والإعراب , د.عبد السلام المسدّي , دار الكتاب الجديد المتحدة, ط١, ٢٠١٠م.
- العربيّة وعلم اللّغة البنيوي "دراسة في الفكر اللغوي الحديث" ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠م.
- العقل والتنوير في الفكر العربي (قضايا ومذاهب وشخصيات) ، د. عاطف العراقي ، دار قباء للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨م.
- العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، الكويت ، ١٩٨٤م.
- علم الأصوات العام ، مرتيل مالبرج ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب للنشر ، مصر ، ١٩٨٥م.
- علم الأصوات ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.
- علم الدلالة ، أحمد مختار عمر ، علم الكتب ، ط٥، ١٩٩٨م.
- علم الدلالة ، أف. ار. بلمر ، ترجمة : مجيد الماشطة ، حقوق الطبع والنشر محفوظة بالجامعة المستنصرية ،١٩٨٥م.
- علم اللّغة ، د. حاتم صالح الضامن ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، (د.ت).

- علم اللّغة العام ، فرديناند دي سوسير ، ترجمة : د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة : د. مالك يوسف المطلبي ، دار آفاق عربيّة ، بغداد – الأعظمية ، ١٩٨٥م.
- علم اللّغة في القرن العشرين ، جورج مونان ، ترجمة : د. نجيب غزاوي ، مطابع مؤسسة الوحدة ، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، دار النهضة العربية –بيروت ، د.ط ، (د.ت) .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، بيروت –لبنان ، (د.ت).
- فصول في علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسير ، ترجمة : أحمد نعيم الكراعين ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، (د.ت).
- فصول في فِقْه العربيّة ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٦، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، ط٣، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- فقه العربيّة المقارن (دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية) ، رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩م.
- فقه اللّغات الساميّة ، المستشرق الألماني كارل بروكلمان ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- فقه اللّغة العربيّة ، د. كاصد ياسر الزيدي ، دار الفرقان ، عمان ، ط١، ٢٠٠٤م.
- فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٣، ١٩٨٣م.
- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية ، عبد الوارث مبروك سعيد ، الكويت ، دار القلم ، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- في الأصوات اللغوية –دراسة في أصوات المد العربيّة ، د. غالب فاضل المطلبي ، دار الشؤون للثقافة والنشر ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٤م.
- في أصول اللّغة والنحو ، د. فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٦٩م.
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، المكتبة الإسلامية ، ١٩٨٧م.

- في اللّهجات العربيّة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو ، ط٣، ١٩٦٥م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة المصطفى وأولاده ، مصر ، ط١، ١٩٦٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، منشورات دار الرائد العربي – بيروت ، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- في نحو اللّغة وتراكيبها ، خليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة ، جده ، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي –القاهرة ، د.ط، (د.ت).
- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي ، حسام البهنساوي ، مكتبة الثقافة الدينية ، (د.ت).
- الكتاب ، سيبويه ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- كتابات المستشرقين عن نتاجهم ، ضمن أشتات استشراقية ٥، جمع ودراسة: د. حامد الظالمي ، دار ومكتبة البصائر ، بيروت- لبنان ، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
- لحن العامة والتطور اللغوي ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط٢، ٢٠٠٠م.
- اللسانيات العربيّة الحديثة ، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، مصطفى غلفان ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٩٩٨م.
- اللسانيات المقارنة واللّغات في المغرب ، تأليف مجموعة من المؤلفين ، تنسيق: عبد القادر الفاسي الفهري ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس – الرباط ، ط١، ١٩٩٦م.
- اللسانيات واللّغة العربيّة ، د. عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م.
- اللّغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- اللّغة العربيّة تاريخها ومستوياتها وتأثيرها ، كيس فرستيغ ، ترجمة : محمد الشرقاوي ، المجلس الأعلى للثقافة ، ط١، ٢٠٠٣م.
- اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، دار الثقافة – المغرب ، ١٩٩٤م.
- اللّغة العربيّة مؤثرة ومتأثرة ، ضمن أشتات استشراقية ٢، جمع ودراسة: د. حامد الظالمي ، دار ومكتبة البصائر ، بيروت– لبنان ، ط١، ١٤٣٥هـ– ٢٠١٤م.
- اللّغة ، فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية ، مطبعة لجنة البيان العربي، د.ط ، (د.ت).
- اللهجات العربيّة في القراءات القرآنية ، عبده الراجحي ،دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٩٦م.
- مباحث في اللسانيات التطبيقية ، أحمد حساني ، ديوان المطبوعات الجامعية –بن عكنون الجزائر ، ٢٠٠٠م.
- مدخل إلى الإحصاء ، عبد القاهر حلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٩٤م.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة ، د. محمود أحمد نحلة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ط١، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللّغات الساميّة ، عبد المجيد عابدين ، دار الطباعة الحديثة ، الإسكندرية ، د.ط ، (د.ت).
- المدخل إلى علم الأصوات المقارن ، د. صلاح حسين ، منتدى سور الأزبكية ، توزيع مكتبة الآداب ، ٢٠٠٥–٢٠٠٦م.
- مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبد العزيز ، دار النمر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٣م.
- مدخل إلى علم اللغة ، د. محمود فهمي حجازي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، د.ط ، (د.ت).
- المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط٣، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.

- مدخل إلى فِقْهِ اللُّغةِ العَربيَّة ، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط٣، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
- مدخل إلى نحو اللغات الساميَّة المقارن ، سباتينو موسكاتي واخرون ، ترجمة: د. مهدي المخزومي ود. عبد الجبار المطلبي ، عالم الكتب ، بيروت –المزرعة ، ط١، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.
- مدرسة الكوفة ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر، ط٢، ١٣٧٧هـ– ١٩٥٨م.
- المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللّغوي ، د. خليل أحمد عمايرة ، دار وائل ، عمان ،ط١، ٢٠٠٤م.
- المستشرق الروماني نيقولا دوبريشان (دراسة لبنية الكلمة العربية) ، ضمن اشتات استشراقية٤ ، جمع ودراسة: د. حامد الظالمي ، دار ومكتبة البصائر ، بيروت– لبنان ، ط١، ١٤٣٤هـ– ٢٠١٣م.
- المستشرق الفرنسي لويس ماسينيوس واللغة العربية ، ضمن اشتات استشراقية١، جمع ودراسة: د. حامد الظالمي ، دار ومكتبة البصائر، بيروت– لبنان ، ط١، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م.
- المستشرقون الألمان– تراجمهم وما أسهموا به في الدراسات العربية ، صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٧٨م.
- المستشرقون والقران الكريم ، د.محمد أمين حسن محمد بني عامر ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن – أربد ، ط١، ٢٠٠٤م.
- المستشرقون والمناهج اللغوية ، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، دار حنين ، عمان – الأردن ، ط٢، ١٩٩٢م.
- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللّغوية ، د. إسماعيل أحمد عمايرة دار الحنين ، عمان – الأردن ،ط٢، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.
- مشكلة الهمزة في العربيّة ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط١، ١٩٩٦م.

- مظاهر النظرية النحوية ، نعوم تشومسكي ، ترجمة: مرتضى جواد باقر ، بغداد ، ١٩٨٣م.
- معجم التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني ، تح : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، (د.ت).
- معجم علم اللّغة النظري ، محمد علي الخولي ، مكتبة المدينة ، ١٩٨٢م.
- المعجمية العربية على ضوء الثنائية الألسنية السامية ، الأب أ.س مرمنكي الدومنكي ، مطبعة الآباء الفرنسيين في القدس ، ١٩٣٧م.
- مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تح : حنا الفاخوري ، دار أم الجيل ، بيروت ، ط٢، ١٩٩٧م.
- المفصل ، الزمخشري ، تح: محمود عز الدين السعيدي ، دار إحياء العلم ، بيروت ، ط١، ١٩٩٠م.
- المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي ، عبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر ، ط١، ١٩٩٨م.
- مقاييس اللّغة ، أحمد بن فارس ، تح : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، قم ، (د.ت).
- المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني ، تح : كاظم بحر المرجان، المجلد الأول ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م.
- المقتضب ، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت).
- مقدمة في تاريخ العربيّة ، د. إبراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون – الجمهورية العراقية ، ١٩٧٩م.
- مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نصنع المعجم الجديد ، عبد الله العلايلي ، المطبعة العصرية ، مصر– القاهرة ، ٢٠٠٣م.
- المقرّب ، علي بن مؤمن المعروف بإبن عصفور ، تح :أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني– بغداد ، ١٩٨٦/٧/٨م.

- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الأشبيلي ، تح : فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللّغوي ، د. أميل بديع يعقوب ، دار الجيل – بيروت ، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- من أسرار اللّغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، ١٩٧٨م.
- مناهج البحث في اللّغة ، د. تمام حسان ،مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠م.
- مناهج البحث اللّغوي بين التراث والمعاصرة، د. نعمة رحيم العزاوي ، منشورات المجمع العلمي ، مكتبة اللغة العربيّة – شارع المتنبي ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- مناهج التأليف النحوي ، د. كريم حسين ناصح الخالدي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.
- المنصف في شرح كتاب التصريف ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : إبراهيم المصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٥٤م.
- من معجم المتنبي (دراسة لغوية تاريخية) ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الحرية – بغداد ، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- منهج البحث اللّغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، د. علي زوين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦م.
- المنهج الصوتي للبنية العربيّة (رؤية جديدة في الصرف العربي) ، د.عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – شارع سوريا ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة) ، عز الدين مجدوب ، دار محمد علي الحامي للنشر ، سوسه- تونس ، ط١، ١٩٩٨م.
- موسوعة المستشرقين ، عبد الرحمن بدوي ، دار العلم للملايين ، ط٣، ١٩٩٣م.
- الموسيقى الكبير ، الفارابي ، تح : غطاس عبد الملك ، دار الكتب العربي – القاهرة ، ١٩٦٧م.
- نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- النحو العربي والدرس الحديث ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩م.
- نحو الفعل ، د. أحمد عبد الستار الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – الصنايع ، طبعة جديدة ، ٢٠٠٦م.
- نحو نظرية لسانية عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الاسناديّة في اللغة العربيّة ، مازن الوعر ، دار طلس للدراسات والنشر ، ١٩٩٢م.
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣، (د.ت).
- نشوء اللّغة العربيّة ونموها واكتهالها ، الأب أنستاس ماري الكرملي ، المطبعة العصرية – الفجّالة – مصر ، ١٩٣٨م.
- نظام الجملة في شعر المعلقات ، محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩١م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى، بيروت ، ١٩٨٠م.
- نقد العقل المعاصر (صناعة الكراهية بين الثقافات وأثر الاستشراق في افتعالها) ،علي بن إبراهيم النملة ، دار الفكر – دمشق ، ٢٠٠٨م.
- هل العربيّة منطقية ؟ أبحاث ثنائية ألسنية ، الأب أ.س مرمنكي الدومنكي ، مطبعة المرسلين اللبنانيين – لبنان ، ١٩٤٧م.
- همع الهوامع وشرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تح : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٠م.
- الوظائف التداولية في اللّغة العربيّة ، د. أحمد المتوكل ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الوظيفيّة بين الكليّة والنمطيّة ، د. أحمد المتوكل ، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط ، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- **ثانياً:الرسائل والأطاريح**
- اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين ، خالد بن صالح الحجيلان ، رسالة ماجستير قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة الملك سعود ، ١٤٢١هـ.
- الاتجاه التوليدي في النحو العربي الحديث ، دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب "في نحو اللغة وتراكيبها" ، زكموط بوباكر ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر ، ٢٠١٢م.
- أثر اختلاف الإعراب في تفسير القرآن الكريم "دراسة تطبيقية في سورة الأنعام والأعراف والأنفال" ، سامي طرّاف فايز الأسطل ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية – غزة ، كلية أصول الدين ، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- آراء تمّام حسّان في نقد النحو العربي ، عبد القادر المبارك ، رسالة ماجستير ، الجامعة غير معروفة ، ٢٠٠١م.
- الآراء النحوية في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" ، دراسة وصفية تحليلية، بلقاسم منصوري ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري- كلية الآداب واللغات ، ٢٠١٣/٣/٧م.
- البحث الصرفي في الدراسات اللّغوية العربيّة الحديثة ، نسرين عبد الله شنوف العلواني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية التربية – ابن رشد ، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- التشكيل الصوتي للضمائر في اللّغة العربيّة ، سائدة مصلح محمد الضمور ، أطروحة دكتوراه ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٩م.
- التطور اللّغوي في دراسات المحدثين "دراسة في الأصوات والأبنية والتراكيب"، علي سامي أمين العبيدي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة – كلية الآداب، ٢٠١٤م.
- جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربيّة ، محمد يزيد سالم ، رسالة ماجستير ، الجمهورية الجزائرية ، كلية الآداب واللغات ، قسم الآداب واللّغة العربيّة، ١٤٣٥-١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤-٢٠١٥م.
- الجهود اللسانية عند مازن الوعر ، عامر بن شتوخ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ١٤٣٤هـ-١٤٣٥هـ/ ٢٠١٣-٢٠١٤م.

- جهود المستشرقين اللّغوية في اللّغة العربيّة "المترجمة والمطبوعة" ، فارس حسن السلطانيّ ، جامعة بغداد ، كلية التربية – ابن رشد ، أطروحة دكتوراه ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- خصائص نظام الجملة العربيّة من خلال القران الكريم "دراسة في المبنى والمعنى" ، إبراهيم ميهوبي ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ١٤٢٦-١٤٢٧هـ/٢٠٠٥-٢٠٠٦م.
- الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي ، حسين علي فرحان العقيلي ، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الدرس النحوي عند مهدي المخزومي بين التقليد والتجديد ، عُمر لحرش ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، كلية الآداب واللغات ، ١٤٣٣-١٤٣٤هـ/٢٠١٢- ٢٠١٣م.
- صرف الممنوع من الصرف ، صالح فليح زعل المذهان ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، ايار ٢٠١٠م.
- الفكر اللغوي عند إبراهيم أنيس "دراسة وصفية تحليلية" ، عمار ألياس البواصلة ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، مكتبة المدينة ، ٢٠٠٣م.
- المقطع في بنية الكلمة العربية "دراسة لغوية تطبيقية في القران الكريم" ، منّاع عبد الله مصلح شداد ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، قسم الدراسات اللغوية والنحوية ، ٢٠٠٩م.
- مناهج البحث اللّغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية ، نسيمة النابي ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ٢٠١٠- ٢٠١١م.
- المنهج التاريخي والمقارن في الدراسات الصوتية والصرفية العربية الحديثة ، علي عبد الحسين السرايّ ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد كلية التربية –ابن رشد ، ٢٠٠٩م.
- المنهج التاريخي والمقارن في الدراسات النحوية الحديثة عند العرب ، عدي حسين علي، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠١٣م.
- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي ، مطير بن حسين المالكي، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها ، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.

- نظرية النحو العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديث ، عبد علي صبيح خلف، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية التربية، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة ، حيدر غضبان محسن الجبوري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بابل ، كلية التربية ،١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

- **ثالثاً: البحوث والمقالات والدوريات**

- أبواب الثلاثي ، د. إبراهيم أنيس ، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثامن ، مطبعة وزارة التربية التعليم ، مج: ٨ ، ١٩٥٥م.
- اتجاهات لغوية معاصرة ، د. صلاح الناجم ، وإيمان الشرهان ، مجلة جامعة الكويت ، كلية الآداب- قسم اللغة العربية ،ع:١، ٢٠١٣م.
- أثر الأصوات الصائتة في المستويين اللغويين (الصرفي والنحوي)، د. محمد إسماعيل صفوان سلّوم ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، مج : ٣١، ع:٢، ٢٠٠٩م.
- أثر البنية المقطعية في توجيه الظاهرة النحوية ، سعيد إسماعيل شواهنة ، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنلوجيا، مج :٤ ،ع : ٩، ٢٠١٣م.
- أثر لسانيات دي سوسير فيما تلاها من مناهج ونظريات ، الدكتورة : فوزية دندوقة ، ندوة في قسم الآداب واللغة العربية ، كلية الآداب واللغات ، محمد خيضر بسكرة ، ندوة المخبر، (د.ت).
- آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم ، د. جابر قميحة ، مجلة رابطة العالم الإسلامي- مكة المكرمة ، ع:١٦، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى ، د. محمد سالم صالح ، محاضرة أُلقيت في جامعة الملك عبد العزيز ، كلية المعلمين ، محافظة جدة ، (د.ت).

- الإعراب وأثره في المعنى ، د. فضل الله النور علي ، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا- قسم اللغة العربية ، ع: ١، ٢٠١٢م.
- أهداف الاستشراق ووسائله ، د. سعد ال حميد ، محاضرة أُلقيت في جامعة الملك سعود ، كلية التربية- قسم اللغة العربية ، (د.ت).
- أهداف المستشرقين ، عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن القاسم ، مجلة كلية التربية، جامعة الملك سعود، قسم الثقافة الإسلامية ، ١٤٢٤هـ.
- بين معجم العين ولسان العرب ، د. زهير محمد العرود ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، جامعة عجلون الوطنية مج : ٢١، ع : ٢، يونيو ٢٠١٣م.
- التباين اللغوي بين الأصول والجذور ، د. سيدي محمد غيثري ، مجلة الآداب واللغات ، جامعة ورقلة- الجزائر ، ع :٤، ٢٠٠٥م.
- تبسيط قواعد اللغة العربية ، حسن الشريف ، مجلة الهلال- القاهرة ، ج: ٤٦، ع : ١٠، آب ، ١٩٣٨م.
- التحويل الزمني للفعل الماضي في العربية ، أ. البشير جلول ، مجلة المَخْبَر، بسكرة – الجزائر ، ع : ٦، ٢٠١١م.
- التذكير والتأنيث في شواهد لسان العرب القرآنية ، أ.م.د. محمد علي غناوي ، مجلة الفتح، جامعة ديالى – كلية التربية الأساسية، ع: ٢٤، ٢٠٠٥م.
- التذكير والتأنيث في العربية والاستعمالات المعاصرة ، د. محمود إسماعيل عمّار، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، كلية المعلّمين ، أبها- السعودية، ع:٦١،(د.ت).
- تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية ، د. مراد كامل ، مجلة مجمع اللغة العربية –القاهرة ، ع: ٣١، ١٩٧٣م.
- التطور الهابط للغة في ضوء نظرية النشوء والارتقاء ، أحمد جار الله الصلاحي ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة المنيا ، ع: ٦٨، يناير ، ٢٠٠٩م.
- التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي ، د. علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج : ٤٠، ذو القدة ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

- تمّام حسان في معيار النقد اللساني ، د. خالد خليل هادي ، جامعة بغداد ، كلية التربية– ابن رشد ، ود. مؤيد ال صوينت ، مجلة الجامعة المستنصرية– كلية التربية ، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م.
- تمثلات المنهج الوصفي الإحصائي في الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عاطف فضل ، مجلة التربية والعلم ، جامعة زرقاء– الأردن ، مج : ١٧، ع : ٤، ٢٠١٠م.
- الثنائية والميزان الصرفي في اللغات الغربيّة في الجزيرة العربيّة ، د. باكزة رفيق حلمي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع:٨٧، ٢٠٠٢م.
- الجملة الوصفية "دراسة نحوية" ، أ.م.د. نسرين عبد الله شنوف العلواني ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، ع: ٦، ٢٠٠٧م.
- الجنس ونشوؤه في اللغات الساميّة ، د. محمد حسن إبراهيم ، مجلة كلية الآداب /الجامعة الأردنية ، مج: ٤، ع:٢،١ ،١٩٧٣م.
- حواش على الضمائر : دراسة مقارنة، أ.د. إسماعيل أحمد عمايرة ، ود. حنان إسماعيل عمايرة ، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث ، الأردن ، مج:٢١، ع:١، يناير ٢٠١٣م.
- الدراسة فوق التشكيلية عند الفلاسفة المسلمين ، أمينة طيبي ، مجلة كلية الآداب– جامعة الحيلالي ، الجزائر، ع:١ (د.ت).
- دراسة النحو العربي في ضوء المنهج الوصفي ، د. خالد خليل هادي ، مقال في جريدة الصباح ، صفحة الأدب ، ٢٠٠٧م.
- دور المستشرقين في اللغة العربية وآدابها ، حسن دادخواه وفاطمة سعدوني، مقال ضمن بحوث في اللغة العربية وآدابها : نصف سنوية لقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة أصفهان ،ع: ٢، ربيع وصيف ١٤٣١هـ.ق/١٣٨٩هـ.ش.
- رأي ولفنسون في أصالة الفعل في اللغات الساميّة ، عبد القادر سلامي ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج: ٨١، ع:١،(د.ت).
- صيغة أفعال والتحولات المختلفة لها في ضوء العربية واللغات الساميّة ، د. صلاح أحمد سعيد ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع: ٧٢، ٢٠٠٧م.

- ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين ، د. سامي عوض ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، اللاذقية- سورية ع:٢، ١٥/٤/٢٠١٠م.
- في بحث متهافت لإبراهيم أنيس : القران لم يعرف الإعراب إلا بعد قرن من وفاة الرسول! ، د.إبراهيم عوض ، مقال منشور في موقع ملتقى أهل التفسير- على شبكة الانترنت ٢٧/٥/١٤٣١هـ-١٠/٥/٢٠١٠م.
- قضية المصادر في جمع مادة المعجم ، د. إبراهيم بن مراد ، مجلة مجمع اللغة العربية – دمشق ، مج: ٧٨، ع:١، (د.ت).
- القلب المكاني (دراسة تاريخية في المفهوم والمصطلح) ، د. أحمد عبد المجيد هريدي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، مج:٣،ع:٣، ٢٠٠٠م.
- القلب المكاني في اللغة العربية ، د.حسين محمد شرف ، مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة ، ج: ٤٢، ١٩٧٨م.
- القلب المكاني في الموروث اللغوي ، د. أحمد مطر العطيّة، مجلة علوم اللغة ، جامعة الملك سعود ، مج: ٢، ع: ١، ١٩٩٩م.
- كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى "تحليل ونقد" ، د. عصام كاظم الغالبيّ ، مجلة جامعة الكوفة ، كلية الفقه- قسم علوم القران والحديث الشريف، ع: ٨، (د.ت).
- اللسانيات وجديد سوسير ، خالد محمود جمعة ، بحث منشور في علامات ج: ١٩، م:٥، ذو القعدة ١٤١٦هـ١٩٩٦م.
- محاضرات في اللسانيات التطبيقية ، لطفي بوقربة ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشمسية- معهد الأدب واللغة ، شبكة الانترنت ، (د.ت).
- مسطرة اللغوي ، د. إبراهيم أنيس ، مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة ، ج: ٢٩، ١٩٧٢م.
- المشتقات "نظرة مقارنة" ، د. إسماعيل عمايرة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع: ٥٦، كانون الثاني- حزيران ، ١٩٩٩م.
- مشكلات تواجه العربية (ظاهرة الإعراب) ، محمد بن إبراهيم الحمد ، مقال منشور على ارشيف اللغات واللهجات – شبكة الانترنت ، ١/١١/٢٠٠٧م.

- معجمات الترتيب الصوتي عند العرب القدماء ، د. سامي عوض ، مجلة مجمع اللغة العربية– دمشق ، مج :٧٨، ج : ٤، (د.ت).
- معجم الشعراء في كتاب العين ، عبد العزيز إبراهيم ، مجلة المورد ، مج: ٦٦، ١٩٨٨م.
- المعيارية هذا المنهج الذي حفظ وحدة العربية "دراسة لغوية مقارنة بين المعيارية العربية والمناهج اللغوية الأخرى" ، د. إسماعيل عمايرة ، بحث مقبول للنشر لدى مؤتمر اللغة العربية ومواكبة العصر– الجامعة الإسلامية–المدينة المنورة ، ١٤٣٣هـ–٢٠١٢م.
- مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره في كتب النحويين والأصوليين ، عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مجلة كلية دار العلوم– جامعة القاهرة ، مج: ٢٣، ع: ٥–٦، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.
- مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي ، الدكتورة: فطيمة داود ، مجلة كلية الآداب والفنون– جامعة مستغانم ، ع:١، (د.ت).
- مفهوم الوظيفية عند أحمد المتوكل وسيمون دك "قراءة في نموذج النحو الوظيفي" ، أ. محمد بودية ، مجلة كلية الآداب واللغات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة–الجزائر ، ع: ٢، ٢٠١٣م.
- مقال في حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ، عبد الفتاح البركاوي ، ع: ٢، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.
- مقولة الزمن : القرينة والدّلالة(دراسة لسانية) ، هاني البطاط ، مجلة جامعة الخليل للبحوث–فلسطين ، مج:٤، ع:١، ٢٠٠٩م.
- ملامح المنهج التاريخي في التفكير النحوي عند ابن جني ، د. بان صالح مهدي ، مجلة كلية التربية للبنات ، مج:٢١، ع:١، ٢٠١٠م.
- ملامح نظرية السياق في الدرس اللغوي الحديث ، د. محمد إسماعيل بصل وفاطمة بلة، مجلة دراسات اللغة العربية وآدابها ، ع: ١٨، ١٣٩٣هـ– ٢٠١٤م.
- مناهج البحث اللغوي ومدارسه ، أ.د.إبراهيم محمد إبراهيم ، استاذ العلوم اللغوية بجامعة عمر المختار ، دراسة نُشرت في شبكة الانترنت ،(د.ت).

- منهج تمام حسان والحركة اللسانية في المغرب ، عبد الله الجهاد ، الجذور – المغرب ، مج:١٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- المنهج الوصفي في كتاب(في النحو العربي نقد وتوجيه) ، أ.م.د. سهيلة طه محمد البياتي ، مجلة جامعة تكريت- كلية التربية ، مج:٤، ع:١١، اب ٢٠٠٨م.
- النحو الوصفي بين د.مهدي المخزومي ود.تمام حسّان "دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما" ، ضرغام علي محسن ، مجلة جامعة الكوفة- كلية الآداب ،ع:١ ٢٠١٢م.
- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، د. محمد صلاح الدين بكر، بحث منشور في حوليات كلية الآداب تصدر عن كلية الآداب- جامعة الكويت،ح: ٥، الرسالة العشرون ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- نظرة مقارنة في التذكير والتأنيث ، د. إبراهيم السامرائي ، بحث منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج:١٦، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- نظرية تشومسكي التحويلية التوليدية الأسس والمفاهيم ، د. مختار درقاوي ، بحث منشور في مجلة جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم الآداب والفلسفة ، ع: ١٣، ٢٠١٥م.
- نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي ، عبد الله عنبر، مجلة الدراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية في كلية التربية- الجامعة الأردنية ، مج:٣٦ ، ع: ٢، ٢٠٠٩م.